LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

* العولمة والاقتصاد اللبناني
* الهويّة الوطنية وفخ العولمة
* مع العولمة ولكن من بوابة العوربة أوّلاً
* سلطات العولمة في المجتمع الدولي «الرقميّ»
* من الغات إلى منظّمة التجارة الدولية : إنضمام لبنان وتأثيره على القطاع المصرفي - البُعد الاقتصادي
* المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة
* التكنولوجيا والعولمة : سلطة المعلومات
* من الإمبرياليّة التقليديّة إلى العولمة : فرّق تسدْ / وحّد تسدْ
* التنمية بين نعمة العولمة ونقمتها
* ثمّة عالم آخر ممكن : عن العولمة والعولمة المضادة

- **Gouvernance Globale : Bilan et Perspectives**
- **L'aménagement du territoire, une réponse intelligente aux défis de la mondialisation**
- **The Arab World and the Challenges of Globalization**

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السابع والثلاثون – تموز ٢٠٠١

العولمة: ما لها وما عليها

بعيد انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١، أعلن الرئيس الأميركي الاسبق جورج بوش، قيام النظام العالمي الجديد، منهيا بذلك نظاما ثنائي القطبية وحقبة حرب باردة امتدت منذ نهاية الحرب العالمية عام ١٩٤٥.

النظام العالمي الجديد هذا، أحادي القطبية. بدأ عقده الثاني دون أن يحدث تغيرات اساسية في العالم. فعوضا عن الحروب البديلة التي كانت تجري في الهند الصينية والشرق الأوسط، اشتعلت حروب في البلقان، على مقربة من قلب أوروبا، مما أدى إلى فك عقد الشعوب في يوغوسلافيا، وتمرد فقراء آسيا على الاحتكار النووي، ففجرت كل من الهند والباكستان قنابلها النووية. كما ازداد الفقر في افريقيا، واشتدت القيود على انتقال الاشخاص إلى أوروبا وأميركا حتى اصبحت سمة الدخول اليهما نعمة يحسد عليها من يحملها.

من ناحية اخرى تركت افغانستان في طي النسيان والاهمال، وبدأت روسيا تلتقط انفاسها بعد خروجها من صدمة التفكك، وتصاعدت اصوات الاستقلال في الاتحاد الأوروبي.

في هذه الأجواء برز مصطلح العولمة وتصاعدت تحدياتها، كل هذا في ظل هيمنة النظام العالمي الجديد. لكن الشعوب لم تستسلم، بل راحت تتقي أخطار الهيمنة بالمحافظة على تراثها الوطني وقيمها الاجتماعية، في وقت شنت فيه الحضارة الغربية، هجوما قاسيا عبر وسائل الاتصال المتطورة من محطات تلفزة وأقمار إصطناعية وانترنيت لترويج ثقافتها في العالم.

لقد نقلت تلك الوسائل مفاهيم وقيما وأزياء وعادات اجتماعية غربية، ونظما اقتصادية جديدة الى الشعوب الضعيفة في ظل منافسة غير متكافئة، تهدد بإلغاء الشخصية الوطنية لتلك الشعوب.

لكن الغاء الحضارات ليس بتلك السهولة. فإذا كان البنطلون الغربي قد انتصر على السروال والقفطان الشرقيين، وان كانت وجبة الطعام السريعة قد غزت بطون الكل في العالم... الا ان هناك قيما عميقة الجذور ما تزال راسخة لدى الكثير من الشعوب، ويصعب الاخلال بها، وهناك مشاعر وطنية يستحيل الغاؤها او القضاء عليها.

ان الغزو الثقافي حاصل فعلا، لكنه يجابه بقوة. واذا كانت العولمة واقعاً لا مفر منه، فالضرورة تحتم التعامل معها بوعي ومعرفة مع تغليب المصالح الوطنية على ما عداها. علينا معرفة ما للعولمة وما عليها، واكتشاف السبيل الذي يؤدي الى نبذ اضرارها ونهل فوائدها. كما ان سرعة متغيراتها تستدعي سرعة مقابلة في البحث عن سبل مواجهة شرّها، ووسائل تلقي خيرها.

وفي هذا العدد ملف خاص عن هذا الموضوع. انها أوراق عمل في سبيل مواجهة صحيحة.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الهيئة الاستشارية

د. نسيم الخوري	د. عبدالله فرحات	د. حسن منيمنة
د. ميشال نعمه	د. عدنان الأمين	د. إلهام منصور

شروط النشر

١ ـ «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢ ـ تشترط المجلة في الأعمال الواردة إليها الا تكون قد نشرت سابقاً او مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣ ـ تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خاصة ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما تتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصص، الدرجة العلمية، العمل، المؤلفات، الخ) وبملخص لمقاله المرسل بالانكليزية أو بالفرنسية.

٤ ـ تحيل المجلة الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥ ـ تُعلم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرّراً للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسباً. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب اجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦ ـ تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧ ـ لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨ ـ تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقاً باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩ ـ تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كلياً او جزئياً إلاّ بإذن منها.

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون:** ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر:** ٣٠٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي:** في لبنان: للأفراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية.

في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركيا بما فيه رسوم البريد.

- **الاعلانات والاشتراكات:** مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
- **التوزيع:** الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

الفهرست

العدد السابع والثلاثون - تموز ٢٠٠١

العولمة والاقتصاد اللبناني ..... **د. سمير المقدسي** ٥

الهويّة الوطنية وفخ العولمة ..... **د. عاطف عطيّه** ١٥

مع العولمة ولكن من بوابة العوربة أوّلاً .... **د. كمال حمّاد** ٣٥

سلطات العولمة في المجتمع الدولي «الرقميّ» ..... **د. نسيم الخوري** ٥١

من الغات إلى منظّمة التجارة الدولية: إنضمام لبنان
وتأثيره على القطاع المصرفي - البُعد الاقتصادي ..... **دلال بسما** ٧٣

المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة ..... **د. عدنان السيّد حسين** ١٢٧

التكنولوجيا والعولمة: سلطة المعلومات ..... **د. فالح طه** ١٤٣

من الإمبرياليّة التقليديّة إلى العولمة: فرّق تسدّ / وحّد تسدّ.... **د. نبيل سليمان** ١٦٥

التنمية بين نعمة العولمة ونقمتها ..... **د. كميل حبيب** ١٧٩

ثمة عالم آخر ممكن: عن العولمة والعولمة المضادة ..... **زياد ماجد** ٢٠١

العولمة والاقتصاد اللبناني

د. سمير المقدسي(*)

إنّ التغيّرات السياسية ولاقتصادية الهائلة التي يشهدها العالم منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، وتحديداً تسارع مسيرة العولمة بعد انهيار الاتّحاد السوفياتي، قد فرضت على الدول النامية، وخصوصاً الصغيرة منها، تحدّيات على مختلف الصعد ومن أهمّها القدرة على مواجهة متطلّبات التنافس الاقتصادي في نطاق اقتصاد عالمي منفتح على بعضه البعض. وتكبر حدّة التحدّيات في حال بقيت الدول النامية تتفاعل إفرادياً مع العالم الخارجي عوضاً عن إقامة تكتّلات اقتصادية في ما بينها بهدف خلق قوّة فاعلة قد تمكّنها من درء التهميش الكبير لجهة فقدان السيطرة على القرار الوطني الاقتصادي والسياسي في ما لو اختارت الانخراط إفرادياً في سياق السيطرة على القرار الوطني الاقتصادي والسياسي في ما لو اختارت الانخراط إفرادياً في سياق العولمة، وهو تهميش سوف يكون أكثر حدّة بكثير قياساً إلى نا قد يكون عليه الأمر في حال قيام التكتّل، علماً أنّ عدم إقامته لا يعني بالضرورة تردّياً في الأحوال الاقتصادية في الدول النامية، بل قد يترافق مع إتاحة فرص جديدة لتقدّمها، والثورة المعلوماتيّة هي أحد أهمّ أوجهها. إلاّ أنّه في المقابل يعني تصاعداً كبيراً في التبعيّة الإقتصادية والسياسية للدول الصناعية ذات القاعدة التكنولوجية/ المعلوماتية المتطوّرة، مع كلّ مضامينها على مختلف الصعد، وخصوصاً فيما يتعلّق بقرارات السياسة الاقتصادية والأداء السياسي. هنا تكمن إحدى أهمّ

(*) رئيس دائرة الاقتصاد، ومدير معهد العلوم المالية والمصرفية، الجامعة الأميركية في بيروت - لبنان.

إشكاليّات الانخراط التام في العولمة، أكان ذلك طوعاً أو قسراً. فلو أنّ دول العلم تلتقي حقّاً حول تطلّعات وأهداف وطموحات ونظم سياسة متجانسة، لربّما كانت العولمة الاقتصاديّة لا تثير مخاوف كبيرة لدى الدول، ولا سيما النامية والصغرى منها. في حالة مثاليّة كهذه، فإنّ تهميش إستقلالية القرار الوطني السياسي والإقتصادي الذي يترافق مع العولمة قد يصبح ذا أهميّة متدنية. أي أنّ افتراض التجانس والتوافق السياسي الكامل بين الدول قد يتيح لها فرص التركيز على الجوانب الإقتصادية للعولمة، والعمل على الإفادة منها دون التوقّف عند هواجس ومخاوف التبعيّة السياسية/ الإقتصادية، واضمحلال استقلالية القرار الإقتصادي الوطني المواكب لها.

غير أنّ العالم لم يصل بعد إلى هذه المرحلة من التطوّر السياسي. فالتباعد في الأهداف والطموحات والنّظم السياسيّة بين الدول المختلفة حقيقة قائمة، وهكذا مخاوف الدول النامية والصغرى من الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة للدول الكبرى، ولا سيّما الولايات المتحدة الأميركية، في ظلّ الوضع السياسي العالمي السائد، والاختلال الكبير في موازين القوى لصالح هذه الدول.

وعلى ضوء هذه الحقائق، ومن منطلق المحافظة بالقدر الممكن على استقلاليّة القرار الوطني أو التقليل بالقدر المستطاع من درجة تهميشه نتيجةً للعولمة، اتجهت مجموعات من الدول إلى إقامة تكتّلات اقتصاديّة بحيث تقوّي السيادة الوطنيّة تجاه الخارج كجزء من سيادة إقليميّة أوسع لدول تجمع بينها تطلّعات سياسيّة واقتصاديّة متجانسة. والاتحاد الأوروبي، الذي باشر العمل بالعملة الموحّدة (اليورو) منذ مطلع العام ١٩٩٩، هو مثال ساطع على ذلك. والملفت أنّ الاتجاه العربي نحو إقامة تكتّل اقتصادي/ سياسي فاعل ما زال ضعيفاً جدّاً بالرغم من تأسيس جامعة الدول العربيّة منذ أكثر من نصف قرن، ومن صدور عشرات القرارات والتوصيات بهذا الخصوص، وبالرغم أيضاً من التغيرات العالمية الكبيرة في السنوات العشر الأخيرة. إنّ أسباب التخلّف العربي في هذا المضمار متشعّبة، فمنها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي، وقد تناولها باحثون كثر وأشبعوها تحليلاً وتفصيلاً. وربّما يمكننا القول إنّ عصارة هذه التحليلات هي أنّ متطلّبات تحقيق التعاون الاقتصادي العربي تعوزها الإرادة السياسيّة قبل كلّ شيء للسير في هذا الخيار الذي إذا ما تأمّن فإنّ القدرة على التخطيط لنجاحه متوفّرة.

في ما يلي نتطرّق بإيجاز إلى موضوعين رئيسيّين:

١ – بعض أوجه العولمة

٢ – التحدّيات التي تواجه لبنان في ظلّ مسيرة العولمة والخيارات المتاحة بما فيها خيار التكتّل الاقتصادي العربي.

بعض أوجه العولمة

للعولمة ثلاث سمات علينا التوقّف عندها. السمة الأولى في تسارع التحرير الاقتصادي الذي تنادي به الدولا الصناعيّة والمؤسّسات الدوليّة، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظّمة التجارة العالمية. والتحرير يعني – فيما يعنيه – تحرير النشاطات الاقتصاديّة من قيود أو إجراءات مصطنعة تخلق تشوّهات في النظام الاقتصادي، كالإبقاء على مستويات مصطنعة لسعر القطع والفوائد، أو منح قطاعات إنتاجيّة معيّنة دعماً غير مبرّر إقتصادياً. كما أنّ التحرير الاقتصادي يعني الانفتاح الكلّي على العالم الخارجي، لجهة إزالة التقييدات على المعاملات مع الخارج (وإن ظلّت مسألة التحرير الكامل لتنقّلات الرساميل موضوع نقاش غير محسوم) وإزالة الحماية الجمركيّة تدريجيّاً. ويبقى أيّ تدخّل من قبل السلطات المختصّة هدفه الأساسي تصحيح تشوّهات معيّنة، أو خلل في عمل آليّة السوق. ومن هنا اتخذ العديد من الدول إجراءات تحدّ من نشوء الاحتكارات في السوق أو تعمل على احتوائها. كما أنّ الخصخصة قد أصبحت، أيضاً، من أهمّ مظاهر التحرير الاقتصاديّ الذي تنادي به المؤسّسات الدوليّة، وقد أخذت بتطبيقها العديد من الدول النامية كجزء من برامجها في الإصلاح الاقتصادي.

السمة الثانية هي ازدياد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل (Interdependence) بين الدول نتيجة لعمليّة التحرير الإقتصادي. والعديد من الإقتصاديين يرى في ذلك ازدياداً تلقائيّاً في تبعيّة الدول النامية للدول الصناعيّة. إنّ الإنفتاح الإقتصادي يؤدّي إلى رفع مستوى التأثيرات الإقتصادية المتبادلة بين الدول، وذلك بدوره يحدّ من فعاليّة السياسة الاقتصادية الوطنيّة وسيادتها. وهكذا فإنّ إنشاء التجمّعات الاقتصادية، أو السوق الإقتصاديّة المشتركة بين دول تربطها أواصر محدّدة، يتطلّب من قبل الدول المعنيّة، بعض التنازل عن السيادة الإقتصادية الوطنيّة، ضمن نطاق التجمّع الإقتصادي، مقابل الحفاظ بقدر الإمكان على إستقلاليّة القرار الإقتصادي والسيادة الإقتصاديّة

لهذا التجمّع تجاه العالم الخارجي. هذا مع التأكيد على أنّ خيار التجمّعات الإقتصاديّة أو السوق المشتركة يفترض ضمنيّاً أنّ المنافع الناتجة عنه، بالنسبة لكلّ من دوله، تفوق أيّة منافع يمكن أن تحرزها في غياب هكذا تجمّع أو سوق.

السّمة الثالثة هي السعي لتوطيد سلطة مؤسّسات دوليّة ذات سلطة تتعدّى تلك المنوطة بالمؤسّسات الوطنيّة في مختلف البلدان بحيث تصبح خاضعة للسلطة الدوليّة. غير أنّ مسيرة العولمة بهذا المعنى، أي إخضاع السلطات الوطنيّة لصالح سلطة المؤسّسات الدوليّة التي تسيطر عليها الدول الكبرى، ما تزال تلاقي مقاومة من قبل الدول، ولا سيّما النامية منها. وهكذا نرى صراعاً بين توجّهين. التوجّه الأوّل (تعبّر عنه الدول النامية) يحاول أن يبقي المنظّمات الدوليّة منظّمات تتمثّل فيها السلطات الوطنيّة، وإن كان حجم التمثيل والتأثير على القرارات المتّخذة يختلف من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى. وأمّا التوجّه الثاني (الذي تقوده الدول الكبرى) فهو العمل على جعل سلطة المؤسّسات الدوليّة أقوى شأناً من سلطة المؤسّسات الوطنيّة. ولا عجب إن اختارت الدول الصناعيّة الكبرى هذا التوجّه بما لها من تأثير طاغٍ على المؤسّسات الدوليّة.

لقد أثّرت العوامل الإقتصادية كثيراً في دفع مسيرة العولمة. ومن أهمّ هذه العوامل:

١- الاتّساع الكبير في التجارة الدوليّة قياساً إلى الناتج المحلّي وتنوّع قنواته.

٢ - تعاظم الإندماج بين الأسواق الماليّة العالميّة.

٣ - اموال والاستثمارات المباشرة الخاصّة.

٤ - التقدّم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٥ - ازدياد تدفّق القوى العاملة بين الدول. وقد نتج عن كلّ ذلك ازدياد قوّة الشركات الكبرى المتعدّدة الجنسيّات أو بالأحرى المتخطّية للحدود القوميّة، مع تغيّر كبير في نمط إدارتها، إضافةً إلى ازدياد درجة التجانس الاقتصادي بين الدول على مختلف الصعد، بما في ذلك تجانس الأنماط الاستهلاكيّة. علماً أنّ دولاً كثيرة تحاول مقاومة هذا التحوّل بالتشديد على خصائصها القوميّة بمختلف المجالات من استهلاكيّة واجتماعيّة وثقافيّة وغيرها.

وإذ يؤكّد معظم الباحثين أنّ مسيرة العولمة لا رجوع عنها ضمن الإطار السياسي العالمي السائد، وأنّها تعني،، في ما تعنيه، زوال الفروقات بين السياسات الإقتصاديّة

الدوليّة والوطنيّة، فإنّ العديد منهم يشير إلى إنعكاساتها السلبيّة، خصوصاً على المدى القصير، بحيث أنّ الإنخراط الكلّي في الإقتصاد العالمي قد يكون له أكلاف إقتصاديّة وإجتماعيّة كبيرة، منها على سبيل المثال: إرتفاع مستوى البطالة، وتحمّل أعباء توزيع الدخل لصالح طبقة رجال الأعمال. كما أنّ فوائد العولمة قد لا تصل إلى جميع البلدان بالتساوي، ومن هنا الدعوة إلى أنّ تحسّن البلدان النامية بيئتها الإقتصاديّة من أجل توفير فرص أوسع للاستفادة من مسيرة الانفتاح الخارجي.

وكما أسلفنا، فإنّ أحد الأوجه الرئيسيّة للعولمة والتحرير الإقتصادي هو تعاظم دور القطاع الخاص في النمو الإقتصادي. علماً أنّ حدود هذا الدور المتّسع ونوعيّته وبالتالي الدور المتقلّص للدولة، والبعض يصفه بالمتغيّر، ليس بالضرورة متّفقاً عليه. فالبعض في الدول النامية يقرّ بحتميّة توسّع دور القطاع الخاص ولكنّه يتخوّف من انعكاسات سلبيّة قد تترافق معه، خصوصاً في نطاق العولمة الإقتصاديّة. ومن هذه السلبيات، على سبيل المثال، اضمحلال القدرة الصناعيّة الوطنيّة، والتبعيّة الاقتصاديّة المفرطة للشركات المتعدّدة الجنسيّات، وتسارع عمليّة التحرّر الاقتصادي مع غياب الإطار التنظيمي الضروري لها. وفي المقابل، وعلى ضوء تجارب القطاع العام، فلقد برز اقتناع متنام أنّ الدولة المهيمنة على قطاعات خدماتيّة أو إنتاجيّة لا يمكنها عموماً مجاراة التطوّر في الكفاية الإنتاجيّة، ونوعيّة الخدمات، أو إنتاج السلع في القطاع الخاصّ الذي يتماشى أداؤه مع التطوّرات التقنيّة المتجدّدة. ومن هنا أصبحت هنالك قناعة متنامية أنّ للانفتاح الوطني في نطاق العولمة الإقتصاديّة وتعاظم دور القطاع الخاص (بما في ذلك الخصخصة) فوائد جمّة تفوق ما قد يستحقّ من أكلاف إقتصاديّة تتماشى معه، شرط وجود التشريعات التنظيمية الملائمة للمصلحة العامّة مع حسن تطبيقها. وعموماً، فإنّ التحدّي الكبير الذي تواجهه الدول، النامية، هو اعتماد السياسات التي تمكّنها من الإستفادة من فوائد العولمة، وهي تؤسّس لأرضيّة صلبة لاقتصادها الوطني، وتكفيه مع متطلّبات الانفتاح والتحرّر الإقتصادي، بما فيه خصخصة مؤسّسات إقتصاديّة أو ماليّة يشرف عليها القطاع العام. والقضيّة الأساس التي تواجهها الدول النامية في هذا المضمار، هي كيفيّة توفير الشروط الضروريّة التي تجعل من عمليّة الخصخصة أحد أوجه ستراتيجيا إقتصاديّة تهدف إلى ترشيد استعمال الموارد المتاحة بحيث يرتفع مستوى الكفاية الإنتاجيّة الوطنيّة وقدرتها التنافسيّة، مع التركيز على النواحي الإجتماعيّة للتنمية. (١)

ومن هذه الشروط:

١ - إرساء إطار تشريعي وتنظيمي ملائم يضبط عمليّة الخصخصة ويرشّدها توخّياً للمصلحة العامّة، ويكون من أهدافه توطيد أسس المنافسة الحقيقيّة وتأمين حماية المستهلك ومراقبة نوعيّة الخدمات والسلع العائدة للمؤسّسات التي يتمّ تخصيصها، إضافة إلى تأمين الشفافيّة في تنفيذ إجراءات الخصخصة في مراحلها المتعاقبة مع حسن التطبيق.

٢ - تطوير الطاقة المؤسّسيّة بما له من تأثير إيجابي في عمليّات الخصخصة وفي مسار التنمية الإقتصاديّة عموماً.

٣ - تأمين أسس الإستقرار الإقتصادي الكلّي وتحرير التجارة الخارجيّة من قيود تكبّلها فكلاهما يساهم في رفع مستوى الكفاءة الإقتصاديّة إضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة. وأمّا بالنسبة لتحرير تدفّق الرساميل، فإنّ أيّة خطوات تتّخذها البلدان النامية بهذا الاتجاه ينبغي أن تترافق مع إيجاد بيئة جذّابة وسن التشريعات الملائمة، إضافة إلى الاستقرار الاقتصادي، وذلك بهدف تأمين استخدام كفوء للرساميل الوافدة.

٤ - تطوير الأسواق الماليّة وتعميق دورها في التنمية. إنّ تطوير هذه الأسواق والخصخصة هما عمليّتان تساند إحداهما الأخرى.

لبنان وتحدّيات العولمة

هنالك نوعان من التحدّيات التي يواجهها لبنان في مسيرة العولمة: الأوّل ولعلّه الأهم هو التهيّؤ المطلوب على الصعيدين العامّ والخاصّ بهدف تقوية قدرة لبنان على المنافسة في الحلبة الدوليّة. وأمّا الثاني فهو خارجي ويتمثّل بالعمل مع باقي الدول العربيّة لإقامة تكتّل اقتصادي عربي منفتح. وسأتناول باختصار كلّ منهما على حدة.

التهيؤ الداخلي

وهو متشعّب الأوجه يتطلّب عملاً متواصلاً على أكثر من صعيد في طليعتها اتخاذ الخطوات التي ترفع مستوى الإنتاجيّة للاقتصاد الوطني وتوسّع قاعدته وتثبّت دعائم

مناخ إقتصادي يهدف إلى توطيد الاستقرار النقدي/ المالي وتحفيز التنمية المستدامة في آنٍ واحد.

إنّ قضيّة رفع مستوى الإنتاجيّة ترتبط عضوياً بإنشاء قاعدة تكنولوجيّة متطوّرة وتكثيف عمليّة تطوير الكفاءات البشريّة إضافة إلى رفع مستوى كفاءة السوق وقدرته التنافسيّة. وإذا كان لبنان قد خطا خطوات لا بأس بها في ميادين التعليم والتربية وفي تطوير مناهج متخصّصة تماشياً مع التطوّرات العالميّة، فلا يزال ينقصه الكثير من أجل بناء قاعدة تكنولوجية تستند أساساً على الكفاءات البشريّة والأبحاث العلميّة والتقنيّة. ومن متطلّبات بناء قاعدة كهذه يأتي في الطليعة تطوير المؤسّسات الجامعيّة وقدراتها العلميّة والبحثيّة في مختلف الميادين بحيث تعزّز مواردها المخصّصة للأبحاث والدراسات بما يفوق بكثير مستوياتها السائدة في لبنان. والعبء هنا لا يقع فقط على الجامعات التي من مهامها تشجيع البحث العلمي، بل أيضاً على القطاع الخاص ومؤسّساته المختلفة التي يفترض بها، بل من واجبها، أن تدعم هذا التوجّه لدى المعاهد العليا القائمة. إنّ دور القطاع الخاص اللبناني في هذا المجال ما زال خجولاً جدّاً قياساً لدوره في الدول المتقدّمة إقتصادياً وحتّى في بعض الدول النامية. وما قد يحفّز إندفاع مؤسّسات القطاع الخاص بهذا الإتجاه هو سنّ تشريعات ضريبيّة ملائمة بحيث تُعفى على سبيل المثال هذه المؤسّسات من ضريبة الدخل على الموارد التي تتبرّع بها للأبحاث العلميّة. وكلّما تمكّن السوق اللبناني من استيعاب التطوّرات التكنولوجيّة المتلاحقة، تنامت مع كفاءة الإنتاج الوطني لقواعد التنافسيّة في السوق (على سبيل المثال منع نشوء إحتكارات وتشوّهات تعطّل فعاليّته). ولعلّ السوق اللبناني لا يشكو كثيراً من عدم وجود التشريعات الضروريّة بقدر ما يشكو من عدم تطبيقها تطبيقاً حسناً. ولا بدّ من ردم هذه الثغرة بهدف تحسين بيئة النشاط الاقتصادي.

كما ان لبنان لم ينجح في فترة ما بعد الحرب الأهليّة، على أقلّه حتّى الآن، بتطوير سوق مالي فاعل، أكان ذلك على صعيد حجم التداول أو عدد المؤسّسات التي تشارك فيه. فسوق بيروت المالي هو حاليّاً أصغر الأسواق العربيّة حجماً وفعاليّة. وأمّا بالنسبة للخصخصة التي قد أصبحت أكثر قبولاً من حيث المبدأ، فإنّ نجاحها يرتبط بشروط يجب توفّرها إذا ما توخّينا أن ينتج عنها إستعمال أفضل للموارد المتاحة، بما فيه رفع مستوى الموارد المخصّصة للاستثمار، إضافة إلى تحفيز تطوير سوق بيروت المالي. هذا مع العلم أنّ التقنيّات التكنولوجيّة الحديثة قد أطاحت بما كان يُعتبر سابقاً إحتكارات طبيعيّة، بما يساعد على تفادي أن تكون عمليّة الخصخصة كناية عن انتقال إحتكارات

القطاع العام إلى إحتكارات في القطاع الخاص. وبالطبع فإنّ من أهمّ قضايا الخصخصة إنعكاساتها الإجتماعيّة التي يتوجّب بها خدمة لمبدأ العدالة الإجتماعيّة.

بالنسبة للمناخ الإقتصادي فإنّ لبنان يواجه تحدّيات كبيرة من أهمّها التمكّن من ترسيخ قواعد الإستقرار الإقتصادي والنقدي المتمثّلة بالسيطرة على عجز الموازنة الكبير وبالتالي على الإرتفاع المتواصل للدين العام بحيث أصبحت خدمته تشكّل عبئاً كبيراً جداً على موازنة الدولة. وكما هو معلوم فإنّ توقّعات المستثمرين لا تتأثّر فقط بالتطوّرات السياسيّة، بل أيضاً بالوضع المالي العام للدولة، وبطرق المعالجة المطروحة.

لقد عانى الإقتصاد اللبناني في فترة ما بعد الحرب الأهليّة من اختلالات الوضع المالي العام للدولة، فتحوّل التمويل الداخلي من القطاع الخاص إلى القطاع العام من أجل تغطية عجز الموازنة المتفاقم وذلك بفوائد مرتفعة. وهذا الإتجاه بالتمويل أثّر بدوره سلباً على الإستثمارات الخاصّة والنمو الإقتصادي، ناهيك عن الضغوط على سوق القطع. وبالتالي فإنّ من أهمّ شروط تحسين المناخ الإقتصادي هو التمكّن من معالجة هذه الإختلالات الكبيرة بحيث يُعاد تركيز أسس الإستقرار الإقتصادي والنقدي.

ولا بدّ من التشديد على أنّ المناخ الإقتصادي ومسيرة التنمية يتأثّران كثيراً بنوعيّة الحكم القائم خصوصاً في عالم منفتح على بعضه البعض. ومن هذا المنطلق تعدّدت الدعوات إلى ترسيخ الشفافية في التعامل ومحاربة الفساد، كعوامل مؤثّرة في النمو الإقتصادي. كلّ هذه الأمور تُختصر في أداء المؤسّسات، وتحديداً مؤسّسات القطاع العام، ومقدار ما يرتكز أداؤها على معايير المسؤوليّة والكفاءة والشفافيّة والإنتاجيّة.

إنّ لبنان كما الكثير من الدول الأخرى يواجه تحدّياً كبيراً بهذا الخصوص، والأمل أنّه سيتمكّن من مواجهته بنجاح. هذه قضيّة رئيسيّة لا يمكن لأيّ بلد أن يتغاضى عنها مهما كانت الظروف الآنيّة. فالأداء المؤسّسي يشكّل أحد العناصر الأساسيّة للأداء الوطني.

التكتّل الإقتصادي العربي وشروط نجاحه:

يؤدّي التكتّل العربي الإقتصادي المنفتح بالنّسبة للبنان وللدول العربيّة الأخرى إلى توسّع كبير في آفاق أسواقها، وبالتالي في فرص تطوير الكفاءة للإنتاجيّة والتكنولوجيّة

لكلٍّ منها. ولكنّ فرضيّة الإفادة من هذه الفرص مبنيّة على توفّر بعض الشروط نذكر منه:

أوّلاً : أن يتماشى قيام التكتّل مع متطلّبات العولمة، على سبيل المثال لجهة الإنفتاح الإقتصادي (وما يعني ذلك من تنشيط لدور القطاع الخاص في التنمية) وتأمين المناخ الإقتصادي الملائم ورفع مستوى الأداء المؤسّسي.

ثانياً : أن تُحسن الدول المعنيّة تطبيق الخطوات الآيلة للتقارب الإقتصادي ومنها آليّة التنسيق المطلوبة.

ثالثاً : أن تتعاطى الدول العربيّة مع متطلّبات التنمية المستدامة، وفي طليعتها قضايا البيئة، وعلى دور المعايير الدوليّة السائدة.

رابعاً : أن يكون التكتّل مبنيّاً على استغلال الميزات النسبيّة لكلّ دولة من دوله. إن توفّر هذه الشروط مجتمعةً يكفل للدول المعنيّة تعظيم الفائدة الإجماليّة للتكتّل قياساً لتكاليفه المتمثّلة أساساً بتقليص بعض جوانب السيادة الوطنيّة لصالح سيادة التكتّل، والتأقلم التدريجي على الصعيد الوطني لمتطلّبات الإندماج.

إنّ قيام التكتّلات الإقتصاديّة الكبيرة، كالإتحاد الأوروبي، يتطلّب من الدول العربيّة مواجهتها ككتلة إقتصاديّة موحّدة عوضاً عن أن تتعامل معها كلٌّ على حدة كما يحصل حاليّاً. فمن البديهي أن التفاوض والتعامل العربي الجماعي مع التجمّعات الإقتصاديّة الخارجيّة يقوّي القدرات التفاوضيّة للبلدان العربيّة، ويفتح أمامها بالتالي فرصاً للإفادة من التعاول مع الكتل الخارجيّة، وهي فرص لا تكون متوفّرة في حال راحت كلّ دولة تفاوض بمفردها.

كلمة ختاميّة:

إنّ التحدّيات التي يواجهها لبنان في نطاق العولمة كبيرة جدّاً. ومن البديهي أنّ قدرته على مواجهتها بنجاح تتوقّف على تمكّنه من توطيد وضعه الداخلي إقتصاديّاً ووطنيّاً على أسسٍ تكفل قيام المناخ الإقتصادي والمجتمعي الملائم. هذا هو الأساس الذي يقوى بقيام تكتّلٍ إقتصادي عربي منفتح.

المراجع

(١) إنظر بهذا الخصوص كتاب دور القطاع الخاص في الإقتصادات العربيّة، الذي يضمّ وقائع الندوة المنعقدة في الكويت في ١١ - ١٢ نيسان/ إبريل ١٩٩٩، والتي نظّمها كلّ من الصندوق الإقتصادي والإجتماعي وصندوق النقد العربي.

الهوية الوطنية وفخ العولمة

د. عاطف عطيّه(*)

لم يظهر الاهتمام بظاهرة العولمة على هذا الشكل المعمّم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وعلى مستويات المجتمعات كافة، بما فيها المتقدمة الصناعية والنامية والسائرة في طريق النمو، وحتى المتعثرة في إثبات وجودها على الساحة الدولية؛ لم يظهر هذا الاهتمام، إلا في العقدين الأخيرين من القرن العشرين. ولم يتزامن بروز العولمة، كظاهرة عالمية، مع انهيار الاتحاد السوفياتي هكذا بالصدفة، بل برز كنتيجة لهذا الحدث، وحصيلة طبيعية له. وقد رسمت معالمه، وحملت لواءه الولايات المتحدة الأميركية. وبدأت انطلاقاً منه تتفرّد بالقرار الدولي باسم نشر الحرية وتعميم الديموقراطية، والقضاء على الجوع في العالم.

والولايات المتحدة ما كانت قادرة على لعب هذا الدور لو لم تمتلك في هذه الفترة الزمنية، مقدرات ضخمة، سياسياً، واقتصادياً وإعلامياً، كانت، بالإضافة إلى مساهمتها في انهيار الطرف المقابل والمعطّل لإمكانية التفرد في التوجه العولمي، العاملة على وضع أسس النظام العالمي الجديد، وبلورة مفهوم العولمة وصوغه عملياً، بتوجهها الإعلامي بشبكاته الضخمة، وتوجهها الاقتصادي بشركاته المتعددة الجنسية والعابرة للقارات.

إلاّ أنّ بروز العولمة على هذا الوجه السافر، لا يعني أنها ولدت من رحم الأزمة السوفياتية، و/أو النجاح الباهر لتوجه الليبرالية الحديثة، وهي الصفة المخففة للرأسمالية

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانية.

العالمية. ذلك أن العولمة ظاهرة شمولية في توجهها وأهدافها، انطلاقا من مركز تحدده لنفسها، أو يحدده من يعمل على نشر توجهها في العالم؛ وهو توجه يتغير بتغير الأهداف والغايات، وبتغير المرتكزات التي يستند عليها. وآحادية المركز لا تتحصّل هكذا بسهولة، إذ لا بدّ من الصراع من أجل امتلاك مركز الاطلالة على العالم، ومن ثم العمل على الاحاطة به. ووسع مسرح الأحداث العالمي يسمح باستقبال فاعلين كثراً، متقابلين أو مؤتلفين، ولا يعطل الأدوار المتناغمة والمتكاملة إلا الأدوار المتقابلة على تناغم وتكامل مغايرين. ولا يلغي ثنائية الأدوار المتقابلة، أو يخفف من تأثير أحدها، إلا الحروب التي تحاول أن تبقي على الغالب وتبعد المغلوب في عملية اقتسام مغانم العالم، أو النظر إليه واحتوائه في موقع واحد يضم الكثيرين، وبقيادة لا يشغلها إلا كيفية العمل على «الانفراد بالمجد».

هذه التداعيات أتاحت لي الدخول في تحليل ظاهرة العولمة في بدايات تشكلها على مدى القرنين الأخيرين من الألفية الثانية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية: كيف تشكلت ظاهرة العولمة، وكيف ارتبطت تاريخياً بنزعة السيطرة؟ ما هي الظروف التي أدت إلى تشكّل مراكز الأقطاب في العالم؟ وكيف اختصرت الأحداث العالمية هذه الأقطاب لتنحصر في اثنين؟ وكيف أصبح الوضع بعد انهيار أحد القطبين؟ كيف تتجلى العولمة اليوم، وما الفرق بينها وبين النظام العالمي الجديد؟ وكيف يمكن التعامل مع العولمة والنظام العالمي؟

بدايات التشكل في العصر الحديث

عندما وطأت قدما «نابوليون بونابرت» أرض مصر، على مشارف القرن التاسع عشر، لم يجد طريقةً أفعل للدخول إلى قلوب المصريين إلا العاطفة الدينية، ولم يتوجه إليهم إلاّ باسم الإسلام. ولم يكن ذلك التوجه من موقع التدين، بقدر ما كان توجهاً سياسياً يوفر عليه - حسب ما أمله وارتجاه - الكثير من الدم والكثير من العقبات والعراقيل. ولم يفعل ذلك إلاّ بعد علمه بدواخل المصريين وبمدى التأثير في عاطفتهم الدينية وفي بنيتهم الذهنية التي يحل فيها الدين، واللغة الدينية وقضايا الإيمان، بالمرتبة الأولى [1].

ما قام به «بونابرت»، وإن كان لم ينطلِ على قلوبِ المصريين، وعلى عقولهم، فهو كان محاولة متقدمة في مخاطبتهم بما يستهوي قلوبهم قبل عقولهم. وهي تفترض معرفةً وافية في أحوال هؤلاء الناس، وفي ثقافتهم، وفي عاداتهم وتقاليدهم. وتلك معرفة محصّلة من سنين سبقت، تقدّم خلالها فكر النهضة الأوروبية، وقدّم الرحالة والمستكشفون والمبشّرون الكثير من المعلومات والتقارير والوثائق التي تظهر جميعاً الحالة الاجتماعية في بلاد «البرابرة» الموجودة دائماً خارج حدود أوروبا «المتحضرة» و«الرسولة» في هداية الأمم والشعوب إلى الحضارة، وإلى الحياة السوية الأوروبية في نزعتها وانتمائها [٢]. هي معرفةٌ أنتجت، بكل أشكالها، الثورة الفرنسية في سنة ١٧٨٩ م وتجلياتها اللاحقة.

عندما وقف «مترنيخ» زعيم الرجعية في أوروبا، يحدوه الخوف مما آلت إليه القارة بعد تجربة «نابوليون»، وبعد توجهه العاطفي نحو مصر بعقدٍ ونصف؛ عندما وقف متهللاً بنجاح خطتهِ في تثبيت الأوضاع في الداخل الأوروبي، لم يدر في خلده أن ما فعله في مؤتمر «فيينا» [٣] سنة ١٨١٥م ليرضي الزعماء الأوروبيين بما يتوازى مع قواهم العسكرية، وبما يضمن منع الحروب بينهم للحفاظ على أوروبا هادئة ومستقرة، سيؤول، مع تفجّر الثورة الصناعية، إلى تقسيم دولي للعمل بين منتج ومنافس على الإنتاج، من جهة، وبين مقدِّم (أو مجبر على التقديم) للمواد الأولية، من جهة ثانية. ولم يدرك أن العالم سيتجه، بهذه السرعة، وجهة الانقسام إلى شمال متخم وصاحب قرار، وجنوب جائع، أو على الحافة، ومنفعل بما يريده القرار [٤].

ما رسّخه «مترنيخ» وشيوخ السياسة الأوروبية، على امتداد القرن التاسع عشر، لم يدم أكثر من قرن واحد، تخللته مناوشات وحروب وصراعات لتكريس الزعامات الأوروبية أو مقاومتها انتهت جميعاً إلى حربٍ عالمية طاحنة مهدت لها ثنائية شديدة التناقض أملتها الظروف والمستجدات الإقليمية والدولية وتنازعتها المصالح الاستعمارية والسياسية والاقتصادية التي لم تجد منفذاً لها إلاّ على جثث ملايين الضحايا، ودمار مساحات شاسعة من العمران، وخسارة ما لا يحصى من الرساميل ووحدات الإنتاج في شتّى الميادين والحقول. ولم يسلم من ويلاتها إلا من كان بعيداً عن ميادين القتال؛ وهؤلاء، إما كانوا غارقين في تطلعاتهم وهمومهم وفي نمط حياتهم المغلق والخاص بهم، كما في الهند والصين وجنوب شرق آسيا؛ وإمّا كانوا يتحيّنون الفرص للظهور على المسرح الدولي باقتناص ما يمكن اقتناصه من التدخل في عمليات إنهاء الحرب، أو

إجراء مهمات التفاوض بين المتحاربين، كما فعلت الولايات المتحدة تحديداً، خلال التمهيد لمؤتمر الصلح في باريس، وفي المؤتمر بالذات سنة ١٩١٩ (٥).

العولمة المنقسمة وتنافس القطبين

الحياد الذي فرضته الأحداث على الولايات المتحدة، والمسافة التي نشأت بينها وبين أوروبا، لم يدوما طويلاً. فقد تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية سنة ١٩٢٩ التي كان من مسبباتها ما آلت إليه نتائج الحرب، ومهّدت في الوقت نفسه، مع عوامل أخرى، إلى نشوب الحرب العالمية الثانية، التي أنتجت بنهايتها، من جملة ما أنتجت، فاعلين كباراً على مستوى السياسة الدولية وقيادة العالم. كما ساهمت بالقضاء على القوة الأوروبية، وحصر القوة والنفوذ بالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي الذي ذاع صيته لمساهمته الكبرى في القضاء على ألمانيا. وهذه هي القوة الثنائية التي سيطرت على العالم ما يزيد عن الأربعة عقود باسم توازن الرعب النووي الذي أنتج تقسيماً جديداً للعالم إلى ثلاثة عوالم، كان نصيبنا منه، نحن العرب، ومع غيرنا، في العالم الثالث المتشظّي في ولاءاته بين العالمين، أو المفتش، في قسم منه، عن انتماء جديد يمحضه ولاءه، ويحميه من مغبّة الانحياز (٦).

في زحمة هذا الصراع، كان الكثير من بلدان العالم الثالث مع هذا القطب، أو ذاك: مع الولايات المتحدة وما تمثله من قيم الغرب ومبادئه، أو مع الاتحاد السوفياتي وما يمثله من قيم النضال لتحرير الشعوب من الاستعمار والاستغلال. يحدو الجميع في ذلك الرغبة في زيادة وتيرة التنمية، والعمل على ترسيخ أسس الدول «القومية» أو «الاشتراكية» على صورة دول القطبين ومثالهما من الناحية السياسية (٧). فنشأت علاقات وطيدة باسم التعاون وباسم التنمية وباسم التدريب على الديموقراطية. ونشأت دول وقامت حكومات، وظهرت جمهوريات، وبرزت أفكار وفلسفات تروّج لهذه الإيديولوجيا أو تلك، وتعمل على دعم هذا النظام، أو على قلب ذاك. ودارت حروب وأبيدت الملايين باسم الحرية وباسم الدفاع عن الديموقراطية، وبمباركة القطبين بالذات، وبموافقة من يدور في فلكهما (٨).

الميزة الخاصة لهذا العصر، عصر الرعب النووي، أنه خلق قدراً من حرية الحركة والقرار، وإن كانا ملجومين بمصالح هذا القطب أو ذاك المحددة بالعمل على نشر

اقتصاد عالمي خاص بكلٍ منهما: الاقتصاد الاشتراكي بقيادة موسكو، والاقتصاد الحر بقيادة واشنطن (٩). وكان احتمال الانحياز إلى الخيار الآخر يملي على القطب انتهاج سياسة اللين، وتوسّل الدعم، والتوجه جهة الدفاع عن مصالح الحلفاء، من أجل الحفاظ على الولاء، ومخافة التفلّت من قبضة مدير اللعبة ومدبّرها. فيفوح من تفاعل هذه العلاقات قليل من رائحة الحرية والديموقراطية، على القدر الذي يكفل استمرار التعاون بالتبعية، دون أن يصل الأمر إلى جوهر الحرية والديموقراطية في طريقة ممارستهما، وفي معناهما، في الغرب على الخصوص (١٠).

بانتهاء الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفياتي وزوال تأثيره السياسي والعسكري، زالت القطبية الثنائية وانتهت مرحلة الرعب النووي لتبدأ مرحلة سيطرة القطب الواحد. وغاب عصر الخيارات المتعددة ليشرق عصر الخيارات المعدومة.

من تنافس القطبين إلى تفرد القطب الواحد

استبدل الأميركيون الحرب الباردة التي كانت تحكم علاقاتهم بالاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية، بحرب إرادية يشنونها ساعة يشاؤون، حسب ما تقتضيه مصالحهم،ضدّ الدول التي يصفونها عدوّة (١١). وكانوا يخلقون الذريعة للتدخل بحجة حماية الديموقراطية أو الأقليات المضطهدة، ويعملون على إضفاء الشرعية على ما يقومون به بواسطة المنظمات الدولية والدول التابعة لتوجههم، والخاضعة لهيمنتهم في نظام هرمي لا يقبل المشاركة ولا يسمح بالفكاك من كمّاشة النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد، الذي يملك، بالإضافة إلى الذراع العسكرية المتطورة، أحدث ما توصلت إليه عبقرية الإنسان من شبكات التواصل في الإعلام والدعاية وإغراءات الاستهلاك (١٢).

النظام العالمي الجديد

كان انبثاق النظام العالمي الجديد، في معناه الحديث، نتيجة طبيعية لتطور الأحداث السياسية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة سنة ١٩٩١، وبزوال الثنائية القطبية، وتحكم الولايات المتحدة بمصير العالم. وإذا كان هذا النظام لا يزال في طور تشكله، فإن إعادة

إنتاجه على هذا الشكل أتاحتها حرب الخليج الثانية من أجل العمل على خلق الاستقرار في العالم، وحل المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب اللجوء إلى القوة في العلاقات بين الدول.

إلاّ أنّ الولايات المتحدة لم تتوانَ عن استغلال مبادئ هذا النظام التي تقوم على الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية واحترام قواعد القانون الدولي. فعملت على صوغها إعلامياً، من أجل تأمين أكبر حشد من التأييد الدولي لسياستها تجاه أزمة الخليج الثانية، ومن أجل الظهور بمظهر المدافع عن الأخلاق والإنسانية في العالم (١٢). وكانت النتيجة أن قلبت هذه المناورة السياسية الحقائق والأوضاع، فظهرت عناصر العولمة - الاقتصاد المتعدد الجنسية وشبكة الاتصالات الدولية - في خدمة النظام العالمي الجديد، أي في خدمة السياسة المدعمة بالذراع العسكرية.

وهنا، من المهم التأكيد أن النظام العالمي الجديد هو مفهوم سياسي يتوسّل واضعوه الوسائل جميعاً من أجل بلورته وتهيئته وإظهار مفاصله الأساسية ليحكموا بموجبه العالم على الصورة التي يرونها مناسبة لمصالحهم ومستجيبة لتطلعاتهم، ولإيمانهم بأنه يمثل «نهاية التاريخ».

المفهوم الحديث

أما العولمة، فهي المفهوم الاقتصادي-العالمي المتحقق فعلاً، وهي ناتجة عن تطور النظام الرأسمالي في العالم الذي يملك الوسائل الاقتصادية والثقافية والإعلامية والاجتماعية كافة. وهي القادرة على الانتشار في العالم أجمع مخضعةً الجميع لمنطقها الاستهلاكي وتداعياتها الشمولية عن طريق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي جعلت من العالم قرية صغيرة. هذا على المستوى العام، أما على المستوى الخاص، فالعولمة هي نمط سلوك وحياة دخل في نسيج حياتنا اليومية واستوطن بيوتنا دون استئذان.

والعولمة أجبرتنا على الانخراط في توجهات منطقها، وعلى الاستجابة لدواعي سلطتها حتى دون أن تطلب ذلك منا؛ هذا على مستوى تداعيات العولمة على الخاص والتجربة الشخصية. أما على مستوى امتداداتها العالمية، فهي تشير إلى «بعض الظواهر والمتغيرات التي تحدث على الساحة العالمية والتي تؤدي إلى مزيد من الترابط

والتداخل بين دول العالم [١٤]، بقيادة الولايات المتحدة، مركز الثورة التكنو - إلكترونية، بفضل تقنياتها ومناهجها وممارسات التنظيم الجديدة على حد تعبير «بريجنسكي» [١٥]. وقد اكتسبت صفتها العالمية من خلال ما تعنيه من «الحركة المعقدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات، مما يشجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع حقل عملها ليشمل المعمورة برمّتها [١٦]، بواسطة شركات متعددة الجنسية تعمل على تنمية حسّ الاستهلاك والخضوع المطلق للقنوات التلفزيونيّة الفضائية وتوجيه الإعلام وسيادة قيم التجارة والربح. هذا طبعاً، بالإضافة إلى ما يمكن أن ينتج عن هذا التوجه من أزمات تطول مسألة الانتماء ووعي الهوية يمكن أن تنقلنا من عصر«نهاية التاريخ» إلى بداية عصر جديد، يمكن أن يكون «بعض» بداياته نوعاً من «صدام الحضارات» من أجل إعادة صنع النظام العالمي [١٧].

العرب والعولمة

ما يمكن أن ينتج عن العولمة في علاقاتها المهيمنة حو نظام عالمي جديد، يضع البشر في تشكّل ثنائي شديد التناقض وشديد التلازم غير المتكافئ في الوقت نفسه: المنتجون، من جهة، بنسبة لا تتعدى٢٠٪، والمستهلكون، من الجهة المقابلة، بنسبة٨٠ ٪، مع كل ما يعني ذلك من احتمالات البطالة والجوع [١٨]، ومن البقاء للأقوى في خدمة توجهات العولمة وسيطرتها على مقدّرات العالم، على اقتصاده عبر الشركات العابرة للقارات، وعلى نمط حياته وأولويات سلّم قيمه؛ وعلى توجهات استهلاكه، عبر وسائل الإعلام والقنوات الفضائية [١٩].

مع تنامي تأثير العولمة المتسارع، بدأ يظهر الوعي بخطورتها، حتى في العالم الصناعي، وبدأ القلق يرتسم على أوجه المتحمّسين لتوجهاتها بعد ملاحظة ما نتج وما يمكن أن ينتج عنها، من اتساع الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وضمن مناطق الشمال الصناعي ذاته. وبدأ التفكير بكيفية التخفيف من حدتها، وحرفها عن مسارها المدمّر، وإلاّ... سيشهد العالم حركات اجتماعية وانتفاضات شعبية لا يمكن التكهن بما يمكن أن تؤول إليه الأمور بعدها [٢٠]. وقد بدأت هذه الانتفاضات تظهر فعلاً في أماكن كثيرة من آسيا وأفريقيا وشرق أوروبا.

أما في ما يتعلق بالمجتمع العربي، فقد توافق المهتمون، على اختلاف توجهاتهم الفكرية والاقتصادية والسياسية، على القول أن الطريقة التي يتم فيها التعاطي مع الغرب في تحدّيه الحضاري، أو مع العولمة، تحديداً، وفي توجهها الراهن، تزيد من الضرر على العرب، وتعمّق تبعيتهم، وتساعد على رفع وتيرة تهميشهم في علاقاتهم الدولية، وتبقيهم في موقع الانفعال. فالتحدي الحضاري الذي يفرضه الغرب علينا من خلال علاقته بنا، كما يفهمه ويحلّله هشام شرابي مثلاً (٢١)، لا يختلف عمّا يطرحه حسنين ابراهيم في تحليله لمثالب العولمة وتأثيرها السلبي علينا: من أثرها الحاد على تعميق الهوة بين الشمال والجنوب، ومساهمتها الفعّالة في تنامي اتجاهات التطرف والعنف والجريمة المنظمة والصراعات الداخلية، إلى العمل على توظيف الشرعية الدولية لحساب سياسات ومصالح الولايات المتحدة، الخ. (٢٢)... ويتوافق كل ذلك مع ما توصّل إليه سيّار الجميل في هذا المجال (٢٣).

ولكن كيف يمكن مواجهة هذا التأثير السلبي للعولمة؟ وهل ثمة إمكانية للوقوف في وجهها والحدّ من تأثيرها؟ وإذا كان ذلك بالإمكان فإلى أي مدى؟

يحاول الكثيرون من المهتمين العرب الإجابة عن هذه التساؤلات، فلسفياً حيناً، وسياسياً حيناً آخر، وأدبياً عاطفياً في أكثر الأحيان. ويحاول هذا البحث، أن يقصر الأمر على بعض الباحثين الذين حاولوا أن يعالجوا هذه المسألة بجدّية، عن طريق وضع الاستراتيجية اللازمة للعمل في هذا المجال: فمنهم من يحاول أن يضع، أو يساهم في وضع، استراتيجية عمل مضادة لتوجهات القطب الواحد المسيّر للعولمة. وهي استراتيجية يمكن أن تتمظهر في موقع ثانٍ مقابل للقطب الواحد، أو عدة أقطاب متعاونة في مواجهة القطب الواحد، من أجل العمل على التخفيف من حدة العولمة وآثارها المدمرة. ويتساءل الباحث عن مدى إمكانية قيامها، والأسباب التي يمكن أن تمنع قيامها (٢٤)، مع ما يستبطنه هذا التساؤل من خوف على ذوبان الهوية القومية للعرب في الشرق أوسطية الجديدة، وهو خوف ما لبث أن ظهر جلياً (٢٥). ومنهم من يتحدث عن انفجار الهوية إذا لم يتم تدارك الأمر من خلال فهم آلية اشتغال العولمة والعمل من أجل الحدّ من تأثيرها سياسياً واجتماعياً وثقافياً (٢٦)، إمّا عن طريق فهم الواقع الاجتماعي العربي الذي يشكّل بداية الطريق للتغيير (٢٧)، وإما عن طريق تغيير جذري للمناهج التربوية والتعليمية العربية لتكون أكثر جدارة ببناء الفرد القادر على إثبات الذات والمواجهة، بعد التأكيد على وجوب مواجهة العولمة بكل الوسائل، ليس فقط

عربياً، بل وإسلامياً أيضاً [٢٨]؛ أو من خلال تكاتف أهل المعرفة مع السلطة ومؤسسات المجتمع الأهلي من أجل بناء الوعي والإدراك العربي الذي يمكن أن يواجه كل التحديات [٢٩]. ويترافق مع هذه الاقتراحات الإقرار الصريح بعدم جدوى التكاتف الإسلامي في مواجهة العولمة لأسباب ذاتية وموضوعية تتعلق بدول العالم الإسلامي في علاقاتها الداخلية من جهة [٣٠]، ولعدم قدرة هذا العالم على المواجهة من او الإعلامية، من جهة ثانية.

بناء الذات المجتمعية

إن المساهمة التي يعمل هذا البحث على تقديمها في هذا المجال، تطمح للقيام بما يمكن أن يزيد من المقترحات التي تعالج كيفية مواجهة العولمة، وردّ التحدي، والانتقال من الانفعال بالأحداث إلى الفعل فيها. وتنحصر هذه المساهمة في التأمل في كيفية الخروج من الوضع الراهن بعد فهمه وإدراك المفاصل الأساسية الكابحة لتقدمه، والعاملة على إبقائه في طور التبعية والانفعال، دون الادّعاء طبعا بالإحاطة التامة بالموضوع.

لقد طاول هذا التأمل مفاهيم أساسية ينبغي معالجتها، من أجل إضفاء المزيد من التماسك والقوة للمجتمع العربي. من هذه المفاهيم: الانتماء والهوية، المجتمع الأهلي والمجتمع المدني.

مسألة الانتماء

لم تكن مسألة الانتماء من صنف واحد يحاكي الغريزة والأنس بالعشير ويربط حدوده بحدود القبيلة، بل هو متنوّع بتنوّع الوعي بأهميته، وبما يمكن أن يكون عليه. والتنوع في النظرة إلى الانتماء لم يقتصر على الفلاسفة، قديمهم وحديثهم فحسب، بل وصل إلى الأديان وإلى أهل الدين الذين نقلوا مسألة الانتماء من حضن القبيلة والعشيرة، إلى وحدة انتماء من نوع جديد يقوم على وحدة الدين، ثم على وحدة أكثر تفصيلاً تخصّ المذهب أو الطائفة، أي إلى وحدة الولاء الإيماني الديني، ومن ثم المذهبي، الطائفي - السياسي: ولاءات عاطفية تفرضها انتماءات مخصوصة تجرّ،

بطبيعة منطق تشكّلها، إلى مواقع متقابلة. وحدات من الانتماءات المتراصفة جنباً إلى جنب، دون طغيان أو إلغاء، إلاّ في حالات لا بدّ فيها من خيار الولاء.

إلاّ أنّ القيمين على زرع هذه الانتماءات المتراصفة والمفصحة عن ولاءات متعددة ومتقاطعة بتعدّد هذه الانتماءات وتقاطعها، لم يغلقوا الكلام عليها وينصرفوا، بل لاحظوا ما للعلاقات الإنسانية - الاجتماعية من تأثير في هذا المجال، بما أنها علاقات تحصل في المجتمع المفتوح على كلّ الانتماءات، وبالتالي على شتى الاحتمالات: فالجار له الموقع المميز في الإسلام دون تحديد لدينه أو مذهبه أو طريقة أدائه لصلاته؛ والأخ في المسيحية ليس في القرابة والنسب والإيمان الديني، فحسب، بل الأخ أيضاً هو من يصنع الرحمة إلى أي دين أو طائفة أو مذهب انتمى.

طهارة الانتماء وصفاؤه انتهيا في اللحظة التي تلازم فيها هذا الانتماء مع الواقع الاجتماعي. وتلازمه هذا، يعني أنه متغير بتغير الواقع الاجتماعي. وبالتالي فإن أنواع الانتماءات تتدرّج بالأهمية والقوة وتتراصف من الأقرب إلى الأبعد، إلى الأكثر بعداً... تبعاً لدرجة الإحساس بهذا الانتماء، ولدرجة الوعي به مع الإيمان المطلق بأهمية درجة الانتماء في تقديمها كل ما يلزم للشعور بالاستقرار الشخصي والاطمئنان الذاتي والأمن والحماية، ضمن حدود لا يمكن التفريق فيها بين الذاتي والجماعي، بين الفرد والمجموعة، لأن الفرد، هنا، للمجموعة، والمجموعة للفرد. وشخصية الفرد تندغم في شخصية المجموعة في حدها الأدنى: الأسرة، وصولاً إلى العشيرة، فالقبيلة.

حرارة الانتماء هذا تجعل الفرد لصيقاً بالجماعة، لا بسبب المحبة والخير الكامنين فيه بالطبيعة، بل لشعوره العاطفي، وملامسته المادية، بالملاحظة والممارسة، أن الجماعة التي ينتمي إليها، خاصّته، تقدم له أسباب الراحة، والأمن، والطمأنينة، إما عن طريق الدفاع المشترك عن الجماعة من أجل الحفاظ على الوجود، أو عن طريق الغزو المشترك من أجل الحفاظ على استمرارية الوجود، ولا فرق بين الحالتين؛ مقابل واجبات عليه تقديمها، ومواصفات عليه التحلي بها، وسلوك عليه التصرف بموجبه، تجعل النظام الاجتماعي (Système) على حالته من الاستقرار والثبات والديمومة التي لا يمكن أن تكون إلا بتأمين ذلك التوازن الدقيق بين حقوق الفرد في الجماعة وواجباته تجاهها. والإخلال بهذا التوازن، أو العمل بما يوحي بهذا الإخلال، يعني محاولة القضاء على التنظيم الاجتماعي برمّته. فيرد التنظيم بآليات دفاعه المتوفرة بين أيدي القيمين على شؤونه بالعقاب الصارم، طرداً وهدراً للدم، ووصفاً بالصعلكة.

يتشكل وعي الفرد في القبيلة من حرارة الانتماء إلى جماعة اطمأن إليها. فمنحته هذا الشعور الذي يتعمق على قدر ترسّخ شعوره ذاته في عدم قدرته على الحياة خارج أسوارها العالية. وعي الانتماء هذا لا يعدو كونه «العصبية» عند ابن خلدون. هو الالتحام بالنسب والنعرة على ذوي القربى (٣١). ووعي الانتماء ليس إلا ذلك الشعور المتشكّل، وبشكل متكرر، لهذا التوازن الدقيق بين ما يتوجب عليّ وما يحق لي، إنه «ذلك النزوع الذي يرشدنا كأفراد وجماعة، إلى المسلك الأفضل والأكثر انسجاماً مع البنية الاجتماعية» (٣٢). هذا النزوع أو الـ Habitus حسب «بيار بورديو» P. Bourdieu، ما هو إلا إنتاج فئة محددة من الثوابت الموضوعية، لذلك فهو يميل إلى توليد مسالك معقولة ومنسجمة مع الحس السليم (٣٣). وهو التجسد العملي للمعرفة التي هي من الناحية السوسيولوجية ليست محصلة للعقل فحسب، بل أداة من أدوات الحياة الاجتماعية، «وهي التي تجعلنا ننظر إلى الآخرين وإلى العالم أجمع نظرة خاصة من زاوية محدّدة وبشحنة نفسية اجتماعية معينة» (٣٤). هذا النزوع الشخصي الاجتماعي يجعل من فرد القبيلة «مواطناً» واعياً لحقوقه وواجباته، ومراقباً، في الوقت نفسه، كيفية حصول الآخرين على حقوقهم، وطريقة قيامهم بواجباتهم. فيتشكل من وعي الجميع لسلوكهم وتصرفاتهم مجموعة القيم والأعراف والتقاليد والعادات التي تضمن حسن سير العمل في المجتمع، وتعمل على استمراريته عن طريق الضبط الاجتماعي الصارم، المخوّل القيام به جهاز خاص يفرض احترامه، طوعاً أو قسراً، على الجميع، بإشراف مباشر من شيخ القبيلة، أو مركز السلطة فيها.

المجتمع الأهلي ومقوماته

هنا تتشكل نواة المجتمع الأهلي بكل آليات اشتغاله وعناصر تكوّنه. ويبقى محكوماً، بتغيّره الداخلي، بعناصر ولائه الأساسية القائمة على رابطة الدم والقرابة وقوة العصبية، أو بما يخدم هذا التوجه عن طريق المصاهرة والاستتباع من أجل تقوية العصبية ذاتها لتوسيع سلطتها، لأن السلطة مرغوبة لذاتها حسب ابن خلدون (٣٥). وبتمدّد السلطة تنضوي عصبيات تحت لواء العصبية الأقوى. ويسود منطق الاستتباع وتعدّد الانتماءات، وبالتالي تعدّد الولاءات، من الأقرب إلى الأبعد، تلخّصها قولة العرب المشهورة: «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب».

أما ما قام به الدين في هذا المجال، فهو دمج الروابط القَبَليّة في رابطة واحدة هي الرابطة الدينية، وتطويع الروابط النفسية والاجتماعية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي القبلي في بنية المجتمع الذي يقوم على الإيمان الديني الجديد. واتخذت كلمة الخضوع معناها المتجدّد، وهو الخضوع للأمة - القبيلة ولرمزها: الله (٣٦).

وترتّبت نتيجة الفعل الديني أولويات الانتماء، وبالتالي الولاء. وتشكّلت دائرة كبرى تحيط بالدوائر جميعاً هي دائرة الانتماء الديني. وتفرّعت هذه الدوائر إلى دوائر أصغر شكّلت حدود الانتماءات المذهبية والطائفية، ومن ثم التوجهات المختلفة للفرق الدينية ضمن المذهب الواحد أو الطائفة الموحدة. واقتربت هذه الدوائر المتفرعة من الدائرة المركزية التي تشكل محور انتماء الفرد والجماعة؛ أو ابتعدت، على قدر ما استطاعت السياسة تقريبها أو إبعادها. والسياسة هنا ما هي إلاّ توجهات القبيلة في علاقاتها مع الآخرين، أو التوجهات نفسها للطائفة الدينية كسلطة حاكمة، أو كرعيّة محكومة. كل ذلك في مجتمعات لم تعرف حدوداً واضحة بين الانتماء إلى القبيلة، أو الانتماء إلى العقيدة الدينية، أو لم تتبلور لديها درجات القرب من، أو البعد عن، الانتماء القبلي أو الانتماء الديني (٣٧). ولم تصل درجة الوعي بالدولة إلى المحل الذي يمكن مقارنته بدرجات الوعي السابقة عليها (٣٨). وإذا كان هذا الوعي موجوداً، فلم يكن مستقلاً، في أيّ فترة من الفترات، عن مسألة الانتماء القبلي أو الديني.

من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني

وإذا كان الكلام يدور حول التشكّل التاريخي للمجتمع الأهلي، فإن هذا المجتمع لا يزال موجوداً في أيامنا الحاضرة، بآليات اشتغاله وبنمط حياته في نظرته إلى ذاته وإلى الآخر، تحدد معالمه نظرة كل فئة اجتماعية، في داخله، إلى ذاتها، وإلى الفئات الأخرى، وفي طريقة التعامل بين عناصرها الداخلية، وبين هذه العناصر والآخر، بما يخدم توجهها من خلال التعامل مع الفئات والعناصر المغايرة؛ لها أن تفعل ما يتناسب مع توجهها دون اهتمام بما للآخرين من توجهات واهتمامات، ولو من باب الملاحظة. وإذا كان ثمة ملاحظة، فهي مطالبة الآخرين بما عليهم من واجبات دون الحاجة إلى التفكير بما لهم من حقوق.

مجتمع هذا شأنه، لم يبقِ على وفائه للعناصر الأهلية المشكّلة لبنيته ولآلية تحركه، ولم ينجح باستبدال عناصره الأهلية بعناصر حديثة «مدنيّة» مؤتلفة ومتناسقة في اشتغالها ومنسجمة في تشكّلها، فأدى ذلك إلى نوع من الخلل متأتٍ من دخول عناصر مستحدثة على بنية أهلية. مجتمع أهلي دخل في العصر الحديث، أو أخذ منه ما يتناسب مع توجهه في الشكل دون النفاذ إلى المضمون. فلم يبقَ، بذلك، كما كان في السابق، مع كل ما يعنيه من توازن دقيق في الحقوق والواجبات، ولَحظ الآخر وتحديد موقعه، ولم يستطع الدخول في العصر الحديث، كمضمون، بانتقاله من مجتمع أهلي تابع إلى مجتمع مدني يعي تماماً المنتمون إليه ما لهم وما عليهم.

تزامُن المجتمع الأهلي والمجتمع المدني سمح بملاحظة ما يميّز هذا عن ذاك، كما سمح بأن يكوّن المجتمع الأهلي أفكاره الخاصة عن المجتمع المدني، أو أن يكوّن المجتمع المدني أفكاره الخاصة عن المجتمع الأهلي.

فالمجتمع المدني، بنظر الأهل، وليدٌ مسخ أفرزته عقول أبناء «آخر الزمان»، وأوجده تفكك أواصر العلاقات القرابية، وتفشّي علاقات المصلحة وانهيار الأخلاق، وخفوت ظاهرة التدين بشكلها الطقسي والإيماني، والاعتماد الكلّي على القوانين الوضعية غير المستمدّة من الشرائع الإلهية، والإيمان بقدرة العقل وحده على حل المشاكل الإنسانية كافة.

والمجتمع المدني يحمل جملة من الأفكار عن المجتمع الأهلي، منها: تفاوت في فهم واستيعاب ما يعنيه مفهوم المجتمع أهلياً كان أو مدنياً. فهو يمكن أن يكون بالنسبة للبعض منهم: العائلة، العشيرة، أو القبيلة، من حيث هي جميعاً مصدر الأمن والمعاش؛ وهو يمكن أن يكون الطائفة من حيث هي المساهمة الرئيسة في خلق وعي الانتماء عند البعض الآخر؛ كما يمكن أن يكون المدى الحيوي لتحركه اليومي ولتفاعله الاجتماعي مع منطقة ـ طائفة متماثلة مع انتمائه الطائفي، أو يستعمل منطقته جسراً للعبور إلى منطقة أبعد تتماثل معه طائفياً. «وفي كل الحالات تعدّد في حالات الانتماء يفرز تعدداً في حالات الولاء ليست على الدرجة نفسها من القوة والزخم، بل تتدرّج من القوة إلى الضعف بالدرجة نفسها التي يتركها إلقاء حجر في بركة من ماء، والولاء الأخير يمكن أن يصيب الدولة، أو لا يصيبها، كما يمكن للدائرة الأخيرة أن ترتسم فوق صفحة الماء أو لا ترتسم» (٣٩).

تتأرجح الكثير من المجتمعات الإنسانية بين نمطي الحياة: الأهلي والمدني. وهي لذلك لا تستطيع أن تحدّد موقعها بالضبط في هذا الموقع أو ذاك. والقيمون على شؤون هذه المجتمعات، وأهل الحل والعقد فيها، يأخذون ما يلزم من حياة المجتمع الأهلي، ومن نمط حياة المجتمع المدني. والأخذ يكون على قدر خدمة توجهاتهم، وترسيخ ما يتناسب مع هذه التوجهات. تارةً يعملون على الخروج من «ظلمات» المجتمع الأهلي إلى «أنوار» المجتمع المدني، وتارة يعزفون على وتر التراث والأصالة من أجل مقاومة ما يقتضيه نمط حياة المدينة. وفي كلتا الحالتين ترسيخ لواقع الحال، وتعميق لتعدّد الولاءات على حساب الولاء الواحد، أو كبديلة للولاء الواحد.

إن أخطر ما تعيشه هذه المجتمعات الحائرة في انتماءاتها: إلى المجتمع الأهلي في المضمون، وإلى المجتمع المدني في الشكل؛ هو في أنها تقوم بأنواع متعددة من الأفعال في حياتها اليومية وفي ممارساتها العملية، لا هي بالتقليدية النابعة من ظروف الحياة في المجتمعات الأهلية، ولا هي بالحديثة النابعة من ظروف الحياة في المجتمعات المدنيّة من حيث هي فهم عميق لحقوق المواطن وواجباته، وإيمان راسخ بالحرية والديموقراطية والمساواة والعدالة، والمشاركة الحقيقية في الحياة، وعلى شتى الوجوه والاحتمالات.

والممارسة على صعيد الشكل، المتأثرة بما أنتجته الحياة الحديثة وتقنياتها، والإبقاء على المضمون بحالته التقليدية المتّصلة بمورثات المجتمع الأهلي، يورّثان نوعاً من الانفصام على الصعيد المجتمعي، يظهر على شكل تعايش مختلف أنماط الحياة: من المغرق في الحداثة، وإن كان على الصعيد الفردي، إلى المغرق في التقليد على الصعيدين الفردي والجماعي. وبينهما أنماط حياة تقترب من هذا النمط أو ذاك. وتنعكس جميعاً، على متانة المجتمع، وتساعد على تخلخل بنيته، هذه البنية الاجتماعية التي لا تزال على تقليديتها «الجارحة» في المضمون، وعلى حداثتها «الفاضحة» في الشكل الخارجي، تستمد من مظاهر الحداثة ومن ثوب العصرنة الوافدة إلينا من الخارج قشرة لا تستر حقيقة ما نحن عليه فحسب، بل تصفّح بالادعاء والتشويه والتمويه هذه الحقيقة ليصعب الوصول إليها وفهمها ومعالجتها (٤٠).

إن الانتقال من نمط حياة المجتمع الأهلي الذي تحكمه العلاقات الإنسانية الطبيعية المتدرّجة من العائلة إلى الطائفة أو الدين، أو المنطقة المندغمة في التجمع الديني أو الطائفي أو التحالفات المبنية على هذه الاعتبارات، إلى نمط حياة مجتمع آخر تحكمه دولة تدّعي انتماءها إلى العصر وإلى الحداثة: بقوانينها ومؤسساتها ودستورها، وبمبدأ

الفصل بين سلطاتها، وتمارس غير ما جاء في الكتب والدساتير، وتعمل على غير ما نصّت عليه قوانين المؤسسات، وعلى غير ما أنشئت من أجله؛ إن هذا الانتقال لا يعني بالضرورة أن المجتمع انتقل من حالته الأهلية إلى حالته المدنية. ودولة هذا شأنها لا يمكن أن تحوّل المجتمع الأهلي ببنيته الذهنية وطريقة تفكيره وممارسته إلى مجتمع مدني، لأن الأمر ليس منوطاً، فقط، بانتقال السلطة، وبالمعنى الذي أورده «جان وليم لابيير» في كتابه القيّم «السلطة السياسية» من حالتها الأهلية إلى حالة الدولة لمجرّد أن لها دستوراً وقوانين ومؤسسات (٤١).

المجتمع المدني، مجتمع حديث ومواجه

إذا كان المجتمع الأهلي على اختلاف أنواعه وأشكاله، من «طبائع» الاجتماع الإنساني، فإن المجتمع المدني، بدستوره وقوانينه ومؤسساته وتوجّه مواطنيه، هو مجتمع «مصنوع» بشكل من الأشكال. إنه صناعة مدركة وواعية تعمل على تحويل المجتمع الأهلي الطبيعي إلى مجتمع مدني. صناعة تنشئة وتربية على انتماء يختلف عن أنواع الانتماءات السابقة، مع أنه يستمد عناصره منها، وأهمها: وعي المصلحة العامة، ووعي وحدة الإرادة والمصير، ولحظ التوازن بين الحقوق والواجبات؛ وإعادة ترتيب هذه الانتماءات بحيث إن الانتماء إلى الوطن يعلو على أي انتماء آخر، ويحتويها جميعاً، في الوقت نفسه. هذا الانتماء لم تتحه الطبيعة من أجل أن يستوعبه الإنسان، ويؤمن به من خلال إحساسه بقيمته واقتناعه بجدواه وبأهميته وجدارته لضم الجميع تحت لوائه بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية وتدرّجها. ولأنه «صناعة»، فهو «يتخطى» الخصوصيات، ويشكل مساحة مشتركة يختبر الإنسان قدرته فيها على التفاعل مع الآخر واستيعاب التنوّع، وإعادة صوغه في إطار مشروع حضاري (٤٢). وأهمية هذا الانتماء أنه لا يتناقض مع أي انتماء آخر، وبالتالي يتميز بأنه الجامع المشترك للانتماءات جميعاً. إنه من صناعة الدولة وبالتعاون والتنسيق مع، أو بالضغط من، المؤسسات الأهلية التي تخطّى المنتمون إليها ولاءاتهم الفردية والتقوا في الولاء المشترك «لصورة» المجتمع المدني المتبلورة في الأذهان. وهي المسؤولة عن وحدة الولاء في المجتمع بترسيخ وحدة الانتماء بالنصوص والممارسة؛ أن ترسّخها في القوانين، وأن تعلّمها في المدارس والجامعات، وأن تربّي الناس عليها بالسلوك السياسي والإنمائي، وبممارسة الحرية والديموقراطية، وتطبيق العدالة بالقول والفعل.

وعي الانتماء ووعي الهوية

بهذا التوجه يمكن أن تتحقق الديموقراطية في المجتمع العربي. وبتحقيق الديموقراطية تتحقق الحرية والعدالة والمساواة. ذلك أن وعي الانتماء يعني وعي الهوية. والمشاركة في الانتماء إلى الهوية الواحدة من خلال وعي أهمية وحدة الإرادة ووحدة المصير، يعطي المواطن، ومن خلال الإحساس بوحدة الإرادة ووحدة المصير، القدرة على المواجهة. فالمعرفة هي التي تعطيه القدرة على فهم الذات وموقعها في هذا العالم، والثقة بهذه الذات، وبالتالي القدرة على المواجهة. وإذا أراد التعاطي مع العالم، ومع العولمة، فرداً أو مجتمعاً، ينظر إلى العالم، وإلى العولمة، على أنهما شأنين إيجابيين يمكن أن ينفتح عليهما وأن ينفتحا عليه، بما يخدم الذات والآخر. ويقف سداً منيعاً في مواجهة سلبيات العالم، والعولمة، ذاتاً ومجتمعاً أيضاً. ولا يمكنه ذلك، إلا إذا كان يدرك ذاته، ويعي تماماً مسألة الانتماء، وما يمكن أن تعنيه الهوية.

المراجع

(١) أنظر الرواية الدراماتيكية لهذه الحادثة التاريخية في:

- عبد الرحمن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الجزء الثاني، دار الجيل، د.ت ص: ١٨٢ وما بعدها.

(٢) محمد فايز الطراونة، «ضيوف غير مدعوين والتمييع الثقافي في الفكر العربي»، العدد١٩٣، صيف ١٩٩٨، معهد الإنماء العربي، بيروت، ص ص: ١٩٣-١٩٥.

(٣) حول مؤتمر «فيينا» ودور «مترنيخ» في الحفاظ على الوضع القائم في أوروبا ومحاولة منع التغيير، أنظر:

- هـ. أ. فيشر، تاريخ أوروبا في العصر الحديث، تعريب أحمد نجيب الهاشم ووديع الضبع، دار المعارف بمصر، الطبعة السابعة، القاهرة، ص ص: ١٠٩ - ١١٥.

(٤) غسان العزي، «في جذور العولمة وإشكالياتها»، في منبر الحوار، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، بيروت، ص: ٤٨.

(٥) حول تجليات مؤتمر الصلح في باريس و«آثاره» على المنطقة، أنظر:

- سيار الجميل، العولمة الجديدة، والمجال الحيوي للشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧، بيروت، ص: ٨٥ - ٨٦.

(٦) حول مساهمة «جمال عبد الناصر» و«تيتو» و«نهرو» في إظهار كتلة عدم الانحياز في مؤتمر «باندونغ»، أنظر:

- دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٣٠.

(٧) حول هذه المسألة أنظر:

-الجميل، العولمة الجديدة، مذكور سابقاً ص ص: ١٢٥ - ١٢٦.

(٨) الطراونة، الفكر العربي، العدد ١٩٣، مذكور سابقاً، ص: ١٩٦.

(٩) حول هذه المسألة، أنظر الطريقة التي اختطّها الأميركيون لتكوين اقتصاد عالمي يخصهم في:

- العزي، منبر الحوار، العدد ٣٧ مذكور سابقاً، ص ٤٩.

(١٠) الطراونة، الفكر العربي، العدد ١٩٣، مذكور سابقاً، ص ص: ١٩٧ - ١٩٨.

(١١) الجميل، العولمة الجديدة، مذكور سابقاً، ص: ١٥٧. ومن المهم التأكيد أن ثمة الكثير من الإشارات على تفرّد الولايات المتحدة بالقيادة العسكرية للعالم، منها: انهيار الاتحاد السوفياتي؛ حرب الخليج الثانية، الحرب في أفغانستان ويوغوسلافيا وفي أماكن كثيرة من العالم. وقد ظهر أخيراً بعد قبول يوغوسلافيا بالشروط الروسية - الأوروبية أن للولايات المتحدة «مجلساً دولياً» خاصاً بها ولا تعير اهتماما لأحد (٤ حزيران ١٩٩٩)، أنظر في هذا الخصوص:

- ادوار سعيد، الثقافة والامبريالية، دار الآداب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، وخصوصاً المقدمتين العربية والإنكليزية، ص ص: ٩ - ١٢، ٥٧ - ٧٢.

(١٢) أنظر للتفصيل:

- الجميل، العولمة الجديدة، مذكور سابقاً، ص: ١٥٦ - ١٥٨.

(١٣) حسنين توفيق إبراهيم، «العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة، في منبر الحوار، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، بيروت، ص: ٧٠ - ٧٢.

(١٤) المرجع نفسه، ص: ٦٤. وللمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم أنظر:

أحمد عبد الرحمن، «العولمة، المفهوم، المظاهر والأسباب» في مجلة: العلوم الاجتماعية، مجلّد ٢٦، عدد ربيع ١٩٩٨.

وحول أخطار العولمة، وخدمتها للولايات المتحدة، أنظر:

- حسنين إبراهيم، منبر الحوار، العدد ٣٧، مذكور سابقاً، ص ص: ٧٣ - ٨٩.

(١٥) أنظر:

- غسان العزّي، منبر الحوار، مذكور سابقاً، ص ٤٦.

(١٦) المرجع نفسه، ص: ٤٦.

(١٧) أنظر في هذا الخصوص الكتابين المتناقضين في توجهاتهما ونتائجهما:

- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ ودراسات أخرى، ترجمة يوسف جهامي، دار الحضارة الجديدة، بيروت، ١١٠ ص.

- صامويل هنتنغتون، صدام الحضارات، إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، ١٩٩٨، سطور، دون ذكر مكان النشر. ٢٥١ ص. دون الهوامش.

(١٨) هانس بيترمان وهارلد شومان، فخ العولمة، الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي،عالم المعرفة، العدد ٢٣٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٨، الكويت، ص: ٢٥ - ٢٦. وبرأينا فإن هذا الكتاب يعتبر من أفضل ما كتب في هذا الموضوع.

(١٩) حول تأثير العولمة على العالم، أنظر، في ما يتعلق بالنمور الآسيوية «الورقية»:

– كمال مجيد، العولمة والديموقراطية، دار الحكمة، سنة ٢٠٠٠، لندن، ص ص: ٤٥ – ٦٢.

(٢٠) حول الاحتمالات السوداء التي يمكن أن يصل إليها العالم بسبب العولمة، أنظر:

– العزي، منبر الحوار، العدد ٣٧، مذكور سابقاً، ص ص: ٦٢ – ٦٩.

(٢١) للتفصيل، أنظر:

– هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر، ١٩٧٧، بيروت، ص ص: ٩٤ – ٩٩.

(٢٢) للتفصيل، أنظر:

– حسنين توفيق ابراهيم، منبر الحوار، العدد ٣٧، مذكور سابقاً، ص ص: ٨٣ – ٨٩.

(٢٣) أنظر للتفصيل في هذا الخصوص:

– الجميل، العولمة الجديدة، مذكور سابقاً، ص ص: ١٤٩ – ١٦٠.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ص: ١٦٠ – ١٦٦. ولكن هنا يبحث الجميل في الأسباب «الداخلية» التي تمنع تشكل النظام المتعدد الأقطاب أو ذي الثنائية القطبية دون أن يأتي على ذكر الدور الهام الذي تلعبه الولايات المتحدة في منع تشكل هذا النظام من أجل أن تبقى في موقع الهيمنة.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ص: ١٦٩ – ١٨٧.

(٢٦) أنظر الصورة الدراماتيكية التي يرسمها ابراهيم محمود لتأثير العولمة وما تتطلبه للانخراط في «لعبتها»، في:

– ابراهيم محمود، «العولمة، هل هي انفجار الهوية؟» في: الفكر العربي، العدد ٩٣، مذكور سابقاً، ص:١٦٣–١٧٣.

(٢٧) هشام شرابي، مقدّمات لدراسة المجتمع العربي، مذكور سابقاً، ص ص: ٨٢ – ٩٣.

(٢٨) أنظر في هذا الخصوص، للتفصيل:

– عدنان سليمان، «مقاربة أولية لتداعيات العولمة على المجتمع العربي»، في: الفكر العربي، العدد ٩٣، مذكور سابقاً، ص ص: ١٥٧ – ١٦٢.

(٢٩) الجميل، العولمة الجديدة، مذكور سابقاً، ص ص: ١٨٨ – ١٩٢.

(٣٠) المرجع نفسه، ص: ١٦٤.

(٣١) ابن خلدون، المقدمة، دار الجيل، بيروت، ص: ١٤١ – ١٤٢.

(٣٢) عاطف عطية، المجتمع، الدين والتقاليد، جرّوس برسّ، ١٩٩٢، طرابلس، لبنان، ص: ٥٠.

(٣٣) Pierre Bourdieu, Le sens pratique, ed. De minuit, Paris, 1980, P: 93.

(٣٤) فريدريك معتوق، المعرفة، المجتمع والتاريخ، جرّوس برسّ، ١٩٩١، طرابلس، لبنان، ص:٦٢.

(٣٥) ابن خلدون، المقدمة، مذكور سابقاً، ص: ١٥٣ - ١٥٤.

(٣٦) عاطف عطية، الناقد، العدد ٥٥، مذكور سابقاً، ص ٢٣.

(٣٧) أنظر للتفصيل حول هذه المسألة الهامة في الفكر السياسي العربي:

- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠، بيروت، ص ص: ٥٧ - ١٩٧. وخصوصاً ص: ١٣٢.

(٣٨) أنظر في هذا الخصوص الملاحظة التي أبداها زهير حطب حول التفريق بين الانتماء من حيث هو ارتباط بأصل مفروض عل الإنسان، وبين الهوية من حيث هي فعل إرادي انتقائي يقرّب بين العناصر المكوّنة للهوية، في:

- زهير حطب، «نحو بناء مجتمع إنساني جامع يواكب العولمة الاقتصادية»، في: الفكر العربي، العدد ٩٠، معهد الإنماء العربي، خريف ١٩٩٧، بيروت، ص: ٤.

(٣٩) عاطف عطية، «من المجتمع الأهلي إلى المجتمع المدني، صحيفة الديار البيروتية، الدراسات، ٧ آب ١٩٩٤.

(٤٠) المرجع نفسه، وحول «التصفيح» لتمويه الواقع وحمايته من التغيير، أنظر:

- داريوش شايغان، النفس المبتورة، هاجس الغرب في مجتمعاتنا، دار الساقي، ١٩٩١، لندن، ص ص: ٩٤ - ١٢١.

(٤١) حول أشكال السلطة وكيفية تشكلها، أنظر:

- جان وليام لابيير، السلطة السياسية، زدني علماً، ترجمة الياس الياس، منشورات عويدات، الطبعة الثانية، ١٩٧٧، بيروت، ص ص: ١٩ - ٤٥.

(٤٢) سمير فرنجية، «الانتخابات البلدية وإعادة تجديد معنى لبنان»، في: البلدية سلطة محلية ومشاركة مدنية في القانون والممارسة، وقائع المؤتمر السابع عشر، منشورات سيدة اللويزة، لبنان ١٩٩٨، ص: ٣١.

مع العولمة ولكن من بوابة العوربة أوّلاً

د. كمال حمّاد (*)

ثمّة ملاحظات عامة يتعيّن أخذها بعين الاعتبار كإطار عام للتفكير في موضوع العولمة وذلك قبل إعطاء الحكم سلباً أو إيجاباً، عليها وعلى آثارها.

أوّلاهـــا، ان العديد من الأوجه الحاضرة للعولمة تعود بجذورها إلى فترات سابقة، وتعتبر كخطوات تمهيدية لها، لأن التحوّلات الستراتيجية الكبرى، التي يبدو فيها العالم متجهاً إلى مرحلة جديدة، لا تحدث في الغالب فجأة أو بلا مقدّمات.

ثانيـــاً، قد تكون بعض مظاهر العولمة من الثورة التكنولوجية الهائلة، وخصوصاً في مجال الاتصالات والمواصلات والمعلومات، وبعض التغيّرات الدراماتيكية التي حصلت في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، وما حصل قبلاً في حرب الخليج الثانية، قد سرّعت ظهور العولمة قبل نضوجها التام على الأصعدة كافة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وإعلامية وتكنولوجية.

ثالثـاً، ان العولمة بنظري هي قدر محتوم ولا مفرّ منها، ولا تستطيع أي دولة مهما عظمت أن تعزل نفسها، وأن تنأى بنفسها عن آثارها، أو أن تقف في وجهها. ولكن تستطيع الدول إن تضامنت وتكاملت اقتصادياً وسياسياً وتجارياً، أن تحسّن شروط المواجهة وتخفّف بعض الأضرار السلبية الناجمة عنها.

(*) أستاذ القانون الدولي العام في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

رابعاً، إذا كانت العولمة تعبّر عن مرحلة تاريخية من تطوّر العالم، فإنّ هذه المرحلة لا تزال في بداياتها، والعديد من الظواهر والتطورات المرتبطة بمرحلة العولمة لا تزال تتفاعل، والكثير من نتائجها وتأثيراتها الإيجابية والسلبية لم تتبلور بعد بصورة واضحة. وهذا ما يتطلّب ضرورة إثارة الأسئلة الصحيحة، وإخضاع الظواهر للدراسة والتحليل العلمي[١].

١ - ما هي العولمة؟

«العولمة» هي إحدى المقابلات العربية لكلمة (Globalization) الانكليزية. ويؤكد «رونالد روبرتسون» في كتاب «العولمة» على ان: «العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وأكثر انكماشاً. ويعتقد روبرتسون ان الوعي بهذا الارتباط والانكماش العالمي هو إحدى أهم سمات هذه اللحظة التاريخية[٢].

ويتحدّث «جون نسبيت» مؤلّف كتاب «معضلة العولمة» عن «القوى التكنولوجية والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي ستلعب الدور الحاسم في تشكيل مستقبل البشرية خلال القرن الـ ٢١»[٣].

ويرى البعض ان العولمة تشير في جوهرها وحقيقة أمرها إلى أمركة العالم (العولمة = الأمركة)، في حين يرى بعض آخر أنها تشير إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمي، بيد ان نفراً غير قليل من الباحثين يضفي على المفهوم طابعاً أيديولوجياً صريحاً حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافي وأيديولوجي معين، ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق)[٤].

وباعتقادي فإن العولمة يمكن تعريفها: «باندماج أسواق العالم في حقول الاقتصاد والاستثمارات المباشرة والتجارة وانتقال الأموال والأشخاص والثقافات والتكنولوجيا ضمن اطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتالياً خضوع الدول، صغيرها وكبيرها، لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأنّ العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة.

اذاً، لا بدّ من أن نعترف بأن الآراء متضاربة حول المفهوم وحول الآفاق المستقبلية، وهو الأمر الذي زرع الريبة والخوف من مآل الظاهرة ونتائجها في البلدان المتطورة والمجتمعات النامية معاً؛ ذلك ان ملامح المستقبل غير جلية كما يؤكد أحد مؤسسي

نادي روما «ألكسندر كينغ» قائلاً: «اننا وسط مخاض طويل وشاق سيؤدي بشكل أو بآخر إلى ميلاد مجتمع لا نستطيع أن نتكهن الآن بهيكليته المحتملة»(٥).

٢ - ظواهر العولمة:

أ - ان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة. وهذه الشركات عملاقة بحيث ان قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول متوسطة الحجم. ويرى بعض الباحثين انه نظراً لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم، فإنها قادرة على الحد من سيادة هذه الدول، أو معاقبة الدول المضيفة في حال تجرأت ووقفت في وجهها. ومن الأمثلة، نزوح الاستثمارات غير المباشرة والتوظيفات من بعض الدول، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات وانخفاض احتياطات مصرفها المركزي من العملات الأجنبية وحدوث إفلاسات مالية عديدة فيها، مما يضطرها إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي وهو احدى القواعد الرئيسية الثلاث في العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يتولّى الجانب النقدي في العلاقة، بالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يتولى التمويل والاستثمارات ومنظمة التجارة الدولية التي تقوم بالجانب التجاري الدولي في تلك العلاقة الاقتصادية الدولية(٦). والبلبلة النقدية وانعكاساتها الاقتصادية من إفلاسات وتدنّي لسعر العملات كما حدث في المكسيك عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وفي دول مثل ماليزيا وأندونيسيا وتايلاند وتايوان وكوريا الجنوبية في العام ١٩٩٧، وفي تركيا في العام ٢٠٠١.

فالدول عملياً واقعة بين سندان صندوق النقد الدولي ومطرقة الشركات العملاقة. وبالنتيجة فإن الدول المضيفة للإستثمارات غير المباشرة من الشركات الضخمة، أو للقروض المباشرة من صندوق النقد الدولي، تتخلى لهؤلاء عن جزء كبير من سيادتها(٧)، جرّاء تدخلهم في كل شاردة وواردة وفي مجرى حياتها الاقتصادية والسياسية.

وقد برزت في الآونة الأخيرة مجموعة من الشركات الصناعية والمصرفية والخدماتية العملاقة والقائمة على دمج الشركات الأوروبية والأميركية واليابانية، تقوم بتحالفات عابرة للقارات ومتنوعة في نشاطاتها، حيث تتسم هذه الشركات، بأنه لم يعد لها هوية أو جنسية محددة، ولا تؤمن بالولاء لأي منطقة جغرافية أو مرجعية دولية. كما

انه ليس لهذه الشركات مقر واحد، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول، متجاوزة بذلك القيود التقليدية والحواجز للنشاط التجاري والمالي والصناعي، حيث يكون مقرها الإداري في دولة معينة ومقرها التسويقي في دولة ثانية ومقرها الهندسي في دولة ثالثة ومقرها الانتاجي في دولة رابعة ومقرها الاقليمي في دولة خامسة ومقرها الدعائي والاعلاني في دولة سادسة ومقرها التنفيذي في دولة سابعة.

وتنتقل هذه الشركات بنفوذها وسلطتها وخدماتها وأموالها بحرية كاملة بين جميع الدول، الغنية والفقيرة، الكبيرة والصغيرة. وتعتبر ان هذا العالم هو عالم بلا حدود سياسية أو اقتصادية وان حدود هذه الشركات هو الكون بأسره.

وبالرغم من ان هذه الشركات موجودة بالفعل بنشاطاتها وبعملياتها وبسلعها في كل أرجاء المعمورة، إلاّ ان تمركزها الرئيسي والأهم هو في مناطق اقتصادية رئيسية تتركّز فيها ثروة تقدّر بحوالي ٢٠ تريليون دولار، أي اكثر من (٨٠) بالمائة من إجمالي الناتج القومي العالمي، وبالتالي تستأثر بحوالي ٨٥٪ من إجمالي التجارة العالمية[٨].

ومن بين هذه المناطق الاقتصادية الرئيسية، أوروبا حيث السوق الأوروبية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية التي تعرف بالـ (NAFTA) وتضم كل من المكسيك وكندا والولايات المتحدة الأميركية.

ولتوضيح القدرات المتوفرة للشركات العملاقة وآثارها على الدول الصغيرة والنامية. لا بدّ من القاء نظرة على موازنة تلك الشركات مقارنة مع الناتج الوطني المحلي لبعض الدول الصناعية الكبرى، وذلك كما يلي:

الدولة	الناتج الوطني المحلي	الشركات العملاقة	موازنتها
١ – أميركا	٦٧٣٧ مليار دولار	١١ – جنرال موتورز (GM)	١٢٣,٦ مليار
٢ – اليابان	٤٣٢١ مليار دولار	١٢ – فورد	١٠٨,٥ مليار
٣ – المانيا	٢٠٧٥ مليار دولار	١٣ – اكسون	٩٧,٨ مليار
٤ – فرنسا	١٣٥٥ مليار دولار	١٤ – رويال شل	٩٥,١ مليار
٥ – إيطاليا	١١٠١ مليار دولار	١٥ – تويوتا	٨٥,٣ مليار
٦ – بريطانيا	١٠٦٩ مليار دولار		
٧ – الصين	٦٣٠ مليار دولار		
٨ – كندا	٥٦٩,٩ مليار دولار		
٩ – البرازيل	٥٣٦,٣ مليار دولار		
١٠ – اسبانيا	٥٢٥,٣ مليار دولار		

❖ **ملاحظة:** الإحصاء يعود لعام ١٩٩٤.

ب - منظمة التجارة الدولية:

منظمة التجارة الدولية هي الهيئة الدولية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة الدولية. وتعتبر اتفاقية المنظمة التي أنشأتها بمثابة القلب والمحرّك لها. وتعتبر الاتفاقية أيضاً الأساس القانوني لقواعد التجارة الدولية.

هذه المنظمة هي ثمرة جهود المفاوضات التجارية متعددة الأطراف منذ العام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٩٤، حيث توّجت تلك الجهود بالتوقيع على اتفاقية مراكش في ١٥ نيسان ١٩٩٤. وتعتمد منظمة التجارة الدولية على مبدأ تحرير التجارة الدولية والخدمات من جميع القيود التي تحول دون سهولة انتقالها عبر الدول الأعضاء.

ولعل قيام منظمة التجارة العالمية هو من قبيل الرغبة الدولية في التحوّل إلى نظام السوق الذي يلعب فيه العرض والطلب والقدرة التنافسية الدور الحاسم في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولكن لكي تتدرج أي دولة من كونها عضواً مراقباً لتصبح عضواً دائماً في منظمة التجارة الدولية، عليها أن تتخذ عدة خطوات وعدة اجراءات لكي تتجانس أنظمتها القانونية والتشريعية والسياسية مع المعايير التي تفرضها اتفاقيتا الـ (TRIPS) (قانون حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة) والـ (GATT) (الاتفاقية العامة المتعلقة بالتعريفات والتجارة).

إذاً، الوصول إلى العضوية الدائمة لمنظمة التجارة الدولية يمرّ أولاً بالانضمام إلى اتفاقية الـ (TRIPS) وعبر تطبيق مضمون تلك الاتفاقية في القوانين الوطنية للدولة التي تودّ الانضمام إلى المنظمة. وهنا تمارس الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً جبارة على الدول وتتدخل في التفاصيل الصغيرة للقوانين المحلية وذلك من أجل حماية صناعاتها وعلاماتها التجارية ومنعاً من الغش التجاري والصناعي.

ابتدأت منظمة التجارة الدولية نشاطها في أوّل كانون الثاني ١٩٩٥، ولكن النظام التجاري العالمي أقدم من ذلك بخمسين سنة. فمنذ العام ١٩٤٨ وضعت الـ (GATT) قواعد النظام التجاري العالمي. وفي حين ان الـ (GATT) كانت تتعامل أساساً مع تجارة البضائع، فإن منظمة التجارة الدولية تتعاطى اليوم وتغطي بالإضافة إلى تجارة البضائع، تجارة الخدمات وتجارة الاختراعات والملكية الفكرية من إبداع وتصاميم[1].

ج - الأمركَة:

أنفقت الولايات المتحدة على التسلّح خلال القرن العشرين، ما يقارب (٤٠) تريليون دولار. ويبلغ متوسّط حجم الانفاق المتوسط السنوي للولايات المتحدة في مجال التسلّح حوالي ٣٧٥ مليار دولار، وهي تمتلك اليوم أقوى جيش في العالم. كما تحتكر، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، القرار السياسي الدولي وتعتبر من صنّاع القرار ومنفذته إذا أرادت ذلك، إذ بقدراتها العسكرية وبإمكانياتها الاقتصادية وبأدواتها المالية، سواء في صندوق النقد الدولي أو في البنك الدولي، يمكنها ممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي، على مختلف الدول والأحلاف والتكتلات. علماً ان موازنة الأمم المتحدة والهيئات الأساسية التابعة لها، تحصل على ٣٠ إلى ٤٠٪ من مواردها المالية من الولايات المتحدة، كما ان مقر الأمم المتحدة الأساسي يقع في نيويورك. من هنا نستطيع أن نقدّر مستوى الضغط السياسي الذي تخضع له المنظمة الدولية من قبل الولايات المتحدة، ويترجم ذلك في قرارات مجلس الأمن وعلى الأصعدة المالية الدولية.

وفي المجال الاقتصادي تمتلك الولايات المتحدة حقوق تصويت عالية داخل المؤسسات المالية الدولية أمثال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وذلك يعود لارتفاع أسهمها في تمويل المؤسستين، كما تتمتع بنفوذ كبير داخل منظمة التجارة الدولية. بالإضافة إلى ذلك فإنّ الاقتصاد الأميركي يشكّل ٢٦,٥٪ من حجم الناتج الإجمالي العالمي.

وفي مجال المعلوماتية تسيطر الشركات الأميركية على ٦٥٪ من تجارة السلع الاعلامية والمعلوماتية والثقافية، كما بلغت قيمة الاستثمارات الأميركية في هذه المجالات نحو (١٠٠٠) مليار دولار.

من هنا، لم تعد اليوم الولايات المتحدة تلعب دور شرطي العالم فحسب، بل دور المارد المعلوماتي والاقتصادي والمالي، بحيث تستطيع أن تؤثر على الأصعدة الدولية المختلفة، وقد جعلها هذا الدور مركزاً لعلاقات العالم الاقتصادية والسياسية والمالية والثقافية والأمنية، وأصبح لأي دولة مصلحة أكيدة بإقامة علاقات طيبة معها، لا بل مجرد التفكير بقطع هذه العلاقات سيلحق بهذه الدولة الضرر الكبير(١٠).

٣ - مخاطر ظواهر العولمة على الدول العربية:

ظواهر العولمة تحمل معها مخاطر هائلة مصاحبة للثورة العلمية والتكنولوجية حيث انها تتفاوت بين المخاطر السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية.

وترتبط المخاطر السياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بمحاولات الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى احادية الجانب، أمركة العالم والاستفراد بالشأن العالمي وادارته إدارة احادية الجانب، بما يتناسب مع مصالحها واهدافها.

أما المخاطر الثقافية فإنها تتضمن احتمالات تهميش الثقافة الوطنية وتهديد الخصوصية الحضارية من خلال هيمنة الثقافة الاستهلاكية التي أخذت تنتشر على الصعيد الدولي متسلحة بآخر المستجدات الدعائية والإعلامية.

أما المخاطر الاقتصادية فانها تأخذ شكل التراكم الشديد للثروات وبالتالي زيادة حدّة الفجوة بين الدول الغنية التي تزداد غنىً وتقدماً وسيطرةً، وبين االدول الفقيرة التي تزداد تخلّفاً وفقراً وتبعية للنظام الرأسمالي العالمي. وقد مارست الولايات المتحدة الأميركية ضغوطاً كبيرة على الدول العربية من خلال مؤتمر الدوحة الاقتصادي من اجل تحقيق درجة أعلى من التكامل (كاقتصاد عربي مع النظام الرأسمالي الدولي)، ومن أجل إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بشكل يخدم أساساً مصلحة اسرائيل. وتتمثل هذه الضغوط على سبيل المثال في مشروع الشرق أوسطية، ومشروع المتوسطية.

إن مشروع الشرق أوسطية هو مشروع أميركي في الأساس، يستهدف ترتيب أوضاع المنطقة كلها، بما فيها البلدان العربية واسرائيل ودولاً آسيوية أخرى ودولاً افريقية. وبديهي ان يجري السعي لتحقيق هذا المشروع في صيغة نظام أو سوق، أي في صيغة تكامل وتعاون بين بلدان متعددة وليس بين مجموعات منها وخصوصاً المجموعة العربية وذلك إتقاءً لتجمّعها الطبيعي والمصيري والقومي وخوفاً من توحّدها.

وطبيعي ان يكون الهدف الدائم من وراء ذلك منع قيام اشكال من التكامل العربي حتى في الحدود الدنيا. وفي مثل هذه الشروط بالذات يكون للولايات المتحدة مباشرة، ومن خلال اسرائيل عند الحاجة، ومن خلال دول شرق أوسطية أخرى، الدور الأساسي المقرر سياسياً واقتصادياً وامنياً وفي كل المجالات[١١].

وهذا المشروع القديم المتجدد هو نسخة متطورة عن حلم (تيودور هيرتسل) الذي سعى إلى قيام (كومنولث شرق أوسطي) يكون لإسرائيل فيه شأن قيادي فاعل ودور اقتصادي رائد.

جاء طرح النظام الشرق أوسطي في أعقاب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، لكن التحضير له بدأ قبل ذلك بعدة سنوات وتحديداً بعد إبرام مصر واسرائيل لاتفاقية كمب دايفيد في أواخر الثمانينات، ومن ثم طرح هذا النظام في اطار عملية التسوية التي حملت اسم «عملية السلام في الشرق الأوسط»، وبدأت بانعقاد مؤتمر مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول ١٩٩١.

وكان رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق شيمون بيريز أول من حاول تسويق هذه الفكرة عام ١٩٨٦، وقد طالب ببناء (شرق أوسط جديد) من خلال انشاء (سوق شرق أوسطية) على أساس من السياحة والمياه، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصلب.

ومع انعقاد مؤتمر الدار البيضاء الاقتصادي في ٢ كانون الثاني ١٩٩٤، لدول الشرق الأوسط، خرج الحديث عن النظام الاقتصادي الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية من الدوائر الضيقة لمراكز الأبحاث ومراكز صنع القرار في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، ليجري الترويج له على نطاق أوسع على الصعيدين الفكري والسياسي والتطبيقي، بهدف تسويق تلك المفاهيم والمخطّطات الستراتيجية الجديدة بمشاريع مشتركة.

وقد جاءت الوثيقة الاسرائيلية إلى المؤتمر حاملة (١٢٠) مشروعاً، لتشكّل أسس توجّهات الدولة العبرية في التعامل مع الدول العربية في المرحلة المقبلة [١٢].

ويحقّق مشروع الشرق أوسطية المصالح الاقتصادية والستراتيجية للولايات المتحدة، ويثبت السيطرة الاسرائيلية في المنطقة العربية. فهذا المشروع يعني بوضوح الالغاء العملي لفكرة التكامل العربي لأنّ إسرائيل ستصبح العضو الرئيسي فيها، وهي الأكثر تقدّماً صناعياً وتكنولوجياً من البلدان العربية جميعها، وبالتالي سوف تحصد مزايا هذا التقدّم الاقتصادية والستراتيجية [١٣].

أمّا مشروع المتوسّطية فقد ظهر كفكرة في أوروبا الغربية، وهو يصوّر حالة تعاون للدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسّط، شماله وجنوبه، وهي فكرة وفقاً للرأي الأوروبي، تجمع الحضارات حول الدائرة المتوسّطية.

وميزة هذه الفكرة من وجهة نظر دعاتها أنها تصرف النظر عن خصوصيّة القومية العربية وتلفتها إلى اتجاه آخر، يستطيع أن يدور حول شواطىء الحضارات القديمة

وهي تضمّ سوريا ولبنان وليبيا ومصر وتونس والجزائر والمغرب وإسرائيل وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وتركيا.

وتتحقّق للولايات المتحدة من المتوسّطية عدّة أهداف أهمّها:

١ - إدخال إسرائيل (بلا حساسية) وسط المحيط الذي تعيش فيه، وتندمج مطمئنة إلى هوية نصف شرق أوسطية ونصف أوروبية متوسطية.

٢ - ان مثل هذا الترتيب يساعد على ضبط التفاعلات في شرق البحر الأبيض المتوسّط وجنوبه، فهو قادر على أن يستبعد الأزمات ويستوعب الصدمات.

أمّا أوروبا وخصوصاً فرنسا وألمانيا فأهدافها من المتوسّطية هي الرغبة في إضعاف وجود ودور الولايات المتحدة الأميركية في الدول المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط، وفي إبقائها بمنأى عن آثارها الاقتصادية والثقافية والعسكرية وبالتالي السياسية.

أمّا مخاطر منظّمة التجارة الدولية على العالم العربي فهي:

١ - ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية والمواد الغذائية وذلك بسبب إلغاء الدعم الزراعي وتحديد التجارة في المنتجات الزراعية.

٢ - إنحسار المزايا الخاصّة التي تتمتّع بها بعض سلع الصادرات العربية في النفاذ إلى الأسواق المتقدّمة صناعياً.

٣ - الارتفاع في تكلفة برامج التنمية حيث سترتفع تكلفة استيراد الثقافة والحقوق المادية التي ستترتّب جرائها لصاحب حق الملكية الفكرية عند استخدامها.

٤ - الآثار التي ستنتج من المنافسة غير المتكافئة بين الدول العربية والدول الصناعية وخصوصاً في مجال الخدمات والصناعات المتقدّمة.

٥ - إلغاء نظام الحصص في مجال الأنسجة والملبوسات ممّا يؤثّر سلباً على صادرات البلدان العربية [١٤].

٤ - تحدّي العولمة والخيارات العربية الموجودة

يتمثّل التحدّي الأساسي الذي يواجه العالم في كيفية تحويل العولمة إلى قوّة إيجابية يستفيد منها العالم بدلاً من ترك مليارات البشر يعانون نتائجها السلبية [١٥].

ويرى المحلّلون السياسيون والاقتصاديون أن للعولمة آثاراً إيجابية إذ أن هناك مشكلات إنسانية مشتركة لا يمكن حلّها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حالياً، ومنها انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية وتطوّر انتشار الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة المنظّمة والمخدّرات. ويرى بعضهم أنه بإمكان الأنظمة الوطنية المبدعة أن تندمج في الاقتصاد العالمي من دون التضحية بشخصيّتها (١٦).

ان التجاوب مع متطلّبات العولمة بالنسبة للعالم العربي أمر يواجه الكثير من الصعوبات، لكنه ضرورة بسبب ما يواجه العرب من مشكلات اقتصادية تقتضي المعالجة، إذ يعاني العالم العربي من هبوط في نسبة النمو وفشل في إيجاد المهارات اللازمة لأسواق اليوم، وارتفاع نسبة النمو السكاني. ويتطلّب التكيف مع العولمة أيضاً إيجاد نظام وطني للعلم والتكنولوجيا والمعلوماتية لأنه الأداة الحاسمة لتمكين أي بلد من أن يصبح منتجاً اقتصادياً، وبالتالي متقدّماً.

أمّا وجهة النظر الثانية فترى أن العالم العربي، بوصفه من الدول النامية ويخضع لضغوطات إقتصادية داخلية وخارجية كبرى، لا يمكنه التجاوب مع العولمة التي تتطلّب مستويات فائقة من التطوّر والكفاءة والقدرة، الأمر الذي تفتقده الاقتصادات العربية، وبذلك قد تزيد العولمة من اختراق هذه الاقتصادات وتفكيكها.

فالاستجابة للعولمة إذن ليست بهذه الدرجة من البساطة لأن ذلك قد يزيد من حصار وعزلة الأقطار العربية التي تعاني من جملة مشكلات تتعلّق بالسياسة وبالاقتصاد من كلّ جوانبه الزراعية والصناعية والتجارية. وعلى النقيض من ذلك فإنّ عدم الاستجابة للعولمة قد يترك جملة من الآثار السلبية على العالم العربي منها تهميش التنمية المتطوّرة وعدم الحصول على المساعدات الاقتصادية. إضافة إلى ذلك فقد أصبح من غير الممكن التعويل على الموارد النفطية في كسب رهان المستقبل، بسبب التناقص في قيمة الموارد الأولية ولا سيما النفط (١٧).

ولكن من إيجابيات رفض الاستجابة للعولمة هو أن الرفض ربما يكون حافزاً أكبر لتشجيع الأقطار العربية على القيام بتحوّلات اقتصادية جذرية والعمل على تفعيل العمل العربي المشترك (١٨).

من هنا، وبعد أن أصبحت العولمة، وبأهمّ أشكالها الاقتصادية والمالية والعسكرية، قد أصبحت كأمر واقع، أرى أن على الدولة التعامل معها على هذا الأساس، وولوج مرحلة

دراسة الخيارات المتوفّرة وذلك من أجل التخفيف من آثارها والسلبية، والتحضير للدخول في آليات العولمة وما تحمل من تدابير غير جماهرية وغير شعبية، وربّما تلحق أشدّ الضرر بالفقراء وبالطبقة الوسطى وحتى بالدول الفقيرة والمتوسّطة.

ولكن ليس هناك من خيار آخر؛ فالانعزال والتقوقع لبعض الدول التي ترفض الدخول في العولمة، لا يعني أنها تستطيع العيش وحيدة في العالم، كما أنها لا تستطيع التعامل مع الدول (المعولمة) ولا تستطيع تلك الدول التعامل معها، فستجد تلك الدول المنعزلة نفسها عاجلاً أم آجلاً في موقف المسافر الذي فاته القطار، ولا ينفع الندم بعد ذلك.

من هنا فالأجدى لنا كعرب أن نكون مع العولمة ولكن بشرط «العَوْرَبة» أوّلاً، أي الدخول فوراً في آليات العوربة والتحضير في ذات الوقت للدخول في آليات العولمة. وهذا يعني الدخول في العولمة من بوابة العوربة. وينبغي للعوربة أن تكون رؤية عربية مشتركة للمستقبل، وصوغ آليات محدّدة في كلّ من الاقتصاد والمال والسياسة والتجارة، للوصول إلى درجة كافية من التكامل العربي، تستطيع من خلاله الدول العربية مجتمعة، الكلام بلغة مصلحية واحدة، والقراءة في كتاب التنمية العربية بلغة واضحة وجيّدة، والعمل على محاكاة الأسواق والتكتلات الاقتصادية والمالية الأخرى بلغة تفاوضية عربية واحدة.

لا شك أنه وأمام هذا التحدّي علينا أن نرجع إلى ما اتفقنا عليه في الماضي كعرب وما صدّقت عليه الدول العربية من مواثيق واتفاقيات في المجال الاقتصادي، وصولاً إلى تكامل اقتصادي عربي، وفي مقدّمته اتفاقية السوق العربية المشتركة؛ فالشروع في تنفيذ هذه الاتفاقية هو أمر مُلحّ ويكاد يكون ملزماً ولا مفرّ منه لمن وقّع عليها، لكي تتبوّأ هذه الأمّة المكانة اللائقة بها كأمّة يبلغ تعدادها أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة، وخصوصاً في ظل المتغيّرات الدولية المعاصرة وأهمّها العولمة وقيام منظّمة التجارة الدولية.

فالدول العربية تملك مقوّمات جغرافية وتاريخية وثقافية وفكرية ومالية لإقامة السوق العربية المشتركة، أكبر من تلك التي تمتلكها التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومنها دول الاتحاد الأوروبي، وأهميّة السوق العربية المشتركة تستند إلى حقائق مهمّة وهي:

١ - الهويّة العربية والإنتماء العربي لأنّنا نشكّل أمّة عربية واحدة.

٢ – ضرورة دعم الأمن العربي بغض النظر عن فائدة بعض الأقطار أكثر من غيرها من هذه السوق.

٣ – المصلحة الاقتصادية المشتركة لأنّ تعزيز الأمن الاقتصادي العربي هو تعزيز للأمن العربي.

ومن المنافع الاقتصادية للسوق تدعيم الاستقلالية العربية وذلك بإقامة صناعات ثقيلة والتخفيف من حدّة التبعية للخارج وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، ثمّ دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلّف من التكتلات الاقتصادية الكبرى وتحسين مركزنا التفاوضي تجاه منظّمة التجارة الدولية(١٩).

أمّا مزايا التكامل الاقتصادي العربي في تنمية الاقتصاد الوطني فهي:

أ – خلق التجارة للدولة العضو في التجمّع الاقتصادي، وذلك بتحوّل التجارة من الدول خارج التجمّع إلى تلك الأعضاء فيه.

ب – اقتصاديات الحجم من خلال الدخول في ذلك التجمّع، ومن خلال فتح الأسواق في الدول الأعضاء على بعضها بعضاً، فتصبح الصناعات التي لا جدوى منها في السوق الوطنية، مشاريع ذات جدوى اقتصادية بحكم سعة السوق وكبر حجمه الجغرافي، نظير انفتاح الدول الأعضاء وأسواقها، في عالم عربي بلغ عدد سكانه أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة.

ج – نمو الدخل القومي نتيجة لحرية انتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة الوطنية إلى الدول الأعضاء.

د – زيادة القوّة التفاوضية للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى والأسواق الاقتصادية الأخرى، ممّا يعني فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الوطنية للدول الأعضاء.

هـ – ارتفاع الكفاءة الانتاجية للصناعات الوطنية وذلك من خلال المنافسة وفتح الأسواق المحلية للدول الأعضاء.

من هنا وبفضل تلك الشروط تستطيع الدول العربية مجتمعة الاستفادة من المزايا الإيجابية للانضمام إلى العولمة عبر بوّابة منظّمة التجارة الدولية.

أمّا الآثار الإيجابية للانضمام فهي:

١ – تتيح فرصاً أوسع للدول العربية لتصدير منتجاتها التي تملك مزايا نسبية.

٢ – تحمي الضوابط التي أقرّت في نطاق المنظّمة من سياسات الإغراق من جانب الدول الأخرى.

٣ – تكفل للدول العربية وللدول النامية معاملة تفضيلية مؤقّتة لغاية عام ٢٠٠٥، وذلك لحماية صناعاتها الوليدة، واعطائها مدّة خمس سنوات لتطبيق بنود اتفاقية الـ(TRIPS).

٤ – زيادة الاستثمارات الأجنبية عبر دخولها الدول العربية عند تطبيق اتفاق الخدمات والاستثمار، ممّا سيؤدّي إلى تدفّق الاستثمارات الأجنبية بعد رفع القيود التي تحول دون ذلك.

٥ – رفع الكفاءة الإنتاجية عبر المنافسة العالمية في الأسواق (٢٠).

إن انضمام الدول العربية إلى منظّمة التجارة الدولية، وهي إحدى مظاهر العولمة، لا يعني بأيّ حال نهاية المطاف للمفاوضات التجارية العالمية، بل ستتبعها دورات متعدّدة للتفاوض لفتح أسواق مختلفة مثل التجارة في الخدمات والبنوك والتأمين والصرافة والوساطة. وكلّ هذه الأمور بحاجة إلى مزيد من المفاوضات والاجتماعات. والدول العربية ستكون في موقع تفاوضي أفضل وأقوى في حالة دخولها في مفاوضات جماعية كتكتّل اقتصادي مشترك على شاكلة دول الاتحاد الأوروبي وال(NAFTA).

المراجع

(١) د. حسنين توفيق ابراهيم، العولمة: الابعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، صفحة ١٨٧.

(٢) Ronald Robertson, Globalisation, London, 1992.

(٣) John Naisbitt, Global paradox, New York, 1994.

(٤) حمدي حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي: رؤية عربية، المستقبل العربي، عدد ٢٥٨، تاريخ ٢٠٠٠/٨، صفحة ٤ - ٥.

(٥) د. الحبيب الجنحاني، ظاهرة العولمة، الواقع والآفاق، عالم الفكر، المجلّد ٢٨، العدد ٢، تاريخ اكتوبر - ديسمبر ١٩٩٩، صفحة ١١.

(٦) د. كمال حمّاد، آثار انضمام لبنان والعالم العربي إلى منظّمة التجارة الدولية، المستقبل عدد ٥٤٦، تاريخ ٢٠٠١/٢/٤.

(٧) محمد الأطرش، العرب والعولمة، ما العمل؟، المستقبل العربي، العدد ٢٤٩ تاريخ تشرين الثاني ١٩٩٩، صفحة ١٠١ - ١٠٢.

(٨) مجلّة عالم الفكر، المجلّد ٢٨، أكتوبر ١٩٩٩، صفحة ٦٩ - ٧٠.

(٩) كمال حمّاد، انتقال لبنان إلى عضوية منظّمة التجارة لدولية، المستقبل، عدد ٥١٣، تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٣١.

(١٠) انظر د. سمير الشيخ علي، العولمة والأمركة...، جريدة المستقبل تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٢٠.

(١١) كريم مروة، جدل الصراع مع اسرائيل وجدل السلام معها، بيروت، ١٩٩٤ صفحة ٧٧.

(١٢) حسن السبع، مجلّة معلومات، العدد ١٤، صفحة ٢.

(١٣) - صقر أبو فخر، مجلّة المعلومات، العدد ١٤، صفحة ٦٧.

(١٤) كمال حمّاد، آثار انضمام لبنان والعالم العربي إلى منظّمة التجارة الدولية، مرجع سبق ذكره.

(١٥) إيمان الأحمد، الحصار الاقتصادي والعولمة، مجلّة معلومات دولية، العدد ٦٦، خريف ٢٠٠٠، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٦) مجلّة شؤون عربية، حزيران ١٩٩٩ عدد ٩٨ صفحة ٣٧.

(١٧) إيمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، صفحة ٥٦.

(١٨) مجلّة عالم الفكر، العدد الثاني، المجلّد ٢٨ تشرين الأوّل ١٩٩٩، صفحة ١٩٥.

(١٩) سيف بن علي الجروان، العولمة والسوق العربية المشتركة، المستقبل العربي، العدد ٢٤٩ تاريخ ١٩٩٩/١١، صفحة ١٤٤.

سلطات العولمة في المجتمع الدولي «الرقميّ»

د. نسيم الخوري(*)

العولمة أو الكوننة أو العالميّة مصطلح يرادفه Mondialisation بالفرنسيّة وGlobalisation بالانكليزية، وهو مصطلح متقدّم جداً. ولا نغالي إذا اعتبرناه مصطلح القرن المقبل بامتياز، إذ لم نشهد أن عرفت كلمة أخرى هذه المضامين المتشعبة الغنيّة التي لم تعرف الاستقرار والأرجح أنّها لن تعرفه قبل زمن طويل. فالعولمة ظاهرة عالميّة تشغل الفكر في تحوّلاته بين ألفيّتين تأتي مصحوبة بسلسلة فائقة من التداعيات الكونيّة الجديدة والصاخبة، وكأنّها تنهي الكثير من المعارف والأفكار والتصوّرات والنظريات التي أفرزها التاريخ المنصرم. وهذا يعني إعادة النظر الشاملة بالمقولات والمعتقدات السياسيّة والاقتصادية والثقافية التي لازمت البشرية منذ انبثاق الدولة الحديثة في تطوّر مفاهيمها.

هل العولمة هي القطع مع التاريخ والمناهج والثقافات بما يعني أيضاً إنهيار الدول وسياداتها والاقتصاد والثقافة الوطنيّة، وكذلك الانسان المعاصر وهويّته ولغاته وثقافته؟

إننا، حتماً، على أعتاب عالم جديد، له معانيه وأفكاره وأدواته ومذاهبه، وله وقعه المتنوع على الأفراد والدول، وهو وقع يجتاحه التشوّش والغموض والتباين في الآراء والنظريات والمواقف.

هل نقول إنّ المواقف من العولمة مسألةٌ ثقافية تتراوح ردود الفعل حولها بين أجيال ثلاثة أو تيّارات، فهناك جيل

(*) أستاذ الإعلام في الجامعة اللبنانية ومدير سابق لكليّة الإعلام والتوثيق.

العولمة والأنتي عولمة وجيل التوفيقيين الذي يحاول أن يوفّق بين الشكل والمضمون في زمن تتقدّم فيه الأشكال وتتكفئ فيه المضامين.

لن نكرّر في هذا المجال مقاربات العولمة وتعريفاتها الكثيرة وتجلّياتها وأدواتها في الاقتصاد والمال أو في السياسة والثقافات [١]، ولن نغوص في التفاصيل التي تربط بين العولمة وتقنيّات الاتصال والاعلام التي سهّلت انتشارها وطغيانها «فلسفة» تقوم على أنقاض الفلسفات القديمة، ولن ندخل في مفاهيم الشبكات في أجيالها المتعدّدة. بل سوف نكتفي بالإشارة إلى سلطات العولمة ورموزها الكبرى، وهي السلطات التي تأتي على أنقاض السلطات التقليدية الأخرى السياسيّة والاقتصادية والتربوية والثقافية. فقد انهارت مجمل هذه السلطات القديمة أو هي في طريقها إلى الانهيار أمام اجتياحات العولمة التي تبدو «حقائق خيالية» فتفرز سيادة الدول الرقميّة والمجتمعات الرقميّة، وربما الانسان الرقمي.

في ضوء هذا كلّه، نتطرّق إلى دراسة:

١ - القرية أو المدينة أو الأمبراطوريّة الكونيّة، في البحث عن سلطات العولمة.

٢ - سلطات الانترنت.

٣ - السلطات الرقميّة.

٤ - سلطات الريموت كونترول أو أجهزة التحكّم عن بُعد.

٥ - العولمة وأدبيات «نهاية العالم».

ولا تنفصل هذه النقاط [٢]، إلاّ منهجياً، فهي تتضافر لإعطاء فكرة عن هذه السلطات الوهميّة الممثلة للعولمة والتي تكاد تشابه المظاهر الطبيعية الكبرى التي يصعب التهرّب منها أو مقاومتها، فتبدو المعلومة أو أدوات الحصول عليها مفاتيحَ أساسيّةً في دخول العصر أو البقاء في العصور الغابرة.

سلطات العولمة

من القرية إلى المدينة والامبراطوريّة الكونيّة

إتّخذت العولمة حضورها كفكرة متكاملة مع ظهور مؤلّفين مشهورين: الأول لمارشال ماكلوهان، والثاني لزبيغنيو بريجنسكي منذ الستينات [٣].

يقوم الكتاب الأول على تجربة الحرب في فيتنام **والدور الذي لعبه فيها جهاز التلفزيون** حيث لم يعد المواطنون مشاهدين بل مشاركين في الآراء والمواقف واختلطوا بالعسكريين. وبرزت في زمن السلام الوسائل الالكترونية تنحو لإنهاض المناطق غير الصناعية من العالم. هكذا، **تغدو الشاشات والصور محفزات للتغيير الاجتماعي في العالم.**

وظهر، في الوقت نفسه، في أميركا شعار «ثورة الاتصالات التي طوّرت الرغبة في الانفاق والمسؤولية الاجتماعية الجماعية، ورفض الشباب، وعصر الأحكام الفردية وكل ما **يؤلف مجتمعاً جديداً**» (٤). وبدأت فكرة «**القرية الكونية**» تحتل الأذهان والأساطير والأبحاث، مشكّلة منذ ظهورها الفكرة الجاهزة تماماً لرسم ملامح سوق عالمي واسع داعم للأفكار الكلية التي كانت تزيد من تأكيد صوابيّتها الأزمات العالمية المتنامية (ألم نلحظ هذا الأمر في عاصفة الصحراء، في حرب الهجوم الأميركي على الخليج، حيث تداخل العسكريون بالمدنيين عبر التلفزيون رغم إقامة الحواجز التي كانت تورثها الحرب النفسيّة فتزيد الهوّة، على العكس، بين الطرفين؟).

وفي المؤلّف الثاني، فضّل بريجنسكي (٥) تعبير «**المدينة الكونية**» على «القرية الكونية» في ردّة فعل حادّة إلى الجماعة، وفي مناهضة لمسائل القرابة والعلاقات الحميمة التي تنتجها القرية وهذه أمور غير واقعيّة بالنسبة إلى المحيط الدولي. فقد حولت مقولات الاختلاط بين التلفزيون والكومبيوتر والاتصالات التقنية العالم إلى عقدة قوية من العلاقات البشرية المتوترة والعصبية والمتحركة.

ولقد كرّس سقوط جدار برلين في المانيا (٦) وانهيار الاتحاد السوفياتي، النصر الأميركي، وإجهاض الأممية الشيوعية كفكرة. فليس سوى كونيّة واحدة في الأفق، هي أميركية «... تسيطر على الأسواق العالمية للاتصالات... مما خلق ثقافة جماهيرية لها سلطة يجهر العالم في تقليدها والتطلع الدائم نحوها» (٧).

وكان أول تحقيق للغة العولمة ملامح «**السوق الشامل**» (٨) أو سوق العولمة والأفكار التي استفتها الشركات الكبرى لتشريع فيضانها فوق حدود الدول، وأصبح في الامكان تحقيق «**الأمبراطورية الكونية**» التي جاءت نتيجة تضافر جهود العلماء والتقنيين لتفرز الأسواق الهائلة لرؤوس الأموال، ومنتوجات الخدمات اللانهائية التي جعلت من العالم **مركزاً واحداً للعرض Market Place**، وقادت هذه النظرة في العولمة إلى ترسيخ تعابير مثل «**حرية التعبير التجارية**»، وبدت معها الكرة الأرضية في **خدمة الاعلان «لغة العالم الجديدة» أو «السوق البشري الشاسع»** (٩).

وبدأ صراع بين العالمية والخصوصية وما يزال، وظهرت كلمات مثل «أمركة» (١٠) العـــالم أو «دولرته» (١١) حيث تتضارب الآراء وتتشظى الثقافات في اتجاهَي العولمة والفتفتة (١٢) اللذين قد يشكّلان وجهين لحقيقة واحدة هي التفكيك وإعادة التركيب، لكن من دون التمكّن من الخروج من دائرة اللاعبين الجدد العالميين (١٣) الذين «يرسون» في بقعهم الوطنية خلف شاشاتهم، ويفكرون على مستوى العالم، في الوقت نفسه، في كيفية تقديم المعلومات المكثفة السهلة «غذاء» عصرياً للعالم قد لا ينفذ.

لا سلطة إذاً في حرية نقل المعلومات، لكن «طالما أن نقل المعرفة مهما كان نوعها يتبع نسق المعايير التابعة لسلطة سياسيّة واقتصاديّة فإن مثال ديمقراطية المعلومات يبقى حتى الآن في المرحلة الخياليّة» (١٤).

سلطات الدول الرقميّة

كيف يناقش الباحث هذه الرؤية الديمقراطية إذا كانت سلطات الدول في أقصى تجلّياتها، ونعني بها العسكرية، تفرز حروباً وهميّة خياليّة، حيث «يعتبر جنود الولايات المتحدة قراصنة المعلومات في العالم، وحيث لم تعد السلطة الخام هي القوة المفضّلة لمجتمعاتنا المتطوّرة بل الوصول إلى بنوك المعلومات وشبكات الاتصال في العالم ومراقبتها هو الأساس» (١٥).

إنّها الحروب عن بُعد حيث إدارة المعلومات كل المعلومات مهما كانت هي صاحبة الدور المفصلي، إذ «تدور المعطيات على شبكات العالم وبين مقرّات القيادات العسكرية الموجودة في عواصم الدول الكبرى حيث يتمرّس أصحاب القرار السياسي وبلغة واحدة وكأنهم لا يرون كمقاتلين أبداً سوى صور مواقع الخصم...» (١٦).

إنّهم يشابهون في ذلك أطفال العالم الذين يتمرّسون على القتل والتدمير في ألعابهم الإلكترونية وكأن الانسان يعاود الطريق إلى ممارسة طفولته أمام قساوة الواقع عن طريق ممارسة الحروب الفعليّة (١٧).

ويُفترض الإشارة في هذا الميدان إلى معنى الانهيار والقتل الذي أصبح عادةً من طبيعة الناس، وخصوصاً الغربيين والعالم عموماً، إذ يشير أحد تقارير «جمعية علم النفس الأميركية» (١٨) إلى مسألة أساسية حيث «أن الطفل الأميركي يكون، في نهاية

تحصيله الابتدائي، قد شاهد ٨٠٠٠ حالة قتل و١٠٠,٠٠٠ حادثة عنف... مما يؤدي إلى تأثيرات تروّضه وتهدئه إلى حد ما حيث تغور هذه التأثيرات فتقوده إلى كوابيس وتحوله إلى ممارسة القتل عن طريق الألعاب الالكترونية والتماهيات التي تفضي إلى ممارسة العنف والقتل الفعليين (١٩).

وفي إشارة إلى فيلم «البرنامج» (٢٠) The Program المشهور للمراهقين حيث يظهر بطل الفيلم على جادة أميركية ثابتاً لا يتحرّك أمام العربات السريعة وحيث يتمّ سحقه بالطبع وتمرّ فوق أشلائه آلاف العربات ويتناثر جسده وبقاياه في الشوارع الأميركية، الأمر الذي خلق ضغطاً وسخطاً حدا بالشركة المنتجة إلى قطع هذا المشهد وحض الكونغرس الأميركي على المطالبة بقوانين تحد من العنف على التلفزيون، وحذت الحكومة البريطانية حذوه في قوانين مماثلة(٢١).

«لقد تحوّلت هذه «الفلسفة» العنفية إلى الألعاب الإلكترونية التي أصبحت السلوى الوحيدة للمراهقين. وتقترح هذه الألعاب قصصاً ومغامرات وسيناريوهات تستقي أحداثها إجمالاً من حروب فعليّة مثل فيتنام وأفغانستان ونيكارغوا وعاصفة الصحراء... حيث يتابع البطل فيها طريقاً وعرة قوامها قتل الخصوم وإلغاؤهم كلياً... وفي الثامنة عشرة يكون الأميركي قد قتل فوق الأربعين ألفاً دون أي وخزة ضمير (٢٢).

هذا السلوك العارم في القتل والتخريب مألوف في الألعاب التي تشابه المخدرات وهو سلوك سهل قوامه ملامسة الزر الناعم. إنّه سلوك يتفّه فكرة الموت - الانهيار الكامل، فيفرغها من محتواها الفعلي الذي أرسته الديانات والفلسفات خلال عصور البشرية.

يغدو هذا التشريط بالعنف سلوكاً عارماً عاماً في العالم كله حيث تدخل أجيالنا لا للتفرج على لذات الانهيارات، بل فيها ومنها تتحرّك وتأمر بها حروباً بالليزر خياليّة وفي متناول الجميع جاهزة وحقيقية أو حقائق خياليّة حيث يُعاد تمحور الشخصية في جسد خيالي مشحون بطاقات «سوبرمانية»، يعود اللاعب منها محتقراً نفسه وصغره وعدم جدواه ووحدته القاتلة في هذا العالم القاسي الرهيب التائق إلى تفجر طبيعته الاتصالية في لقاء مع آخر حي بدلاً من تفجر طاقاته الذهنية والجسدية الحية لمصلحة عوالم سرعان ما تختفي لكنها تتحدر بالشخصية في لزاجيتها نحو الصمت المشابه للقوة الفائقة.

تلك هي ملامح الإنسان الانترنتي المعاصر، فما هو المقصود بسلطات الانترنت؟

سلطات الانترنت

قد تكون الانترنت أو شبكة الشبكات هي التي تساعد على ردم الهوة بين الانسان والتقنيات، إذ خطا الإنسان بواسطتها خطى سريعة تفوق بكثير الاستطالات القديمة التي جعلت رجليه وسمعه ونظره ولسانه أو صوته تتمثل في الدولاب والهاتف والشاشة.

وما اختراع الكومبيوتر إلا استجابة لتقديس قدرة الانسان الذي جعله على صورته محاولاً أن يجمع هذه الاستطالات إلى مخ صناعي وذاكرة صناعية وشبكة أعصاب صناعية، زودها بأطراف كهربائية وميكانيكية وعيون وآذان الكترونية، وعلمها الحركة والكتابة والقراءة، ومنحها لغته، ووضع في برامجها عصارة فكره وتجاربه، واستأنس برفقتها في مصنعه ومتجره ومكتبه وقاعة درسه وغرف معيشته. وبهذا أصبحت ذاكرة الانسان مستودعاً أو وعاء، وحواسه هوائيات ولغته إشارات ونبضات وفكره مواد قابلة للتعليب من خلال أساليب الذكاء الاصطناعي.

إنّ استشراء المجاز في إسقاط الحواجز بين الانسان والآلة، رغم الإقرار بصعوبة

ارتقائها إلى مستواه، يدخل شبكة الشبكات إلى المستوى الذي تبدو فيه ممثلة لأقصى تجليات الاتصال الاصطناعي الذي هو، في رأينا، اللاإتصال.

تساعد الانترنت في تثبيت مركزية الاعلام، فتندمج الألياف الضوئيّة والكابلات الأرضية والبحرية وأشعة المايكروويف ودوائر الأقمار الصناعية.. إلى درجة توصل معها الأمر الى التخوف من «حدوث أزمة مرور للأقمار الصناعية التي تتزاحم في ارتفاعها الثابت بالنسبة للأرض وبصورة تهدد بتداخلات موجات إرسالها»[٢٣].

لا الجوار ولا الحوار

أصبحت تكنولوجيا الاتصالات مصدراً للجغرافيا الشفافة من حيث تسهيل مرور المعلومات والاتصال حيث بتنا لا نشعر بالفرق الكبير بين من يجاورنا ويحاورنا أي من له القدرة على الاتصال بنا عبر ملايين الكيلومترات. هكذا لحقت صفة «عن بُعد» [٢٤] السوق والمدرسة والصحة والحياة عامة في لغة عالمية واحدة أوجدتها الانترنت.

والانترنت فكرة تمكنت من توحيد شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والكومبيوتر في العالم وتسمح «باتصال أي شخص بأي شخص آخر بواسطة أية وسيلة من وسائل الاتصال المعروفة في شبكات متصلة بعضها بالبعض الآخر وتُسمى الانترنت أو شبكة الشبكات» (٢٥).

نشهد الآن، إذاً، التسوق عن بُعد وعقد المؤتمرات والندوات والتعامل مع المصارف والتعلّم عن بُعد، والانتاج والعمل والإدارة والطبابة وتشخيص الأمراض عن بُعد، كما التمكن من إدارة العمليات الجراحية عن بُعد، والمشاركة في التمثيل الفني والمسرحي والتلفزيوني والمسامرة والمراسلة وإصلاح الأقمار الاصطناعية عن بُعد.

إنّه عصر الحضور والغياب في تداخلهما. الحضور الهاتفي أو «الحوار عن بُعد» (٢٦)، حيث تظهر نماذج مختلفة في طرائق إرسال صور الحضور، وهي تخضع في مجموعها لتقنيات رقمية تفترض انتقالاً لها خلافاً لالتقاط الصورة في تاريخ السمعي البصري حيث لا يعود الاعلام منقولاً وحسب كما هو، بل يُعاد تشكيله في سرعته ونقاوته. نبدو «وكأننا نعقد مقارنة في انتقال الصورة بين التكنولوجيا القاسية (أو الصلبة) عن بُعد أساساً إلى الانتقال الوهمي التابع للنشاط الفائق للمخيلة والذاكرة والذكريات، يقودنا هذا إلى تأمّلات الفيلسوف جيل دولوز حول الفروقات بين الصورة الزمنية الثابتة والمتحرّكة في السينما كميدان اتّصالي أدهش المحلّلين» (٢٧).

نحن إذاً، أمام الاجابة على السؤال المطروح حول درجة ذوبان التلفزيون في الانترنت!

ومن المؤكد أن تلفزيون المعلومات Web T.V.(٢٨) قد أزال الحدود بين التلفزيون والانترنت حيث تبث الأصوات والصور دون تحديد فعلي للجمهور وتكاد تختفي نهائياً الفروقات الانترنتيّة les sites ومحطات التلفزة les chaînes وفي استعمال بسيط للقابس التلفزيوني télécommande (٢٩).

انترنت ٢ الجماعية و٣ النقّالة

هكذا يتداخل الزمن الحقيقي بالزمن المختلف بين الناس حيث تسود المقطعية أو نصوص ما فوق وما بعد النصوص وحيث تتداخل مفاهيم مثل السرعة والهدوء والشكل والمضمون في المستويات اللغوية.

وليس مستبعداً التلامس عن بُعد بعدما تمّ تطوير ألياف الكترونية حساسة بشكل فائق تميّز بين الناعم والخشن من الأشكال. وهناك قواسم مشتركة غدت تؤمّن الترجمات الفورية حيث يستطيع مشترك في طوكيو مثلاً يتحدث باليابانية ومشترك في دبي يتحدث بالعربية وآخر في واشنطن يتكلّم بالانكليزية أن يتجاذبوا أطراف الحديث مع الماني لا يعرف سوى الالمانية، ويبدو العالم في تقنيات العولمة متجهاً بسرعة قصوى نحو انترنت ٢ الجماعية أو ربّما انترنت ٣ حيث مفهوم الانترنت النقالة(٣٠).

السلطات الرقميّة أو الرقمنة بمعنى Digital أو Numérique

الكلام عن الرقميّة يعني أولاً إمكانيات توفير لغة إتصالية موحدة ومشتركة بين البشر. وهو تعبير يشغل في لغتنا الراهنة سلطة تقوّي تقنيات الاتصال والاعلام، وتستحوذ على التلفزيون وغيره كحقل أساسي للتجارب. «وهي تعني إدخال لغة الحاسوب في الميدان الاتصالي.. إذ تجمع **هذه اللغة الهاتف بالكومبيوتر بالتلفزيون بعدما جمع الانترنت الهاتف بالكومبيوتر...**» (٣١).

ومثلما تحوّل التيار الكهربائي منذ قرن الوسيلة الوحيدة في نقل الطاقة، تتحول الـ bits الوسيلة العالميّة الوحيدة في نقل المعلومات التي باتت تقدّم بشكل رقمي مهما كانت طبيعة بثها أو طريقة تلقيها (صوت، صورة، معطيات).

وإذا كان الإرسال يتمّ سابقاً وفق طرائق متشابهة analogique سواء تعلّق الأمر بأصوات الإنسان في الهاتف أو كثافة الضوء في الإرسال التلفزيوني، فإنّ الرقميّة مكنت من تحويل وإعادة تحويل الإرسال إلى إشارة مشفرة في لغة رقمية (صفر وواحد) هي في أساس اللغة المعلوماتية، وأصبحت مقسمات الهواتف لا ترمز إلى أرقام وحسب تستعمل في تحويل المكالمات الهاتفية، بل إلى عقول الكترونية منمنمة دقيقة البرمجة متناهية الفعالية، وبإمكانها إرسال المعطيات والأصوات والصور بعد دمجها وتحويلها إلى لغة رقميّة (٣٢).

والرقمية هي تسريع الوظيفة التقنية لتحلّ المقسمات هذه مكان الأنظمة الالكترو ميكانيكية، فيصبح كل مقسم مشحوناً بحزمة من المعلومات تسمح لنا بنقلها بواسطة «كابلات» الألياف البصرية أو عبر الأقمار الصناعية والشبكات الهرتزية وبكميات غير

محددة. هكذا يتدرج التلفزيون ليصبح جهازاً متعدّد القدرات الاتصالية، كما تتدرج الشبكات الموزعة للمعطيات إلى شبكات رقمية متداخلة الخدمات (٣٣).

وبوضوح أكثر نقول إن إمكانيات السيطرة على الشاشة تتضاعف. فبعدما كانت الشبكة مثلاً أو البرنامج يشغل قناةً كاملة، يمكن الآن بواسطة الرقمية بث برامج تسمح لنا بالمعنى «الكاريكاتوري» إيجاد التلفزيون الانتقائي (à la carte) بدلاً من التلفزيون صاحب الوجبة اليومية المفروضة (menu) .هكذا ينتهي دور المبرمجين وتتضاعف إمكانيات رؤية برنامج واحد أو اختيار المشاهد في الوقت نفسه بين مجموعات هائلة من البرامج كانت تبث قبل الرقمية بشكل متتابع(٣٤).

إنّها تسهيلات تؤكد سلطة المشاهد الإضافيّة في تحقيق ذوقه واحترام وقته وامكانياته. فإذا كانت إحدى المحطات تبث مثلاً مباريات في كرة القدم، ثم فيلماً وثائقياً ثم آخر درامياً، فإن المشترك قادر على ترتيب هذه البرامج بالطرائق التي تناسبه ويرغب بها.

ولا ينأى المذياع، الوسيلة الاعلامية الأوسع انتشاراً في القارات، عن الانقلابات التقنية الجذرية التي تطول وسائل الاتصال. فقد سجلت منظومة الراديو .R.D.S Radio Data System إمكانيات نقل البرامج منذ العام ١٩٨٠، مصحوبة بترددات ساعدت في التعرف على المرسل، أو الحصول على معلومات حول زحمة الطرق واسعار البورصات، وذلك بتشفير الراديو بمقابس خاصة باتت في الأجهزة العادية.

وقد سمح البث الإذاعي الرقمي بتوسيع إمكانيات الحصول على البرامج بواسطة منظومة أكثر تطوراً هي .Audio Brod Broadcasting Digital D.A.B، الأمر الذي ضاعف الإذاعات المتخصصة وحقق اللامركزية في البث، فأخذت الإذاعات المحلية والإقليمية في الانتشار محققة فكرة المذياع الفضائي بواسطة الأقمار الصناعية(٣٥).

وبات المسافرون عبر الطائرات قادرين على متابعة أخبار العالم، كما يعكف اليوم على دراسة راديو فضائي مخصّص للسيارات يمكّن قائدها من الالتقاط الواضح لأية إذاعة على سطح الأرض مهما بعدت.

لقد ساعدت تقنيات البث بواسطة الأقمار الصناعية على مضاعفة المشهد الاتصالي صوتا وصورة، وغدا العالم ملكاً للإنسان المعاصر، يطلبه في باقات لا تنتهي من

البرامج، وقد انهارت الحدود والعوائق والفواصل اللغوية والثقافية وتداخلت إلى حدّ بعيد.

هكذا يبدو الإنسان في القرن الجديد متمحوراً وحوله شاشة عادية أو مشفرة وفيديو وحاسوب وعلى اتصال ببنوك المعلومات، وحوله أيضاً ناسوخ (فاكس) نقّال، وهواتف مرئية، وله ألعابه الإلكترونية والهواتف المرئية [٣٦]، يتسوق ويتصل ويعلم ويتلقى عن بعد محققاً سيادته وسلطاته الجديدة بواسطة التقنيات.

وهنا نعيد نشر جدول مختصر لتطوّر وسائل الاتصال وفقاً للتحولات التكنولوجية[٣٧]:

سلطات «الريموت كونترول» Remote Control أو التحكّم عن بُعد

يقودنا البحث في سلطات العولمة إلى الأجيال الجديدة من الألعاب الإلكترونية، والنتائج الخطيرة التي نلمسها يومياً سلطات «الكترونية» الرغبات والسلوك، وميّالة إلى الصمت الكلي.

ما يهمّنا في هذا المجال هو كيفية الخروج من التلقي الكامل إلى الإدارة الكاملة للأشياء بواسطة «الريموت كونترول» أو جهاز التحكّم عن بُعد [٣٨] أو بواسطة الفأرة Mouse على تشابه وظيفتيهما، وتلك منظومة قد تعوّض بل تتفوق على سلطات التعبير وهي سلطة العصر الحالي.

وإذا كان الطفل أو البالغ يمارس «سلطة» تدخله إلى الأفلام والأخبار والكلام بكبسة زر في يده، يبدو فيه متنقلاً من محطة إلى محطة ومن عالم إلى آخر في محطات التلفزيون، يغيّر ويبدّل، ويُسكت من يشاء أو يترك لمن يشاء حرية الكلام، فإنّه يمارس حريته وسلطته التي يعبّر من خلالها، عفوياً، ولو أن عدداً من محبّي الظهور يعتبرون أنفسهم قادرين على إبطال مفعول «**الريموت كونترول**» بين أيدي الناس المشاهدين.

كانت السلطة وما زالت على المستوى التلفزيوني مصحوبة بالكلام، لكنّها تبدو في سلوك الألعاب الإلكترونية مصحوبة بالصمت أو الإغراق فيه مقابل تنامي سلطة جهاز التحكم.

هكذا يبدو هذا الجهاز سلطة فائقة ترعب الأطفال من ناحية لكنّهم يروضون الرعب بالإلفة، كما «تُرعب» الكبار في ظهورهم على الشاشات، والمعلنون المنتشون بالسلطة. إنّه الجهاز الصغير جداً والسهل جداً، وهو المتحكم بكل أجهزة الإعلام والإعلان والمعرفة والمعلومات، ويبرز بأنه «سلاح» تأكيد التنوّع والحرية والديمقراطية الاعلاميّة في العالم.

وقد تضاعفت سلطات الاعلام مع جهاز التحكم عن بُعد التفاعلي أي Interactif Remote Control الذي يجعل المتفرّج يختار بواسطته ما يريد من برامج وفي الزمان والمكان اللذين يريدهما. وما عادت محطات التلفزة تفرض أوقات ومضامين محطاتها، بل إنّ المشاهد هو الذي بات يكيّف هذه الأمور وفقاً لرغباته وأوقاته ومزاجه مما يمنحه سلطة مضاعفة وحرية أكبر بكثير من أجيال التلقي التقليديّة. هل أصبح الإنسان عسكريّ الرغبة يأمر فتنفذ الريموت كونترول رغباته؟

لقد تحوّلت هذه الرغبات إلى **فورية بحيث ما عادت الحاجات تحتمل التأجيل** [٣٩] **أو الانتظار، لأنها آليّة ملحّة، تسيطر على الزمان والمكان والمضامين وتزيل كل الحواجز والحدود التي تضعها الدول والسلطات والقوانين، وهي تؤثر في بناء الشخصية التي تعرض عن رموز السلطة من ناحية في معانيها التقليدية الثابتة، وتعوض عنها في سلطات أجهزة التحكم وأجهزة الإعلام والكومبيوتر فتزداد الهوّة بين الأجيال ويتراجع الكلام ويقوى الصمت أمام النوافذ المفتوحة**[٤٠] **مباشرة مع العالم. إنّها تخرج وهمياً من «الهوّة» التي تقعد الأجيال فيها، ريما، و«تتواصل».**

وفقاً لما تقدم، **تدهورت السلطات اللغوية وسقطت اللغات، ومنها العربيّة، في مخاطر الصمت، وبتنا نشهد أجيالاً تأمر من دون صوت ولا تأتمر من أحد**، خلال هذا التاريخ، سوى بانزلاقات الفأرة الصامتة القويّة.

الفأرة «سيّدة» العصور

لماذا اختيرت الفأرة قرعة النوافذ وباباً لاستدعاء المعرفة، وسادت رمزاً على الرغم من عشق الغربيين لغيرها من الحيوانات مثل الكلاب والقطط وافتتانهم بها؟

تقول الأسطورة الشرقية في الفأرة التي تشارك العنكبوت في خلودهما إلى ظلمة الشقوق والجحر، إنّ نصيحة أسطورية المصدر يسديها الأجداد لأبنائهم تحقق نشاطاً

وحيوية وذكاءً خارقاً لدى أحفادهم الحديثي المولد، وتُختصر النصيحة بوضع حبل الصرّة للمولود عند يباسه وسقوطه في جحر الفأرة. وقد يُنصح في المجتمعات المدينية برميه في هياج البحر. ومهما تشعبت الأفكار والعادات، فالفأرة «بالمؤنث» إجمالاً حاضرة في لاوعي الجماعة وكأنّها بطلة كل العصور، اتخذت صفة «السلطة القاهرة» للزراعة والغلال في الحضارات الزراعية البدائية.

لقد طبعت الفأرة حياة الأطفال الصغار وخيالهم سواء كانت حبال أصرّتهم في جحرها أم لا. وبدت محورا للصور الملونة والحركة الانزلاقية السريعة والنشاط، والاكتشافات الأولى لجماليات العالم الخارجي ألواناً وحركات. ولقد اجتاحت صور الفأرة وأشكالها حياة الكبار وخيالاتهم أيضاً، ولأهداف ترفيهية وتجارية غطّت الأسواق المعاصرة، وبرزت في ألوانها الزاهية تحتلّ الواجهات، وتشغل اللغات الاعلانية والدعائية، وتدفع المنتوجات والسلع الخاصة بالأطفال والكبار بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. وغدت حضوراً متألقاً توشّى بصوره الثياب والكتب والقرطاسيات والعطورات والمأكولات. ولها أسماؤها ومنتدياتها ومطاعمها ومدنها (والت ديزني) وعرياتها وألعابها التي لا تنتهي تشغل ذاكرة الأطفال وتلهب حماسهم دون أدنى تمييز في الاستعمال بين أذواق الذكور وأذواق الإناث (٤١).

لقد طبعت الفأرة، أيضاً، حياة البشرية لا بالمعنى الأفقي الجمالي، بل بالمعنى العلمي الموضوعي، لأنّها شكّلت منذ بداية الموضوعية «الجسر» التجريبي الذي عبر ويعبر الإنسان من خلاله إلى العلم والحقيقة والاستنتاج وذلك عن طريق التجارب، الذي حوّل الفأرة إلى «حقول» للاختبارات البيولوجية والطبية والعلميّة بشكل عام. وتتحمّل الفأرة مخاطر الاكتشافات وتجارب الأدوية والتحاليل المخبرية قبل تمريرها صالحةً إلى الإنسان. ولا ندري إن كان في الصورة الزاهية و«الحضارية» للفأرة نوع من التعويض عمّا تقاسيه أجيال الفئران في مختبرات العلماء من «آلام».

وإذا كانت هذه الصورة نتيجة لهذه التجارب، فهي لا تنفي كون البشرية، ومعها الفئران، عاشت حتى الآن مرحلتين في التعاطي مع وسائل الإعلام:

- مرحلة التلقي الكامل.
- مرحلة المشاركة والأمر بواسطة أجهزة التحكّم عن بُعد.

تبدو الفأرة مجدداً معروفة بالـ Mouse الموصولة بالشاشة في اللغات كلّها. تأتي لتشغل الزمن المعرفي المعاصر، وإذ يحوقها المرء براحته يقبض على المعرفة كلّها. إنّها

الرمز القويّ الذي يحرّك المؤشر أو السهم على الشاشة بهدف الجهوزية السريعة والكاملة لفعل النقر أو الكبس، وهنا يُلاحظ التناغم بين الفأرة الاصطناعيّة الثابتة نسبياً تحت الأصابع وسرعة انزلاق المؤشّر فوق الشاشة.

السهم والساعة الرمليّة

لقد توقف الفكر اليوناني في معالجته الواسعة لمعضلة الزمان فلسفياً في اعتباره نبع الحركة الدائمة. ومن هذه المعالجة انبثقت صورة السهم رمزاً حاداً يشير علمياً إلى المستقبل وتركزت في عقارب الساعات الوحيدة التي تصاحب حركة الزمن ودورته وإيقاعاته الإصطلاحية.

بهذا المعنى «ذهب أرسطو إلى القول بأن وحدة قياس الزمن في إطار «قبل» و«بعد» تفترض السهم أي فكرة الموجّه Vector أو Vecteur بالفرنسيّة والمحدّد برأس السهم الذي يشير طوله إلى الزمن المنقضي» (٤٢).

يستدعي الكلام عن الزمن المنقضي، العودة إلى الساعة الرملية، الشكل الأول للزمان في مغامرة آلية لم يكن معها سهلاً ضبط حركية هذا الزمان. وإذ ينقر على رأس الفأرة في ضبط للسهم المنزلق كمن يمسك الماء في البداية وهو يحاول الدخول إلى الشاشة.

لم تكن تلك المغامرة سهلةً في مصالحة الأجيال على الرغم من أن ظاهرها بدا سهلاً.

وإذ «يُمرر» النقر، تمثُّل إلى جانب السهم فوق الشاشة ساعة رمليّة أو بكرة المعرفة التي لا يوثقها عائق أو قانون في تنقل الرمل من زاوية إلى أخرى إلا بمرور الزمان.

والبكرة في اللغة (٤٣) من بكّر أي تقدم وأسرع وعجّل في كل شيء وهي في أساسها آلة مستديرة في وسطها مَحَزّ يمرّ عليه حبل لرفع الأثقال وحطّها.

ويُقال: «والبكرات شرهن الصائمة»، أي التي لا تدور. والبكرة في هذا الميدان فترة زمنية تحققها التقنيات في استدعاءات الصور والكلام والمواقع، وتكر من الساعة الرملية وفق سرعات متنوعة (٤٤) مختلفة، محققة سلطات الفأرة وأجيالاً متباعدة، متصلة، قليلة الكلام.

"Mon ordinateur m'a souri" أو الفأرة الضاحكة العاطفية

لا تتجلّى سلطات الفأرة في قساوتها، إلا في استغراق الغرب في الكلام عن «المعلوماتية العاطفية» وهو ليس خيالاً، بل علم جديد يبحث في رفع التحديات السلطوية التي تتمتع بها تقنيات الاتصال. يهتمّ هذا العلم بمعرفة حالات المبحر في الشاشات من الناحية العاطفية، ومدى استجاباته لما يشاهده صامتاً أو جاهداً بطيئاً في النطق. «فهناك الفئران العاطفية المزودة بلواقط تقيس مع كل نقرة ذبذبات الجسد الاتصالية بهدف تحديد واستنتاج مدى الإرهاق والحالة النفسيّة المعقّدة أو الارتياح الذي يعيشه المبحر» (٤٥).

ويسود اعتقاد(٤٦) بمستقبل هذه الأشياء والأفكار التي تسمح عن طريق الصوت والصورة معرفة حالتنا الفيزيائية أثناء الاتصال، فتنبّه الدماغ إلى اتخاذ حذره لتغيير الحالة العصبية التي يكون فيها المتصل أو ضبطها. وتساعده على التحكم بما يشحن به زمنه المعرفي السريع. وستكون هذه الأشياء «أجهزة متناهية الصغر تُسمّى Handy 21 تيمُّناً بالقرن الواحد والعشرين. يمكن إدخالها في الأجهزة الاتصالية كلها، فتنفذ الأوامر الصوتية دون الحاجة إلى لوحات المفاتيح. ستكون «روحيّة» تدخل الهواء الذي نتنشقه. ولهذا السبب منحت هذه الشبكة الدقيقة إسم أوكسجين: "Oxygen" (٤٧).

العولمة وأدبيات نهاية العالم

تأخذ مقولة العولمة ونهاية التاريخ اتجاهاً يختلف كثيراً عمّا سبقه من معتقدات وأساطير، فهو يركّز على مخاطر العلوم النوعية والاكتشافات التي حققتها البشرية في مختلف المجالات وخصوصاً المعلوماتيّة منها. إنّه ليس اتجاه الموصومين بالجهل الذين يلعنون العلوم وتقدم الانسان والتي تقود إلى الإلحاد والكفر. وليس الذين يربطون بين المعرفة والانهيار، فيشكلون مجتمعات فردية منعزلة، لها فرقها وطقوسها وقوانينها وأساليبها الجديدة في العيش، حيث العودة إلى الطبيعة والبساطة والتقشف وشظف العيش والإيمان الجديد.

نقصد هنا العلماء والباحثين الذين وعوا العلوم والاكتشافات وبنوا نظريّاتهم في «يوم الدينونة» (٤٩) على مفاهيم علميّة وواقعيّة تفتح أعين البشرية على المخاطر المحدقة بهم

من جرّاء هذا التقدّم العلمي. هكذا نجد أنفسنا، بهذا المعنى، أمام اتجاهين إثنين يفضيان إلى النتيجة نفسها:

١ - بالاضافة إلى الكوارث الطبيعية المتضافرة، وصناعة الجريمة وطغيان العنف في العالم، هناك الإنفجار السكاني الذي أشار إليه «برندون كارتر» في كتابه «جدل اليوم الأخير أو يوم الدينونة» حيث جعلنا نتصوّر مشهد ١٢ بليون نسمة يدبّون على سطح البسيطة في القرن الواحد والعشرين، لكنّ معظمهم سيلقى حتفه بسبب فقدان طبقة الأوزون أو التسمّم بسبب من التلوّث الذي يلفّ الكرة الأرضية التي يحدّ نهايتها عام ٢٠٩٠م، مركزاً على جنون البقر في بريطانيا حيث تتصاعد منها غازات تسبّب ارتفاع حرارة الأرض التي يتوقع ارتفاعها إلى ١٦ درجة عمّا هي عليه في الثلاثين سنةً القادمة. ويتطرّق إلى الأسلحة الجرثوميّة والكيماويّة، فيركز على الحرب النووية الواقعة حتماً، وأن الجميع سيلاقون حتفهم فيها لأنّ القنابل الاستراتيجية العصرية تتجاوز طاقاتها آلاف المرات القنبلة الذرية التي دمّرت هيروشيما.

ولم يغفل الكاتب الطاقة الكونيّة الجبارة أي أشعة الليزر والتي تشكّل بدورها مشروع حرب «النجوم» الذي تبنّاه الرئيس الأميركي ريغن، والصخور المتساقطة من أعالي الأفلاك والقدرة الهائلة لهذه الطاقة في عولمة الحروب أي تدمير الصواريخ عن بُعد بواسطة أجهزة الكومبيوتر.. ناهيك عن الإيدز في الصحراء الإفريقية وآسيا، وغيرها من التفصيلات التي لا مجال لذكرها هنا.

٢ - الاتجاه الثاني الذي يعتبر كل ما يقال في النهايات والانهيارات من قبيل المواد الاعلامية المشوقة والتجارية التي تنهمر من وسائل الاعلام العالميّة إذ «وحدها الصحافة تخلق هواجس الألفية الثالثة في عصر سلطات العولمة. وإذا كان ثمة مشكلة عالمية، ففي خسارة الذاكرة التاريخية حيث لم يكن قرننا الأكثر قتلاً رغم جرائمه الكبرى...» (٥٠).

ويرى هذا الاتجاه أن اختفاء الإنسان في نهاية التاريخ ليس كارثة كونية لأن الإنسان سوف يبقى كائناً حياً منسجماً مع الطبيعة... «وما معنى نهاية التاريخ سوى نهاية الحروب والصراعات الدموية... وإلغاء الظلم حيث يتوصل الإنسان إلى مجتمع تغدو فيه حياته شبيهة بحياة الكلب المستلقي في الشمس طوال النهار... سعيد ما دام قد حصل على غذائه، ولأنّه راض تمام الرضى بما هو

عليه، فهو لا يخشى أن تفعل الكلاب الأخرى ما هو أفضل منه أو أن تبقى مهنته ككلب مراوحة مكانها... وبنهاية الإنسان نصل إلى نهاية التاريخ بمعنى يشمل الفن والفلسفة وانهيارات اللغات المكتوبة، إذ لن يكون في المستطاع بعد كتابة شيء جديد حول وضعية الانسان، والفلسفة تصبح مستحيلة لأنّها تردد قديم الجهالة.. وإذا اصبح الانسان حيواناً مرة أخرى، فإنّ فتونه، هياماته، ألعابه ينبغي أن تصبح بدورها «طبيعية». ينبغي أن يكون مقبولاً إثر نهاية التاريخ، أن يقيم البشر أبنيتهم وأشغالهم كما تبني الطيور أعشاشها (العودة إلى الغريزة) وكما تخيط العناكب بيوتها، وسيقيمون حفلات على طريقة الضفادع والزيزان، وسيلعبون كصغار الحيوانات، وسيمتنعون عن الحبّ كحيوانات راشدة»(٥١).

الذكاء الذرّي

وفق هذين الاتجاهين تصبح العولمة إمكانية جعل مركزية التاريخ عند أميركا التي تشغل حجر الزاوية في الأفكار المعروضة دون إيجاد البراهين والحجج الكافية لاثباتها. وحيث «نهاية التاريخ هي الحقيقة الأميركية المعروضة أمام العالم أجمع على مختلف المستويات»(٥٢).

والعولمة وفق هذا التطلّع هي مدى حكم البشر وفق ديكتاتورية ذات سلطة مركزية لا يمكن تصوّرها بسهولة إلا بجهاز كومبيوتر خفيّ وضخم يحجم البشر والكون في فعاليّته وحيث تزدهر الدول والشعوب، فتتخلّى تدريجاً عن الناس والسلطات، ولا تعود فيها أشكال الحكم كالحكومات مؤسسات استئثارية بالحكم بل حكومة عالميّة تستخدم أعداداً ضخمة من الأنظمة الذكية الاصطناعية القادرة على فهم الكلام والإصغاء لحاجات كل إنسان.

هكذا نصل، وفق هذا الاتجاه، إلى فكر بشري قادر على التحرّر من «عبودية» الجسد البشري، وحيث تتمكن الآلات من وضع تصاميمها وبنائها في منافسة «للعقل البشري، والتفوق على قوته في مرحلة ثانية، فتصل في مرحلة ما إلى آلات فائقة الذكاء قادرة على انتاج ذاتها بذاتها إلى ما لا نهاية وفق ظاهرة التصغير أو النانوتكنولوجيا (٥٣)، ويشتمل بناءها على التعاطي بمهارة بالجزئيات وفق علوم هي مزيج من الكيمياء

والفيزياء والهندسة حيث تستخدم آلات تصنّع آلات أصغر حجماً منها وكلّها بإدارة سلطة السلطات، ونعني بها الكومبيوتر.. إنّه إدارة علم الذرات والسلطة العالمية حيث نشهد خطى سريعة نحو الآلات التي تعيد إنتاج (٥٤) ذاتها إلى ما لا نهاية. هذا يفترض إيجاد أجهزة كومبيوتر تصبح في أبعاد الميكرون أي واحد من ألف من الميلليمتر» (٥٥).

يخضع هذا التوجه المسمّى بالإنكماشي حتى درجة التلاشي مع مضاعفات قدراته وسهولة استعماله بالضمور خاضعاً لرقاقات الكومبيوتر التي تخضع بدروها لقانون مـــور(٥٦) الذي ينصّ على أنّ الرقاقات هذه ستبقى تتضاعف كل ثمانية أشهر العمر المتعارف عليه في أحجام أجيالها ثم تنخفض كلفتها مع انخفاض حجمها. وهكذا تبقى الأجيال تتلاشى وتتقرض. ويتوقع الخبراء أن يصبح الحاسوب أصغر حجماً وأرخص سعراً إلى الحد الذي يجعل الرقاقة الواحدة مماثلة لحجم الخلية الانسانية التي ستتمكن البشرية من زرعها في الأجسام أو الأدمغة والتحكم بها(٥٧).

وتغدو العولمة في مظاهرها أميركية إذاً، أو إطاراً واقعياً للمجتمع الليبرالي الوحيد، حيث الانسان الأميركي الذي يستهويه أن يجد نظامه الاقتصادي ودولته يرتفعان فجأةً إلى مصاف «الكمال» التاريخي، أو أنهما يجسّدان الاختيار الوحيد المتبقي أمام الانسانية جمعاء... «وكلما اقتربت الانسانية من نهاية الألف الثاني نجد أنه يلاحظ أن إيديولوجية عالمية واحدة محتملة ذات طابع شمولي هي الديمقراطية الليبرالية، عقيدة الحرية الفردية والسيادة الشعبية...» (٥٨)، وحيث «الولايات المتحدة الأميركية هي المجتمع العالمي الأول في التاريخ» (٥٩).

وإذا كانت الكتل الاجتماعية الكبرى أو التكتلات البشرية عبر التاريخ نتائج حتمية لشبكات من الروابط السياسية والاقتصادية والدينية، فإنّه من قبيل الخرافة تصور العالم موضوعياً يتجه نحو هذه الأشكال الواحدة وبشكل نهائي وحاسم.

وإذا كان للدين حظوظ وافرة عبر التاريخ في تكتيل البشر وتوحدهم حول خطوط واحدة، مما ترك آثاراً فعّالة على تحديد مسارات الدول والحضارات، فإنّ للسياسة أيضاً كما للإقتصاد النتائج نفسها، وكلّها مجتمعة أسباب أساسية على تراجع وتنامٍ في قوتها تمثل ما يعرف بالعولمة. غير أن الاقتصاد مرهون في أشكاله المختلفة بالمعلومات أو التقنيات الهائلة في وسائط الاتصال التي تشكل التعريف الأوسع للإقتصاد الراهن، وعبره يبدو الاعلام كصيغة إخباريّة عنواناً بارزاً للقرن المقبل.

المراجع

(١) راجع دراستنا المفصّلة: «العولمة والاعلام»، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد الرابع والعشرون، نيسان ١٩٩٨، بيروت، ص ١٠٧ - ١٣٤.

(٢) تشكّل هذه النقاط، من بين نقاط وعناوين أخرى، بعض مواد الكتاب الشامل الذي نترقّب صدوره بعنوان: «الإعلام في لبنان وانهيار السلطات اللغويّة»، وقد خصصنا مجلة الدفاع الوطني بهذه الدراسة منه قبل نشره.

(٣) Marshall McLuhan & Quentin Fiore: **War and peace in the global village**. Zbigniew Brzezinski: **Between Two Ages. America's Role in the Technotronic ERA**.

وظهر هذان الكتابان مترجمين إلى الفرنسية حيث رجعنا إليهما:

- **Guerre et paix dans le village planétaire**, Laffont, Paris, 1970.
- **La Révolution technétronique**, Calmann-Lévy, Paris, 1971.

(٤) E.B. Weiss: "Advertising nears a big speed-up in Communications innovation", **Advertising Age**, 19 mars 1973, London, p. 84.

(٥) عالِم سياسة ومدير مؤسسة الأبحاث في جامعة كولومبيا. شغل منصب مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأميركي جيمي كارتر. **Encarta 1999**.

(٦) في تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٧) Michel Foucher: "La nouvelle planète", **Libération**, 15 Décembre 1990, Paris, p. 21.

(٨) Théodor Levitt: "The Globalization of Market", **Harvard Business Review**, Jun 1983 p. 37.

(٩) Jürgen Habermas: **L'espace public. Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise**, trad. par Marc B. de Launa, Payot, Paris, 1978, p. 9.

(١٠) Américanisation.

(١١) Dolarisation.

(١٢) Fragmatisatin أو التشطي.

(١٣) تُراجع الصحف اللبنانية في خلال انعقاد القمّة العالميّة في ريو دو جنيرو - البرازيل في حزيران - يونيو ١٩٩٢ حول موضوع العولمة وخصوصيّات الشعوب، ونجد فيها هذه المصطلحات وأخرى غيرها مشابهة.

(١٤) Dan Schiller: "Les marchands du cyberspace", **Le Monde diplomatique**, Mai 1998, p. 2.

(١٥) Alvin et Heidi Toffler: **Guerre et contre guerre, survivre à l'aube du XXIème siècle**, Fayard, Paris, 1994, p. 11.

(١٦) Jean guismel: "Ca sert aussi à faire la guerre", **Le Monde diplomatique**, Paris, Mai 1996, p. 16.

(١٧) إن العمليّات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية في كانون الثاني / يناير - شباط / فبراير ١٩٩١ ضد العراق في تسمية «عاصفة الصحراء» نموذجية حيث حصدت ٣٤٠ قتيلاً من ناحية الحلفاء بينما هناك تقديرات تصل إلى ٢٠٠ ألف من العراقيين لاقوا حتفهم، لأنّ الموت جاء من جهة واحدة بواسطة تقنيات كبس الأزرار.
Le Monde diplomatique, Mai 1996, ibidem.

(١٨) **El-pais**, 27 Février 1992 et **US News and World report**, 12 Juillet 1993.

(١٩) Le Figaro, 25 Janvier 1993.

(٢٠) خريف ١٩٩٣ من إنتاج والت ديزني.

(٢١) ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٤. **Le Figaro**, Loc. cit.

(٢٢) Ingrid Carlander: "La drogue des vidéo-jeux", **Le Monde diplomatique**, Novembre 1995.

(٢٣) صلاح الدين طلبه: «الثورة الحالية في أساليب الإتصال»، عالم الفكر، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، آذار/مارس ١٩٨٤، الكويت، ص ١٣.

(٢٤) Philippe Queau: "Internet, Média pour le XXIème siècle", **Le Monde diplomatique**, Août 1995, Paris, p. 47.

(٢٥) Philippe Queau: "Qui contrôlera la cyberconomie", **Le Monde diplomatique**, Février 1995, Paris, p. 36.

(٢٦) Jean Louis Weissberg: **Présences à distance, déplacement virtuel et réseaux numériques, pour-quoi nous ne croyons plus à la télévision**? L'Harmattan, collection Communication et Civilisations, Paris, 1999, p. 16.

(٢٧) Ibid.

(٢٨) لقد تخلّص الإنسان من أعباء الشاشة الحاسوبية وصار بإمكانه استعمال التلفزيون للوظائف نفسها التي يستعملها بالنسبة للحاسوب في الفنادق والمنازل وأينما وجدت الشاشات، توحدت مفاهيم الشاشات في وظائفها الاتصالية.

(٢٩) C.S.A.: "La synthèse des contributions étrangères en vue du sommet mondial des régulateurs sur Internet et les noveaux services", **Revue C.S.A.**, N°121, Octobre 1999, Paris, p. 11.

(٣٠) هناك كلام كثير حول مرحلة ما بعد «انترنت ١»، حيث «انترنت ٢» أو «الانترنت الجديدة» أو «الشبكة المتكاملة» أو «الساتلنت» التي تبشر بقدرات وصل أطراف متعددة في الوقت نفسه بدلاً من الاتصال بين طرفين وحسب، وعليه نحن مقبلون على تأمين خطوط اتصال واسعة ومتغيرة تخرج نهائياً من الأسلاك وتجعل الشبكة الواحدة شبكات مضاعفة متخصصة للتجارة والتعليم والاجتماع والتسلية... الخ.

WWW.IPV6forum.com

WWW.IPV6.Org.

(٣١) بدأت التجارب في البث الرقمي على الأقمار الصناعية عام ١٩٩٣ مع الأوربت Orbit المعتبرة الأولى في البث من هذا النوع وانتشرت عام ١٩٩٩ وتنتهي في عام ٢٠٠٦ حيث تدخل الرقميّة المجالات كلّها. وتعتبر ايطاليا هي المركز في التجارب:

Proulx S. Breton: **L'explosion de la communication, la découverte**. Boréal, Paris, 1993, p. 110.

(٣٢) رضا النجار: «الثورة التكنولوجية في حقل الاتصال»، مجلة الإذاعات العربية، العدد ٤، تونس، ١٩٩٤، ص ١٦ - ١٧.

(٣٣) Réseaux Numériques à intégration de services.

(٣٤) راجـــع: Thierry Mileo: "Le Phénomène Multimédia", **Médias-Pouvoirs**, op. cit., p 39.

وأيضاً: Encyclopédie Universalis, C.D. 2000.

(٣٥) تعود فكرة الراديو الرقمي إلى الأميركي، اللبناني الأصل، نوح سمارة الذي أطلقها عام ١٩٩٩ في مجموعته العالميّة World Space، واضعاً حداً لتاريخ الأطباق في التقاط الإشارات مستعيضاً عنها بهوائيات دقيقة مثبتة في كل جهاز إذاعي تلتقط الإشارات مباشرة.

سيد يونس: «نوح سمارة صاحب فكرة الراديو الفضائي»، مكتب جريدة اللواء في القاهرة، اللواء، السبت ٢٠٠١/١/١٥، بيروت، ص ١٨.

(٣٦) عرضت القناة الفرنسية الخامسة TV5 في ٢٠٠٠/٤/٢١ في نشرة الأخبار آلة صغيرة بحجم جهاز الخليوي الصغير تجمع مجمل هذه الخدمات.

(٣٧) إيدروج الأخضر: «الاتصال والسيادة واتجاه التدفق الاعلامي»، دراسات عربية، عدد ٥-٦، آذار-نيسان (مارس-ابريل) ١٩٩٥، ص ٦٠.

(٣٨) عرفت ألعاب الأطفال جيلاً متوسطاً بين الألعاب الثابتة والألعاب على الشاشة. هو جيل الألعاب الذي يتحكّم الأطفال بتحريكها بواسطة أجهزة التحكم عن بعد الصغيرة وضمن مسافات محددة، وهي موصولة لاسلكياً ببطاريات تمنحها هذه القوة في تحريك الألعاب. وهذه منظومة سائدة ومستمرّة ومتحكّمة بحركات الفتح والإغلاق لمجمل الحاجات الإلكترونية التي تستعملها البشرية.

(٣٩) يُلاحظ أنّ الأجيال الفتيّة في لبنان غير قادرة على تأجيل رغباتها أو حاجاتها، وهذه ظاهرة مرتبطة بما تمنحه أجهزة التحكّم عن بُعد من مشاعر وقيم تستأهل دراسات خاصة.

(٤٠) النوافذ هي الـ Windoos بالإنكليزية، وهي أبواب المعرفة التي يفتحها الإنسان عبر شاشة الكومبيوتر. ونعتقد أنّ إسقاطاً كبيراً تحمله هذه التسمية أيضاً يرمز إلى الخروج من ظلمة الحياة الفردية التي أورثتها الحياة الصناعية للإنسان الغربي. حيث يبدو عالم الشمال منازل مقفلة الأبواب والنوافذ لا تشرّع إلاّ عبر الشاشات الاتصالية في عالم لا وقت فيه للإتصالية، وتلك قراءة أفقيّة أولى.

(٤١) لا يمكن إغفال «مينّي» Minnie، أنثى ميكي ماوس، الفأرة المعشوقة من الفتيات الصغيرات ومن الصغار على حدّ سواء، ينجذبون إليها ويتماهون بها أيضاً.

(٤٢) سيّد محمد غنيم: «النموّ العقلي عند الطفل في نظريات جان بياجيه»، حوليات، عدد ١٣، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٣٢.

(٤٣) **المنجد في الأدب واللغة والعلوم**، ط ٥، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٠، مادة «بكر».

(٤٤) بدأت سرعة وصول المعلومات محددة بـ٢٠٠ ميغابيت Mégabits منذ عشر سنوات، وتدرّجت بسرعة فائقة حتى وصلت إلى ١٥٠٠ ميغابيت.

(٤٥) Emile Servan Shreiber: "Mon ordinateur m'a souri", **Psychologies**, N°180, Paris, Novembre 1999, p. 42.

(٤٦) تقوده روزالين بيكار Rosaline Picard، مديرة مختبر «المعلوماتيّة العاطفية» في أميركا في معهد ماسّشوسّتس للتكنولوجيا Massachussetts Institute of Technology.

(٤٧) Emile Servan Shreiber: Ibidem, p. 43.

(٤٨) «جدل اليوم الأخير» و«الأرض في الميزان» لآل غور نائب الرئيس الأميركي، وفيهما نظرية فتك المواد الكيماوية المركبة بالنطفات البشرية، دمجهما عادل خيرالله في كتاب واحد ترجمه إلى العربيّة ونشره بعنوان «نهاية العالم هل ستكون عام ٩٢٠٠١»، دار مليونيوم للنشر والترجمة، ١٩٩٩.

(٤٩) أمبرتو إيكو: «في الذاكرة والنسيان ونهايات القرن والألفية الجديدة»، «النهار»، عدد ٢٠٥٣١، بيروت، السبت ١٨ كانون الأول - ديسمبر ١٩٩٩. فيلسوف من المرموقين في الفكر المعاصر، بولوني مقيم في باريس له أعمال مثل «إسم الوردة» ١٩٩٨، وفيه دعوة إلى التوبة إذ اقتربت الأيام الأخيرة، و «العمل المفتوح» و «من سوبرمان إلى الانسان المتفوّق».

(٥٠) Kojève: **Essai d'une histoire raisonnée de la philosophie paienne**, Gallimard, Paris, 1972.

ملاحظة في أسفل الصفحة ٤٣٦: والمقطع نقلاً في الأساس عن فرانسيس فوكوياما: المرجع المذكور، ص ٢٨٨-٢٨٩.

(٥١) فرانسيس فوكوياما: المرجع المذكور، ص ١٠.

(٥٢) Nanotechnologie: فرع من التقنيات يستعمل في الإلكترونيات وصناعة الطائرات والسيارات.. الخ يتعاطى مع أبعاد وتفاوت للجزئيات أو الذرات مسموح من ٠,١ إلى ١٠٠ نانوميتر أي واحد على مليون من المليمتر... حيث دور الذكاء الذري في تجميعها هيدروجينياً أو كيمياوياً عندما تجعلها الحركات الحرارية تحتك ببعضها البعض. **Encyclopédie Encarta**, 1999: "Nano-matériaux".

(٥٣) قد تكون النعجة دوللي من نتاج الفن التكنولوجي الذي حوّل إمكانيات التجمع الذاتي إلى حالة التكاثر الذاتي حيث تتمكن البروتينات من إعادة إنتاج ذاتها طبيعياً.

(٥٤) عادل خيرالله: المرجع المذكور، ص ١٤٢-١٤٨.

(٥٥) Moore's Law.

(٥٦) Joseph F. Coates, John B. Mahaggie & Andy hines: **Scenarios of US and global society - Reshaped by science and technologie**, Oakhill Press, Greenboro, U.S.A., 1997; in: Pierre Levy: **Les Technologie de l'intelligence. L'avenir de la pensée à l'ère informatique**, La Découverte, Paris, 1990, p. 15.

(٥٧) فرانسيس فوكوياما: المرجع المذكور، ص ٦٨-٦٩.

(٥٨) Armand Mattelart: "Nouveau prêt-à-penser idéologique, Le Monde diplomatique, Paris, Septembre1993, p. 22.

من الـغات إلى منظمة التجارة الدولية
إنضمام لبنان وتأثيره على القطاع المصرفي - البُعد الإقتصادي

دلال بسما(*)

منذ بداية التسعينات، ووسائل الإعلام والفعاليات الإقتصادية والسياسية، يتناولون في أحاديثهم موضوع إتفاقية الغات أولاً ومنظمة التجارة العالمية الـ (W.T.O) لاحقاً، وكأن الموضوع شيء جديد إكتشفه المسؤولون الإقتصاديون، وخصوصاً بعد يقظتهم من وهلة سقوط «جدار برلين» في نهاية الثمانينات وتفكك القيصرية السوفييتية معه.

إلاّ أنّ موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية يتميز بمكانة هامة بل أنه يعتبر فتيل حرب دائم الإشتعال في كل النظم المناطقية والنظم الإقتصادية الدولية التي توالت على مرّ العصور. الكل يعلم، حتى من درس التاريخ على المستوى المدرسي، أن لكل الحروب أسبابها الإقتصادية بدون أدنى شك. أما الأسباب الأخرى، مباشرة كانت أو غير مباشرة، فهي فقط ظواهر وأدوات للتعبئة النفسية للجماهير ولفعاليات المجتمع. الحروب الصليبية مثلاً، لم تكن مطلقاً حروباً دينية بين الشرق والغرب وكذلك الحروب الإستعمارية الأخرى. فالعامل الإقتصادي يكمن وراء إندلاع هذه الحروب.

تعتبر فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر من أكثر دول العالم إعلاناً للحرب، وتعد إعلانات حروبها بالمئات. وأكثر هذه الحروب كانت تنشب في كل مرة تهددت مصالح فرنسا الإقتصادية. أما إنكلترا فقد بنت كل أساطيلها العسكرية من أجل الدفاع عن مصالحها الإقتصادية. في

(*) باحثة.

حين أن الدول العظمى الأخرى، لم تكن أقل عنفاً في الدفاع عن مصالحها الإقتصادية ... لذلك تميز موضوع العلاقات الإقتصادية الدولية بمكانة هامة في كل من علم الإقتصاد وعلم السياسة وعلم الحرب.

القسم الأول : العلاقات الإقتصادية الدولية . من الغات (GATT) إلى منظمة التجارة الدولية (WTO)

I - الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية[١]

لا حاجة بنا إلى العودة إلى ما قبل القرون الوسطى - رغم أن ذلك ليس بالمستحيل، إذ أن بالإمكان إعادة كتابة التاريخ، على أساس التحليل الإقتصادي لكل أحداثه - نكتفي هنا بالمرحلة التي إستقر فيها علم الإقتصاد كعلم مستقل قائم بذاته.

إن إهتمامات علماء الإقتصاد بالعلاقات الإقتصادية الدولية بدأت مع عصر التجاريين (Le Mercantilisme). وتميز هذا الموضوع بمكانة هامة في علم الإقتصاد، بدأ مع عصرهم، أي في القرن السابع عشر. كذلك خصص الإقتصاديون الكلاسيك، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ابواباً منفصلة في مؤلفاتهم لمعالجة التجارة الخارجية. أما في العصر الحديث فقد صار يُفرد للتجارة الخارجية مؤلفات مستقلة لما لها من أهمية كبيرة.

نظر التجاريون[٢] للمعادن الثمينة، الذهب والفضة، على أنها أعلى مراتب الثروة لأنها لا تفنى مع الإستعمال، وإنه يمكن للدولة أن تحصل على ما تريد بإستخدام تلك المعادن، والوسيلة الوحيدة للدولة التي تمتلك مناجم لهذه المعادن هي التجارة الخارجية، أي أن تعمل الدولة على الحصول على ميزان تجاري مناسب يحقق فائضاً في الصادرات، يجعل الدولة المصدرة دائنة للدول الأخرى، وبالتالي يسهل الحصول على الذهب والفضة ثمناً لفائض الصادرات إلى العالم الخارجي. و قد نادى التجاريون بضرورة تدخل الدولة، وخصوصاً في مجال التجارة، وذلك لتحقيق الأهداف بخصوص ميزان تجاري فائض مع العالم الخارجي. وقد نادى الإقتصاديون الكلاسيك بضرورة التوسع في التجارة الداخلية والخارجية لأنها تزيد من التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل، وقاموا بالتفرقة بين التجارة الخارجية والداخلية بإعتبار أن الأخيرة يسهل فيها إنتقال عوامل الإنتاج من إستخدام إلى آخر، بينما لا يتحقق في الأولى

بالسهولة نفسها، وذلك لوجود حدود سياسية تفصل بين أسواق مختلف الدول. ويعتبر دافيد ريكاردو (David Ricardo) وجون ستوارت ميل (John Stuart Mill) من أوائل الكتاب الكلاسيك الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في هذا المجال.

وفي أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، قام بعض الكتاب بإثراء الفكر الكلاسيكي في وجوه كثيرة ومنها التجارة الخارجية، ومن هؤلاء الكتاب الفريد مارشال (Alfred Marshall) وفرانسيس إدغورث (Francis Edgeworth). و قام السويديان هيكشر (Heckscher) وبرتل اولين (Bertil Ohlin) بوضع أساس النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

وتشهد نهاية القرن العشرين، كغيرها من نهايات القرون الماضية، أزمة فكر في كل المجالات [٣]. أما في ما يخص الفكر الإقتصادي عموماً، والتبادل الدولي خصوصاً، فإن الإتجاهات تسير نحو خلق نظام إقتصادي عالمي واحد، بدأت بوادره بعد الحرب العالمية الثانية في خلق عدة منظمات دولية كالأمم المتحدة، او منظمات ذات طابع دولي «كالغات وأخواتها» [٤].

ومهما يكن من أمر، فإن الفكر الإقتصادي يرتبط بالأحداث التاريخية والسياسية من جهة، والوقائع الإقتصادية من جهة اخرى. ومقتضى ذلك ان الفكر الإقتصادي يكون مستطوراً تطور النظم التي يهدف إلى تفسيرها. لذلك، ورغم تطور الفكر الإقتصادي من تجاري إلى «نيو-تجاري» ومن كلاسيكي إلى «نيو-كلاسيكي» فإن القرن العشرين - وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية - قد شهد إيديولوجيات إقتصادية كثيرة تأرجحت، بين ليبرالية مدافعة عن الإقتصاد الحر، وإشتراكية مدافعة عن الإقتصاد الموجّه.

أوّلاً: التجارة الدولية بين الحرية و الحمائية

إن تطور الأفكار الإقتصادية وانتماءها إلى مدارس لا يتبع تسلسلاً زمنياً، أي أننا نجد في العصر ذاته كتاباً يجمعون خليطاً من الأفكار الإقتصادية يرجع بعضها إلى تراث العصور الوسطى ويرجع البعض الآخر إلى النزعة التجارية التي نادت بالحمائية (Protectionnisme)، كذلك نجد أيضاً الفيزيوقراط والكلاسيك الذين نادوا، بدرجات

متفاوتة، بالحرية الإقتصادية وذلك حسب تأثرهم بالفكر الليبرالي. ولذلك، فإن التجارة الدولية، تراوح النظر اليها بين الحمائية، والحمائية الصارمة من جهة، وبين الحرية أي الليبرالية من جهة أخرى. ولكن حصر الرؤية الإقتصادية في مدارس مستقلة هو عمل مفرط في تبسيط الأمور، إذ أن الفكر الإقتصادي عمل شاق يدرس كل ذرة من ذرات النشاط الإقتصادي، بدءاً من الإنتاج وحتى التجارة الخارجية... ففي نطاقنا هذا، نعرض فقط، الفكر الإقتصادي الذي يخص التجارة الخارجية والتبادل الدولي بشكل عام.

تبحث النظرية الإقتصادية إذاً، في كيفية الوصول إلى أعلى درجات الرفاهية الإقتصادية عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد النادرة... ولقد بدأت النظرية الإقتصادية بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث (Adam Smith) (٥)، مع هذا يبقى البحث في هذا المجال موضوعاً معاصراً. لقد بين آدم سميث في كتابه "ثروة الأمم" كيفية إنتقال النظام الإقتصادي من إقتصاديات المقايضة إلى إقتصاديات التبادل، وبين من خلال ذلك، صعوبة عمليات المقايضة، ثم تطرق بالبحث في فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي... وهو في هذا ينادي بأن تقسيم العمل والتخصص، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، يؤديان إلى زيادة الإنتاج و زيادة الفائض الإقتصادي. هذا، ولم يفرق آدم سميث بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية بإعتبار ان القواعد التي تحكم التجارة الخارجية هي نفسها التي تسود في التجارة الداخلية. و لقد عارض ريكاردو (David Ricardo) هذا الرأي باعتبار أن عوامل الإنتاج لا تنتقل بسهولة بين الدول مثل إنتقالها داخل الدولة الواحدة ونادى بضرورة وجود نظرية خاصة للتجارة الخارجية ومعالجتها بشكل يختلف عن التجارة الداخلية.

لا شك أن التجارة الدولية تقوم بين وحدات سياسية منفصلة، ولذلك فهي تخضع لشروط وقواعد وتعريفات جمركية وتمييزات لا تخضع لها التجارة الداخلية داخل الدولة الواحدة. كذلك فإن وحدة التعامل النقدي تختلف بإختلاف التجارة الداخلية والخارجية، فالعملة في التجارة الداخلية واحدة وهي عملية آلية يقبلها الجميع، أما في التجارة الدولية فإن العملات متعددة و لا بد من الإتفاق على العملات التي تتم بمقتضاها عمليات التصدير والإستيراد. وبالنسبة لمسألة توفّر الموارد الطبيعية والبشرية فهي تؤثر بدرجة كبيرة على تكاليف الإنتاج من دولة إلى أخرى، وتجعل بعض الدول في ميزة نسبية عن الدول الأخرى، في ما يختص بإنتاج بعض السلع. كذلك فإن إختلاف النظم الإقتصادية بين رأسمالية إلى إقتصاديات إشتراكية ومختلطة يجعل

إتجاه التجارة الدولية مختلفاً عن التجارة الداخلية. وتؤثر مراحل النمو الإقتصادي في حجم التجارة الدولية بين الدول المختلفة، فالدول النامية لا بد لها من إتخاذ الإجراءات الكفيلة لحماية صناعاتها المحلية.

ولقد أرجع الإقتصاديون الكلاسيك قيام التجارة الخارجية إلى إختلافات في المهارات بالنسبة لعنصر العمل، ونادوا بالحرية الإقتصادية بإعتبار أنها ستحقق النفع لكل الدول، و بخاصة في حالة سريان المنافسة الكاملة، غير أننا نجد أن سريان المنافسة مشكوك فيها في التجارة الدولية والداخلية، ولقد بين هذا القول إقتصاديون كثيرون مثل: مسز روبنسون (Joan Robinson) وتشمبرلين (Edward Chamberlin). وبينوا أن حالة المنافسة الكاملة مثالية ولكنها لا تتوافر في المجتمعات الرأسمالية، وبهذا هدمت فكرة الحرية الإقتصادية من أساسها وخاصة بالنسبة للتجارة الدولية.

ولقد ظهرت كتابات في هذا الموضوع تحلل تلك الفكرة وتبين أن التخصص وتقسيم العمل الدولي والحرية الإقتصادية الدولية التي ينادي بها الإقتصاديون الكلاسيك هي أفكار لا تلائم الدول الصغيرة والدول النامية وإنما تفيد الدول الصناعية ذات الإحتكارات الضخمة في السوق العالمية وأن على الدول الصغيرة أن تمارس نوعاً من الحماية بالنسبة لإنتاجها عن طريق تقييد التجارة، ولقد بين هؤلاء الكتاب مزايا حرية التجارة في نفس الوقت لأنها تؤدي إلى المنافع التالية:

- التوزيع الأمثل للموارد الإنتاجية في العالم،
- تحقيق أكبر نفع من التجارة الدولية الذي يؤدي بالتالي إلى تعظيم الدخل العالمي وإلى تعظيم الرفاهية العالمية.

إلا انهم يؤكدون في الوقت نفسه على أن القول السابق مرهون بأن تتبع دول العالم كلها سياسة الحرية وأن تتوزع الموارد الإنتاجية على دول العالم بحيث لا تكون هناك دولة محتكرة وأن يكون هناك نظام عالمي واحد وأن تكون هناك وحدة للمواصفات العالمية للسلع والخدمات وأن تكون مراحل النمو الإقتصادي متقاربة.

ثانياً : الأحداث الإقتصادية الجارية

لا يمكن الفصل بين الفكر الإقتصادي وبين الأحداث الإقتصادية الجارية في أية فترة من الفترات التاريخية. فالفكر الإقتصادي لا يعدو كونه تفسيراً مفترضاً للوقائع.

وقد يجد من هذه الوقائع ما يؤيدها او يعدلها أو يقضي عليها. ولا ريب في أن إكتشاف الذهب في العالم الجديد، وما ترتب عليه من ثراء الحكومة الإسبانية صاحبة هذا الإكتشاف، كان له أبعد الأثر في توجيه الفكر التجاري وصياغته. ولاشك ايضاً في أن الحالة الإقتصادية التي كانت عليها انجلترا في النصف الأول من القرن التاسع عشر تركت اثراً عميقاً في النظرية الإقتصادية. وإلا فكيف نفسر تلك الأهمية الكبرى التي أعطيت للريع في النظرية الإقتصادية. لقد كان من اثر الحروب النابليونية أن إرتفعت أثمان الحاصلات الزراعية ارتفاعاً كبيراً. وقد عاد هذا الإرتفاع بالفائدة على ملاكي الأراضي وذلك من دون جهد خاص من جانبهم. وكان من جراء ذلك أن صيغت نظرية الريع على النحو الذي نعرفه عند ريكاردو. و أصبحت منذ ذلك الحين جزءاً لا يتجزأ من النظرية الإقتصادية الإنكليزية التقليدية. كذلك كان من أثر الحروب النابليونية أن أضطرت انجلترا في سبيل تمويل مجهودها الحربي ان توقف تسديد الديون بالذهب، وأن تخول بنك انجلترا سلطة إصدار عملة ورقية دون غطاء كامل. وقد ساهم ذلك في إرتفاع الأسعار، كما ساهم أيضاً في نشوب تلك الملحمة الإقتصادية الكبرى التي تعرف في تاريخ الفكر الإقتصادي باسم «الخلاف المعدني» (Bullionist Controversy). وقد تبارى رجال الفكر حينذاك، وعلى رأسهم ريكاردو (Ricardo) ومالتس (Malthus) وماكلوخ (McCulloch)، في تبيان الآثار المترتبة على زيادة العملة الورقية الإلزامية وعلاقة ذلك بإرتفاع الأسعار، وتدهور سعر الصرف ودور بنك انكلترا والبنوك التجارية في النظام النقدي. ولا شك ان النظرية النقدية خطت خطوات واسعة عن طريق هذا الخلاف. لا نستطيع كذلك أن نفهم النظرية التقليدية، دون أن نأخذ بعين الإعتبار ما ترتب على الثورة الصناعية (Industrial Revolution) من تغير كلي في أساليب الإنتاج وتكدسه على نطاق كبير، وكذلك وضوح الفوارق بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العمالية. من هنا كانت نظرية رأس المال، وأثره في الإنتاج، والعوامل التي تساعد على تراكمه، وكانت ايضاً نظريات الأجور و الأرباح.

وإذا نحن انتقلنا إلى الفترة الأخيرة ، نجد أن الحرب العالمية الأولى، وما ترتب عليها في ألمانيا وأوروبا الوسطى، ساهمت مساهمة كبيرة في تطور نظرية ميزان المدفوعات وفي بيان العوامل التي تدخل في تحديد سعر الصرف . فقد كان من جراء التعويضات الضخمة التي فرضت على ألمانيا وحلفائها أن اضطرت حكومات تلك البلاد إلى إتباع سياسة نقدية تضخمية أسفرت عن تدهور قيمة العملة وإرتفاع الأسعار إرتفاعاً لم يسبق له نظير. وكان لذلك أثره الكبير على ميزان المدفوعات وعلى سعر المارك الألماني

بالنسبة للعملات الأجنبية، وقد أثارت هذه التصورات جدلاً طويلاً بين رجال الفكر الإقتصادي كان من جرائه إلقاء ضوء جديد على نظرية ميزان المدفوعات وسعر الصرف. وأخيراً لا نستطيع ان ننسى اثر الأزمة العالمية الكبرى لسنة ١٩٣٠ في القضاء نهائياً على النظرية التقليدية في العمالة وإفساح الطريق إلى حلول نظرية كينز (J. M. Keynes) محلها.

ويمكن أن تتعدد الأمثلة على تأثير الأحداث الإقتصادية الجارية في الإيحاء بفكرة جديدة أو تعديل فكرة قائمة او إستبعادها. وبعد، فإن الإحداث الإقتصادية هي المادة الأولية التي تعطينا غذاءنا الفكري، وهي المعين الذي لا ينضب لتجربتنا الإقتصادية. ومن هنا كان تأثيرها المستمر على الفكرة الإقتصادية وتطورها. ولا مناص من النظر إلى تلك الأفكار في السياق التاريخي الذي اكتنفها واوحى بها. حينئذ تكتسب تلك الآراء معنى معقولاً، تفتقده إذا نظر اليها مجردة من هذا السياق.

ثالثاً : الحرب العالمية الثانية وبزوغ عهد المنظات الدولية

إذا إنتقلنا إلى فترة الحرب العالمية الثانية، فإن هذه الحرب فرزت بنتائجها منظمات دولية أو ذات طابع دولي تهدف في جملة ما تهدف، إلى تنظيم الإقتصاد والتبادل الإقتصادي الدولي. فالغات (GATT) [٦]، أو الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، البنك الدولي (World Bank)، صندوق النقد الدولي (I.M.F.) [٧]، ومؤتمر هيئة الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأنكتاد) [٨]، هي المنظمات الدولية الرئيسية التي فرزتها الحرب العالمية الثانية وخصوصاً ميزان القوى الإقتصادية والعسكرية التي آلت إليها.

فالغـــات هي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الإنضمام اليها، والتي ارتفع عددها من ٢٣ دولة عند إبرام هذه المعاهدة في سنة ١٩٤٧ إلى ١١٨ دولة في اوائل سنة ١٩٩٤ [٩]. وعلى الرغم من أن الغات ليست منظمة عالمية، من الناحية القانونية، مثل صندوق النقد الدولي او البنك الدولي، فإنها قد إكتسبت بقوة الممارسة، عبر ما يقرب من نصف قرن، وضع المنظمة العالمية غير الدائمة التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيـــف. ومع ذلك لا يطلق على الدولة المنضمة إلى الغات اسم «الدول الأعضاء»، وإنما يطلق عليها اسم «الأطراف المتعاقدون» [١٠]. وكان من أهم الأعمال التي قامت بها سكرتارية الغات الإشراف على جولات المفاوضات حول التعريفات الجمركية والقواعد والإجراءات المنظمة للتجارة

الدولية بين الدول المنضمة إلى الإتفاقية. وقد بلغ عدد هذه الجولات ثماني جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت اعمالها في ١٥ كانون الأول ١٩٩٣، والمعروفة بجولة اوروغواي. و بمقتضى نتائج جولة أوروغواي، إنتهي الوضع المؤسسي المؤقت للغات، وتحولت إلى منظمة دائمة ذات كيان قانوني دولي يطلق عليها اسم «منظمة التجارة العالمية» (١١).

ولكن من أجل فهم الأهداف والدور الذي تلعبه هذه المؤسسات عموماً والغات خصوصاً، كان من الضروري معرفة السياق (Contexte)، والظروف والوقائع الإقتصادية الدولية التي أدت إلى ولادتها (١٢). لذلك ، يجب أن نبين (١٣) أن هناك ثلاث مراحل مميزة ومتتابعة تاريخياً:

- العصر الليبرالي الممتد من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٩١٤.
- حقبة ما بين الحربين العالميتين، المتميزة بالصراع الإقتصادي الدائم وصعود مبدأ الحمائية (Protectionnisme) المتمثل بحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية عن طريق الرسوم الجمركية ونظام الحصص وتراخيص الإستيراد.
- واخيراً، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شهدت إنبثاق نظام إقتصادي دولي تحرري جديد (Néo- Libéral) (١٤)، مبني على شكل جديد من التحررية يترك مجالاً لتدخل محدود للدولة على الصعيد الحقوقي والإقتصادي. وهذه الإتجاهات الفكرية في المذاهب الإقتصادية تنادي بأخطار الحماية وضرورة الحد من القيود على التجارة الدولية وخاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية (١٥).

II - العلاقات الإقتصادية الدولية في الفلسفة والفكر السياسي

أولاً: التبادل الدولي وأسس القانون الإقتصادي العالمي

ما عدا الحلول التي تأرجحت بين مبدأ التبادل الحر (Libre-échange) والحمائية الصارمة (Le protectionnisme). فإن الحلول النظرية «المسالمة» أو على الأقل، المسالمة في الشكل والمنطق، برزت من أجل تحديد رسم العلاقات الإقتصادية الدولية. كما، ظهرت نظريات أخرى من أجل الدفاع عن «طريقة عنيفة»

(une méthode expéditive) في تنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية، ألا وهي الحرب.

فاتيل (Vattel) [١٦] - الذي يعتبر من أوائل منظري «القانون الدولي المعاصر» [١٧] - يؤكد على السياده المطلقة للدولة ويستنتج ان الفوضى أو عدم التنظيم في الحياة الدولية. «الدولة لا تعرف قواعد أخرى غير التي تلتقي مع مصالحها؛ فهي، في آن واحد، مصدر القانون الدولي وموضوعه (son sujet)». لا نستطيع أن نترجم ذلك بأفضل من هشاشة رضوخ الأوطان لنظام القانون الدولي ... الحرب بالنسبة لفاتيل (Vattel)، هي إذن خيار قانوني لحل الخلافات الناتجة عن تضارب المصالح. ودون أن يعتبرها كعمل إجرامي بحد ذاتها، فإنه يفكر بأنه من المفيد تنظيم قواعد الحرب أثناء حصولها. فضمان الوصول إلى مصادر الطاقة، النفط أو غيره، هل يتم التفاوض للحصول عليها، بطريقة مختلفة عن تلك التي كتب عنها فاتيل؟

أما الدفاع عن التبادل الحر (le libre-échange)، فإن تاريخه يعود على الأقل إلى هيغو دي غروت (Hugo de Groot) (١٥٨٣-١٦٤٦) الذي يعتبر أب القانون الإقتصادي المعاصر (Droit Economique moderne). فبعد تحرره من الرؤية اللاهوتية لعالم القرون الوسطى، إستمر دي غروت بدراسة مسائل ذات طابع أخلاقي: فرغم تقسم العالم إلى دول، فإنه كان يؤمن «بوحدة روابط الإنسان على الأرض». فالإنسان عنده هو كائن إجتماعي بطبيعته.

لقد دافع دي غروت - وذلك كان السبب لشهرته - عن مبدأ حرية البحار، المبني على قواعد حرية الإتصالات والتجارة. ولكن هذه القواعد تتعارض مع أطماع الدول بالسيادة على المياه او على البحار. فمن هذه الأخيرة - أي المياه - يصنع ممراً مفتوحاً للعلاقات بين الشعوب التي لا يمكن لأي واحد منها الإكتفاء الذاتي بالإنغلاق على نفسه. بدون شك أثّر دي غروت بآدم سميث (Adam Smith (١٧٢٣-١٧٩٠)) «الأب المؤسس» لنظرية «التبادل الحر» [١٨]، والذي يجب ألا ننساه هو أنه كان أستاذاً في علم الأخلاق [١٩] إذ أن مؤلفه غير المعروف في علم الأخلاق [٢٠] ينفصل عن التحضيرات التي أدت إلى مؤلفه الشهير: «أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم» [٢١] والذي أسس لعلم الإقتصاد السياسي المعاصر.

توماس بين (Thomas Paine) [٢٢] ذهب أبعد من ذلك في توجهاته الفلسفية، إذ قال: «إن التجارة هي الوسيلة الأصلح من أجل الوصول إلى حضارة عالمية واحدة،

وذلك بدون الحاجة المباشرة للإستغاثة بمباديء أخلاقية». يظهر أن توماس بين لا يؤمن بقدرة المبادرات الكريمة (...au potentiel de la démarche généreuse). إذ يفكر بأن ممارسة التجارة بحد ذاتها يولد، في نهاية المطاف، القيم التي تؤسس الحضارة العالمية الواحدة الموحدة. هذا التفكير يلتقي تماماً مع فكرة كلود ليفي ستروس (Claude Levy-Strauss): «الفرد يتعلم من الجماعة». فالتجارة الدولية توسع الجماعة على صعيد الكرة الأرضية ككل. ولكن «في المرحلة الأولى»، تصطدم بمصالح وقيم الناس هنا وهناك، ولكن «في مرحلة ثانية»، تفرض قواعد للتعايش المشترك. فإذا طبقنا هذه الفلسفة على أرض الواقع، بمثل أو بسؤال مستوحى من التبادل التجاري السائد، وهو: «إذا لم يكن هناك إرادة أو نية من جهة الولايات المتحدة لبيع الرز إلى اليابان، فأي مزارع أمريكي يهتم بالحضارة اليابانية بدل بيع الرز لليابان؟».

فالغات، وهي إحدى مواد «الحقوق الإقتصادية الدولية» (Droit international économique) هل تصبح إذاً الوسيلة الأصلح لبناء وإيجاد الأسس التي سوف تسمح غداً بتفادي الصراعات المسلحة وبناء السلام؟ السؤال مثير، وفيه نوع من التحريض ولكن، يستحق التمحص فيه. أليس المنطق الليبرالي الذي فرضه الأميركيون في الأربعينات والذي أجهض النموذج الإشتراكي للتبادل -الذي كانت تطالب به دول العالم الثالث من أجل فرضه كنظام إقتصادي عالمي جديد - [٢٣] هو دليل على فرض المفهوم الأمريكي «للسلام» (Pax americana). ولكن في نهاية المطاف يعتبر تزايد الدول الأعضاء المنضمة للغات أكبر دليل على نجاحه. إذ كان عند ولادته مؤلفاً من ٢٨ دولة مؤسسة في عام ١٩٤٨ وأما اليوم فإن الدول المنضمة للغات تناهز الـ ١١٨ دولة.

مع هذا يظهر النظام الليبرالي، كل يوم، «قدرته الحصرية» (sa force d'exclusion)، وخصوصاً أن قواعد أو «قرارات» الغات حينما تقر أو تعتمد بالتوافق فإن تطبيق هذه القواعد يخضع أكثر الأحيان، لمعيار واحد: هو منطق موازين القوى ... زد على ذلك «ألم تفرض الدول الصناعية إتفاقية الغات على الدول النامية فرضاً؟ إما بالقبول التام وإما بالرفض التام؟. وتناول مشاكل الدول النامية الحقيقية تناولاً نظرياً (ضرورة تنمية «إقتصادات» الدول النامية دون تحديد كيفيّة ذلك) في حين أن الجزء الأكبر من الإتفاقية كان يعمل على تحديد أسلوب تنفيذ الإتفاقية وحدودها بين الدول الصناعية. فلو لم تكن أوروبا تكتلاً قوياً لكانت الولايات المتحدة الأمريكية القطب الوحيد اليوم في العالم. أفلا تحاول جادة دفع اليابان للرضوخ إلى شروطها، وإلا فإنها ستخضع لعقوبات أميركية» [٢٤].

ثانياً: بزوغ نظام إقتصادي عالمي نيو-ليبرالي ١٩٤١-١٩٤٥

بين العام ١٩٤١ و ١٩٤٥، وضعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أسس النظام الإقتصادي العالمي. وأسباب تفرد هاتين الدولتين في رسم مستقبل النظام الإقتصادي واضحة: ألا وهي الجمع بين القوة العسكرية والقوة الإقتصادية لفرض الإرادة على الصعيد الدولي. فمن جهة، كانت بريطانيا الدولة الوحيدة في أوروبا التي لم تخضع للإجتياح العسكري، ومن جهة ثانية أثبتت الولايات المتحدة في ذلك الوقت، أنها القوة العالمية الإقتصادية والسياسية الأولى. ففي المرحلة الأولى، قامت الدولتان في عام ١٩٤١، بالتوقيع على ميثاق الأطلسي (La Charte de L'Atlantique) المقصود به، إعلام العالم «القواعد السياسية والإقتصادية الكبرى» التي، في نظرهما، يجب أن تحكم «عالماً أفضل». أكملت الدولتان ميثاق الأطلسي بإتفاق عام ١٩٤٢ للمساعدة المتبادلة وبإتفاق مالي في عام ١٩٤٥. وحسب هذا الإتفاق الأخير، حلت الولايات المتحدة قضية ديون الحرب المترتبة على بريطانيا، ولصالحها، وفي مقابل ذلك ازالت هذه الأخيرة القيود التجارية التمييزية ضد المنتجات الأميركية، وكذلك إلتزمت بريطانيا بتحديد سعر صرف الليرة الإسترلينية خلال فترة مدتها ١٨ شهراً. لكن خطة العمل هذه فشلت إذ أن إنكلترا، ولغير ما سبب، لم تكن تملك وسائل دفع كافية. وتشبه الموجبات التي فرضت على بريطانيا، حسب هذا الإتفاق المالي، سياسات «التصحيح الهيكلي» (L'ajustement structurel) وتحرير الأسعار (Libéralisation) التي تفرض حالياً على الدول النامية من قبل البنك الدولي ومن قبل بعض الدول المانحة!

ولكن برنامج مارشال (Le Plan Marshall) في عام ١٩٤٧ ساهم في تخفيف التوتر المالي بعد الحرب العالمية الثانية ومكن من تقوية "المضخة التجارية". فالقروض الكبيرة ساهمت على الأقل حتى عام ١٩٥٠، وبصورة رئيسية في تمويل صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نحو اوروبا. والجدير بالذكر أن هذه القروض إستفادت منها الدول المنتصرة، أي دول الحلفاء، كما إستفادت منها الدول المنهزمة. إذ أن الحلفاء تلقنوا درساً من النتائج الوخيمة للإختناق الإقتصادي الذي عانت منه ألمانيا نتيجة دفع تعويضات الحرب العالمية الأولى التي فرضت عليها حسب ما نصت عليه معاهدة فرساي.

ولكن المتغيرات المهمة على صعيد العلاقات الدولية هو التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، عام ١٩٤٥. هذا الميثاق أعطى اهمية كبيرة للتعاون الإقتصادي العالمي، وهو ما لم تفعله سابقتها، عصبة الأمم في الماضي، إذ فهم المؤسسون أن السلام على المستوى العالمي، وكذلك بين الدول المجاورة لبعضها، له أسس إقتصادية أيضاً. الفصل التاسع والعاشر من ميثاق الأمم المتحدة يضع في المقدمة ضرورة خلق مؤسسات دولية متخصصة لتنمية التعاون الإقتصادي على الصعيد المالي. هذه المؤسسات الدولية تؤدي، بالطبع، إلى خسارة الدول لجزء من سيادتها الوطنية. وتختصر أهداف هذه المؤسسات بالآتي:

أولاً : تأخذ على عاتقها تشجيع علاقات التعاون المتعددة الأطراف بدلاً من العلاقات الثنائية؛

ثانياً : تضمن مبدأ المعاملة بالمثل والمساواة بين الأعضاء المشاركين كافة.

ثالثاً : تهدف هذه المؤسسات إلى إزالة القيود التجارية وإلى حرية تحويل العملات (La libre-convertibilité).

إن خيار الأمم المتحدة، و إنشاء هذه المؤسسات الإقتصادية و تحديد الأهداف التي تصبو إليها يعتبر تطوراً حاسماً في الخيار "الرأسمالي" الذي يضع ثقة كاملة في دور قدرات حرية السوق (Libre jeu des forces du marché). هذا، و يعتبر كل من صندوق النقد الدولي (F.M.I)، وإتفاقات بريتون وودز (Bretton Woods) [٢٥]، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (B.I.R.D.) [٢٦] و الإتفاقية العامة بشأن الرسوم الجمركية والتجارة أي الغات، الدعائم الأساسية لهذا النظام الإقتصادي الدولي. أما الهدف فهو خلق الشروط المناسبة لتجارة دولية دون عوائق. وعلى الرغم من أن مجموعة هذه الأدوات التي وضعت من اجل خدمة تحرير التبادل الدولي، تعاني من ثغرات، لا تقبل الجدل، إلا أنها أعطت نتائج أكيدة:

- في السنوات الثلاثين التي تلت ولادة هذا النظام، نمت التجارة العالمية من ٨٪ إلى ١٠٪ في السنة؛
- إن مجموع حركات رؤوس الأموال الخاصة والعامة الطويلة الأمد، أي مجموعة الإستثمارات الأجنبية قاربت في عام ١٩٧٥، ما مجموعه ١٠٠ مليار دولار بعد أن كانت ٣٠ مليار دولار في عام ١٩٤٨، ومن ضمنها تحويلات الولايات المتحدة في مشروع مارشال (Le Plan Marshall).

III - نشـوء «الإتفـاقيـة العـامـة للتعـريفـات والتـجـارة» والمراحل التي مرت بها: من الغـات (GATT) إلى منظـمة التجارة العالمية (WTO)

إتجه التفكير العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة تعيين قواعد للسلوك تلتزم بها الدول المختلفة في ميدان العلاقات التجارية الدولية مع ضرورة إيجاد جهاز يعمل على توثيق عرى التعاون الدولي في هذا الميدان وعلى تأمين الإمتثال للقواعد المتفق عليها في ممارسة التجارة الدولية [٢٧]. في هذا الإطار - على الأقل من حيث الشكل المعلن - تأسست الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) بمثابة عقد بين حكومات الدول الأعضاء. ويطلق على أعضاء الغات تعبير «الأطراف المتعاقدة» (contracting parties) [٢٨].

بناءً على ما تقدم، تأسست هذه الإتفاقية لإعطاء دفعة لعملية تحرير التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وتصحيح الإجراءات الحمائية الكبيرة التي ظلت قائمة منذ أوائل الثلاثينات. وجاء ذلك في ضوء إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية لتحقيق التعاون الإقتصادي الدولي. ومن بين ٥٠ دولة كانت تتفاوض في عام ١٩٤٦ حول مشروع ميثاق لإنشاء منظمة التجارة الدولية (كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة لوضع نظم للتجارة العالمية وقواعد التوظف والإتفاقات السلعية والممارسات التجارية التقليدية والإستثمارات والخدمات الدولية) فقد جرت مفاوضات بين ٢٣ دولة أسفرت عن التوصل إلى إتفاقية الغات في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧.

ورغم أن ميثاق منظمة التجارة العالمية تمت الموافقة عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتوظف في هافانا (مارس ١٩٤٨)، فإن الولايات المتحدة لم تصدق عليه ورفضت الإدارة الأمريكية عرض ميثاق هافانا على الكونغرس في عام ١٩٥٠ لتخوفها من فقدان السيادة الأمريكية في ظل المنظمة الدولية وعدم إستطاعتها فرض قوانينها التجارية وإجراءاتها الحمائية في التعامل مع دول العالم [٢٩]. وبذلك إندثرت فكرة قيام منظمة التجارة العالمية وبقيت إتفاقية الغات كأساس مؤقت للنظام التجاري الدولي ودخلت حيز التنفيذ إعتباراً من أول يناير ١٩٤٨ بعضوية ٢٣ دولة تبادلت في ما بينها تنازلات جمركية في شكل إعفاءات وتخفيضات في الرسوم الجمركية على واردات كل منها. وبلغ إجمالي عدد التنازلات وقتذاك ٤٥ ألف تتناول مبادلات تجارية قيمتها ١٠ مليار دولار تمثل حوالي خمس التجارة العالمية [٣٠].

ورغم الطبيعة المؤقته لإتفاقية الغـات، فقد ظلت الأداة الوحيدة التي تحكم التجارة العالميـة منذ ذلك الحين. في هذا الإطار وجـدت الإتفـاقيـة العـامـة للتعـرفـات والتجـارة (GATT) عـام ١٩٤٧. وهدفـهـا الأسـاسي تمكين الدولـة العضـو من النفـاذ إلى أسـواق الدول الأخرى الأعـضـاء في الإتفـاقيـة وذلك بما يحقق التـوازن بين الحمـايـة المناسـبـة للإنتاج المحلي وتدفق وإستقرار التجارة الدوليـة. لذا فهي تعتبـر المحفل الدولي المعني بشؤون المفاوضات التجارية إضافة إلى أنها تشكل مجموعـة القواعد الدولية التي تحكم نظام التجـارة كونهـا تلعب دور الحكم لتسـوية المنازعات التجـارية بين الأطراف المتعـاقدة. فالغـات تشكل الإطار التنظيمي لعمليات التبادل التجاري في العالم طبقاً لقواعـد متفق عليها. ولأن ثلثي حجم هذا التبادل يتم بين الدول الغنيـة، فإن المفاوضات العامـة شهدت أزمـة حـادة سببهـا وجود عدد كبيـر من ممثلي الدول النامـيـة التي تحتل تجارتها نسـبـة ضئيلة جداً من حجم التجارة الدولية [٣١].

أولاً : جـولات المفـاوضات

جرت في إطار الغات حتى الآن ثمان جولات للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بهدف تحرير التجارة الدولية، وهي كما هو موضح في البيان التالي:

البيان رقم ١ : جولات المفاوضات التجارية للغات وموضوع جدول أعمالها [٣٢].

تاريخ الجولة	إسم الجولة (نسبة لمكان الإجتماع)	موضوع الجولة أساساً	عدد البلدان المشتركة
١٩٤٧	جولة جنيف	التخفيضات الجمركية	٢٣
١٩٤٩	جولة أنسي (فرنسا)	التخفيضات الجمركية	١٣
١٩٥١	جولة توركواي (إنكلترا)	التخفيضات الجمركية	٣٨
١٩٥٦	جولة جنيف	التخفيضات الجمركية	٢٦
٦٠-١٩٦١	جولة ديلون - جنيف	التخفيضات الجمركية	٢٦
٦٤-١٩٦٧	جولة كنيدي - جنيف	التخفيضات الجمركية ومكافحة الإغراق	٦٢

تاريخ الجولة	إسم الجولة (نسبة لمكان الإجتماع)	موضوع الجولة أساساً	عدد البلدان المشتركة
٧٣-١٩٧٩	جولة طوكيو - جنيف	- التخفيضات الجمركية، - التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء - التوصل إلى عدد من الإتفاقيات لوضع أسس جديدة للتجارة الدولية في بعض الحالات أو تفسير وتوضيح أحكام الغات في حالات أخرى.	١٠٢
٨٦-١٩٩٣	جولة أورغواي - جنيف	- التخفيضات الجمركية، - التنازلات الجمركية فيما بين الدول الأعضاء - ربط الرسوم الجمركية على الواردات كهدف أساسي للمفاوضات بعد أن حققت الجولات السابقة معدلات كبيرة للتخفيضات الجمركية، - إزالة القيود والعوائق غير الجمركية على الواردات، - مراجعة الإتفاقات التي أسفرت عنها جولة طوكيو بهدف تحقيق المزيد من الوضوح والتفسير، - إدماج تجارة المنسوجات والملابس في أحكام وقواعد الغات التي تقوم على أساس حرية التجارة، - إزالة التشوهات في تجارة السلع الزراعية بعد أن إقتصر الأمر في الجولات السابقة على مجرد تخفيض طفيف للرسوم الجمركية على السلع الزراعية، - إدراج موضوعات جديدة لم يسبق التفاوض عليها في إطار الغات وهي: ❖ تجارة الخدمات ❖ الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، ❖ إجراءات الإستثمار المرتبطة بالتجارة، - إتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) [٢٣]	١٢٣

ثانياً : إنضمام لبنان إلى الغات

إنضم لبنان إلى إتفاقية الغات (GATT) في ٢٩ حزيران ١٩٤٨، ليعود فيطلب إنسحابه منها في ٢٧ أيلول ١٩٥٠ تماشياً مع ظروف المقاطعة العربية لإسرائيل. وقد أصبح هذا الإنسحاب نافذاً في ٢٧ شباط ١٩٥١. وعلى الرغم من أن الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة لم تتضمن قبل عام ١٩٥٧ أحكاماً تنص على إمكانية عقد مفاوضات بين الأطراف المعنية لتعديل القواعد التجارية المعمول بها، الا أن هذه الأطراف عمدت قبل ذلك العام ولاحقاً إلى عقد جولات عدة بهذا الصدد كان آخرها جولة الأورغواي في ١٦-١٧ أيلول ١٩٩٣ والتي إنبثق عنها فكرة الإجتماع الوزاري في مراكش بتاريخ ١٥ نيسان ١٩٩٥ الذي نتج عنه نشوء منظمة التجارة العالمية (WTO) لتحل محل الغات (GATT) إعتباراً من ١-١-١٩٩٥ (٣٤).

ضمن هذا الإطار قام لبنان بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٩٤، بتقديم طلب للإنضمام مجدداً إلى الغات (٣٥). ورغم أن لبنان لم يتقدم من أمانة منظمة التجارة العالمية بطلب إنضمام، إلا أن طلب الإنضمام الشفهي (٣٦) الذي تقدمت به بعثة لبنان في جنيف من أمانة الغات في نهاية عام ١٩٩٤، لا يزال ساري المفعول ويمكن أن يشكل مدخلاً قانونياً للتقدم من جديد بطلب إنضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي دخلت حيز التنفيذ في نهاية ١٩٩٥ وذلك بموجب المادة ١٢ من إتفاق مراكش لتأسيس المنظمة.

لكن طلب الإنضمام إلى «الغات» في نهاية عام ١٩٩٤ لا يمكن ان يتحول آلياً إلى طلب إنضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأن طبيعتي المنظمة والغات مختلفتان حسب مفهوم إتفاق فيينا لقانون المعاهدات. **فالغات هو إتفاق متعدد الأطراف لخفض التعرفات الجمركية. أما منظمة التجارة العالمية فهي منظمة تشمل إتفاقات عدة منها:**

- أتفاق لتجارة الخدمات «الغاتس» (GATS)
- إتفاق للملكية الفكرية
- فضلاً عن إتفاق لتجارة البضائع، والأخير هو بمثابة «غات» الـ١٩٩٤ الذي يمثل بدوره «غات» الـ ١٩٩٤ معدلاً ومنقحاً، والذي يضم إتفاقاً للزراعة والمنسوجات والإستثمار والإغراق والتعرفة الجمركية والشحن وشهادة المنشأ ورخص الإستيراد والدعم والتعويض والتدابير الوقائية والمشتريات الحكومية وتسوية المنازعات.

وبالفعل قررت الحكومة اللبنانية الإنخراط في الإقتصاد العالمي وذلك من خلال تقديم طلب الإنضمام رسمياً إلى منظمة التجارة العالمية في شباط ١٩٩٩، وفي أيار من نفس السنة اصبح لبنان عضواً مراقباً في الـ WTO. ولكي يتدرج لبنان من عضو مراقب إلى عضو دائم في المنظمة، عليه ان يتخذ عدة خطوات وعدة إجراءات لكي تتجانس انظمته القانونية والتشريعية والسياسية مع المعايير التي تفرضها اتفاقيتا «التريس» (TRIPS) «قانون حماية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة» والغات [٣٧].

ثالثاً : المبادىء الأساسية للغات (GATT)/ منظمة التجارة العالمية (WTO) [٣٨]

إن المبادىء الأساسية التي بنيت عليها هي التالية:

١ - **مبدأ عدم التمييز:** أي مبدأ المعاملة بالمثل أو بمعنى آخر وجوب منح كل طرف متعاقد جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر مع إمكانية إستثناء الدول النامية في حالات محددة.

٢ - **مبدأ الشفافية:** أي الإعتماد على التعرفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية كحصص للإستيراد مع إمكانية إستثناء الدول النامية في حالات معينة.

٣ - **مبدأ المفاوضات التجارية ضمن المنظمة لتنفيذ الإتفاقية:** أي حصر التفاوض ضمن الغات لعدم وجود سلطة لإجبار الأعضاء على التقيد بأحكام الإتفاق.

٤ - **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية للدول النامية:** بهدف تنشيط حركة التنمية الإقتصادية في هذه الدول.

٥ - **مبدأ التبادلية:** وهو يرمي إلى تنمية التبادل عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية، تحرير التجارة الدولية من القيود الحمائية أو على الأقل تخفيضها على أن يتم ذلك في إطار المفاوضات بمعنى أن كل تخفيض في الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة ما يجب أن يقابله تخفيض من الجانب الآخر.

أما مكونات التجارة العالمية بحسب إتفاقية الغات (GATT) فهي:

١ - **السلع الزراعية:** الإتجاه إلى عدم دعم المزارعين بل تحرير سوق المنتجات الزراعية ودعم وتطوير البحوث والتطوير.

٢ - **السلع الصناعية:** تتيح الإتفاقية توسيع الأسواق بالنسبة للسلع الصناعية من خلال إزالة القيود غير الجمركية ومنح التخفيضات في الرسوم الجمركية وتثبيتها. كما تعطي الدول الأعضاء الحق في إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية إنتاجها من ممارسة الإغراق والدعم.

٣ - **تجارة الخدمات:** من المحتم تقديم عروض عن الخدمات التي ترغب الدول في تحريرها ليتم التفاوض بشأنها ضمن إلتزامات محددة. وهي تتناول القطاعات التالية:

* المصارف،
* التأمين،
* الأسواق المالية،
* النقل،
* الإتصالات،
* الخدمات المهنية.

٤ - **حماية الملكية الفكرية:** أي الإنتاج الذهني والفكري كالأعمال الأدبية والفنية والإبتكارات والإختراعات ذات الطابع التجاري وخاصة مع تكاثر أعمال التقليد غير المشروعة.

٥ - **أما على الصعيد الجمركي:** فقد إستحدثت قواعد خاصة حول القيمة والمنشأ. ووضعت أسس لتأمين التنسيق الشامل والموحد لقواعد المنشأ. وتحديد التعريفة الواجب تطبيقها وإستيفائها عن البضائع في حالات التجارة الدولية العادية لتطبق من قبل جميع الأعضاء.

IV - الإنعكاسات المحتملة لإتفاقية الغات وW.T.O على الإقتصاد العربي بشكل عام واللبناني بشكل خاص:

إن إتفاقية الغات هي على العموم لمصلحة الدول المتقدمة وليست لمصلحة الدول النامية. ولكن لا خيار في عدم الإنضمام اليها تلافياً للوقوع في عزلة إقتصادية وتجارية. كما أن الإنضمام يعطي العضو حق الحصول على معاملة الدولة الأكثر رعاية [٣٩] في ما يتعلق بصادراتها للدول الاخرى الأعضاء والإستفادة من التخفيضات

الجمركية المتبادلة فضلاً عن أنه يساعد على حل المنازعات التجارية ويعفي من عقد إتفاقات ثنائية. إن هكذا تكتل إقتصادي يساعد حتماً على تكوين مركز سياسي وإقتصادي على الساحة الدولية من شأنه تعظيم الإيجابيات المنتظرة من الغات (GATT) وتقليص السلبيات.

أولاً : المتوجبات القانونية على لبنان - تعديل العديد من القوانين وسن قوانين أخرى

كما ذكرنا سابقاً، لكي ينتقل لبنان من عضو مراقب إلى عضو دائم في منظمة التجارة العالمية عليه الإلتزام بآلية محددة والتقيد بمبادىء وقواعد تفرضها اتفاقيتا التربس والغات، وأهم الخطوات الحالية هي تعديل بعض القوانين اللبنانية وسن قوانين اخرى وتعديل بعض الإتفاقيات الدولية التي عقدها لبنان مع الدوَل الأخرى. أما أهم القوانين التي يجب ان تُعدَّل او تُسنّ فهي على الشكل التالي: (٤٠)

١ - قانون حق المؤلف (اقر بقانون رقم ٧٥ تاريخ ١٣ آذار ١٩٩٩).
٢ - قانون براءة الإختراع (مرسوم رقم ٢٨٥٦ تاريخ ٢٦ آذار ٢٠٠٠).
٣ - سن قانون جديد للعلامات الجغرافية.
٤ - سن قانون جديد للتصاميم الصناعية.
٥ - سن قانون جديد للأسرار التجارية.
٦ - سن قانون جديد للطوبوغرافيا وللدوائر المتكاملة.
٧ - سن قانون جديد للمنافسة.
٨ - سن قانون جديد للتجارة العالمية.
٩ - سن قانون جديد لحماية التنوع النباتي.
١٠ - سن قانون جديد لمنع الإغراق.
١١ - سن قانون جديد لتعويض المنتجين.
١٢ - سن قانون جديد للحماية.
١٣ - سن قانون جديد تعديل قانون الجمارك (أُعد مؤخراً).
١٤ - تعديل قانون الزراعة.
١٥ - سن قانون جديد للسلامة الصحية للحيوان والنبات.
١٦ - سن قانون جديد لمراقبة الأطعمة.

١٧ - سن قانون جديد للمعايير والأنظمة التقنية.
١٨ - سن قانون جديد للشراء.
١٩ - سن قانون جديد للإستثمار الخارجي.
٢٠ - سن قانون جديد للإحتكار الطبيعي.

كما على الحكومة اللبنانية ان تبادر إلى تعديل أكثر من ٧٠ اتفاقية وقعت مع دول اخرى وذلك لكي تتلائم مع إتفاقيات التربس والغات وبخاصة في ما يتعلق ببند الدولة الأكثر رعاية [٤١].

ثانياً : الإنعكاسات الإيجابية للإنضمام إلى الغات:

١ - إن وضعية الدول في الغات (GATT) ستكون أفضل من وضعيتها خارجها لأنها ستستفيد من أي إمتياز يجري تعميمه على الأعضاء في مجال دخول الأسواق. فالمكاسب الإقتصادية المباشرة ستأتي نتيجة تحسن شروط دخول الأسواق عن طريق تخفيض التعريفة على السلع وتخفيض حجم المعوقات غير الجمركية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية والمنسوجات إذ أن الدول النامية بشكل عام ومن بينها الدول العربية تتميز بكثافة العنصر البشري فيها وأنخفاض أجور العمالة وتوافر المواد الخام اللازمة لصناعة الملبوسات الجاهزة على سبيل المثال. ورغم إصرار هذه الدول على الإلغاء الفوري لنظام الحصص المفروضة عليها فقد جرى الإتفاق في إطار الغات (GATT) على تقليص التعريفات عن هذا القطاع والسماح بتزايد دخول اصنافه تباعاً إلى أسواق الدول المتقدمة.
٢ - إن دخول الغات (GATT) يكسب البلدان فرصة الوجود داخل منتدى إقتصادي هام حيث يكون لها صوت وحق وتصبح طرفاً في النقاشات والحوارات التي تؤثر على المستقبل الإقتصادي العالمي. كما سيكون لها الحق في حل الخلافات التجارية داخل المنظمة.
٣ - يمكن اللجوء إلى منظمة التجارية العالمية (WTO) في حال التعرض لممارسات تجارية سلبية كالإغراق.
٤ - يمكن للدول المنضمة الإستمرار في دعم جوانب هامة من زراعتها وصناعتها الغذائية الناشئة دون التعرض لتدابير إنتقامية. فمن المنتظر أن يؤدي خفض

دعم السلع الزراعية بمجرد دخول الدول النامية إلى الغات (GATT) إلى إرتفاع في أسعار الواردات من السلع الغذائية على الأمد القصير. أما على الأمد الطويل فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تقوية قطاع الصناعات الغذائية والزراعية ويفتح بالتالي الطريق لتصريف الفائض من هذه المنتجات. وقد تعهدت الدول المتقدمة بالتعويض عن إرتفاع الأسعار عن طريق تسهيلات يعطيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إضافة إلى تقديم مساعدات غذائية تكفي إحتياجات الدول المعنية خلال فترة الإصلاح.

٥ - بالنسبة للصناعات الكيماوية فإن تخفيض الرسوم الجمركية الذي تقرر بصددها والمقدر بحوالي ٤٤٪ سيؤدي إلى إزالة الحواجز ويوفر الفرصة لصادرات بعض الدول العربية وبصورة خاصة مصر، للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

ثالثاً : الإنعكاسات السلبية للإنضمام إلى الغات (GATT):

الإنعكاسات السلبية من الإنضمام إلى الغات (GATT) متعددة ولا يمكن حصرها بمجملها هنا، ولكن يأتي في مقدمتها:

١ - إمكان تعرض قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل للإلغاء بمجرد إنضمام إسرائيل إلى الغات.

٢ - إن التخفيضات في التعريفة وإزالة الحواجز غير الجمركية ستكون لصالح الدول الأكثر كفاءة في الإنتاج (المتمتعة بالقدرة التنافسية) كما أن التخفيضات المرتبطة بمراحل التصنيع بقيت نسبتها متدنية في قطاعات تصديرية أساسية للبلدان العربية مثل الأسماك والمنسوجات والألبسة. فالأسماك أعتبرت سلعة صناعية لا تستفيد إلا من التخفيض الجمركي فيما تبقى مطبقة عليها القيود الكمية وغيرها. علماً أن بقاء القيود الكمية لغاية ٢٠٠٣ سيلحق ضرراً بصادرات بعض الدول العربية مثل مصر والمغرب وتونس.

٣ - إن تخفيض الدعم الزراعي سيؤدي إلى زيادة أسعار السلع الزراعية والغذائية التي تستوردها الدول العربية كالقمح والألبان والسكر والأرز واللحوم والبذور الزيتية والى الإخلال بميزان المدفوعات التجارية الزراعية فيها.

٤ - أن توجه الدول الأوروبية نحو تقليص إستخدام الأسمدة الكيماوية لأسباب بيئوية من شأنه ان يحمل هذه الدول على فرض بعض القيود بالنسبة لإستيراد الأسمدة المذكورة مما يؤثر سلباً على صادرات بعض الدول العربية.

٥ - إن الدول العربية ستخسر ما كانت تتمتع به من معاملة تفضيلية في ما بينها لانها لن تعتبر ضمن كتلة تجارية واحدة ولن تستثنى بالتالي من مبدأ الدولة الاولى بالرعاية. كما أنها ستخسر الإمتيازات بينها وبين المجموعة الأوروبية لأن الغات (GATT) تعمم الميزات على كامل الدول المنضمة.

٦ - إن إدراج حماية الملكية الفكرية سيزيد من إرتفاع تكاليف التصنيع في الدول العربية بسبب إرتفاع أسعار البراءات وإحتكارات التكنولوجيا. فبالنسبه لصناعة الأدوية مثلاً، فإن غالبية الإختراعات تتم في الدول الأجنبية والحصول على براءات الإختراعات سيكلف غالياً مما ينعكس على كلفة الدواء.

٧ - إن تحرير أسواق الخدمات يمثل القضية الأكثر خطورة على إقتصاد الدول النامية إذ ان شرط معاملة موردي الخدمات الأجانب بشكل مماثل لمعاملة المحليين قد يؤدي إلى منافسة غير عادلة بحق الشركات المحلية ولاسيما أن الدول العربية عملت منذ سنين على حصر أسواق الخدمات بمواطنيها.

٨ - وأخيراً لا آخر فإن الصادرات العربية مثل النفط والغاز بقيت خارج الإتفاقية وعرضة لضرائب جديدة.

القسم الثاني : الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الغاتس)
(The General Agreement on Trade in Services)

I - طبيعة «الغاتس» واهدافها

أولاً : طبيعة الغاتس

«الغاتس» ليست اتفاقية مستقلة قائمة بذاتها يمكن لدولة ما ان تنضم اليها مباشرة. بل هي مجرد ملحق من جملة الملاحق العديدة التي نوقشت في **جولة الأورغواي** التي توجت في **الإجتماع الوزاري في مراكش** والتي تم بموجبها انشاء **منظمة التجارة العالمية** [٤٢] والتي جرى التوقيع عليها في نيسان ١٩٩٤. وهذه الملاحق تقسم إلى فئتين:

- الفئة الاولى تحتوى على الاتفاقيات الملحقة التي سميث «المتعددة الأطراف (Multilateral Agreements) [٤٣] والغاتس هي واحدة منها.
- أما الفئة الثانية فتضم الاتفاقيات التي أعطيت تسمية «إتفاقات جمعية» (Plurilateral Agreements) [٤٤].

فكل دولة تنضم إلى منظمة التجارة الدولية يصبح بامكانها، إذا ارادت ذلك، ان تنضمّ إلى أي من «الإتفاقات الجمعية»، في حين انها تصبح حكماً وبالضرورة عضواً في جميع الاتفاقيات الملحقة «المتعددة الأطراف»، ومنها «الغاتس» كما ذكرنا اعلاه. اذن، ان الطريق الوحيدة المفتوحة امام لبنان لانضمامه إلى «الغاتس» هي في انضمامه إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية، فيصبح عندئذ حكماً عضواً في الاولى.

ثانياً : أهداف "الغاتس":

ترمي «الغاتس» إلى بلوغ هدفين:

الاول، ويتحقق فوراً، هو امان واستقرار التجارة الدولية في الخدمات. ويحصل ذلك عن طريق تثبيت الوضع الراهن. فتحظر الغاتس على الدول الاعضاء ان تغير في الالتزامات التي تعهدت بها الا ضمن شروط محددة سنراها فيما بعد. طبعاً، تسمح «الغاتس» لكل بلد عضو بأن يزيل في أي وقت قيوده على تجارة الخدمات أو ان يخففها. لكنها تمنعه من احداث قيود جديدة أو تشديد وطأة القيود القائمة.

والهدف **الثاني**، وقد يكون الاكثر أهمية، هو تحرير تجارة الخدمات. وهذا الهدف يتم تحقيقه تدريجياً عن طريق جولات متتابعة من المفاوضات يتم تنظيمها دورياً. وليس من الضروري ان تؤدي هذه المفاوضات إلى التحرير الكامل يوماً ما. فعلى سبيل المقارنة، نذكر ان «الغات» نظمت خلال تاريخها الممتد من بداية ١٩٤٨ حتى نهاية ١٩٩٤ ثماني جولات من المفاوضات، كانت آخرها جولة «الاوروغواي». صحيح ان «الغات» نجحت نجاحاً كبيراً في تحرير تجارة السلع. لكن هذه التجارة ما زالت تخضع لكثير من القيود. وكل شيء يدل على ان تحرير تجارة الخدمات لن يكون أسهل من تحرير تجارة السلع. فمن المرجح ان تنقضي عدة سنوات وربما عدة عقود، وان تجري عدة جولات من المفاوضات قبل ان يصل تحرير تجارة الخدمات إلى نتائج ذات شأن.

ما يجدر ذكره هنا ان التحرير التدريجي للخدمات في اطار الغاتس لن يتم وفق برنامج محدد سابقاً، كما يحصل مثلاً في اطار اتفاقيات اقامة مناطق تبادل حر أو وحدات جمركية فاتفاقية الغاتس بحد ذاتها لا تفرض أي التزام على البلدان الاعضاء بازالة هذا القيد أو ذاك على تجارة هذه الخدمة اوتلك. كما لا تتضمن أي جدول زمني لازالة مثل هذه القيود. فتدابير التحرير وتواريخ التحرير تتخذها كل دولة وتلتزم بها وفقاً لما تقتضيه مصالحها، وبعد مفاوضات مع الدول الاعضاء الاخرى تحصل منها بنتيجتها على تنازلات تعتبرها بمجملها متوازنة مع الالتزامات التي تقدمها هي نفسها. وهكذا نرى ان اسلوب التحرير المعتمد في «الغاتس» يتميز بالمرونة. فالتحرير لا يفرض على الدولة العضو لا من حيث محتواه ولا من حيث توقيته أو سرعته. بل تحدده كل دولة اختيارياً بالتفاوض والتوافق مع الدول الاعضاء الاخرى على اساس تبادل المنافع.

II- الموجبات العامة

إن هذه الموجبات التي تتأتى من نصوص إتفاقية الغاتس وملاحقها وتطبق على جميع الدول الاعضاء كما سبق ان ذكرنا، هي قليلة العدد ولا تشكل في الواقع اعباء أو قيوداً حقيقية على الدول الاعضاء. وسندرسها تحت ثلاثة عناوين هي:

١ - موجب معاملة الدول بالتساوي،

٢ - موجب الشفافية،

٣ - موجبات اخرى،

أولاً : موجب معاملة جميع الدول الاعضاء على قدم المساواة

ويجد هذا الموجب تعبيراً له في القاعدة المعروفة بمبدأ الدولة الاكثر رعاية [٤٥] ويشكل هذا المبدأ إحدى الركائز الاساسية التي تقوم عليها «الغاتس» كما كانت الحال سابقاً مع اتفاقية «الغات» لعام ١٩٤٧.

وهذا المبدأ يعني، كما هو معروف، بأن على كل بلد عضو يمنح بلداً اخر معاملة تفضيلية عليه ان يعمم حالاً وبدون أي مقابل هذه المعاملة التفضيلية على جميع الدول

الاعضاء الاخرى. وعندما يعمم التفضيل على الجميع لا يعود تفضيلاً. وهذا بالضبط ما تريده الغاتس، كما الغات سابقاً. فإزالة كل تمييز بين مختلف موردي الخدمات الاجانب، أياً يكن البلد الذي ينتمون إليه، هو هدف رئيسي للغاتس.

لكن، على الرغم من الاهمية الكبيرة لمبدأ الدولة الاكثر رعاية، فان الغاتس، بما تتصف به من مرونة، سمحت بخرقه وبالتالي قبلت بالتمييز في المعاملة بين الدول الاخرى في حالتين: **الاولى** عند اقامة مشروع تكامل اقتصادي. **والثانية** عند الحصول على إعفاءات خاصة، كما سنوضح في مايلي.

١ - التكامل الاقتصادي

تجيز **المادة الخامسة** من اتفاقية الغاتس للبلدان الاعضاء بأن تعقد مع بلدان اخرى، سواء كانت اعضاء في الغاتس ام لا، اتفاقيات لتحرير تبادل الخدمات في ما بينها. ولا يطبق على تدابير التحرير التي تتخذ في هذه الحالة مبدأ الدولة الاكثر رعاية، على ان تتأمن الشروط التالية:

أ - أن تشمل اتفاقية التحرير عدداً كبيراً من القطاعات،

ب - أن تزيل كل تمييز (Discrimination)، إذا وجد، وأن تمنع إحداث أي تمييز جديد،

جـ - وأخيراً، ان لا تؤدي إلى زيادة الحواجز امام تجارة الخدمات بوجه أي بلد عضو اخر في الغاتس.

فإنضمام لبنان إلى الغاتس لا يتعارض اذن مع قيامه بعقد اتفاقيات تكامل اقتصادي مع البلدان العربية، كلها أو بعضها، أو مع بلدان اخرى كاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

٢ - الاعفاءات الخاصة

ومن جهة ثانية، فان المادة الثانية من الغاتس، والملحق الخاص بهذه المادة، يتيحان للدول الاعضاء ان تحصل على استثناءات أو اعفاءات (Exemptions) من تطبيق مبدأ الدولة الاكثر رعاية، وبتعبير آخر، أن يستثني بلد عضو بعض المعاملات التفضيلية التي

يمنحها لبلد اخر - *سواء كان هذا الاخير عضواً في الغاتس ام لا* - من موجب التعميم على بقية الدول الاعضاء ضمن الشروط التالية:

أ - ان يتم طلب الاعفاءات والحصول عليها قبل العمل باتفاق الغاتس. وهذا يعني بالنسبة إلى بلد كلبنان يريد الانضمام إلى الغاتس (عن طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية)، ان يطلب الاعفاءات التي يريد الحصول عليها في لائحة ترفق بطلب إنضمامه. وفي حال الموافقة عليها، نتيجة لمفاوضات الانضمام، تصبح هذه الاعفاءات سارية.

ب - أن الاعفاءات لن تكون دائمة بل هي موقتة بالضرورة. فلا يجوز مبدئياً ان تزيد مدتها عن عشر سنوات.

جـ - وعلى كل حال، فان مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية ينظر دورياً في الاعفاءات الممنوحة والتي يمكن ان تكون موضوعاً للتفاوض في أثناء أي جولة من المفاوضات المتعددة الأطراف التي تجري بعد تاريخ منحها، إذا طلب بلد عضو فتح مفاوضات بشأنها.

إن ما تقدم يتعلق بالاعفاءات قبل الانضمام إلى الغاتس، اما الاعفاءات التي تطلب من قبل بلد عضو في الغاتس، فانها تخضع لاحكام الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية. فهي تمنح من قبل المجلس الوزاري. وإذا كانت مدتها تزيد عن سنة واحدة فان هذا المجلس يعيد البحث فيها بعد سنة على الاقل من تاريخ منحها.

إن الاعفاءات من مبدأ الدولة الاكثر رعاية التي طلبتها وحصلت عليها الدول الاعضاء في الغاتس تعود بصورة رئيسية إلى ثلاثة قطاعات، هي:

- **قطاع الخدمات المالية،**
- **قطاع الخدمات الاعلامية المرئية والمسموعة،**
- **وقطاع خدمات النقل البري والبحري،**

إن اعفاءات الخدمات الاعلامية تستند بصورة عامة إلى اعتبارات ثقافية، كتبادل التسهيلات بين دول تتكلم اللغة نفسها، أو لها ارث ثقافي واحد. كما ترتكز الاعفاءات العائدة لخدمات النقل في الغالب إلى الموجبات المتأتية من إتفاقيات دولية أو إتفاقيات معقودة بين دولتين او اكثر من منطقة جغرافية معينة.

واخيراً، فإن **السبب الرئيسي الذي تستند إليه الاعفاءات العائدة للخدمات المالية، فهو طلب المعاملة بالمثل** (Reciprocity) **في الخدمات نفسها من قبل الدول الاعضاء الاخرى.**

وطلب المعاملة بالمثل يهدف إلى تلافي ما يسمى «الركوب المجاني» (Free riding). بناءً على مبدأ الدولة الاكثر رعاية، إذا اتفق بلدان عضوان أو اكثر على تدابير لتحرير تبادل خدمة ما، فإن تدابير التحرير هذه تطبق على جميع الدول الاعضاء الاخرى بصورة آلية وبدون أي مقابل. بكلام آخر، ان البلدان الاعضاء التي تتبع سياسة حمائية متشددة يمكنها ان تحتفظ باغلاق سوقها امام المنافسة الخارجية، وان تستفيد في الوقت نفسه من تدابير التحرير التي يتم الاتفاق عليها وتبادلها بين الدول الاعضاء التي تتبع سياسة اكثر انفتاحاً. فللحؤول دون هذه الافادة المجانية، جرى ادخال الاعفاءات المرتكزة على المعاملة بالمثل كوسيلة ضغط على الدول التي تتبع سياسة حمائية متشددة لكي تتخذ تدابير تحرير مماثلة في ما يخص الخدمات نفسها. ونلاحظ هنا ان التحرير المرتكز على المعاملة بالمثل يؤدي إلى توازن الالتزامات المتبادلة فيما يخص كل خدمة أو قطاع خدمات، وهذا مخالف لمبدأ تفاوضي أساسي في الغاتس، حيث من المفترض ان يتم تبادل تدابير التحرير بين البلدان المتفاوضة بطريقة تقيم توازناً اجمالياً بين ما تقدمه كل دولة عضو وبين ما تحصل عليه.

ثانياً : موجب الشفافية

ان هدفي الغاتس، وهما كما ذكرنا سابقاً، تحقيق امان واستقرار المبادلات الدولية في الخدمات وتحرير هذه المبادلات تدريجياً عن طريق المفاوضات، يتطلبان ان يعرف كل عضو معرفة تامة لماهية ونوع التدابير المطبقة لدى كل من الدول الاعضاء الاخرى والتي من شأنها الحد من تجارة الخدمات.

فالمادة الثالثة من اتفاقية الغاتس تفرض على كل عضو ان ينشر جميع القوانين والانظمة والتعليمات الادارية والاتفاقيات الدولية التي لها علاقة بتبادل الخدمات. وكذلك ان يعلم بها دون تأخير، وعلى الاقل مرة في السنة، مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية. كما تفرض على كل بلد عضو ان يجيب عن الاستعلامات المحددة التي قد تأتيه من أي بلد عضو آخر. وكذلك ان يقيم مركزاً أو اكثر لتزويد الدول الاعضاء الاخرى بالمعلومات التي قد تطلبها.

يجدر هنا ان نذكر ان الدول الاعضاء في الغات السابقة والتي انتمت بهذه الصفة إلى منظمة التجارة العالمية أو الغات الجديدة لم تلتزم تماما بموجب الشفافية. فأتت غالبية المعلومات التي قدمتها لبعضها البعض اثناء المفاوضات المعروفة بجولة الاوروغواي غير كاملة. لكن الامر سيختلف جذرياً بالنسبة إلى الدول التي تريد الانضمام إلى الغاتس، وبالتالي إلى منظمة التجارة العالمية. فمن المنتظر ان يطبق عليها مبدأ الشفافية بكثير من الدقة والشدة. فعلى هذه الدول ان تقدم اولاً مذكرة (Memorandum) وفق نموذج موحد وضعته منظمة التجارة العالمية وان تضمنه المعلومات التفصيلية عن جميع القوانين والانظمة والتعليمات الادارية والاتفاقيات الدولية المعمول بها لديها، والتي لها علاقة بتجارة الخدمات [٤٦]. ومن المرجح لئلا نقول من المؤكد ان هذه المذكرة ستكون موضوع بحث دقيق من قبل الدول الاعضاء. وقد يوجه بعضها للدولة طالبة الانضمام اسئلة خطية تطلب فيها معلومات اضافية. وعلى الدولة طالبة الانضمام ان تجيب خطياً عن الاسئلة الموجهة اليها وان تتضمّن اجوبتها جميع المعلومات المطلوبة بطريقة واضحة وصريحة.

فلا شيء الا وسيعلن، والتدبير الذي لم يعلن عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لا يمكن ان يطبق بوجه الدول الاعضاء . لا نعتقد ان لبنان سيواجه أي مشكلة في ما يخص مبدأ الشفافية. فهو قد درج على نشر قوانينه وانظمته وتعليماته الادارية، بطريقة أو باخرى. وفي هذا الصدد، فان الانضمام إلى «الغاتس» لن يلقي عليه في الواقع أي عبء إضافي.

ثالثاً : الموجبات العامة الأخرى

وتتضمن الغاتس ايضاً موجبات عامة اخرى، يمكن وصفها بالثانوية نختصرها في ما يلي:

- نصت **المادة السادسة من الغاتس** على ان الشهادات والمؤهلات والمعايير المطلوبة في البلدان الاعضاء للقيام بتقديم الخدمات المهنية يجب الا تشكل عوائق غير لازمة للتجارة. وفي حال اعترف بلد عضو بالمؤهلات والشهادات والمعايير المطبقة في بلد آخر، عن طريق اتفاقية أو بدون اتفاقية، فان المادة السابقة توجب على هذا البلد ان يعطي أي بلد عضو اخر الفرصة لان يعقد اتفاقية مماثلة أو ان يحصل منه على اعتراف مماثل، إذا طلب البلد العضو ذلك.

- في حال كانت خدمة ما في بلد عضو تقدم من قبل احتكار ما، فان المادة الثامنة توجب الا يتصرف المحتكر بطريقة تناقض الالتزامات المحددة التي التزم بها البلد المذكور تجاه البلدان الاعضاء الاخرى، أو تناقض مبدأ الدولة الاكثر رعاية. ونلاحظ هنا ان «الغاتس» ليست من حيث المبدأ ضد الاحتكار. كل ما تطلبه هو ان لا يؤدي الاحتكار إلى التمييز بين الدول الاعضاء أو الاخلال بالموجبات المقدمة.
- **المادة التاسعة** تقول ان بعض الممارسات التجارية، غير الاحتكار، يمكن ان تحد من المنافسة وان تشكل بالتالي قيوداً على تجارة الخدمات. لذلك، فانه يقتضي على كل بلد عضو، عند كل طلب يأتيه من بلد عضو اخر، ان يقبل ببدء مشاورات بغية ازالة تلك الممارسات.
- بإنتظار عقد اتفاقية حول تدابير الحماية في الحالات الطارئة أو الملحة (Emergency Safeguards)، فان **المادة العاشرة** تعطي كل عضو امكانية سحب أو تعديل الالتزامات المحددة التي قدمها، على ان يعلم مجلس تجارة الخدمات بعزمه على القيام بهذا الاجراء، وان يبين له الاسباب التي تجعله غير قادر على انتظار مهلة الثلاث سنوات المنصوص عليها في **المادة ٢١** من اتفاقية الغاتس.
- **المادة الحادية عشرة** تقضي بان يمتنع كل بلد عضو عن فرض قيود على المدفوعات الدولية الا في الحالة التي يواجه فيها ميزان مدفوعاته صعوبات. اما التدابير التي يمكن اتخاذها عندئذ فينبغي، **وفقاً للمادة ١٢**، ان لا تميز بين الدول الاعضاء بل ان تعاملها جميعاً على قدم المساواة. ويجب ان تكون التدابير موقتة وان يجري الغاؤها تدريجياً مع تحسن وضع ميزان المدفوعات. واخيراً ، ان تلك التدابير التي قد لا تطبق على بعض الخدمات المعتبرة ضرورية، يجب ان لا تستعمل كوسائل لحماية قطاع خدماتي معين.
- واخيراً، فإن **المادة السادسة** توصي الدول الاعضاء بان يكون لديها أو تنشئ محاكم واجراءات من شأنها ان تعطي موردي الخدمات امكانية طلب مراجعة القرارات الادارية التي تؤذي مصالحهم.

III- الالتزامات المحددة (Specific Commitments)

خلافاً للموجبات العامة، فان الالتزامات المحددة هي التزامات خاصة بكل بلد عضو، وتتحدد بالتفاوض بينه وبين الاعضاء الاخرى. وبالتالي فهي تختلف بين بلد

عضو وبلد عضو آخر. وترتدي هذه الالتزامات اهمية كبيرة. فهي تشكل في الواقع التدابير الوحيدة للتحرير التي تنتج عن الغاتس. كما تتميز بالثبات. فلا يجوز للبلد العضو ان يسحب اياً من التزاماته الا ضمن شروط محددة وصارمة سنراها في ما بعد. واخيراً، فان كل بلد يدرج التزاماته في لائحة. ومجموع لوائح البلدان الاعضاء، المسماة اللوائح الوطنية هي ملاحق لاتفاقية الغاتس وتشكل اجزاءاً لا تتجزأ منها. وتتمحور الالتزامات المعينة حول موجبين اثنين هما:

- موجب ولوج السوق (Market access)
- وموجب المعاملة الوطنية (National Treatment)

سنتناول بالدرس في ما يلي كلا من الموجبين اعلاه، وكذلك كيفية تنظيم اللوائح الوطنية والقواعد الموضوعة لتعديلها أو لسحب بعض الالتزامات الواردة فيها.

أوّلاً: النفاذ الى الاسواق أو ولوج السوق (Market access)

احد الاهداف الاساسية للغاتس هو ان يفتح كل بلد سوقه، وان تدريجياً، امام موردي الخدمات من الدول الاعضاء الاخرى. وبهدا الصدد، تحظر المادة ١٦ من الغاتس على البلدان الاعضاء ان تتخذ اياً من التدابير المذكورة ادناه والتي من شأنها الحد من دخول الخدمات إلى اسواقها. والتدابير الممنوعة هي:

١ - تحديد عدد موردي الخدمات،
٢ - تحديد القيمة الاجمالية للخدمات المسموح بتوريدها،
٣ - تحديد كميتها الاجمالية،
٤ - تحديد عدد الاشخاص الطبيعيين المسموح لهم بالعمل فيها،
٥- تحديد الشكل القانوني للوحدات المسموح لهم بتوريد الخدمات،
٦ - تحديد مساهمة الرأسمال الاجنبي، سواء عن طريق تحديد نسبة مئوية عليا للاسهم المسموح بامتلاكها من قبل الاجانب، او عن طريق وضع سقف لقيمة استثمارات اجنبية معينة أو لقيمة الاستثمارات الاجنبية الاجمالية.

نرى من الضروري التشديد على ان التدابير المذكورة اعلاه ممنوعة فقط من حيث المبدأ. اذ بامكان كل بلد عضو ان يخرقها وان تكون لديه تدابير مخالفة لاي منها شرط ان تكون هذه التدابير قد جرى إدراجها في لائحته الوطنية المتضمنة التزاماتها المحددة

والتي كما نعرف، تحدد بالتفاوض. وهنا نجد دليلاً آخر على مرونة «الغاتس» فلا شيء ممنوع في المطلق. وكل شيء ممكن إذا ارتضته الاطراف المتفاوضة. وفتح السوق الداخلية امام المنافسة الاجنبية ليس، حسب «الغاتس»، موجباً مطلقاً بل هو التزام يتحدد محتواه الفعلي لكل بلد بنتيجة التفاوض ويختلف بين بلد واخر، وبالنسبة إلى كل خدمة وكل وسيلة من وسائل توريدها.

ثانياً : المعاملة الوطنية (National Treatment)

ما ورد ذكره عن «فتح السوق» يصح على «المعاملة الوطنية». فالغاتس تهدف إلى جعل التعامل بالخدمات الاجنبية والوطنية على قدم المساواة. ونلاحظ ان هناك بعض التشابك بين مفهوم (Concept) «فتح السوق» ومفهوم «المعاملة الوطنية». فإذا تم فتح الحدود بصورة كاملة فانه لا يعود هناك أي تمييز بين ما هو وطني وما هو اجنبي.

في الوضع الحاضر، حيث توجد شروط وقيود على ولوج السوق الداخلية، تُفهم «المعاملة الوطنية» على انها موجب يقضي بأن تعامل الخدمة الأجنبية، بعد ان تكون خضعت للقيود والشروط الموضوعة لدخولها السوق الداخلية، كما تعامل الخدمة الوطنية. هذا من حيث المبدأ، اذ سمحت المادة ١٧ من الغاتس بان يخضع كل بلد منح "المعاملة الوطنية" لشروط وقيود اضافية خاصة يتم التوافق عليها بالتفاوض ويجري ادراجها في لائحة الوطنية.

ثالثاً : اللائحة الوطنية بالالتزامات المحددة

تنظم اللائحة الوطنية بالإلتزامات المحددة وفقاً لنموذج موحد يحتوي على اربعة اعمدة: (٤٧)

العمود الأول: تدرج فيه الخدمات التي يريد البلد أن يرتبط بإلتزام بشأنها، أي ان يقيد حريته في ان يفرض في المستقبل قيوداً إضافية على تجارتها. فكل خدمة غير مذكورة في هذا العمود هي خدمة يبقى للبلد كامل الحرية في إخضاع تجارتها لأي قيد أو شرط يراه مناسباً، اليوم أو غداً.

العمود الثاني: مخصص لطرق أو وسائل تقديم الخدمات، وهي حسبما جاء في المادة الاولى من اتفاقية الغاتس، الطرق أو الوسائل الاربع التالية:

- انتقال الخدمة عبر الحدود،
- استهلاك الخدمة في الخارج،
- المنتج الاجنبي للخدمة يقيم له حضوراً دائماً داخل البلد،
- الخدمة تقدم داخل البلد من قبل اشخاص اجانب يدخلون البلد بصورة مؤقتة.

العمودان الثالث والرابع: تُذكر فيهما الشروط والقيود التي يحتفظ البلد بحق فرضها على تجارة كل خدمة، فيما يخص على التوالي موجب «دخول السوق» وموجب «المعاملة الوطنية». لذلك، وحيث ان هناك اربع وسائل لتقديم الخدمات، فان كل خدمة يمكن ان تكون موضوعاً لثماني مجموعات من القيود أو الشروط.

يتعين على كل بلد يريد الدخول في المفاوضات، ان يعرف اولاً ما هي الخدمات التي هو على استعداد لان يتخذ التزامات بشأنها، فيدخلها في مشروع لائحته. وما هي الخدمات التي يريد ان يحتفظ بالحرية الكاملة في تقييد تجارتها كما يراه مناسباً، فيبقيها خارج مشروع هذه اللائحة. ويتعين على البلد ثانياً ان يعرف في ما يخص كل خدمة وكل وسيلة من وسائل تقديمها، ما هي تدابير التحرير التي هو على استعداد لاتخاذها: اياً منها هو مستعد لان يحررها بصورة كاملة وأياً منها هو مستعد لان يكتفي بان يخضع تجارتها لهذا التدبير أو ذلك. لكن المحتوى النهائي للائحة الوطنية للبلد المذكور لا يتحدد الا نتيجة المفاوضات مع الدول الاعضاء الاخرى. والمفاوضات تجري ثنائياً. فنتيجة لمبدأ الشفافية، المعتمد في الغاتس ، من المفترض ان يعرف كل بلد عضو العوائق على تجارة كل خدمة المطبقة لدى أي بلد آخر. وبامكان كل بلد عضو الدخول مع أي عضو آخر في مفاوضات لتبادل إزالة القيود أو تخفيفها بوجه الخدمات التي يرى كل منهما ان بإمكانه تصديرها إلى الاخر. والتخفيضات التي يتم الاتفاق عليها ثنائياً بين كل بلدين تعمم من قبل كل منهما على جميع البلدان الاعضاء الاخرى عملاً بموجب الدولة الاكثر رعاية.

رابعاً : سحب الالتزامات المحددة

قلنا ان الالتزامات المحددة التي يتم التوصل اليها نتيجة المفاوضات والتي تتضمنها في النهاية اللائحة الوطنية لكل بلد هي التزامات لا يحق للبلد ان يخرقها. وإذا اراد بلد عضو ان يسحب أو يعدل احد التزاماته تلك، فعليه، وفقاً للمادة ٢١ من الغاتس، ان يتقيد بالشروط التالية:

١ - ان تكون قد مضت على الالتزام فترة لا تقل عن ثلاث سنوات.
٢ - ان يعلم البلد مجلس تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية بعزمه على تعديل التزامه قبل ثلاثة اشهر على الاقل من التاريخ المزمع فيه اجراء هذا التعديل.
٣ - ان يدخل في مفاوضات مع الدول الاعضاء التي ترى ان التدابير الجديدة المزمع ادخالها تلحق ضرراً بها وان يقدم لها تعويضاً يتخذ شكل تحرير لتجارته في خدمات اخرى. علماً ان هذا التعويض يعمم على جميع الدول الاعضاء وفقاً لمبدأ الدولة الاكثر رعاية.
٤ - في حال عدم توصل المفاوضات إلى اتفاق، يعرض الامر على التحكيم. وإذا لم يتقيد البلد العضو الذي يريد تغيير التزامه بنتائج هذا التحكيم، فانه يحق للبلدان المتضررة ان تسحب التزامات واردة في لوائحها الوطنية، على ان يتم هذا السحب بحق البلد وحده الذي خالف قرار التحكيم، خلافاً لموجب معاملة الدولة الاكثر رعاية.

IV - البلدان النامية و«الغاتس»

إذا كان تحرير تجارة الخدمات في اطار «الغاتس» يجري، كما سبق ان رأينا، عن طريق الالتزامات المحددة التي يتم الاتفاق عليها في المفاوضات بين البلدان الاعضاء، فالسؤال الذي نطرحه هنا هو: كيف تعامل البلدان النامية الاعضاء في هذه المفاوضات؟ هل من فرق في المعاملة بينها وبين الدول الصناعية الاعضاء؟ بكلام آخر، هل يطلب من الدول النامية ان تقدم التزامات مساوية لتلك التي تقدمها الدول الصناعية ام التزامات اقل منها؟

تعترف الغاتس بالوضع الخاص للدول النامية، فقد ورد في مقدمتها، فيما يخص هذه الدول، انها تهدف إلى مساعدتهاعلى التنمية، والى زيادة مساهمتها في التجارة الدولية للخدمات عن طريق تقوية قدراتها الانتاجية وتفعيل وتحسين تنافسية قطاعات الخدمات فيها. إلى جانب ذلك، تتضمن اتفاقية الغاتس ست مواد تنص على معاملة البلدان النامية معاملة خاصة، هي المواد ٣ و ٤ و ٥ و ١٢و ١٥و ١٦.

فالمادة الثالثة، التي توجب على الدول الاعضاء ان تنشئ مراكز لإعطاء المعلومات للدول الاعضاء التي تطلبها، توصي بموجب معاملة الدول النامية بمرونة فيما يخص المهلة المحددة لاقامة هذه المراكز.

والمادة الرابعة، تطلب من الدول الاعضاء، خاصة الصناعية منها، ان تتخذ التزامات معينة يتم الاتفاق عليها بالتفاوض، من شأنها تسهيل إنتقال المعلومات التكنولوجية على أسس تجارية إلى البلدان النامية، ومساعدة هذه البلدان على دخول شبكات التوزيع والمعلومات في البلدان الصناعية وازالة القيود المفروضة في الدول الصناعية على دخول الخدمات التي تصدرها الدول النامية، واخيراً تفرض المادة الرابعة على البلدان الصناعية ان تنشئ لديها نقاط اتصال لتقديم المعلومات إلى موردي الخدمات في الدول النامية.

والمادة الخامسة، التي تنص على الشروط الواجب توفرها في مشاريع التكامل الاقتصادي، توصي بأن يتم تطبيق هذه الشروط بمرونة على البلدان النامية.

والمادة الخامسة عشرة، التي تتعلق بالدعم، تطلب من الدول الاعضاء القيام بمفاوضات لوضع نظم للدعم [٤٨]، وتوصي بان تؤخذ في الاعتبار حاجة البلدان النامية لان تعامل بمرونة في هذا الشأن.

وأخيراً، فان المادة **التاسعة عشرة** الخاصة بالمفاوضات حول الالتزامات المحددة، توصي بأن تعامل البلدان النامية بمرونة بحيث تراعى مستويات نموها، فيطلب منها مثلاً ان تفتح للمنافسة قطاعات أقل عدداً، أو ان تحرر انواعاً اقل من المعاملات والخدمات، قياساً على الدول الصناعية.

تجدر الملاحظة ان النصوص الخاصة بالبلدان النامية الواردة في الغاتس، سواء في مقدمتها أو في متنها، هي نصوص لها طابع التوصية، وليس الإلزام. وبهذا الصدد هناك فرق محسوس بين «الغاتس» واتفاقية «الغات» السابقة، التي كانت تتضمن نصوصا صريحة (الجزء الرابع منها) تعطي البلدان النامية معاملة خاصة. وعلى اساس هذه النصوص، فإن تحرير تجارة السلع في إطار «الغات» تم في الواقع من قبل البلدان الصناعية وحدها تقريباً. وبقيت البلدان النامية تحافظ على حماية انتاجها. فاستفادت من تدابير التحرير في الدول الصناعية دون مقابل يذكر من قبلها.

يبدو ان هذا «الركوب المجاني» (Free riding) غير ممكن في اطار الغاتس. لكن يبقى السؤال، كيف ستطبق عملياً النصوص الواردة في الغاتس والخاصة بالبلدان النامية؟ ان الترجمة العملية في المفاوضات المقبلة لهذه النصوص متروكة في الواقع للدول الاعضاء وبخاصة الصناعية منها. فهي يمكن ان تعامل البلدان النامية بتساهل، فلا تطلب منها التزامات مقابلة ذات شأن تقريبا مثلما جرى الامر سابقا في ما يخص السلع في اطار «الغات». كما يمكن ان تعاملها بتشدد فتطلب منها التزامات توازي

الالتزامات التي تقدمها هي نفسها. وبين الموقفين الطرفيين، هناك طبعاً مواقف وسطية عديدة ممكنة. والمستقبل وحده سيبين المعاملة التي ستلقاها الدول النامية في الواقع ضمن اطار «الغاتس».

V - الخدمات المالية

من بين الملاحق الستة لاتفاقية الغاتس، هناك ملحق يتضمن احكاما خاصة بالخدمات المالية (٤٩)، ومن ثم، فإن المفاوضات بشأن هذه الخدمات اتخذت مجرى مختلفا عن المفاوضات حول الخدمات الاخرى. سنعرض اذن بالتوالي هذين الموضوعين:

أولاً : الاحكام الخاصة بالخدمات المالية

- لماذا جرى وضع احكام خاصة بالخدمات المالية؟

ان الخدمات المالية، كغيرها من الخدمات، تخضع للموجبات العامة الواردة في «الغاتس». إلا ان لها وضعاً خاصاً وجب اخذه في الاعتبار عند اعداد هذه الاتفاقية. وذلك للأسباب التالية:

أولاً : تشكل الاعتمادات المصرفية للاقتصاد الوطني جزءاً اساسياً، وغالبا ما يكون الجزء الاهم، من عناصر تغطية الكتلة النقدية. فقدرة السلطات النقدية في كل بلد على التحكم بالكتلة النقدية فيه تفرض ان تكون لها القدرة على مراقبة وضبط الاعتمادات التي تمنحها المصارف العاملة تحت اشرافها.

ثانياً : ان السلطات النقدية مسؤولة عن سلامة المؤسسات المالية العاملة في البلد. وعجز مؤسسة مالية ما عن الايفاء بالتزاماتها يؤثر سلباً على المؤسسات المالية الاخرى، وقد يؤدي إلى توقف بعضها عن الايفاء بالتزاماتها ايضاً.

ثالثاً : واخيرا، ان من واجب السلطات النقدية ان تعمل للحفاظ على حقوق الغير من المتعاملين مع المؤسسات المالية، كأصحاب الودائع أو المستفيدين من عقود الضمان.

لهذه الاسباب جميعها، فان تحرير التبادل التجاري لا يعني ولا يجب ان يعني، في ما يخص الخدمات المالية، اخراجها من رقابة السلطات النقدية. بل يجب ان تبقى هذه السلطات قادرة على اخضاع تلك الخدمات لتدابير احترازية (Prudential) في سبيل تأمين الاستقرار النقدي وسلامة النظام المصرفي وحقوق الغير. وهذه الاعتبارات كانت

الاساس الذي بني عليه الملحق الاول لاتفاقية الغاتس الخاصة بالخدمات المالية. ان الاحكام الخاصة التي يتضمنها الملحق، الذي هو جزء لا يتجزأ من «الغاتس» هي باختصار ما يلي:

١ - يؤكد الملحق ان احكامه لا تسري على الخدمات المالية التي تقدمها السلطات الحكومية بمناسبة ممارستها لمهامها. وبصورة خاصة، فإنها لا تطبق على انشطة المصرف المركزي أو السلطة النقدية أو أي هيئة عامة اخرى والتي تتعلق بتنفيذ السياسة النقدية أو سياسة معدلات الصرف.

٢ - يميز الملحق بين فئتين من الخدمات المالية: **وهي خدمات التأمين والخدمات المصرفية**. ويذكر بالتفصيل الخدمات التي تدخل في كل من الفئتين.

٣ - يحفظ الملحق حق الدول الاعضاء، وربما كان هذا اهم ما يتضمنه، في اخضاع قطاعها المالي بشقّيه (القطاع المصرفي وقطاع التأمين) للتدابير الاحترازية التي تراها مناسبة. فكل بلد عضو تبقى له الحرية الكاملة في اتخاذ التدابير التي من شأنها:

أ - تأمين سلامة واستقرار نظامه المالي والنقدي،

ب - الحفاظ على حقوق الغير، ومنها حقوق المودعين والمستثمرين وحقوق حملة بوالص التأمين، وايضاً حقوق الاشخاص الذين التزمت المؤسسة المالية تجاههم بموجب الحراسة.

٤ - يعطي الملحق الدول الاعضاء الحق بعدم الافشاء بالمعلومات المتعلقة باعمال الزبائن أو حساباتهم او عن المعلومات ذات الطابع السري الموجودة لدى الهيئات العامة.

٥ - واخيراً، يترك الملحق لكل دولة عضو الحق في ان تعترف، بقرار منفرد منها أو بموجب إتفاق، بالتدابير الاحترازية المتخذة من قبل دولة اخرى، عضو في «الغاتس» ام لا.

النقطة الرئيسية في الملحق، وهي في الواقع ما يهمنا منه، هي ان تدابير التحرير التي اتخذت أو ستتخذ في اطار «الغاتس» لا تحد ابداً من الصلاحيات التي تتمتع بها السلطات النقدية في لبنان في ادارتها للقطاع المالي، والتي تهدف في النهاية إلى تأمين استقرار الاسعار الداخلية وسعر صرف الليرة اللبنانية وسلامة القطاع المالي والحفاظ

على حقوق الغير. وبكلام اخر، ان الصلاحيات التي يمارسها المصرف المركزي في لبنان لن تتأثر اطلاقاً «بالغاتس» في حال انضمام لبنان اليها.

ثانياً : المفاوضات حول الخدمات المالية

في جولة «الاورغواي» للمفاوضات المتعددة الأطراف (Multilateral) الاخيرة التي نظمتها «الغات» **لاقت المفاوضات حول الخدمات المالية صعوبات لم تتمكن الدول المتفاوضة من إيجاد حل لها في المهلة المحددة للتفاوض. فحتى نهاية جولة الأورغواي، لم تتقدم سوى ٧٦ دولة من أصل ١٢٥** بإلتزامات محددة تتعلق بالخدمات المالية. ولقد وجدت بعض الدول الصناعية، وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية، ان بعض هذه الالتزامات لا تفتح الاسواق الوطنية امام المنافسة الاجنبية بمقدار كاف ومقبول فهددت بسحب الالتزامات المحددة التي سبق ان قدمتها. الامر الذي كان يمكن ان يؤدي، في ما لو حصل، إلى تتابع السحوبات، وبالتالي إلى تعريض نتائج جولة الاورغواي للخطر. ولكي لا يحصل ذلك، جرى الاتفاق على تمديد المفاوضات فقط في ما يخص الخدمات المالية لمدة ستة اشهر تلي بدء العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية، وكذلك على اعطاء الدول الاعضاء إمكانية ان تعدل، عند إنتهاء هذه المهلة، - وإذا ارادت ذلك - الالتزامات المحددة والاعفاءات من موجب الدولة الاكثر رعاية التي كانت قدمتها.

لقد اسفرت المفاوضات المكثفة التي اجريت خلال فترة التمديد [٥٠] عما سمي «اتفاقية الخدمات المالية». وهي في الواقع عبارة عن مجموعة من اللوائح قدمتها ٢٩ دولة عضو [٥١]، وضمنتها كل منها (في ما يخص الخدمات المالية طبعا) اولاً التزاماتها المحددة بشأن موجبي «دخول السوق» و«المعاملة الوطنية». وثانياً، الاعفاءات من موجب الدولة الاكثر رعاية التي طلبتها وحصلت عليها. ان تلك الاتفاقية، أو بالاحرى اللوائح، قد إنتهى مفعولها في آخر عام ١٩٩٧. وتجري حالياً مفاوضات للتوصل إلى إتفاقية جديدة.

VI - الكلفة المترتبة على لبنان من الانضمام إلى الغاتس

إذا إنضم لبنان إلى «الغاتس» فمن المؤكد تقريباً انه سيخسر بعضاً من حريته في إدارة سياسة تجارته الخارجية. وسيضطر إلى إزالة أو تخفيف بعض التدابير التي

يعتمدها في سبيل حماية إنتاجه المحلي من الخدمات. فالسؤال الذي نطرحه هو: ما هي القوانين أو الانظمة أو الاجراءات العائدة للخدمات والتي من الممكن ان تطلب الدول الاعضاء من لبنان تعديلها أو إزالتها؟ (٥٢) إن الجواب عن هذا السؤال ليس سهلاً، لسببين:

أولاً، لأن إستخراج القوانين والانظمة اللبنانية المتعلقة بالخدمات ليست في متناول شخص بمفرده،

وثانياً، لأنه لا يمكن معرفة ما ستطلبه من لبنان كل من البلدان الاعضاء، وعددها ١٢٨ بلداً، عند دراستها طلب الانضمام اللبناني مع المعلومات التفصيلية التي ترافقه عن القوانين والانظمة والاجراءات التي تخضع لها الخدمات في لبنان. فكل بلد عضو سيحدد طلباته في ضوء مصالحه كما يراها هو، وبالتحديد على اساس الخدمات التي ينتجها اليوم أو التي يرى انه سينتجها في المستقبل والتي يرغب في تصديرها أو زيادة تصديرها إلى لبنان، فيطلب من لبنان إزالة أو تخفيف القوانين والانظمة أو الاجراءات التي تحد من هذا التصدير.

وعلى الرغم من ان الإقتصاد اللبناني يعتبر بحق اقتصاداً منفتحاً (Open economy)، إلا ان هذا الانفتاح نسبي، فكما في السلع، فان لبنان يحمي قطاعه الخدماتي في كثير من الاحيان من المنافسة الخارجية. وللدفاع عن مصالحه، ولاسباب اقتصادية واعتبارات قومية، فانه يميز بين موردي الخدمات الاجانب .

فلبنان، على سبيل المثال، يحصر في اللبنانيين وحدهم حق القيام بتوريد أو تقديم عدد من الخدمات المهنية (professional Services) كالمحاماة، والهندسة والطب، وطب الاسنان، والصيدلة، والخبرات في المحاسبة. والوظائف في شركات التأمين محصورة في اللبنانيين، ولا يسمح حتى للشركات الاجنبية منها ان يكون لديها الا ثلاث خبراء اجانب كحد اقصى اضافة إلى مدير عام أو ممثل عام اجنبيين. والقانون اللبناني يضع حداً ادنى لحصة اللبنانيين في رأسمال بعض الشركات أو في عدد اعضاء مجالس ادارتها. وكذلك يحصر القانون اللبناني جميع انواع عمليات التأمين في الشركات المسجلة في لبنان باستثناء العمليات العائدة للاستيراد والتصدير. كما يحصر التمثيل التجاري في اللبنانيين، أو في الشركات التي يملك لبنانيون أكثرية رأسمالها. وأخيراً، فإن القانون يحصر في اللبناني حق تملك شركات الطيران التجارية والشركات الصحفية، وشركات البث التلفزيوني والإذاعي.

وفي أحيان كثيرة، لا يعامل القانون اللبناني البلدان الاجنبية بالمساواة. وهذا يخالف مبدأ الدولة الاكثر رعاية الذي هو احد ركائز الغاتس. مثلاً، عندما يسمح القانون اللبناني للاجنبي بتقديم خدمة مهنية في لبنان (هندسة ، طب، الخ...)، فإنه يشترط اجمالاً ان تعامل دولته اللبنانيين بالمثل. وهذا الشرط يفرضه القانون اللبناني أيضاً على شركات التأمين الاجنبية.

إضافة إلى ما تقدم، فان القانون اللبناني يعطي احياناً الرعايا العرب معاملة تفضيلية بالنسبة إلى رعايا البلدان الاخرى. هذا ينطبق على تملك العقارات، وكذلك في ما يخص الشروط المفروضة على ممارسة بعض المهن، كالهندسة والصيدلة وطب الاسنان. فالقانون يفرض على رعايا البلدان العربية الذين يطلبون ممارسة مهنتهم في لبنان، ومن ضمن شروط اخرى، ان يكون قد مضى خمس سنوات على الاقل على تاريخ حيازتهم الشهادة المهنية، في حين ان المهلة الدنيا المطلوبة من رعايا البلدان الاخرى هي عشر سنوات. وهذا تمييز يتعارض مع مبدأ الدولة الاكثر رعاية.

إن أياً من القوانين والاجراءات التي ذكرناها اعلاه يمكن ان تكون موضوع طلب الغاء أو تعديل من الدول الاعضاء وهذه الطلبات ستكون موضوع مفاوضات ثنائية تجري بين لبنان وكل من الدول الطالبة. والجدير ذكره ان لبنان، اثناء مفاوضات الانضمام هذه، لن يكون بوسعه ان يتقدم في الواقع باي طلب مقابل من أي من الدول التي سيتفاوض معها. فدور المفاوض اللبناني سيكون مقتصراً على إقناع كل من هذه الدول بان ترجع عن طلباتها اوعلى الاقل ان تخفف منها.

نعتقد ان موقف لبنان في مفاوضات الانضمام الثنائية لن يكون ضعيفاً، للأسباب التالية:

أولاً : ان لبنان بلد نام والغاتس تتضمن موادا عديدة كما ذكرنا سابقا توصي بمعاملة الدول النامية بمرونة.

ثانياً : لان قوانين الحماية والتمييز المعمول بها في لبنان هي في الواقع اقل تقييدا للتجارة من القوانين والانظمة المطبقة من قبل دول اخرى عديدة، ومنها دول صناعية. وبالاضافة إلى القيود التي اوردناها سابقاً، نعطي على سبيل المقارنة بعض الامثلة عن القيود على تجارة الخدمات كما تطبقها بعض البلدان الصناعية التي تعتبر من البلدان الاكثر تحريراً لتجارتها الخارجية.

فالولايات المتحدة الاميركية تفرض شرط المعاملة بالمثل فيما يخص الخدمات المالية. كما تخضع المعاملات في عدد من هذه الخدمات لرسوم داخلية (Excise tax) أعلى إذا كان المورد أجنبياً. وكذلك فهي تفرض بأن يكون جميع اعضاء مجلس ادارة المصارف الوطنية من الاميركيين. وإذا كان المصرف الوطني تابعاً لمصرف أجنبي، فان غالبية اعضاء مجلس الادارة يجب ان تكون من حملة الجنسية الاميركية. وإنتقال الملكية العقارية إلى غير اميركي محظور في بعض الحالات ويخضع لرسوم داخلية أعلى مما إذا تم الانتقال من اميركي إلى اميركي اخر. وممارسة بعض المهن الحرة (محاماة، هندسة الخ ...) يخضع في عدد كبير من الولايات لشرط حيازة الجنسية الاميركية واحيانا كثيرة أيضاً لشرط الاقامة في الولاية نفسها.

وكندا لا تسمح للمصرف الاجنبي بان يعمل في اراضيها الا من خلال شركة تابعة مسجلة في كندا. ولا يسمح للبنك التابع بان يفتح اكثر من فرع واحد الا باذن وزاري. ومن ثم، فان نصف (٥٣) اعضاء مجلس الادارة على الاقل يجب ان يكونوا من الجنسية الكندية أو من الحائزين على اقامة دائمة في كندا. وفي بعض المقاطعات الكندية، هناك حد اعلى لنسبة الاسهم في الشركات المالية المسموح بتملكها من قبل الاجانب (١٠٪ أو ٢٥٪).

وفي بلدان الاتحاد الاوروبي، كثيرا ما تختلف القيود بين بلد واخر. فالدانمارك مثلاً تضع سقفاً على مساحة العقارات المسموح بتملكها من قبل الاجانب، في حين ان المانيا وايرلندا تخضع هذا التملك لترخيص مسبق. والاستثمار الاجنبي في الشركات محدد بنسب عليا لا يجوز تجاوزها في فرنسا، ويخضع لترخيص مسبق في اسبانيا والبرتغال، ولا تستطيع شركة اجنبية ان تنشئ فرعاً أو شركة تابعة لها في فرنسا أو بلجيكا أو المانيا الا من خلال انواع معينة من الشركات تختلف بين بلد واخر. واخيراً ، فان الخدمات المهنة الحرة (محاماة، هندسة، الخ ...) محصورة احياناً ، في المواطنين من ابناء البلد.

اذن، يستحسن بالمفاوض اللبناني ان يدرس بعناية اللوائح الوطنية لمختلف البلدان الاعضاء النامية والصناعية، وبصورة خاصة لوائح البلدان التي تتقدم منه بطلبات تحرير، الامر الذي قد يساعده كثيراً على الرد على طلباتها.

ثالثاً : واخيراً، ان لبنان بلد مستورد. فوارداته تزيد كثيراً عن صادراته، سواء من السلع أو الخدمات. ومن المتوقع ان يكون الوضع كذلك مع كل من الدول الاعضاء التي

سيدخل لبنان معها في مفاوضات ثنائية. إذ غالبا، ان لم يكن دائماً، ما تنحصر الطلبات في الدول المصدرة. فهي وحدها لها مصلحة، على الاقل الآن أو في المستقبل المنظور، بان تُزال أو على الاقل ان تخفف القيود بوجه صادراتها. وموقف لبنان التفاوضي تجاه كل من تلك البلدان التي تبلغ قيمة صادراتها إليه من السلع والخدمات اضعاف قيمة وارداتها منه سيكون موقفاً قوياً جداً.

لهذه الاسباب مجتمعة، وإذا حضر وفد لبناني، مع فريق من المختصين، المفاوضات واحسن التفاوض، فانه من المحتمل جداً ان يتمكن لبنان من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون ان يضطر إلى تقديم التزامات محددة ذات شأن. بتعبير اخر، دون ان يضطر إلى ادخال تعديلات تذكر على قوانينه وأنظمته الحالية العائدة للخدمات.

VII - الفوائد التي يجنيها لبنان من الانضمام إلى «الغاتس»

نصل الآن إلى السؤال: مقابل القيود، الخفيفة كما نرجح، التي سيضعها الانضمام إلى «الغاتس» على حرية لبنان في إدارة سياسة تجارته الخارجية المتعلقة بالخدمات، ما هي الفوائد التي يمكن للبنان ان يحصل عليها من هذا الانضمام؟ نظرياً، **ثمة ثلاث فوائد**، سنعرضها تباعاً حسب اهميتها، بادئين بالتي نعتبرها الاقل اهمية:

الفائدة الاولى للبلد الذي ينضم إلى الغاتس هي امكانية الاستفادة من آلية حل الخلافات التي تنص عليها. فإذا فرض بلد عضو في المستقبل على الخدمات التي يصدرها لبنان إليه قيوداً تتعارض مع التزامات البلد المذكور في اطار «الغاتس» فانه يصبح بإمكان لبنان ان يتقدم بشكوى إلى مجلس الخدمات في الغاتس، وان لزم الامر، إلى هيئة حل الخلافات في منظمة التجارة العالمية.

ان آلية حل الخلافات في «الغاتس» غير مفتوحة الا للدول الاعضاء فيها. هذه الآلية، ولأسباب معنوية، مفيدة بوجه خاص إذا كان البلد الشاكي هو بلد نام والبلد المشكو منه هو بلد صناعي، لكن لبنان لن يحتاج في الواقع إلى تلك الآلية، على الاقل في تعامله مع البلدان غير العربية، طالما بقي بلداً مستورداً للخدمات وليس بلداً مصدراً لها. فكون وارداته تزيد عن صادراته مع البلدان غير العربية امر يمنحه امكانية حل أي خلاف تجاري قد يطرأ مع احدها بمفاوضات ثنائية خارج اطار «الغاتس». لكن آلية حل الخلافات يمكن ان تصبح مفيدة للبنان إذا تحول في المستقبل إلى بلد مصدر للخدمات.

الفائدة الثانية لانضمام لبنان إلى الغاتس هي الاستفادة من تدابير التحرر التي تتبادلها الدول الاعضاء في المفاوضات التي تجري في ما بينها، والتي تطبق على بقية الدول الاعضاء عملاً بمبدأ الدولة الاكثر رعاية، باستثناء حالات الاعفاءات.

ان لبنان يستفيد عملياً من تدابير التحرير تلك، بمعنى انها ستطبق عليه، حتى ولو بقي خارج «الغاتس» صحيح ان مبدأ الدولة الاكثر رعاية لا يسري قانوناً الا بين البلدان الاعضاء في «الغاتس». لكن الخبرة دلت على ان هذا المبدأ يطبق في الواقع على جميع البلدان، بما فيها غير الاعضاء (٥٤). ولبنان استفاد مثلاً من جميع تدابير التحرير في تجارة السلع التي تبادلتها الدول الاعضاء في الغات، على الرغم من انه لم يكن عضواً فيها. ومن شبه المؤكد انه سيبقى يستفيد في المستقبل من جميع تدابير التحرير في تجارة الخدمات، التي ستتبادلها الدول الاعضاء في الغاتس، حتى ولو لم ينضم اليها.

وبهذه المناسبة، يجدر التوقف عند موضوع المفاوضات حول تحرير الخدمات بين لبنان والاتحاد الاوروبي، والتي كان الطرف اللبناني قد طلب فتحها، في اطار مشروع اتفاقية الشراكة بين الطرفين. وقد قدم المفاوض اللبناني للوفد الاوروبي المفاوض لائحة تفصيلية بالقوانين والانظمة والتعليمات الادارية العائدة للخدمات، والمعمول بها حاليا في لبنان. وسيقوم الطرف الاوروبي بعد دراستها بتعيين التزامات التحرير التي سيطلبها من لبنان لقاء افادة لبنان من لائحة الالتزامات المحددة التي سبق الاتحاد الاوروبي ان قدمها في اطار «الغاتس». لكن لبنان يستفيد في الواقع، كما اشرنا اعلاه، من التزامات الاتحاد الاوروبي هذه، سواء انضم إلى الغاتس ام لا، وسواء عقد اتفاق شراكة مع الاتحاد الاوروبي أم لم يعقد. وعليه، فإن الموقف التفاوضي للوفد اللبناني يكون في غير محله. ذلك انه يكون قد ترك الطرف الاوروبي يجره إلى التفاوض حول تقديم تنازلات لقاء تدابير تحريرية اعطاها الاتحاد الاوروبي لغير لبنان في اطار الغاتس، ولبنان يستفيد منها في أي حال. فالوفد اللبناني يجب ان يمتنع عن اعطاء الاتحاد الاوروبي أي إلتزام إلا لقاء إلتزامات جديدة مقابلة من الاتحاد الاوروبي للبنان في اطار «إتفاق الشراكة زيادة» عن الالتزامات المحددة التي سبق للاتحاد الاوروبي ان قدمها في اطار «الغاتس». لكن هذا التبادل في المعاملات التفضيلية بين لبنان و الاتحاد الاوروبي لن يكون ممكناً إلا ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية الغاتس، بسبب كون الاتحاد الاوروبي عضو فيها. الامر الذي يعني أن تحرير تبادل الخدمات بين الطرفين المذكورين يجب ان يحصل في اطار اقامة مشروع تكامل اقتصادي بينهما.

أمـا **الفائدة الثالثة** من الانضمام إلى الغاتس، والتي تعتبر الاهم في نظرنا، فهي: اعطاء البلد العضو من خلال المفاوضات التي ستنظم في اطار «الغاتس»، الفرصة لان يزيل العوائق الموضوعة لدى البلدان الاعضاء الأخرى امام صادراته من الخدمات اليها، في الحاضر أو المستقبل. ففتح الاسواق الخارجية امام السلع والخدمات التي ينتجها البلد هو الهدف الرئيسي لاشتراكه في كل مفاوضات وانضمامه إلى أي اتفاقية. وهذا طبعاً ينطبق على الانضمام إلى «الغاتس». واتفاقية «الغات» السابقة، كما اتفاقية منظمة التجارة العالمية وملاحقها، ومنها الغاتس التي حلت محلها، ما وجدت اصلاً الا بسبب حاجة البلدان التجارية الكبرى لفتح الاسواق الخارجية امام سلعها وخدماتها.

وماذا عن لبنان؟ لبنان غير مهيأ في الحاضر، ولن يكون مهيأ في المستقبل القريب، لتصدير الخدمات إلى البلدان غير العربية. وان الخدمات التي تقدم في هذه البلدان (غير العربية) من قبل الشركات اللبنانية أو التابعة لها، انما تقدم بصورة رئيسية واحياناً شبة كلية للبنانيين الموجودين خارج لبنان. وهناك إقتناع لدى العديد من الاختصاصيين بان لبنان يحتاج إلى تفعيل قطاعاته الخدماتية وزيادة مؤهلاتها قبل ان يكون له أي حظ حقيقي، من جهة، في الاستمرار في تصدير الخدمات إلى بعض البلدان العربية، ومن جهة ثانية، في امكانية تصديرها إلى خارج المنطقة العربية. وإذا صح ذلك، فان افادة لبنان من الغاتس باعتبارها تتيح له امكانية فتح الاسواق امام صادراته من الخدمات، من خلال جولات المفاوضات المتعددة الأطراف التي تنظم في اطارها، ستكون افادة نظرية، ولن تلقى ترجمة عملية، على الاقل في المستقبل القريب.

بالاضافة إلى ما تقدم، نذكر إن آلية المفاوضات في الغاتس التي ترتكز على المفاوضات الثنائية [٥٥] وتعميم نتائجها على جميع البلدان الاعضاء تحصر في الواقع امكانية التفاوض والمصلحة في التفاوض في البلدان المصدرة الرئيسية. ولا ينتظر ان يصبح لبنان في المستقبل المنظور مصدراً رئيسياً لاي خدمة والى أي بلد غير عربي. وهذا يشكل سبباً آخر لمحدودية مساهمته بصورة فعالة في المفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة.

ماذا يبقى من الفوائد التي يمكن ان يجنيها لبنان من إنضمامه إلى الغاتس؟ لا شئ يذكر. فلبنان يستفيد في الواقع من تدابير التحرير التي تتبادلها البلدان الاعضاء فيما بينها، حتى ولو بقي خارج الغاتس. ولبنان لن يكون في المستقبل المنظور على الاقل في

وضع يسمح له بان يكون مصدراً رئيسياً لاي خدمة إلى خارج المنطقة العربية، وبالتالي لن يتمكن من الاستفادة من عضوية الغاتس للاشتراك بفعالية في المفاوضات التجارية التي ستنظمها. **تبقى امكانية استفادته من آلية حل الخلافات في الغاتس، وهي فائدة ثانوية** بطبيعتها، ولبنان لن يحتاج اليها في الواقع الا إذا اصبح بلداً مصدراً.

الخلاصة والتوصيات

ان اتفاقية الغاتس التي هي جزء لا يتجزأ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والتي لا يمكن الانضمام اليها الا من خلال الانضمام إلى هذه المنظمة، تشكل اداة فعالة لتحرير تجارة الخدمات العالمية. والتحرير فيها يتم تدريجياً عن طريق المفاوضات. ولا تلتزم كل دولة عضو الا بما تراه مناسباً لمصالحها ولقاء التزامات مقابلة ومتوازنة من الدول الاعضاء الاخرى. والغاية ان تشمل فوائد التحرير جميع البلدان الاعضاء.

قد أضيفت «الغاتس» إلى «الغات» نتيجة للتقدم التكنولوجي، خاصة في المعلوماتية والمواصلات. وهي تلبي حاجة رئيسية لدى الدول الصناعية إلى ايجاد اسواق خارجية للخدمات التي تنتجها. وعلى الرغم من فائدة الغاتس الكبرى لاقتصاديات الدول المشار اليها اعلاه، فان الفوائد التي يمكن لبلد صغير ونام ومستورد بصورة رئيسية كلبنان ان يجنيها من الانضمام اليها ضئيلة جداً، لاسباب عدة اهمها ان لبنان كغيره من البلدان غير الاعضاء، خاصة النامية منها، يستفيد في الواقع من تدابير التحرير التي تتبادلها البلدان الاعضاء في المفاوضات فيما بينها، والتي يجري تعميمها على الجميع عملاً بمبدأ الدولة الاكثر رعاية، حتى ولو بقي لبنان خارج «الغاتس». في المقابل فإن لكلفة انضمام لبنان إلى هذه الاتفاقية، من حيث تقييد حريته في حماية انتاجة الداخلي بوجه خاص، قد تكون بدورها غير ذات شأن، لا سيما إذا احسن الجانب اللبناني التفاوض.

إذاً، انضمام لبنان ذو فائدة وكلفة ضئيلتين جداً، اقله في الوقت الحاضر. اما إذا تمكن لبنان في المستقبل من ان يعيد تنظيم بنيته الاقتصادية بحيث يجعل اقتصاده اكثر فعالية وقدرة على المنافسة والتصدير إلى الاسواق الخارجية، بما فيها غير العربية، فان فائدة انضمامه إلى الغاتس تصبح اكبر. لذلك وحيث انه من المتوقع ان تزداد كلفة

الانضمام إلى الغاتس مع الوقت، فاننا نرى انه من الافضل للبنان ان ينضم اليها اليوم من ان ينضم اليها غداً.

ختاماً، نذكر ان مفاوضات الانضمام إلى الغاتس، كجميع المفاوضات التجارية بين بلدين أو اكثر، ومنها طبعاً المفاوضات بين لبنان و الاتحاد الاوروبي حول اتفاقية الشراكة، هي مفاوضات تقوم بها وفود رسمية تمثل الدول المعنية. لكن هذه المفاوضات تهم ايضاً القطاع الخاص في لبنان، لما لها من نتائج مباشرة عليه. ثم ان الرسميين، من سياسيين واداريين، الذين يمثلون لبنان في المفاوضات يحتاجون إلى معلومات لا يمكن ان يحصلوا عليها الا من القطاع الخاص. فالمفاوض اللبناني يحتاج، من جملة ما يحتاج إليه، ان يعرف ما هي الخدمات التي بامكان لبنان ان يصدرها إلى البلد الذي يجري التفاوض معه، اليوم أو في المستقبل القريب (اقل من خمس سنوات)، وكيف سيحصل هذا التصدير، أي بأي وسيلة من الوسائل الاربع المنصوص عليها في اتفاقية الغاتس (الارسال عبر الحدود، الاستهلاك في الخارج، اقامة حضور دائم في الخارج، وأخيراً إنتقال الاشخاص اللبنانيين مؤقتاً إلى الخارج لتقديم الخدمة)؟ وما هي القيمة التصديرية للصادرات المحتملة من كل خدمة؟ فبدون هذه المعلومات الموجودة بطبيعتها لدى القطاع الخاص، لا يستطيع المفاوض اللبناني ان يعرف ما هي العوائق امام تجارة الخدمات الموجودة لدى الطرف الاخر، والتي يجب ان يطالب بازالتها. فالمطالب اللبنانية في المفاوضات، إذا وجدت، لا يمكن ان تحدد في نظرنا الا بمعاونة وشراكة القطاعات اللبنانية المنتجة، صاحبة العلاقة.

في المقابل، يحتاج المفاوض اللبناني ان يعرف ما هي النتائج المحتملة على الانتاج اللبناني من كل خدمة لكل من مطالب التحرير الذي تطلبها الجهة التي يتفاوض معها. وهذا يتطلب أيضاً معاونة القطاعات اللبنانية المختصة. وعلى اساس هذه المعلومات يتمكن المفاوض اللبناني من معرفة ما هي المطالب التي يمكن قبولها وتلك التي يتوجب رفضها أو تعديلها. فتضافر جهود القطاع العام والقطاع الخاص وأهل الاختصاص هو المنهج الذي اتبعته وتتبعه معظم دول العالم في مفاوضات كهذه والذي يجب ان يتبع ايضاً في لبنان.

وعليه، من المستحسن، بل من الضروري ان تتعاون السلطات اللبنانية مع مختلف موردي الخدمات اللبنانيين المعنيين وان تشركهم في التحضير لمفاوضات الانضمام إلى «الغاتس» اشتراكاً فعالاً. وبدون هذا الاشتراك الفعال، لا نرى كيف يستطيع الطرف

اللبناني الرسمي وحده ان يسير في هذه المفاوضات وان يحصل فيها على الشروط الاكثر ملاءمة للمصلحة اللبنانية. نقول هذا لان المفاوضات التجارية مع الاتحاد الاوروبي حول اتفاقية الشراكة التي بدأت منذ اكثر من سنتين، تقوم بها السلطات الرسمية اللبنانية في الواقع وحدها بمعزل عن القطاع الخاص. نحن نرى في ذلك تقصيراً ربما لا تقع مسؤوليته عليالقطاع العام وحده، بل أيضاً على مختلف هيئات القطاع الخاص التي لم تظهر حيال المفاوضات الاهتمام الذي تستحقه، أو لم تقم بالضغط الكافي.

المراجع

(١) إنظر: د. زكريا فوّاز، «الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية»، مجلة إتجاه، العدد التاسع، السنة الثانية، نيسان-أيار، ١٩٩٨، بيروت، ص. ص. ٢٦٠ - ٢٧٧.

(٢) **Jacob VINER**, "Studies in the theory of International trade", London, 1937, pp. 1 - 118.

(٣) من الملاحظ أنه مع نهاية كل قرن، يشهد الفكر أزمة تؤدي في أكثر الأحيان إلى ولادة تيارات جديدة...

(٤) د. إبراهيم العيسوي، "الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

(٥) نادى آدم سميث بذلك في كتابه "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وهو عام البداية العلمية لعلم الإقتصاد، وذلك حسب آراء بعض المفكرين. وتعرف فكرة سميث "**بنظرية التكاليف المطلقة**": وأساس دعوته للتخصص وتقسيم العمل الدوليين هو الإنتاج من سلعة معينة، في دولة ما، إذا تمتعت بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كافياً لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة والدول الأخرى التي تتمتع بميزات مطلقة أخرى أو بنفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى، فيحدث التبادل بينهما.

Adam SMITH (1723 - 1790), "An Inquiry Into the Nature and Causes of **THE WEALTH OF NATIONS**", London, 1776, see last édition, Modern Library Edition, New York, 1994, Book IV, chapter VIII: Conclusion of the Mercantile system, pp 694 -717.

د. صبحي قريصة & د. مدحت العقاد، "النقود و البنوك و العلاقات الإقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص. ص. ٢٦٧ - ٢٧٠.

(٦) الغات هي الإختصار الشائع للعبارة الإنكليزية التي تعني الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، أو الإتفاقية العامة بشأن الرسوم الجمركية والتجارة.

GATT = General Agreement on Tariffs and Trade / Accord Général sur le Commerce et les Tarifs Douaniers.

International Monetary Funds; Fonds Monétaire International **(FMI).** (٧)

United Nation Conference on Trade and Development (**U.N.C.T.A.D**) / (٨) Conférence des Nations-Unies pour le Commerce et le Développement (**CNUCED**).

P. EVANS & J. WALSH, "Guide to the New GATT", The E. I. U. (٩) (Economist Intelligence Unit), London, 1994, p. 10.

(١٠) (Contracting Parties) وطبقاً لبروتوكول الغات، عندما ينصرف أحد نصوص الإتفاقية إلى عمل مشترك أي إلى جملة الدول المنضمة إلى الإتفاقية فإن عبارة "الأطراف المتعاقدة" تكتب بالإنكليزية بالحروف الكبيرة أي (CONTRACTING PARTIES). أما عندما يشار إلى تصرف منفرد قد تتخذه دولة من الدول المنضمة، فحينئذ تكتب عبارة "الأطراف المتعاقده" بالحروف الإنكليزية الصغيرة أي (contracting parties). أنظر د. **إبراهيم العيسوي**، "الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، ذكر سابقاً، ص. ١٣.

(١١) بمقتضى جولة أوروغواي، إجتمع، في ١٥ نيسان ١٩٩٤، ممثلو ١١٨ دولة في مراكش للتوقيع المبدئي على ما تمخضت عنه جولة الأروغواي وعلى ضوء ذلك خرجت المنظمة الدولية التي أطلق عليها إسم "منظمة التجارة العالمية" (WTO). أنظر د. **إبراهيم العيسوي**، "الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية"، ذكر سابقاً، ص. ٧.

(١٢) من أجل إعداد هذه الوقائع الإقتصادية، إستعملنا المراجع التالية:

D. GARREAU, P. DULLIARD et T. FLORY, "Droit international économique, 2ème édition, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1980, 630 pages. **Y. CROZET**, "L'analyse économique à l'épreuve de l'Histoire", Edition Marketing, Collection Ellipses, Paris, 1989, 430 pages. **P. BAIROCH**, "Pour sortir de la crise: libre échange ou protectionnisme", in Revue Economie et Humanisme, n277; mai-juin 1984, dossier.

(١٣) **زكريا فواز** «الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية»، المرجع السابق، ص.ص. ٢٦٠-٢٧٧.

(١٤) مروجو الحركة النيوليبرالية الأوائل هما: **(J. RUEFF & W. LIPPMAN)**. ولدت هذه الحركة نتيجة فشل الإقتصاد الليبرالي الحر.

Cf. **Ahmed SILEM** (sous la direction), "Lexique d'économie", Dalloz, Paris, 1987, p. 313.

(١٥) **عبد العزيز هيكل** "موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية "، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص. ص. ٣٤٨ - ٣٤٩.

(١٦) **Emmerich de VATTEL** (1714 - 1767), diplomate suisse, conseiller d'Auguste III de Saxe(1746), puis son représentant à Berne.

(١٧) **E. de VATTEL** doit sa célébrité à un important Traité sur le droit des gens (sous-titre: Pricipres de la loi naturelle appliquée à la conduite et aux affaires des nations et des souverains, 1758). Cet ouvrage a constitué une des sources du droit international moderne.

(١٨) **زكريا فواز**، «الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية»، المرجع السابق، ص.ص. ٢٦٠ - ٢٧٧.

(١٩) إن القسم الأكبر والأهم لفلسفة **آدم سميث** (Adam SMITH) صاغها عام ١٧٥٩، في كتاب **نظرية الميول الأخلاقية** (**The Theory of Moral Sentiments**)، إذ يعالج أهمية ودور الأخلاق والآداب ...علماً أن آدم سميث كان أستاذ لفلسفة الأخلاق في جامعة غلاسكو (Glasgow) ورغم أنه يعرف "بنبي الليبرالية" في المجال الإقتصادي، إذ أن نظرياته التي تضمنها كتابه أبحاث حول طبيعة وأسباب ثروة الأمم، لم يصدر إلا لاحقاً أي عام ١٧٧٦، وذلك بعد إقامته في فرنسا ومعاشرته لليبراليين الفرنسيين أمثال كينيه (Quesnay) وتورغو (Turgot)، إنظر د. **زكريا فواز**، «مساهمة نظرية في دراسة الإقتصاد السياسي للرشوة»، **دراسات عربية**، العدد ٥-٦، آذار - نيسان، ١٩٩٧، بيروت، ص. ٨٩.

(٢٠) **Adam SMITH**, The Theory of Moral Sentiments, Glasgow, 1759. Last edition edited by D. D. Raphael and A. L. Macfie, Liberty Fund, Indianapolis, Indiana, 1976.

Adam SMITH, Théorie des Sentiments Moraux, traduit sur la septième édition, par Mme de GROUCHY, **Marquise de CONDORCET**, chez Barrois l'Ainé, Libraire, Paris, 1830.

(٢١) **Adam SMITH**, An Inquiry into the nature and causes of THE WEALTH OF NATIONS, London, 1776, Last edition, Modern Library Edition, New York, 1994.

(٢٢) **Thomas PAINE** (1737 - 1809), homme politique et pamphlétaire américain. Il devint citoyen français après 1791 et entra à la Convention comme délégué girondin. Ce fut dans la prison de Luxembourg où Robespierre le fit renfermer qu'il rédigea le Siècle de raison (the age of Reason, 1794 - 1796).

(٢٣) **Joseph TCHUNDJANG POUEMI**, Monnaie servitude et liberté, Editions Jeune Afrique, Dakar, Sénégal, 1981, pp. 217 - 219.

إنظر: **زكريا فواز**، «الغات في ضوء تطور الفكر والوقائع الإقتصادية»، المرجع السابق، ص.ص. ٢٦٠ - ٢٧٧، ص. ٢٧٣.

(٢٤) **د. عبد الهادي يموت**، «العولمة وأثرها في الدول العربية من خلال إتفاقية الغات»، دراسات لبنانية، العدد ٦/٥، ربيع وصيف ١٩٩٧، بيروت، ص.ص. ١٠٣ - ١٢٤. إنظر أيضاً: **فرانس توافي**، «التجارة سلاح كلينتون المفضل»، لوموند ديبلوماتيك، كانون الثاني ١٩٩٤.

(٢٥) **Bretton Woods:** مؤتمر دولي عقد في بريتون وودز، نيوهمشاير في الولايات المتحدة الأمريكية في تموز ١٩٤٤ لمناقشة الإقتراحات التي قدمتها كل من بريطانيا و الولايات المتحدة و كندا فيما يتعلق بمشاكل موازين المدفوعات الدولية (International Payments) بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. و قد أدى النقاش في هذا المؤتمر إلى الإتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) وكذلك البنك الدولي للإنشاء و التعمير.

(٢٦) Banque Internationale pour la Reconstruction et le Développement.

(٢٧) **إيمان يونس**، «مفكرة عن الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (GATT)»، وزارة الخارجية، الجمهورية اللبنانية، بيروت، في ٢١ تشرين أول ١٩٩٥، ص. ١.

(٢٨) وطبقاً لبروتوكول الغات، عندما ينصرف أحد نصوص الإتفاقية إلى عمل مشترك أي إلى جملة الدول المنضمة إلى الإتفاقية فإن عبارة "الأطراف المتعاقدة" تكتب بالإنكليزية بالحروف الكبيرة أي (CONTRACTING PARTIES) أما عندما يشار إلى تصرف

منفرد قد تتخذه دولة من الدول المنضمة، فحينئذ تكتب عبارة «الأطراف المتعاقده» بالحروف الإنكليزية الصغيرة أي (contracting parties) إنظر **د. إبراهيم العيسوي**، «الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، المرجع السابق، ص. ١٣.

(٢٩) **عادل عبد السلام**، «الدول العربية من الغات إلى منظمة التجارة العالمية»، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، أوكتوبر ١٩٩٥، ص. ٦.

(٣٠) **عادل عبد السلام**، «الدول العربية من الغات إلى منظمة التجارة العالمية»، المرجع السابق، ص. ٢.

(٣١) **إيمان يونس**، «مفكرة عن الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (GATT)»، وزارة الخارجية، الجمهورية اللبنانية، بيروت، في ٢١ تشرين أول ١٩٩٥، ص. ١.

(٣٢) **المصادر: عادل عبد السلام**، «الدول العربية من الغات إلى منظمة التجارة العالمية»، المرجع السابق، ص ٦ - ٧. & (OMC, Un commerce ouvert sur l'avenir, Division de l'Information et Des Relations avec les Média, Genève, 1995, p. 9).

(٣٣) **تعتبر منظمة التجاره العالمية (WTO- OMC)** هي الهيكل التنظيمي والإطار المؤسسي الذي يتولى الإشراف على تنفيذ نتائج جولة الأورغواي وكذلك المحفل الذي تجري في إطاره المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الذي حل محل إتفاقية الغات ذات الطبيعية المؤقته. وتتمتع المنظمة بشخصية قانونية مستقلة وتلعب الدور الأساسي في تطبيق النظام التجاري الدولي وهي بمثابة الضلع الثالث لمثلث إتفاقيات «بريتون وودز» للنظام الإقتصادي الدولي إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية.

(٣٤) **إيمان يونس**، «مفكرة عن الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (GATT)»، وزارة الخارجية، الجمهورية اللبنانية، بيروت، في ٢١ تشرين أول ١٩٩٥، ص. ١.

(٣٥) **إيمان يونس**، «مفكرة عن الإتفاقية العامة للتعرفات والتجارة (GATT)»، نفس المصدر، ص. ٢.

(٣٦) **د. إيلي يشوعي**، «أين لبنان من إتفاق الغات؟»، جريدة النهار، الأربعاء، ٦ أيار ١٩٩٨، ص. ١. في الواقع هناك طلب خطي موقع من الوزيرين فؤاد السنيورة والوزير دمرجيان. ولكن دب خلاف بين ثلاث وزارات هي: وزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الإقتصاد

والتجارة، حول من له الحق في إبرام وملاحقة هذه الإتفاقية الدولية. ولكن يبدو أن رئاسة مجلس الوزراء حسمت الموضوع لصالحها ...

(٣٧) انظر: **د. كمال حمّاد**، «انتقال لبنان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية»، المستقبل، ٢٠٠٠/١٢/٣١، ص. ١٩.

(٣٨) إنظر: **د. إيلي يشوعي**، «أين لبنان من إتفاق الغات؟»، جريدة النهار، الأربعاء، ٦ أيار ١٩٩٨، ص. ١.

(٣٩) (Most Favoured Nation)، هذا المبدأ منصوص علية في المادة الأولى من إتفاقية الغات ويقصد به أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أياً كان نوعها، المفروضة على الإستيراد أو التصدير، أو في ما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات، أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشىء في أية دولة أخرى (متعاقدة أو غير متعاقدة لا فرق) أو المنتج المتجه إليها، سوف تمنح فوراً، من دون قيد أو شرط، لكل الدول المتعاقدة الأخرى في الغات. أنظر **د. إبراهيم العيسوي**، «الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، ذكر سابقاً، ص. ١٧.

(٤٠) انظر: **د. كمال حمّاد**، «انتقال لبنان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية»، جريدة المستقبل، ٢٠٠٠/١٢/٣١، ص. ١٩.

(٤١) نشكر الدكتور كمال حماد على مقالته المختصرة والقيمة لوضع لبنان الحالي من منظمة الغات. مما أتاح لنا تحيين (actualiser) دراستنا للموضوع. انظر: **د. كمال حمّاد**، «انتقال لبنان إلى عضوية منظمة التجارة العالمية»، جريدة المستقبل، ٢٠٠٠/١٢/٣١، ص. ١٩.

(٤٢) بعضهم يتحدث عن إتفاقية مراكش أو جولة مراكش أو مراكش راوند ... في كل الأحوال، إجتماع مراكش أعطى الصفة الرسمية للمواضيع التي تناولتها جولة الأورغواي.

(٤٣) **الإتفاقات «المتعددة الأطراف»** (Multilateral Agreements) يجري تطبيقها على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وهذه الإتفاقات مدرجة في الملحق رقم ٤ من: (GATT, The results of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations: The Legal Texts).

أنظر: **د. إبراهيم العيسوي**، «الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، مصدر ذكر سابقاً، ص. ٢٩.

(٤٤) «**إتفاقات جمعية**» (Plurilateral Agreements)، الدخول في هذا النوع من الإتفاقات هو إختياري، ولا يترتب على إبرام هذه الإتفاقات التمتع بأية حقوق أو الإلتزام بأية تنازلات إلا بالنسبة إلى الأطراف المنضمة إلى هذه الإتفاقية. أنظر: **د. إبراهيم العيسوي**، «الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، مصدر ذكر سابقاً، ص. ٢٩.

(٤٥) (Most Favoured Nation principle)، هذا المبدأ منصوص علية في المادة الأولى من إتفاقية الغات ويقصد به أن أي ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى (تتعلق بالتعريفات الجمركية أو الرسوم الأخرى أياً كان نوعها، المفروضة على الإستيراد أو التصدير، أو في ما يتعلق بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل الصادرات أو الواردات، أو بالنسبة إلى القواعد والإجراءات المتصلة بالتجارة الدولية) يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشيء في أية دولة أخرى (متعاقدة أو غير متعاقدة لا فرق) أو المنتج المتجه إليها، سوف تمنح فوراً، من دون قيد أو شرط، لكل الدول المتعاقدة الأخرى في الغات. أنظر **د. إبراهيم العيسوي**، «الغات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية»، ذكر سابقاً، ص. ١٧. إنظر أيضاً **زكريا فواز**، «الغات في ضؤ تطور الفكر والوقائع الإقتصادية»، المرجع السابق، ص.ص. ٢٦٠ - ٢٧٧، الصفحة ٢٦٧ والصفحة ٢٦٨.

(٤٦) الامر نفسه ينطبق على السلع.

(٤٧) في الواقع يحتوي النموذج الموحد على عمود خامس مخصص للالتزامات الاضافية التي قد يرغب البلد في تقديمها. لكن الواقع اثبت انه نادراً ما يذكر فيه شيء ... لذلك جرى اهماله.

(٤٨) هذه المفاوضات لم تنته حتى تاريخ اعداد هذه الدراسة.

(٤٩) يوجد ايضا ملحق ثان للغاتس يتعلق بالخدمات المالية. لكنه يقتصر على اعطاء الدول الاعضاء مهلة معينة، فات اوانها، لكي تدخل، فيما يخص هذه الخدمات، تعديلات على الالتزامات المحددة وكذلك على الاعفاءات من مبدأ الدولة الاكثر رعاية، التي كانت تقدمت بها.

(٥٠) كان من المفترض ان تنتهي في آخر حزيران ١٩٩٥، ولكن جرى تمديدها حتى ٢٨ تموز ١٩٩٥.

(٥١) في هذا الصدد، تم اعتبار دول المجموعة الاوروبية كدولة واحدة.

(٥٢) ان مسألة ما إذا كان تحرير التجارة الخارجية يشكل كلفة اقتصادية ام لا هي خارجة عن اطار دراستنا. يكفينا هنا ان نذكر ان التحرير، حسب غالبية الاقتصاديين، يؤدي في

النهاية إلى استعمال افضل لموارد البلد، فتتحسن الانتاجية فيه وتتدنى كلفة الانتاج، وتنخفض الاسعار، ويرتفع الدخل الوطني وكذلك الإستهلاك. لكن التحرير يؤدي ايضاً، وبطبيعته، إلى ان تتوقف عن العمل الوحدات الانتاجية غيرالفعالة، التي كانت مدينة بوجودها إلى الحماية. والى ان تجد عوامل الانتاج التي تتعطل عن العمل نشاطات جديدة، فان الاقتصاد الوطني يصاب بخسارة توصف بالانتقالية (Transitory) زد على ذلك ان الحماية، إذا أحسن استعمالها، يمكن ان تساعد في بناء وتعميق مهارات وخبرات في البلد، تصبح فيما بعد عنصراً أساسيا في خلق ميزات تفاضلية جديدة،

(٥٣) وكذلك، فإن كندا تفرض أن تكون غالبية أعضاء مجلس إدارة الشركات المنظمة وفقاً للقوانين الفدرالية من حاملي الجنسية الكندية. وفي بعض المقاطعات الكندية، تحدد القوانين تملك الأراضي من قبل الأجانب بمساحة قسوى معينة، أو تخضع هذا التملك لضريبة تفوق الضريبة الموضوعة على تملك الكنديين. كما أن ممارسة بعض المهن الحرة (هندسة معمارية، خدمات هندسية أخرى، محاماة، الخ ...) محصورة في عدد من المقاطعات بحاملي الجنسية الكندية او الحائزين على الإقامة الدائمة في كندا.

(٥٤) هناك استثناء واحد على ذلك، حسب علمنا، هو الولايات المتحدة الاميركية التي تحرم احياناً أو تهدد بحرمان بعض البلدان غير الاعضاء في منظمة التجارة العالمية (الغات سابقا) من مبدأ الدولة الاكثر رعاية ، تطبيقاً لسياستها التجارية.

(٥٥) المفاوضات حول الانظمة التي ترعى الخدمات لا يمكن بطبيعتها الا ان تكون ثنائية.

المنظمات الدولية والإقليمية تحت وطأة العولمة

د. عدنان السيّد حسين(*)

صار مصطلح العولمة متداولاً مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، وقبل هذه المرحلة لم يكن مطروحاً لا في وثائق الأمم المتحدة ولا في وثائق سائر المنظمات الدولية والإقليمية. ومن اللافت أن تتضارب محدّدات العولمة في إطارها الزمني، ومجالها المكاني، ومضامينها الوظيفية. حتى أنّ بعض الكتّاب يرجعها إلى الوراء، إلى بداية النهضة الأوروبية بعد عصر التنوير!

ثمّة خلط بين مفهوم العولمة، ومفهوم العالمية. وهناك احتلاف في تحديد مضمون المصطلح وفي أبعاده، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بالمنظمات الدولية والإقليمية.

إلى ذلك، يشهد التنظيم الدولي ظاهرتين مهمتين هما: تبلور مجتمع مدني عالمي من خارج الأطر الحكومية أو الرسمية. وصعود الإقليمية في ظل العولمة بصورة لم يشهدها العالم من قبل، حتى بتنا أمام إشكالية مركّبة هي: كيف تبرز العولمة وتتوسّع بالتزامن مع صعود الإقليمية؟

ثم، كيف تضغط العولمة على المنظمات الإقليمية والدولية في هذا العصر الذي يشهد متغيّرات دولية جارفة تتسم بالسرعة والدينامية المفرطة؟

(*) أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية.

بين العالمية والعولمة

يجدر التمييز بين العولمة Globalization والعالمية Universality، على صعيد المصطلح ومضمونه. فالعولمة تفترض إخضاع العالم لنمط محدّد من العلاقات الدولية والعالمية وفق تصوّر منضبط. بينما تنطوي العالمية على التفاعل بين الدول والشعوب في سياق تكاملي وتفاعلي حرّ. العولمة تقوم على الفرض والإملاء، أما العالمية فإنها تعاون على كافة المستويات وفي مختلف المجالات التي تهم العالم.

لو لم تحصل الثورة المعلوماتية وما يرافقها من ثورة الإتصالات، هل كانت العولمة لتقوم وتتوسّع في مدة زمنية قصيرة نسبياً؟

ولو لم تنتهِ الحرب الباردة مع سقوط الاتحاد السوفياتي، وتتقدّم الولايات المتحدة نحو قيادة النظام العالمي بعد متغيرات دولية صاخبة، هل كان العالم مشغولاً إلى هذا الحد بظاهرة العولمة؟

ثمّة اضطرابات في التعامل مع مصطلح العولمة، وفي تحديد مضامينه. هناك من يركّز على العامل التقاني (التكنولوجي)، أو عولمة الإنتاج الاقتصادي [١]. أو ان العولمة هي حرية حركة رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود بدون عقبات تقليدية. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P. فإنه يجد العولمة في أكثر من تدفّق المال والسلع، مع «انكماش» المكان، وانكماش الزمان، واختفاء الحدود» [٢]، بحيث أنّ فرص العولمة أو فوائدها لم يجرِ تقاسمها تقاسماً عادلاً بين الأفراد والشعوب.

قد تنطوي العولمة هذه على محفّز للدول والشعوب كي تنهض من تخلفها بإصرار إنساني على بلوغ التقدم، ومنافسة القوى الدولية المتقدمة. وقد تبرز إيجابيات للعولمة من خلال الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والاقليمية، إذا سعت هذه المنظمات لاعتماد قواعد دولية واحدة ومطبّقة من أجل حماية البيئة الطبيعية من التلوّث، وصون التراث الثقافي العالمي المشترك، وتطوير منظمة الصحة العالمية لمكافحة الأمراض والأوبئة، والقضاء على الأميّة، ومواجهة المجاعات المتنقلة... بيد أن العولمة تقوم أساساً على الفرض والإملاء والإخضاع على قاعدة القوة، وكيف إذا كانت هذه القوة متمثلة بقوى السوق التي تؤثّر في أداء الدول وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية؟

الإطار العام للتنظيم الدولي

منذ القرن التاسع عشر والمجهودات الدولية مستمرة لتنظيم العلاقات الدولية، توخياً لتحقيق التعاون الدولي والانفراج الأمني والسياسي. فمن مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ الذي أرسى قواعد العلاقات الأوروبية في إطار توازن القوى بعد حروب نابليون، إلى مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦، ثم مؤتمري برلين ١٨٦٨ و١٨٧٢ لرعاية المصالح الأوروبية على المستويين القاري والعالمي.

ثم تطوّرت فكرة التعاون الدولي باتجاه فكرة التنظيم الدولي مع قيام عدّة اتحادات دولية لتنظيم التعاون في مرافق محدّدة، مثل اتحاد التلغراف الدولي في العام ٦٥٨١، واتحاد البريد العالمي في العام ١٨٧٤، والمكتب الدولي للموازين والمقاييس في العام ١٨٨٣... على أنّ مجمل هذه المؤتمرات والاتحادات تمّ بمبادرات أوروبية، في وقت كان فيه النظام الدولي - بالمعنى الواقعي - يكاد يُختصر بالنظام القاري الأوروبي طالما أنّ القوى الدولية الأوروبية هي التي تتحكّم بموازين الحرب والسلم.

في مطلع القرن العشرين دعا قيصر روسيا نيقولا الثاني إلى عقد مؤتمرات دولية، ولقاءات دبلوماسية للنظر في مشكلات العالم، فانعقدت مؤتمرات لاهاي في عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧، بمشاركة دول أوروبية وغير أوروبية، لدراسة سُبل تجنّب وقوع الحرب، وطرق تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية، بما في ذلك تشكيل لجان التحقيق الدولية وإنشاء محكمة التحكيم الدولية...

بيد أنّ التنظيم الدولي بمعناه الشامل، والأكثر تحديداً، كان بعد الحرب العالمية الأولى مع إنشاء عصبة الأمم في العام ١٩١٩، لتكون بمثابة أول منظمة دولية مفتوحة العضوية لكافة الدول، ومنفتحة على دراسة مشاكل العالم في تفاصيلها كافة.

اكتسبت عصبة الأمم صفة العالمية من خلال العضوية المفتوحة، مع الإشارة إلى أنّ الدول المؤسّسة هي تلك التي انتصرت في الحرب الأولى ومن تحالف معها من الدول الأخرى [٢]. وقد وصل عدد الدول المنضوية إلى ٥٨ دولة في العام ١٩٣٧ ثم هبط إلى عشر دول فقط في العام ١٩٤٣ تحت وطأة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتمكن هذه المنظمة الدولية من تحقيق أهدافها في: تطبيق مبدأ الأمن الجماعي لصون السلم والأمن الدوليين، وتسوية النزاعات بالطرق السلمية، ونزع السلاح من خلال مطالبة الدول الأعضاء بتخفيض التسلّح. وعندما طغت الدول الأوروبية على أعمالها، وترددت

في اتخاذ مواقف حازمة تجاه عدد من القضايا الدولية الساخنة، سقطت عصبة الأمم مع اتساع دائرة الحرب العالمية الثانية، لتفتح الطريق أمام منظمة دولية جديدة هي الأمم المتحدة.

تجدر الإشارة إلى أنّ منظمة الأمم المتحدة هي المنظمة الأم لكافة المنظمات الدولية، من حيث سمو ميثاقها الأممي في القانون الدولي العام، ومن حيث عضويتها المفتوحة لكافة الدول المستقلة، ومن حيث اضطلاعها بثلاثة أهداف كبرى تهم الأسرة الدولية مجتمعة، إنها:

١ - حفظ السلم والأمن الدوليين.

٢ - تحقيق التعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كافة.

٣ - الدفاع عن حقوق الانسان وحقوق الشعوب بلا تمييز بين البشر [٤].

ارتفع عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥١ دولة مؤسسة شاركت في مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥، إلى ١٨٩ دولة في نهاية القرن العشرين. وهذا ما يعكس الاتساع الجغرافي لنطاق العضوية بعد ارتفاع عدد الدول المستقلة حتى صارت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة البرلمان العالمي - لا نقول البرلمان المعولم - الذي تتساوى فيه الدول من ناحية العضوية.

أشار ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٥٧ إلى إمكانية إنشاء «وكالات متخصصة» بمقتضى اتفاق بين الدول. إنها منظمات دولية متخصصة تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يُعتبر فرعاً رئيسياً من فروع الأمم المتحدة. وهي تحقق التعاون الدولي في مجالات اقتصادية وثقافية واجتماعية فنية وإنسانية.

نشير إلى أن هذه المنظمات الدولية المتخصصة كانت بدأت بالظهور منذ أواسط القرن التاسع عشر، مثل: إتحاد التلغراف الدولي (١٨٥٦)، واتحاد البريد العالمي (١٨٧٤)، والاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية (١٨٩٠)...

ثم نشأت منظمات جديدة في القرن العشرين قبل تاريخ قيام الأمم المتحدة وبعده. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المعهد الدولي للزراعة (١٩٠)، والمكتب الدولي للصحة العامة (١٩٠٧)، ومنظمة العمل الدولية (١٩١٩)، ومنظمة الصحة لعالمية (١٩٤٧)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (١٩٦٦)...

بعض المنظمات الدولية المتخصصة تتبع في أعمالها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعضها الآخر يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (كما يشير الرسمان البيانيان) [٥]. وهي تتمتع بالصفة الدولية لأن عضويتها مفتوحة أمام كافة الدول، وتتخطى في نشاطاتها الأقاليم الجغرافية المحدّدة.

إلى جانب المنظمات الدولية المتخصصة، برزت المنظمات الدولية غير الحكومية، أو المنظمات الدولية ذات الطابع الأهلي، أو المنظمات اندولية التي تعمل في إطار المجتمع المدني العالمي الذي يتجاوز حدود الدول ليطاول جغرافية العالم. إنها منظمات لا تنشأ بموجب اتفاق بين الحكومات، وإنما تنشأ باتفاق بين جماعات، وأفراد وهيئات من دول عدّة، بهدف زيادة التعاون الدولي والدفاع عن قيم ومبادىء إنسانية. نذكر على سبيل المثال: الصليب الأحمر الدولي، الاتحاد البرلماني الدولي، الغرفة الدولية للتجارة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال... إنها منظمات لا ترتبط بجنسية واحدة، أو إقليم واحد، لذلك تكتسب صفة العالمية [٦].

على ذلك، لم تعد فكرة التنظيم الدولي مجسّدة بمنظمة الأمم المتحدة وحدها على رغم مركزيتها وصدارتها في هذا التنظيم. وإنما توسّعت الفكرة وصارت تشمل المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية، هذا بالإضافة إلى المنظمات الاقليمية التي تتكامل في أعمالها على المستوى العالمي.

صعود الإقليمية

تحدّث ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن عن المنظمات الاقليمية ودورها في مساعدة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها [٧]. وسمح بقيام التنظيم الاقليمي شرط ألاّ يتعارض في أهدافه وأنشطته مع المنظمة الدولية الأم. وقد اضطلع هذا التنظيم في القرن العشرين بالمهمات الآتية:

١ - المساهمة بتسوية النزاعات داخل الدولة، أو الإقليم، بالطرق السلمية وذلك قبل أن تُعرض هذه النزاعات على مجلس الأمن الدولي.

٢ - لا يستطيع التنظيم الإقليمي أن يتدخّل بالقوة لفرض حل معيّن دون إذن مسبق من مجلس الأمن.

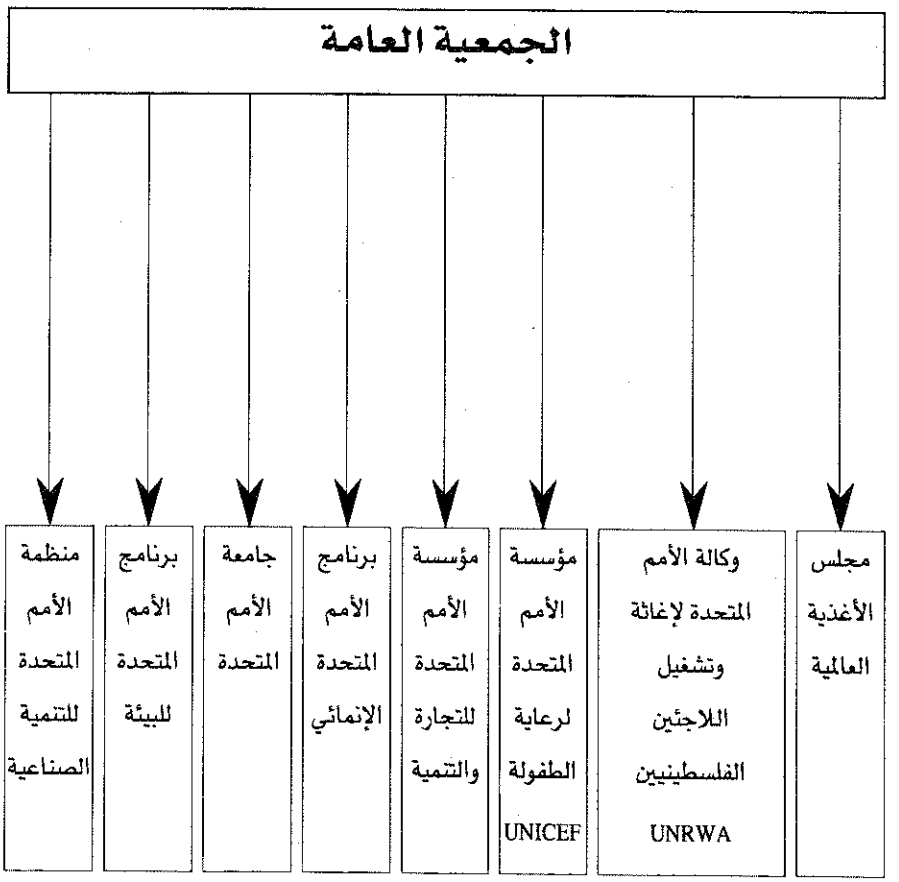
الجمعية العامة
مجلس الأغذية العالمية
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين UNRWA
مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF
مؤسسة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جامعة الأمم المتحدة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاتحاد البريدي العالمي
منظمة العمل الدولية
المنظمة العالمية للملكية الفكرية
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
صندوق النقد الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
منظمة الصحة العالمية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة UNESCO
منظمة الطيران المدني الدولي
الإتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة Gatt

٣ - هناك تكاملية بين التنظيم الدولي والتنظيم الإقليمي في كافة ميادين التعاون الدولي وعلى مختلف الأصعدة.

من أبرز التنظيمات الاقليمية الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية: منظمة الدول الأميركية، إتحاد دول البحر الكريبي، منظمة الوحدة الافريقية، الاتحاد الأوروبي، رابطة الدول المستقلة المكوّنة من روسيا و١١ جمهورية مستقلة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية، مجموعة آسيان في جنوب شرق آسيا... وقد تطوّر دور هذه المنظمات بعد الحرب الباردة نتيجة عاملين أساسيين هما:

١ - تفشّي النزاعات العرقية والقومية والحدودية - الإقليمية في غير منطقة من العالم، وبروز الحاجة الدولية لمعالجتها وتسويتها بالطرق السلمية من خلال الأدوار الممكنة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية.

٢ - مع ثورة المعلوماتية، وازدياد التنافس الاقتصادي، راحت الدول تتكتّل إقليمياً بغية مواجهة التحديات الجديدة حفاظاً على معدّلات التنمية، وتوخياً لمزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي.

بتعبير آخر، ثمّة عودة إلى الإقليمية أو التكاملية في إطار جغرافي محدّد، بصرف النظر عن مدى قوة هذ التنظيم الاقليمي أو ذاك. وفي الوقت الذي تندفع فيه اتجاهات العولمة في مطلع القرن الواحد والعشرين، وتفرض معادلاتها الجديد في الاقتصاد والتقانة والسياسة، تقف الإقليمية لتدافع عن الخصوصية الوطنية والقومية في إطار المصالح الإقليمية لتدافع عن الخصوصية الوطنية والقومية في إطار المصالح والأهداف المحدّدة. هل هذا يعني أن الإقليمية تقف على طرف نقيض مع العولمة؟

ليس من الضروري أن تتصدّى الاقليمية دائماً للعولمة، فقد تلتقي مع العولمة كما حصل في اتفاقيات غات GATT التي فتحت الطريق أمام قيام منظمة التجارة العالمية W.T.O ، من حيث أن الكتل الاقليمية راحت تتأقلم مع متطلبات السوق الحرة والخصخصة في ميدان الاقتصاد، وتمهّد لعولمة اقتصادية على رغم معارضة عدد كبير من الدول النامية لاتجاهات العولمة [٨] . بيد أن هذا التأقلم في الاقتصاد لم يتحقق في السياسة دائماً وبصورة متوازية.

ثمّة تأرجح بين الخصوصية والعولمة، ينسحب على التنظيم الاقليمي الدولي. فالنظام العالمي يمرّ في مرحلة انتقالية حيث يشهد تجاذبات متعاكسة أو متقابلة. تجاذب باتجاه

فريد من العولمة، أو تجاذب نحو التمسك بالخصوصية الاقليمية. وما بين هذين الحدّين تختلط المواقف السياسية للدول، وتنعكس تالياً على مدى أنشطة المنظمات الدولية والاقليمية.

هناك أحياناً تراجع لسيادة الدولة تحت ضغط المتغيرات العالمية، وبروز لخصوصيات إقليمية انفصالية داخل الدولة الواحدة، كما حصل في أندونيسيا (تيمور الشرقية)، أو صربيا (ألبان كوسوفو)، أو روسيا (الشيشان)...

فكيف ستواجه هذه المجموعات الانفصالية متطلبات العولمة وتحدياتها؟

على صعيد آخر، تجتاح الشركات متعددة الجنسية، أو الشركات العابرة للحدود، خصوصية الرأسمال الوطني، وتالياً خصوصية السيادة الوطنية. والاتجاه العالمي الصاعد لانخراط الدول في منظمة التجارة العالمية سوف يحاصر الدولة والتنظيم الاقليمي معاً من خلال فرض معايير جديدة في التجارة الحرة والأسواق الحرة. بيد أن الاقليمية في المقابل تحاول الدفاع عن مصالح الدول المنضوية فيها [٩].

هل يمكن للتنظيم الدولي أن يتعاون مع التنظيم الاقليمي في ظل العولمة؟

نعم، يمكن أن يتحقق هذا التعاون إذا ما توفّر عنصر المتابعة. على سبيل المثال، هناك قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٩٨ [١٠]، يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في جميع الميادين، وزيادة الاتصالات بينهما وتحسين آلية التشاور مع البرامج والمنظمات والوكالات النظيرة في ما يتعلق بالمشاريع بغية تيسير تنفيذها. ولا يقتصر التعاون المذكور على المنظمة الدولية والمنظمة الاقليمية، وإنما يتجاوزها إلى الوكالات التابعة لهما.

هناك أمثلة عدّة عن التعاون بين التنظيم الدولي والتنظيم الاقليمي في المجال الأمني، وتحديداً في مهمة حفظ السلام. ثمّة تعاون حاصل بين الأمم المتحدة وكل من رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى، والاتحاد الأوروبي في البلقان، ومنظمة الوحدة الافريقية في منطقة البحيرات وفي سيراليون، ومنظمة الدول الأميركية في هايتي... ناهيك عن التعاون على صعيد معالجة التصحّر والمجاعات والأمراض والأميّة....

بيد أنّ السؤال الملحّ هو: هل تقوى منظمة الأمم المتحدة على مواجهة ضغوط العولمة مع الاحتفاظ بشخصيتها القانونية وإراداتها السياسية بعيداً من الأضواء؟

المنظمة الدولية وضغوط العولمة

لم تخف الإدارة الأميركية سياستها بعد الحرب الباردة والهادفة إلى التأثير في قرارات الأمم المتحدة. حسبنا الإشارة إلى البرنامج الرئيسي الذي طرحه بيل كلينتون في عهده الأول، وتابعه في عهده الثاني، القائم على الربط بين السياسة الخارجية الأميركية وتحرّك الأمم المتحدة لمواجهة الأزمات والنزاعات الدولية. لقد اتسمت إدارة الأزمات الدولية في مرحلة صعود القوة الأميركية إلى مستوى قيادة النظام العالمي باحتواء تحرّك الأمم المتحدة إلى حدٍ بعيد. يمكن ملاحظة الضغوط الأميركية على مجلس الأمن الدولي في قضايا حسّاسة على صعيد السلم والأمن الدوليين مثل: حرب الخليج الثانية في شباط ١٩٩١ والموقف من حصار العراق. أزمة الشرق الأوسط لجهة عدم تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. حصار ليبيا بعد نشوء أزمة لوكربي. التدخّل الأميركي في هايتي تحت شعار حماية النظام الديمقراطي... ويمكن ملاحظة ضغط فرنسي آخر على الأمم المتحدة في قضية رواندا (منطقة البحيرات) لتبرير التدخل الفرنسي هناك وسط أجواء محمومة من التنافس الفرنسي - الأميركي في القارة الأفريقية.

هذا على الصعيد السياسي. وعلى الصعيد القانوني، فإنّ السؤال المطروح في عصر العولمة هو: ما هو موقف القانون الدولي العام عند حصول التعارض بين الشخصية القانونية للدولة والشخصية القانونية للمنظمة الدولية؟ هذا ما ينطبق على العلاقة بين الولايات المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة على سبيل المثال.

إذا تعارضت إرادة المنظمة الدولية مع سياسة هذه الدولة أو تلك، فإنّ المنظمة الدولية معنيّة بتنفيد مضمون ميثاقها التأسيسي بما يحمله من مبادئ وأهداف. وأهم مبدأ يجب أن يسود في عمل الأمم المتحدة هو مبدأ المساواة في السيادة بين الدول [١١].

ثمّة تجاوز لهذا المبدأ في الأمثلة المشار اليها، ناهيك عن استمرار نظام التصويت في مجلس الأمن القائم على استخدام حق النقض (الفيتو) من جانب الدول الخمس الكبرى منذ قيام الأمم المتحدة، ولم يتعدّل هذا النظام بعد على رغم المطالبات الدولية والعالمية باعتماد نظام آخر أكثر مرونة وأكثر تمثيلاً للإرادة الدولية بعيداً من الاستئثار بالسلطة العالمية.

في ظلّ العولمة، قد يتعزّز المجتمع المدني العالمي، أو تتعزّز المنظمات الدولية غير الحكومية، خاصة بفعل الثورة المعلوماتية التي سهّلت الاتصالات بين الناس. بيد أن الوجه الآخر للعولمة أو الوجه المظلم يتمثّل في نشوء مجتمع عالمي غير مدني، يتجاوز بإمكاناته المادية أحياناً إمكانات الدول. ويستخدم التقانة الحديثة من أجل تهريب الأموال والمخدرات، وانتشار الجريمة المنظمة والإرهاب على مستوى الأفراد والجماعات والدول [١٢]. ثمّة قدرات مالية وتقانية لهذا المجتمع غير المدني، دون أن تتمكن المنظمات الاقليمية والدولية حتى الآن من مواجهته أو محاصرته والحدّ ن مخاطره.

إلى ذلك، لم تتمكن تلك المنظمات من التخفيف من فوضوية النظام العالمي. إنه نظام يتّسم بالفوضى من حيث تهديد هيكليات الدول، واضطراب الأسواق المالية بسرعة، عدا عن انتشار العنف الداخلي والاقليمي في غير منطقة، مع وضع علامة استفهام كبيرة على مستقبل السلاح النووي مع انخراط جماعات غير منضبطة في المجتمع المدني العالمي، وذات نفوذ وقدرة مالية على الإتجار بهذا السلاح الخطير المهدّد للسلام العالمي. وكما ان دولاً تفككت في العقد الأخير من القرن العشرين فإنّ دولاً أخرى مرشّحة للتفكك، بعضها في الشمال وبعضها الآخر في الجنوب [١٣]. ولعل أخطر ما يصيب الدولة والمجتمع الدولي هو ظاهرة تفكك الدولة وسقوط هيكلياتها في ظل الفوضى، مع ما يرافقها من مشكلات نزوح وتهجير وأعمال قتل وتدمير.

عملت الأمم المتحدة علي إيجاد حشد عالمي، من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بغية معالجة قضايا أساسية تهمّ المجتمع الدولي. في مقدمتها قضايا البيئة والتنمية والفقر وحقوق الإنسان والمرأة. وقد أشرفت على تنظيم وإدارة مؤتمرات عالمية على مستوى القمة، حضرها رؤساء الدول والحكومات، وممثلو المنظمات المدنية غير الحكومية. هكذا من مؤتمر ريو دي جانيرو (١٩٩٢) حول البيئة والتنمية، إلى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان (١٩٩٣)، إلى مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية (١٩٩٤)، إلى مؤتمر كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)... فضلاً عن المؤتمرات الاقليمية التي نظمتها المنظمات الاقليمية لمعالجة القضايا نفسها، واتخاذ إجراءات دولية ملائمة [١٤] . وقد عكست هذه المؤتمرات توجّهاً ديبلوماسياً دولياً يمكن تسميته بديبلوماسية المؤتمرات العالمية. حيث تتكامل مجهودات الحكومات مع مشاركة المجتمع المدني العالمي من خارج أطر الدبلوماسية التقليدية، أو الكلاسيكية، التي اتصفت بالسريّة في أروقة المؤسسات

الحكومية أو الرسمية. أي أن الرأي العام بات فاعلاً ومشاركاً في هذه الحشود العالمية، وضاغطاً على الحكومات حتى تندفع نحو اتخاذ سياسات عالمية رشيدة. ولا نقول سياسات عولمة بعدما اتضحت مواقف بعض الدول الصناعية الكبرى المتعلقة بالاستئثار بالموارد والثروات. فموقف الولايات المتحدة المعارض لمعاهدة التنوّع البيولوجي في مؤتمر ريو المذكور يدلّل على التمسّك بالمصالح الاقتصادية والمالية، حتى ولو كانت على حساب سلامة البشرية وحماية البيئة الطبيعية من التلوّث بفعل انتشار الغازات السامة المنبعثة من المصانع في الولايات المتحدة وكندا... كما ان الدول الصناعية الكبرى لم تلتزم بتوصيات المؤتمرات العالمية الخاصة بالتنمية ومجابهة الفقر، عندما تراجعت مساهماتها المالية في تنمية الدول الفقيرة والرازحة تحت عبء المديونية [١٥].

إنّ هذا التوجّه العالمي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين اصطدم بضغط العولمة الذي تقوم به الدول الصناعية الكبرى. عولمة الأسواق والشركات الكبرى، وعولمة التقانة الحديثة وما يرتبط بها من اتصالات ومواصلات... لذلك كان متوقعاً أن يبرز تيار عالمي معارض للعولمة، لا يقتصر على الدول النامية - أو دول الجنوب - وإنما يشمل كذلك مجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة من الدول الصناعية. هذا ما تكرّر بصورة علنية، وعبر الفضائيات المعولمة، أثناء انعقاد مؤتمرات منظمة التجارة العالمية. وهذا ما يشير بشكل أو بآخر إلى الفروقات الجليّة بين العولمة والعالمية. بين توجّه دولي يملي على المجتمع الدولي - بما فيه المنظمات الدولية والاقليمية - سياسات معيّنة، وتوجّه عالمي يسعى للمشاركة في معالجة المشكلات الدولية ضمن إطار التعاون والتكافؤ الدوليين.

في الذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة (١٩٩٥)، أُطلقت موجة عالمية من التفكير بمستقبل المنظمة الدولية. فالجامعات شهدت مناقشات حول الذكرى، والحكومات أقامت احتفالات. ناهيك عن إصدار الطوابع البريدية التذكارية، والعملات التذكارية في هذه المناسبة [١٦]. وظهرت دراسات حول تطوير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية بصورة عامة.

هذه موجة عالمية، وليست موجة عولمة، سلّطت الأضواء على التعاون الدولي، خاصة في مجالات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة ظواهر الفقر وأسبابه... بيد أنّ هذه الموجة العالمية سرعان ما اصطدمت بزحف العولمة وما تتركه من آثار سلبية على الأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشعوب.

يقول أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة في العـــام ١٩٩٧ [١٧] كلاماً محدداً عن العولمة والعصر الجديد الذي تعيشه الإنسانية، ونقتبس منه ما يأتي:

«عصرنا هذا هو عصر إعادة ترتيب الأوضاع... ثمّة تعبيرات عن المأزق الانساني غاية في التفاوت تتعايش الآن في توتر قلق. فالعولمة تعمّ العالم أجمع في وقت يتعاظم فيه، مع ذلك، التجزؤ وتأكيد الفروق. ومناطق السلام تتسع في وقت تتضاعف فيه اندلاعات العنف الرهيب! وينشأ من الثروات ما لم يسبق له مثيل، ولكن يبقى هناك جيوب فقر ضخمة متوطّنة. وإرادة البشر وحقوقهم الأصلية تُحترم، ولكنها تُنتهك في الوقت نفسه. وبفضل العلم والتكنولوجيا تتحسّن حياة الإنسان بينما تهدّد نتائجها الفرعية شرايين الحياة على ظهر الكوكب».

يضيف أمين عام الأمم المتحدة في تقريره السنوي: «ليس من المستحيل على قوى الإرادة السياسية ترجيح كفة الميزان في هذه المرحلة الانتقالية نحو سلام مضمون يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر. إلاّ أن ما من بلد يستطيع بمفرده تحقيق هذه المنافع العامة، وما من بلد ببعيد أيضاً عن مخاطر العيش بدون هذه المنافع وعن تحمّل أعباء الحياة بدونها ...».

يطرح هذا التقرير جملة أسئلة، ويثير إشكاليات عدّة، بينها:

العولمة تنتشر، بينما تتأكد الفروق بين الشعوب والدول.

تتّسع مناطق السلام، في وقتٍ تتضاعف فيه ظواهر العنف الرهيب.

تتراكم الثروات عند قلة، أو عند أفراد وشركات، فيما تتوطّن جيوب الفقر.

كوكب الأرض مهدّد في البيئة الطبيعية على رغم تحسّن ظروف حياة الانسان فيه...

إذا كان الأمر كذلك، كيف يقتنع أصحاب الثروات المعولمة أن البشرية متكافلة ومتضامنة في فقرها أو غناها؟

وكيف يمكن ان تتخلى الدول الكبرى، صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، عن جزء من سلطتها الفعلية لصالح الأسرة الدولية على قواعد التكافؤ في العلاقات الدولية؟

ثم، كيف يمكن تجنيب المنظمات الدولية والاقليمية مخاطر الآثار السلبية للعولمة؟ أو بتعبير آخر، كيف يمكن إعمال قواعد القانون الدولي بعيداً من إزدواجية المعايير وطغيان السياسة الدولية؟

قد يبدو ذلك حلماً طوباوياً، أو دعوة رومانسية جديدة كما لو كنا في «جمهورية أفلاطون»، أو في عصر النهضة الأوروبية الأولى. فالقوة هي التي كانت، وما تزال، تتحكّم بالعلاقات الدولية وبالنظام العالمي وما فيه من تفاصيل وتعقيدات وعوامل متشابكة.

هذا الصراع الظاهر والمستتر بين إرادة التعاون الدولي من جهة، وزحف العولمة من جهة أخرى، يفسّر جانباً مهماً من الاختلاف بين العولمة والعالمية، ويطرح على الانسانية تحديات جديدة بفعل ثورة المعلومات والاتصالات الجارية.

المراجع

(١) Anthony G. MC Grew and Paul G. Lewis, Global politics: Globalization and the Nation state, Cambridge, 1992, pp. 1-30.

(٢) أنظر: تقرير التنمية البشرية، الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي U.N.D.P ، نيويورك، ١٩٩٩.

(٣) بلغ عدد الدول المؤسسة لعصبة الأمم ٣٢ دولة هي: الولايات المتحدة، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، جنوب افريقيا، نيوزيلندا، الصين، الهند، كوبا، الاكوادور، فرنسا، اليونان، غواتيمالا، هايتي، الحجاز (المملكة العربية السعودية لاحقاً)، هندوراس، إيطاليا، اليابان، ليبيريا، نيكاراغوا، بنما، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، مملكة الصرب والكروات والسلوفين، سيام (تايلاند)، تشيكوسلوفاكيا، أوروغواي.

(٤) أنظر ديباجة ميثاق الأمم المتحدة المعتمد دولياً منذ العام ١٩٤٥.

(٥) راجع: محمد سعيد الدقاق ومصطفى سلامة حسين، المنظمات الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٤.

(٦) نظّمت المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهذه المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمتع بالمركز الاستشاري.

(٧) أنظر المواد ٥٢ و٥٣ و٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة.

(٨) برزت هذه المعارضة في دول الشمال نفسها أثناء انعقاد المؤتمرات الدولية لمنظمة التجارة العالمية في سياتل ودايغوس وكندا في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠. هذا بالإضافة إلى معارضة جنوبية واضحة لسياسات الخصخصة والسوق الحرة.

(٩) من بين الأسباب التي قادت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية NAFTA رغبة هذه الدول في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية عند حصول متغيرات مفاجئة على الصعيد العالمي.

(١٠) أنظر: الجمعية العامة، الأمم المتحدة، الدورة الثالثة والخمسون، ١٩٩٨/١٠/٢٩ (A/RES/53/8).

(١١) راجع المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

(١٢) أنظر: الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم (١)، نيويورك، ١٩٩٩. A/54/1

(١٣) أنظر التقارير السنوية من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٠ الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن International Institute for Strategic Studies, London, Oxford University, 1995-2000 (I.I.S.S).

(١٤) أنظر كتابنا: نظرية العلاقات الدولية، منشورات الجامعة اللبنانية، الإدارة المركزية، بيروت، ١٩٩٨، ص ١٤٧ – ١٥٤.

(١٥) كانت الدول الصناعية تعهّدت بتخصيص أقل من واحد في المئة من ميزانياتها المالية لدعم مشروعات التنمية في البلدان الفقيرة، ثم تراجعت عن هذا الدعم.

(١٦) لمزيد من التفاصيل أنظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، آب ١٩٩٦، (A/51/1). ص ٣٢ و٣٣.

(١٧) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، ١٩٩٧، الجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١ (A/52/1).

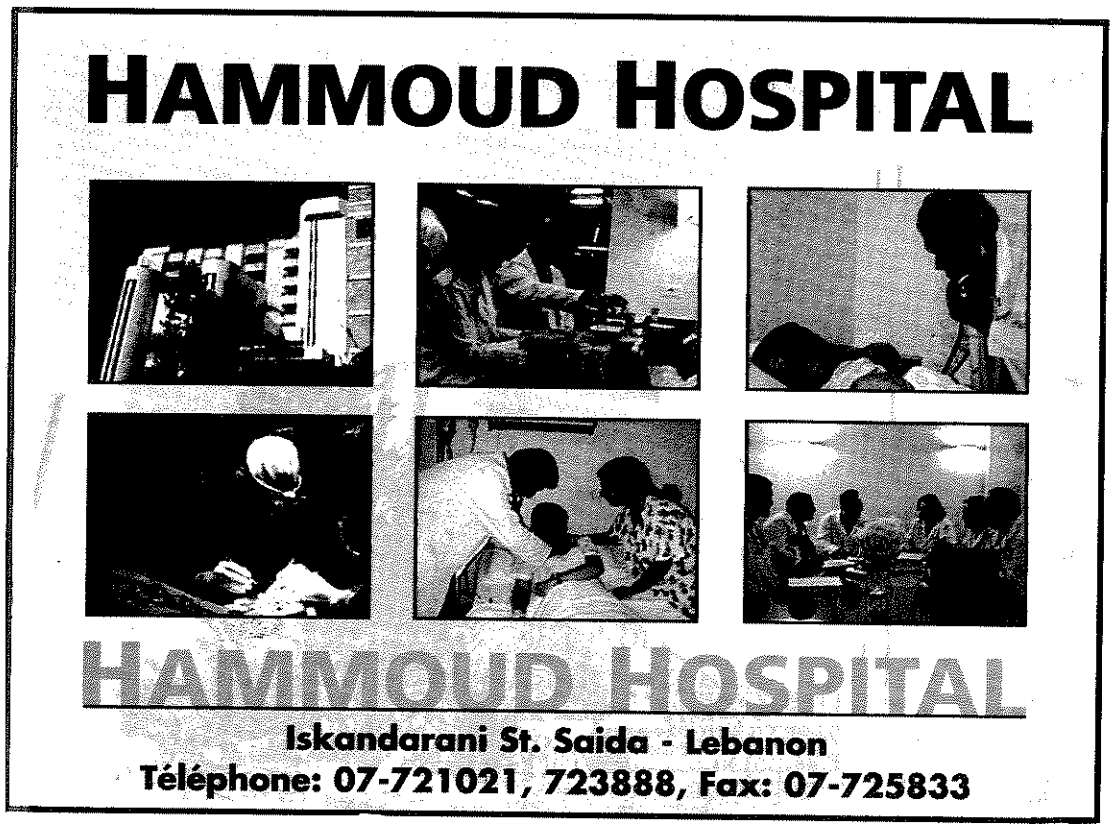

التكنولوجيا والعولمة: سلطة المعلومات

د. فالح طه(*)

ما هي التكنولوجيا؟ وما هي العولمة؟

ثمّة محاولات عديدة ومتنوعة لتعريف العولمة، تحاول كلها، ومن وجهات نظر مختلفة، مقاربة التعريف الأدق والأشمل، لكن كلاً منها تنظر إلى كل موضوع على حدة.

من جهتنا سوف نعتمد تعريفاً محدداً لكل من التكنولوجيا والعولمة، يعتمد الشمولية ويكون مستنداً إلى جذور كلٍ منهما، وسنرى بموجب ذلك مدى التقارب بل والتكامل بين المفهومين.

ان التكنولوجيا هي: «العلوم التي ترتبط بأستنباط وإستعمال الوسائل التي تشبه أو التي هي إمتداد للحواس والقدرات والوظائف البشرية».

من تلك الحواس: السمع والبصر، ومن تلك القدرات: الحركة والكتابة والحفظ. التكنولوجيا إذن هي العلوم التي توسع مدى محيط أي فرد في المجتمع. قبل التكنولوجيا كان الفرد في المجتمع يتعامل مع محيط محدود، لايمكنه الإنتقال أكثر من مئات الأمتار في اليوم، لايتكلم إلا مع من يلتقيهم، لايسمع إلا من مسافة محددة، لايسجل أو يحفظ إلا كمية محددة من المعلومات: على حائط أو على ورقة... مع التكنولوجيا أصبح الفرد يرى، وفي اللحظة نفسها، أحداثاً تقع على مئات وآلاف الأميال، ويرى أحداثاً وقعت منذ سنوات ضوئية على مسافة ملايين الأميال. أيضاً

(*) أستاذ في كلية إدارة الأعمال والعلوم الاقتصادية - الجامعة اللبنانية.

أصبح يسمع من مسافات بعيدة جداً، ويستشعر بأصوات وذبذبات لم يكن يعلم حتى بوجودها. مع التكنولوجيا أمكن للإنسان الإنتقال لمئات بل لآلاف الكيلومترات في الساعة الواحدة. وأصبحت فعاليته لدى أداء أي عمل أعلى، كان يمكنه رفع أوزان محددة، الآن يمكنه رفع ونقل مئات الأطنان. كان يلزمه حائط مكتبة البيت بكامله ليحفظ ملايين المعلومات، الآن أصبح يحفظ البلايين منها في حيز صغير جداً لايتعدى المليمترات المربعة.

أما العولمة، وبكلمات بسيطة وموجزة، فهي:

«رفع وإختصار حدود المكان والزمان».

مع العولمة غدا أي أمر يحدث في أي مكان في العالم كأنه يحدث على مرآى من كل منا، وخلق الإنطباع أنه في متناول أيدينا: نطلع عليه؛ نتأثر به؛ نؤثر فيه أي نتفاعل معه.

نعرف أن المرء يمكنه اجتياز قريته الصغيرة خلال دقائق، وأن أي حدث يطرأ فيها من مرض أوعرس أو وفاة مثلاً يتأثربه كل فرد من أفراد هذه القرية، بحيث يحكم هذا الحدثُ أسلوب الحياة فيها. الآن نرى أن سكان الكرة الأرضية بمجملهم تقريباً يتأثرون في اللحظة نفسها، بحدث يحصل في مكان بعيد جداً عن معظمهم، مثلا: مباراة كرة قدم أو كارثة جوية...

لذلك أصبحت الكرة الأرضية تسمى بـ «القرية الكونية». هذا هو المصطلح الذي يستعمل عادة كرمز للعولمة Globalisation .

من يعتقد أن التكنولوجيا هي عبارة عن: الكمبيوتر والكابل والسيارة والطائرة والصاروخ، عليه ألاّ ينسى أن الشوكة والسكين والمسمار والمطرقة هي من منتجات التكنولوجيا أيضاً. ومن يعتقد أن العولمة ما هي إلا غزو غريب لحضارتنا وغزو من سلع جديدة لسوقنا المحلية، يمكنه أن يرى أن هذه العولمة تسمح لحضارتنا بالوصول والإنتشار لدى حضارات أخرى. وتسمح أو تلزم حضارة، كالحضارة الصينية مثلا، ألا تبقى محجوزة داخل سور الصين العظيم. نعلم أن كثيرين ومنهم توماس فريدمان في كتابه الصادر عام ١٩٩٩، «سيارة الليكساس وشجرة الزيتون»، إعتبروا أن العولمة انطلقت في اللحظة التي تمّ فيها هدم جدار برلين.

إذن، التكنولوجيا هي كل ما يسمح بتوسيع الأفق لحواس وقدرات وطاقات الإنسان لمدى بعيد جداً عنه. والعولمة هي إستخدام وتوظيف ذلك على مستوى العالم أو الكرة الأرضية.

بعد الوقوف على ماهية كل من التكنولوجيا والعولمة، وانطلاقاً من العلاقة التكاملية بينهما، سنعمد إلى إستعراض شامل لمختلف أنواع التكنولوجيا سعيا لتحديد أفضل لهويتها ولتكوينها.

ما هي أنواع التكنولوجيا ؟

إن التكنولوجيا وكذلك العولمة تتفاعلان مع القطاعات والميادين كافة: الصناعية، التجارية، الزراعية، الإقتصادية، الإدارية، الطبية، العسكرية والسياسية وما له علاقة بالطاقة والنقل...

ولدينا أنواع مختلفة من التكنولوجيا، إذ مع كل حقبة يظهر نوع جديد يأخذ مكانه في هذا العالم، بالتالي فإن أي محاولة للإحاطة بأنواع التكنولوجيا، هي محاولة مرحلية. حاليا، يمكن تبويب التكنولوجيا ضمن إطار الأنواع التالية:

أ - تكنولوجيا المعلومات :

إنها التكنولوجيا التي ترتبط بالمعلومات وتحاكي نظام عمل الجهاز العصبي والدماغ البشري. تلك التكنولوجيا بدأت مع اللغات والرموز، ومع الكتابة، ولاحقا مع الطباعة. وبتلك الوسائل بدأت تتسع حدود المكان والزمان في المجتمعات. وقد سمح ذلك بحفظ المعلومات والعلوم في أماكن متعددة وفي أزمنة متعاقبة، كما سمح بنقلها وتناقلها وتفاعلها وإغنائها. ثُم كان التلغراف، والمذياع، والهاتف، والتلفاز، والكمبيوتر، والهاتف النقال، ومحطات البث الفضائية.

الإختراع الأكثر دلالة والأقرب إلتصاقاً وتكاملاً مع العولمة، إذ هو الذي أعطاها الحجم والأهمية التي تتمتع بهما اليوم، هو: شبكة الإنترنت. لذلك سنعمل على الخوض في تفاصيل هذا النوع من التكنولوجيا.

ب - تكنولوجيا وسائل النقل :

إنها التكنولوجيا التي تمثلت بإختراع وإستعمال الدولاب، والعربة، والمركب، والدراجة، والسيارة، والحافلة، والقطار، والشاحنة، والباخرة، والطائرة، والصاروخ، والمركبة الفضائية. مع تشعبات وأنواع كل واحدة من هذه الوسائل ومع ما يرتبط بها من

نشاطات ووسائل مرافقة ومساعدة، مثل: الطرق، والخطوط الملاحية والجوية، وأنظمة السير والقيادة والملاحة، والبريد بكل أنواعه والشحن...

ج - تكنولوجيا مصادر الطاقة :

إن أي عمل يقوم به الإنسان يحتاج إلى طاقة. وبما أن التكنولوجيا ترتبط بالوسائل التي تساعد الإنسان على القيام بما يريد لذلك تحتاج تلك الوسائل إلى طاقة. بالتالي أوجب ذلك أن تكون هناك تكنولوجيا تهتم وترتبط بالطاقة والموارد الطبيعية ومصادرها ووسائلها وإستعمالاتها. فكانت النار، والفحم، والآلة البخارية، والفحم الحجري، والبترول، والغاز، والهيدروجين السائل، والطاقة النووية.

وكانت هناك أيضا أنواع أخرى من مصادر الطاقة مثل: الطاقة الشمسية، والطاقة من الرياح، والطاقة من المياه (السدود على الأنهار والشواطىء، وإستخدام الأمواج) وغيرها. تلك الأخيرة من مصادر الطاقة النظيفة لأنها لاتترك ترسبات ولاتنبعث منها غازات مضرة، أي لا تلوث فيها. والبعض يطلق عليها إسم الطاقة المتجددة أو الدائمة، لأن مصدرها لاينضب في حين أن المصادر التي ذكرناها سابقا تنتج الطاقة عبر عملية تحويل، أي أن المادة الخام سوف تنضب في يوم من الأيام. يضاف إلى ذلك أن عملية التحويل ينتج عنها تلوث للبيئة.

من ناحية ثانية ساعدت التكنولوجيا على إستنباط وإستعمال وسائل لنقل وحفظ مصادر الطاقة تحت أشكال مختلفة. فكانت خزانات المياه، والسدود، والكهرباء، والبطاريات...

د - تكنولوجيا الفضاء :

مع إختراع المرقاب وأجهزة الرصد الجوي والفضائي والكوني. ومع الطيران وإختراع الطائرة والصاروخ، ومع إختراع مواد خاصة، وآلات حاسبة فائقة السرعة. وبعد التقدم والتطوّر الهائل في مختلف المجالات، أمكن سبر غور الفضاء الخارجي والذهاب إلى الكواكب وإستكشافها والعودة إلى الأرض. كما أمكن بناء محطات في الفضاء. وقد جرى مؤخراً فتح باب السياحة في الفضاء، ولا عجب أن نسمع نحن أو أولادنا عن شركات لبيع أو لشراء عقارات أو لبناء مساكن في الفضاء.

هـ - التكنولوجيا الحياتية :

بما أن التكنولوجيا ترتبط بالوسائل التي تشبه أو التي هي إمتداد للحواس والقدرات والوظائف البشرية، لذلك فمن الطبيعي أن تتوجه التكنولوجيا نحو أجهزة الجسم البشري: الجهاز التنفسي أو الجهاز الهضمي أو الجهاز العصبي أو غيرها. لذا كانت العلوم الطبية والمخبرية والجراحية، وكانت الأدوية والعقاقير، وكانت العلوم الطبية المساعدة بكل الوسائل والتقنيات. تلك التكنولوجيا أنتجت طفل الأنبوب وعمليات الإستنساخ.

تكنولوجيا المعلومات والعولمة

بعد الإطلاع على مختلف أنواع التكنولوجيا، نقف قليلا لنلاحظ أنه من بين جميع أنواع التكنولوجيا، وحدها تكنولوجيا المعلومات هي التي أوصلت العولمة إلى ما هي عليه اليوم. إذ أن بقية أنواع التكنولوجيا كانت موجودة منذ قرون، البعض المتقدم منها موجود منذ عشرات السنين، ولم تصل معها العولمة إلى ما هي عليه الآن.

منذ مئات السنين وجدت وسائل النقل، ومنذ عشرات السنين أيضاً كانت هناك الطائرات النفاثة والصواريخ. لكن مع وسائل النقل جرى تقليص للزمان والمكان وثبت أنه لا يمكن إلغاء الزمان أو المكان. أيضا منذ عشرات ومئات السنين كانت هناك المصادر المختلفة للطاقة، بما فيها الطاقة النووية. ولم تصل العولمة إلى ما هي عليه اليوم. وبالنسبة لتكنولوجيا الفضاء يمكن القول أنها كانت متقدمة منذ عشرات السنين أكثر منها اليوم. والسبب على ما أعتقد أنه كانت في السابق تنافسية وكان هناك تسابق للتحكم في الفضاء، أو بالأحرى للتحكم من الفضاء، الآن أصبح الهدف محققاً، فلا داعي لمزيد من الإستثمار في هذا المجال.

إذن من بين كل أنواع التكنولوجيا نجد أن تكنولوجيا المعلومات هي الأكثر دلالة والأقرب إلتصاقاً وتكاملاً مع العولمة. وتحديداً من بين كل نماذج تكنولوجيا المعلومات فان شبكة الأنترنت هي التي أعطت للعولمة الأهمية التي تتمتع بها اليوم. مع الكمبيوتر المستقل كانت المعلومات محدودة بالمكان والزمان حيث يوجد هذا الكمبيوتر. مع البث التلفزيوني جرى إلغاء للمكان وللزمان، ولكن المعلومات كانت تسير بإتجاه واحد، فلا

تبادل معلومات ولا تفاعل (بث). في حين أنه مع شبكة الأنترنت تصل المعلومات إلى كل الإتجاهات وبلمح البصر.

وبما أن العولمة مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا المعلومات. لذلك سنعمد إلى إستعراض شامل لتلك التكنولوجيا، ثم نستعين بنموذج يجسد العلاقة التكاملية بينهما. وبذلك تتركز مساهمتنا على إستعراض العولمة من البنية التكوينية لها.

١- تكنولوجيا المعلومات :

يمكننا تكرار مقولة وليم ماركيز: «إن ما حققته البشرية في السنوات العشر الأخيرة يعادل ما أنجزته البشرية من آلاف السنين».

إن المعطيات هي أرقام أو أشكال أو صور، ومع إعطاء مضمون لها تتحول هذه المعطيات إلى معلومات. ولدى وضع تلك الأخيرة في اطار معين وربطها بمعلومات أخرى وقواعد معيّنة تصبح معرفة.

إن التعامل مع المعلومات يتضمن عمليات تشبه تماماً العمليات التي يقوم بها الجهاز العصبي والدماغ البشري. تلك العمليات هي:

١ - **الإدخـــال**: إن إدخال المعلومات يتم بواسطة عناصر الإدخال التي هي آلات الإلتقاط للذبذبات والصوت والشكل والصورة أي المجسات.

٢ - **المعالجة**: المعالجات الإلكترونية للمعلومات تتم بواسطة برامج المعالجة المتنوعة لقواعد المعلومات والجداول والنصوص والرسوم والصور والأفلام، وبرامج التعرف على الصوت والشكل والصورة، ووحدات الحساب والمقارنة والترميز والتشفير. وكل البرامج المرافقة والمساعدة.

٣ - **التـــخـزين**: إن تخزين المعلومات وحفظها يتم بواسطة الشرائط ووحدات التسجيل والاسطوانات الممغنطة والضوئية والبطاقات «الذكية»، ووحدات الذاكرة الثابتة والمتحركة.

٤ - **الإصـــدار**: إن إصدار ونشر المعلومات يتم بواسطة الشاشات والطابعات على اختلاف أنواعها، والمذياع والشرائط والاسطوانات الممغنطة والضوئية والبطاقات «الذكية».

٥ - **النقل:** إن نقل المعلومات يتم بواسطة شبكات وقنوات نقل المعلومات:

سواء بواسطة قنوات عادية او بواسطة ذبذبات عبر الأثير. ويتم نقل المعلومات وفق اساليب مختلفة:

- ❖ من نقطة إلى كلّ الاتجاهات: بث كالبث الإذاعي والتلفزيوني.
- ❖ من نقطة إلى نقطة أخرى مع تأمين الاتصال بينهما: هاتف او فاكس أو Teleconference
- ❖ من نقطة إلى نقطة بدون تأمين اتصال مسبق بينهما: بريد الكتروني، برقية.

نعلم أيضا أن لشبكات المعلومات أشكالا وأحجاما مختلفة: المحلية، الإقليمية والعالمية. وغالباً ما تتم الاستعانة بالأقمار الاصطناعية لدى إستعمال الشبكات العالمية. وداخل قنوات الاتصال يمكن استعمال خط واحد مع إتجاه واحد لنقل المعلومات، أو خطين: خط لكل اتجاه، أو خط واحد للإتجاهين.

كخلاصة نرى ان تكنولوجيا المعلومات سمحت بعملية تزاوج بين الأشكال المختلفة لها: المرئية والمكتوبة والمسموعة والمرسومة.

٢ - أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات :

قبل العقدين الأخيرين كنا نعتبر ان جميع أطر التعاطي مع المعلومات وصلت الى مستوى متقدم جداً، ولكن معالجة المعلومات التي تتم بسرعات وأحجام خيالية وبشكل متناه في الدقة لا يمكنها الاستنباط. أي أنه لدى معالجة أية معلومات تكون الحصيلة هي إحدى النتائج التي كانت مرتقبة الحصول لدى حدوث نفس الظروف ومع نفس المعطيات. إذن لا ذكاء في المعالجة أي لا مجال للخروج بنتيجة او إجراء ما كانت ظروفه ومعطياته غير متوقعة. لكن الآن مع تطور تكنولوجيا المعلومات، ومحاكاتها لأنظمة التفكير البشري ونظام شبكات الخلايا في الدماغ وفقاً للهندسة الوراثية، أمكن إستخدام عناصر ذكية ضمن أجهزة وشبكات المعلومات، تتمثل تلك العناصر بالبرامج المتخصصة: Expert Systems التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence.

يضاف إلى ذلك أنّ تلك البرامج الذكية وغيرها لم تعد بالضرورة متمركزة في نقطة معينة من شبكة المعلومات، بل يمكنها ان تتنقل بين نقاط وعناصر الشبكة وتستقر

وتعمل حيث تريد او حيث يطلب منها ذلك. ثم تقرر هي أن تنتقل لاحقا إلى نقطة ثانية ومنها إلى ثالثة، وهكذا دواليك. تلك هي الحال مع برامج العميل المتحرك Agent Mobile.

مستقبلاً، ومع جيل جديد، يمكن الاعتقاد أنه سيصدر عن تكنولوجيا المعلومات عمليات فيها نوع من الخيال. الذكاء هو الخروج (لدى حصول ظرف غير متوقع) بالإجراء أو النتيجة المنطقية الأقرب لظرف مشابه. بينما الخيال هو الخروج بإجراء أو نتيجة بعيدة عما هو متوقع.

بالإضافة إلى ذلك أمكن تطبيع الكومبيوتر ليتفاعل مع الانسان وليس العكس كما كان في السابق، حيث كان يتوجب على الانسان الذي يريد ان يستعمل الكومبيوتر وشبكات المعلومات أن يكون متطبعاً معها وأن يعرف أسلوب عملها ويتعامل معها على أساسه. الآن صار لتلك الأجهزة وتلك الوسائل «واجهة» تتفاعل مع الإنسان أياً كانت لغته وأيا كان إدراكه، وأصبحت تلك الأجهزة وبرامجها تتكلم لغة هي أقرب إلى لغة وعقل وادراك الانسان العادي.

من ناحية ثانية العمل على تطوير شبكة الأنترنت يتركز على توسيع الطاقة الإستيعابية لخطوط وقنوات النقل المحلية والإقليمية والعالمية. محليا من البيت أو المكتب إلى الموزع يصار إلى إستعمال أنظمة الإتصال الرقمية (ISDN). إقليميا بين مراكز التوزيع وبين الدول المتجاورة يصار إلى إستعمال الألياف الضوئية. أما عالميا فيصار إلى إستعمال المحطات الفضائية للإتصالات مع ذبذبات قصيرة الطول بعيدة المدى. مؤخراً ومع البث التلفزيوني الرقمي سيكون هناك تكاملٌ بين شبكة الأنترنت وبين محطات البث التلفزيوني.

٣ - نموذج عن إستعمالات تكنولوجيا المعلومات

من بين نماذج عديدة تجسد إستعمالات تكنولوجيا المعلومات ضمن إطار العولمة، سوف نستعرض بالتفصيل نموذج الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الألكترونية.

أما نموذج وسائل الإعلام التي تبث فضائيا، فهي تقع ضمن إطار التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والعولمة. لأن الخبر الإعلامي، الموضوعي أو الموجه، يصل إلى أية

نقطة على ظهر الكرة الأرضية بلمح البصر. بالتالي يساهم هذا النموذج في عملية الغاء حدود المكان والزمان، وبشكل فعال جدا، مثال على ذلك: حرب الخليج، الإنتخابات الأميركية، إنهيار أسواق العملات في الشرق الأقصى. لكن المعلومات في هذا النموذج ما زالت تسير بإتجاه واحد كما أوردنا سابقا. ويمكن أن يكون هذا الأسلوب هو المطلوب لمن يريد توظيف وإستعمال العولمة للغزو الحضاري أو التجاري أو السياسي...

الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الألكترونية:

في السابق كان من يفتح متجراً يكون همه أن يلبي طلبات وحاجات أبناء الحي الذي هو فيه، ويطمح أحيانا إلى استقطاب بعض الزبائن من الأحياء المجاورة. الآن مع وسائل النقل ومع تكنولوجيا المعلومات أمكن إنشاء وإدارة شركات متعددة الجنسيات منتشرة في جهات الأرض الأربع. وذلك لأسباب كثيرة منها أن تكنولوجيا المعلومات ساهمت وبشكل أساسي في تنظيم وإدارة تلك الشركات. إذ أمكن الارتقاء إلى أرقام ضخمة في أعداد العمال والموظفين، وفي أعداد مراكز الانتاج والتوريد والتصدير والمستودعات. وإذ أمكن الإحاطة بكل ما يلزم من معلومات وربطها ببعضها البعض، وأخذ القرار الأجدى، وتنفيذه مباشرة ومراقبة العمل والاداء، وذلك بشكل مباشر. والتدخل فوراً لتعديل أي خلل يحصل ولو كان ذلك في اية بقعة جغرافية. بما ان كل مقومات الادارة ومستلزماتها توفرها تكنولوجيا المعلومات بدون اية إعاقة سببها المكان أو الزمان أو حجم المعلومات، إذن:

لا شيء يمنع من توسع أفق الاستثمار والتوظيف للموارد. و لا شيء يحد من الإنتشار، خصوصاً انه مع ضخامة الكميات: كميات المواد الأولية والسلع، ومع تدنى الكلفة، يصبح حجم الشركة في الأسواق مؤثراً: إن باتجاه المنافسة أو باتجاه الاحتكار. وبالتالي تتسع بشكل ملحوظ دائرة المنافسة. المنافسة كانت على مستوى الحي ثم البلدة ثم المقاطعة ثم المحافظة ثم الدولة، الآن اصبحت على مستوى المنطقة والعالم.

أن مفهوم العمل الإداري قد تغير. النظرة القديمة للإدارة تقسمها عمودياً إلى أطر استراتيجية عليا، وأطر تكتيكية إنتقالية وسطى، وأطر تنفيذية دنيا. وتقسمها افقياً إلى مستويات، في كل مستوى نجد وظائف مختلفة تقوم بها أجزاء من المؤسسة، تلك

الوظائف تتعلق بالإنتاج، والتسويق، والبيع، والتوزيع، والتمويل، والرقابة، والمالية وغيرها.

الآن مع تكنولوجيا المعلومات تلاشت المفاهيم القديمة: إن بين الأطر العمودية أو بين الوظائف الأفقية، وازداد التداخل والتفاعل بينها. وينبغي التذكير أن تلك الحالة هي تجسيد عملي للعولمة. إذا صرنا نرى ان الإدارة هي عبارة عن مجموعة أنظمة، لكل منها هويته ووظيفته، وهو يتداخل ويتفاعل بشكل تكاملي مع بقية الأنظمة. إن وجود تلك الأنظمة على مستوى الكرة الارضية، وتفاعلها مع بعضها البعض سمح بنشوء وإستمرار الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الألكترونية. من تلك الأنظمة نذكر:

أ - نظام الأعمال المكتبية : Office Automation System

إنه النظام الذي يتركز العمل فيه على طباعة النصوص والتقارير والجداول والرسوم البيانية والمذكرات والتعاميم وتأمين توثيقها وإرسالها وتوزيعها. ويتضمن ايضاً البريد الإلكتروني ومتابعته وتنظيم الاجتماعات: جداول أعمالها، محاضرها، توقيتها، أماكنها والمشاركين فيها. رصد الدوام وتنظيم المواعيد. المراسلات: الصادر والوارد. ويمكن تقديم تلك الخدمات لأكثر من مرجع في آن معاً.

ب - نظام الاتصالات : Teleconference and Telecommunication System

يسمح هذا النظام بالإجتماع عن بعد، وبذلك يتسنى لأعضاء لجنة أو مجلس أو لمجموعة خبراء، يتواجد كل منهم في بلد، أن يجتمعوا ويتحاوروا ويرى كل منهم من يريد من بين الآخرين، ويتبادلوا الوثائق والملفات خلال الإجتماع كلٌ في مكتبه. ويمكنهم المشاركة عن بعد في تجارب مخبرية وعمليات جراحية، وذلك بشكل مباشر. يسمح هذا النظام أيضا باستعمال البريد الصوتي الشبيه بالبريد الإلكتروني Voice- mail إذ يمكن نقل وترك واستقبال أية رسالة صوتية من / إلى أي جهاز هاتف أو أي جهاز كومبيوتر.

ج - نظام الإدخال والترحيل : Transaction Process System

في السابق، كانت عمليات الإدخال تتمّ في وقت ما، ولاحقاً بعد انتهاء العمل مع الزبائن تتم عمليات الترحيل للمعطيات، وتصدر اللوائح والجداول لليوم التالي. الآن تتم

عمليات الترحيل مباشرة عند إنجاز عمليات الإدخال والتدقيق، وذلك بشكل فوري. بالتالي يكون واضحاً لدى أي مطلع على معلومة معينة في شبكة محددة أن تلك المعلومة حتى لحظة اطلاعه عليها، هي الأحدث فعلياً. وهذا أسهم في إطلاق التجارة الإلكترونية، والنقل الألكتروني للأموال، واتساع أعمال البورصة، والعمل عن بعد...

د - نظام المعلومات للإدارة : Management Information System

إن نظام الترحيل للأعمال اليومية يسهل سير العمل اليومي بشكل ممتاز، لكنه يبقى بخيلاً لجهة المعلومات التي يحتاجها المسؤول المباشر والمسؤول الأعلى، إن لجهة التدقيق أوالرقابة أواتخاذ القرارات وإما للتعديل أو للتطوير. إن نظام المعلومات للإدارة يربط صعوداً عمليات التنفيذ بعمليات التخطيط واتخاذ القرار، ونزولاً يربط القرارات والتعاميم ويحولها إلى إجراءات تنفيذية. كما أنه يؤمّن المعلومات اللازمة بالشكل المطلوب وفي الوقت والزمان المناسبين.

هـ - نظام الدعم لإتخاذ القرار : Decision Support System

انه النظام المركزي الذي تتمحور حوله بقية الأنظمة إذ تصدر عنه القرارات التي تحكم مسار بقية الأنظمة. وفيه من وسائل الضبط والمراقبة ما يكفي لتحديد كافة المعطيات والمعلومات التي تعكس حسن سير ما تم أخذه من قرارات. وهو يربط المؤسسة وأنظمتها ببعضها البعض داخلياً، ويجمع المؤشرات والمعلومات والمعايير اللازمة من جميع الأنظمة الداخلية للمؤسسة، كما ويربط المؤسسة بالخارج: بالأسواق وبمصادر التمويل وبالمستهلكين وبكل ماله تأثير سلبي او إيجابي على انتاج وسياسة المؤسسة وتطورها، من: مؤسسات منافسة، مؤسسات تمويلية، مؤسسات تأمين، مؤسسات ضمان، دراسات تسويقية، أسواق مواد أولية أسس ضرائبية.

ويضع النظام كل تلك المعطيات ويجعلها تتفاعل ضمن نماذج، وضمن برامج محاكاة Model Simulation، بحيث يقدم لأصحاب القرار سيناريوهات عدة لفئات مختلفة من القرارات، تتضمن الإحتياجات واللوازم والمقومات اللازمة للتنفيذ، ويتضمن أيضاً التوقعات المختلفة التي تنتج، والجدولة الزمنية اللازمة. يعمل هذا النظام بشكل تفاعلي ديناميكي مع الجهة التي تستعمله. وهو يساهم في إصدار القرارات الأجدى

للتسعير والانتاج والتوزيع، ويسمح بالتحكم بالكلفة، وتحديد الصيغ الفضلى للتصنيع والتوزيع والمواد الأولية.

و - نظام نقل الأموال الألكتروني : Electronic Fund Transfer System

إن أي فرد يحمل بطاقة تقول أنه يملك مبلغا من المال يمكنه أن يطلب تحويل جزء من هذا المال إلى متجر في قارة أخرى، لأنه يريد شراء سلعة ما من هذا المتجر. كما يمكنه أن يطلب تحويل جزء آخر لتسديد بدل حجز غرفة في فندق، وجزء ثالث لحجز بطاقة سفر، وذلك يتم في لحظات.

في نهاية الشهر يستعمل رب العمل بطاقة مماثلة لتحويل الراتب الشهري إلى صاحب البطاقة الأولى، وهكذا يتسنى لهذا الفرد أن يقبض راتبه وأن يصرفه دون أن يلمس ليرة أو دولارا أو درهما.

تضاف إلى ذلك كل إمكانات التحويل المالي بين المصارف، وكل عمليات الإدخار وتوطين الفواتير. وعند الحاجة إلى مبلغ نقدي من المال، كي يتمّ دفع ثمن حاجيات من عند تاجر لم ينخرط بعد بهذا النظام المالي، نقصد آلة لسحب النقود (ATM).

ز - نظام التجارة الألكترونية : E-Commerce System

يمكن لأي فرد، دون أن يترك بيته، أن يستعرض أية سلعة يريد، وأن يتفحصها ويدرس مزاياها ويقارنها بغيرها، وأن يساوم بشأن شرائها، وعند الإعتماد يمكنه أن يطلبها ويحدد المواصفات الخاصة التي يريد وأن يدفع ثمنها، تصله تلك السلعة بواسطة نظام بريد عادي أو سريع. لاحقا يمكنه تأمين الصيانة عن بعد أيضا. ويمكن لهذا الفرد أن يقوم بدور الوسيط: يشتري بالجملة ويبيع بالمفرق.

ح - نظام البحث الألكتروني : Searching System

في أي نقطة من العالم يمكن لأي فرد يبحث عن معلومة محددة أن يستعين بأنظمة بحث متخصصة تساعده في بحثه. ويمكن لبعض تلك الأنظمة والبرامج (كالأنظمة والبرامج المتحركة التي أتينا على ذكرها) أن تتنقل من محطة في شبكة المعلومات

العالمية إلى محطة أخرى. في كل محطة تبحث تلك البرامج وتسأل عن الأماكن والمحطات حيث يمكنها أن تجد المطلوب، عند حصولها على عناوين محطات أخرى تنتقل إليها مباشرة وتتابع البحث. تبقى على هذا المنوال حتى تجد ما هو مطلوب، عندها تعود إلى المركز المحدد حاملة الحصيلة. وفي حال عدم الوصول إلى شيء تعود خالية الوفاض فور إنتهاء المهلة المعطاة لها.

التفاعل مع العولمة

بعد إستعراض العولمة من حيث البنية التكوينية لها، عبر الوقوف على مقومات تكنولوجيا المعلومات وأساليب استعمالاتها، يتبادر إلى أذهان الكثيرين أسئلة بشأن تلك العولمة، منها:

- هل العولمة مفيدة للمجتمعات وللشعوب؟ أم أنها مضرة؟
- إن كانت هناك مخاطر، ما هي تلك المخاطر؟ وكيف يمكن الحدّ منها؟
- في جميع الحالات، كيف يمكننا التعامل معها؟

مساهمة منا في نقاشات تدور هذه الأيام حول العولمة، وتحديداً في تلك المواضيع وتلك الأسئلة، أود أن اطرح بعض المزايا والتأثيرات التي تترافق مع العولمة وطروحاتها، وصولا إلى طرح بعض الإشكالات.

الميزة الأولى: انعدام الزمان والمكان

في السابق كان العمال يذهبون الى البلدان والمناطق الصناعية، الآن أصبحت الشركات بمصانعها تذهب إلى حيث اليد العاملة، فتدفع كلفة أقل وتنأى بنفسها وبدولها عن تبعات إقامة العمال وعائلاتهم عندها. وحتى البيت أصبح مكانا للعمل، إذ بإمكان الموظف عبر شبكة المعلومات أن يذهب الى مكتبه، يؤدي عمله ويسلمه في الوقت الذي يريد، كل ذلك من دون ان يترك بيته. بالنسبة للموظف: إرهاق أقل خصوصاً بسبب جو العمل وبسبب وسائل النقل والوقت الضائع فيها والإزعاج الناتج عنها، وفي هذا الأسلوب أيضا كلفة أقل للإنتقال والثياب والطعام. كما أنه يسمح للمرء بالقيام بأكثر من عمل في الوقت نفسه. أما بالنسبة لرب العمل فهناك تحرير من المساحات والأبنية للموظفين، وما يتبع ذلك من إيجارات وصيانة وخدمات مرافقة لوجودهم في

مكاتبهم، وتلافي التأخير بسبب وسائل النقل، وفيه أيضا الحدّ من الحركات النقابية....

في السابق كان إجراء أي جردة يتطلب أياماً أو أسابيع، الآن تكفي ساعات ليتم ذلك. السيارة الآن يتم تصنيعها في اماكن متعددة ويتم تجميعها في أماكن أخرى وإرسالها الى نقاط توزيع منتشرة في قارات عدة. إن إعداد أي تقرير يستلزم وقتاً طويلاً لجمع المعطيات وكتابة التقرير وتنقيحه واعادة طباعته وايصاله إلى المرجع. كل ذلك كان يتطلب ساعات واياماً، الآن يتم خلال دقائق. إن الجدول الزمني للعمل كان شهرياً أو أسبوعياً ثم أصبح يومياً. الآن تتمّ جدولة المواعيد بالساعة والدقيقة.

الحصيلة: إنعدم الزمان والمكان، وتلك هي السمة الأساسية التي إنطلقنا منها لتحديد العولمة. ولكن هل تستطيع الشعوب والمجتمعات العيش والإستمرار خارج الزمان وخارج المكان، أي خارج التاريخ وخارج الجغرافيا؟!

الميزة الثانية: توحيد المعايير

في السابق كان التمايز هو السمة الغالبة لدى أي فرد أو مجموعة، كان هناك بتهوفن واحد، كان هناك شكسبير واحد وموليير واحد، كان هناك برج إيفل واحد... الآن مئات المغنين لأي نوع من الموسيقى، ومئات المؤلفين لنفس النوع من الأدب أو الشعر، ومئات ناطحات السحاب.. السمة العامة أن الكل يتبع مواصفات ومعايير واحدة أو موحدة.

في السابق كان التمايز أيضا هو السمة الغالبة لاستقطاب أي مستهلك. وذلك باظهار مواصفات ومقاييس خاصة ومميزة للسلعة التي تقدمها له شركة معينة. ايضاً كل إدارة كانت تنظم عملها وملفاتها وفق أسلوب مميز خاص بها. الآن ومع تكامل السلع وتطورها، ومع تقسيم العمل وتجزئة السلعة إلى أجزاء يتم تصنيعها كل على حدة. ومع ضرورة تبادل المعلومات والسلع والخدمات أصبحت الحاجة ملحة، إن لم نقل حياتية، لتحديد الأسس والمعايير المشتركة التي تسمح بهذا التبادل والتكامل.

كذلك نسمع مؤخرا بمواصفات الجودة الشاملة العالمية. وأصبح البقال في الحي يسعى للحصول عليها، وهي التي تشترط مواصفات لاعلاقة لها بزبائنه ولا بالبلد الذي يعيش فيه، ولكنه يسعى إلى تسويق منتجاته عبر الأنترنت وعبر البريد إلى بلاد جديدة.

إن توحيد المعايير في مجتمع ما ينظمه، ويجعله منفتحا، ويعطيه الفرصة للتفاهم مع الآخرين، ومعرفة حاجاتهم ونواياهم، وبالتالي تحقيق التعاون معهم أو إقتحامهم أو تجنبهم والتحصن من الأذى الذي يمكن أن يصدر عنهم.

الميزة الثالثة: غنى المعلومات والثقافات

مع العولمة ومع تكنولوجيا المعلومات أمكن لحضارات كثيرة ولثقافات مختلفة أن تتفاعل مع بعضها البعض. وفي ذلك غنى للجميع وتنويع في أساليب الحياة اليومية. من ناحية ثانية، نعلم أن فتح تكنولوجيا المعلومات أمام الجميع، أدى إلى إنخراط الكثيرين في كرة الثلج تلك، مما جعلهم يقومون بإنتاج كميات هائلة من المعلومات، حتى أصبحت المشكلة في هذه الأيام تكمن في حسن تبويب المعلومات وتنظيمها، بهدف سرعة الوصول إلى المعلومة المطلوبة وتمييزها عن المئات شبيهاتها، في حين أن كانت المشكلة سابقا تكمن في عدم توفر المعلومة التي نريد.

الميزة الرابعة: تعزيز المستهلك على حساب الإنسان

مع العولمة أصبح الإنسان رقما، يتم التعرف عليه عبر رقم الضمان أو رقم حسابه المصرفي أورقم ملفه الطبي. وعند أخذ أي قرار بحقه يكون القرار كأنه عائد للرقم لا للإنسان. كذلك الأمر لدى أخذ قرارات دولية بشأن مجتمعات أو بشأن مجموعات، كأن القرار يؤخذ على أرقام لا على مجموعات بشرية، ويتم نسيان كل بنود حقوق الإنسان العائدة له.

ولكن عندما يصبح هذا الإنسان مستهلكا تنقلب الموازين كليا ويصبح هو الأساس وهو مركز الإهتمام. في السابق كانت العملية الانتاجية تستند على السلعة، خاصة عندما كان إنتاج السلع يتم بدون منافسة. وكان على المستهلك الذي يشتريها أن يتأقلم معها، وصولا إلى إزدياد حاجته لها. الآن تحولت نقطة الإرتكاز نحو المستهلك. إذ صار يجد نفسه أمام خيارات عدة، لذلك غدا يختار ويساوم. وأصبح يتطلب ويقترح في السلعة مواصفات خاصة به. وأصبحنا نلاحظ ازدياداً في التنافس بين الشركات تلبية لرغباته.

أيضاً أصبح المستهلك، لدى تسجيل طلبيته، يقوم بإدخال ما يريد من مواصفات كي يتمّ إنتاج السلعة تماما كما يريد. وللمستهلك كل الحق بأعتبار أن السلعة التي يشتريها

قد تم إنتاجها خصيصاً له، حتى لو كان هناك آلاف الطلبات المماثلة، فكلها تتم تلبيتها بانتاج إجمالي منظم.

كما يقوم المستهلك لاحقاً باصدار الفاتورة ويدفع السعر ويستلم الايصال. ونلاحظ أن المستهلك أصبح جزءاً من عملية الانتاج، له هويته، له رأيه، له مساهمته في القرار. ولم يعد هدفاً، عندما يشتري السلعة ينتهي دوره وتنتهي العلاقة معه، بل أصبح نظام المعلومات في المؤسسة يتابع التواصل معه دوريا، بحيث تتم إحاطته بكل جديد، إن فيما خص السلعة التي اشتراها، او أي جديد يرتبط بحاجاته أو رغباته. كل ما سبق يتم لأنه يولد لدى المستهلك شعوراً بالقرب من المؤسسة ومن نتاجها ويولد رابطاً بينه وبينها، ولو كانت المسافة بينهما آلاف الأميال.

العولمة إذن تعزّز الفرد وتكرمه وتحافظ عليه طالما هو مستهلك، وذلك بمعزل عن هويته وانتماءاته ومواقفه. من ناحية ثانية تسحق العولمة الفرد وتجعله يذوب ضمن مجموعته أو ضمن مجتمعه وتتناسى إنسانيته إن لم يكن من المستهلكين.

الميزة الخامسة: العنصرية

من ناحية أخرى، نعلم أن المعلومات نفسها أصبحت من ضمن السلع التي يتم التسويق لها والإتجار بها. حتى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت سلعة، وأصبحت أحد موارد الطاقة ومصادرها. إن المعلومات بحد ذاتها يمكن إعتبارها إحدى المواد الأولية التي تستخدم في عمليات تتميز بالقيمة المضافة، مثل: تجارة الأموال والأسهم والخدمات والدراسات. إن المعلومات تمثل أحد رؤوس الأموال، خاصة عندما تحمل في طياتها ملكية فكرية أو حقوق إختراع.

أصبحنا نرى تمايزاً في درجة اقتناء التكنولوجيا والانصياع لها ولمستلزماتها، مما خلق نوعاً من العنصرية. في السابق كانت العنصرية تركز على اللون أو العرق أو الدين، العنصرية مع العولمة أصبحت بين من ينتج السلع للمستهلك وبين من يمكن أن يكون مستهلكا. المنتج هو الأعلى وهو صاحب القرار وهو السيد. ونرى أن كل شيء يسير ضمن انظمة معلومات إقتصادية وتجارية وتمويلية تحمل في طياتها إجراءات عنصرية تمارس بشكل يقال عنه أنه: «حضاري».

الميزة السادسة: التبعية

١- عالم القطب الواحد

مع الحرب الباردة ومع وجود قطبين في العالم، تم وضع القيود كي لا يصار إلى إنتشار تكنولوجيا المعلومات وإ قحامها في كل المجتمعات، إذ أن العولمة هي سلاح ذو حدّين، يمكن ان يستعمله من يروّج لها كما يمكن ان يستعمله القطب الآخر.

لكن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، تم إطلاق ونشر كل مستلزمات العولمة: من تكنولوجيا المعلومات، الى وضع وتكريس نظم قيادة الاقتصاد العالمي عبر منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغيرها. وأنتجت تكنولوجيا المعلومات ووسائل النقل المتطورة، كما ذكرنا سابقاً، الشركات متعددة الجنسيات المسماة بالعملاقة، التي من جهتها أعادت إستعمال تلك التكنولوجيا لبسط مزيد من النفوذ. وهكذا دواليك...

وبذلك أصبحت الكرة الأرضية يتحكم بها قطب واحد، وذلك قدر إستطاعته. وساهمت العولمة، التي هي من إنتاجه، في تعزيز وبسط نفوذه.

٢ - صراع الدول الصغرى والشركات العملاقة

في السابق كانت القوة الاقتصادية تتمثل في الصناعات الثقيلة، أي في الصناعات التي تُنتج في المصانع، الآن أصبحت القوة والسلطة في صناعة نظم المعلومات. من يسبق يفرض شروطه ومواصفاته، بالتالي يفرض المعايير والمقاييس التي على أساسها تتم صناعة أجهزة المعلومات والاتصالات، خصوصاً إذا كان الاعتماد كليا على تكنولوجيا المعلومات في عمليات اتخاذ القرار، عندها يصبح مالكها هو صاحب القرار، وتصبح العمليات الانتاجية والتسويقية والتوزيعية والتموينية كلها أسيرةً لتلك التكنولوجيا ولمن يمتلكها أويسيطر عليها. لذلك نرى تبعية واضحة لمن يمتلكها أو يتحكم بها.

ومع تكنولوجيا المعلومات ومع العولمة تنامى حجم ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات، حتى أصبحت شركات عملاقة. وإزداد نفوذ تلك الشركات مع تملكها وتحكمها بالمعلومات كسلع، وبسيطرتها على الصناعة والتجارة المرتبطة بالقيمة المضافة، حتى أصبحت تلك الشركات تتحكم بالدول وبسياساتها وبقراراتها، وذلك بوضع شروط إقتراضية قاسية جداً للإستثمار وفرض تشريعات ضريبية، بحيث تتم المحافظة على بلد ما كي يكون مستهلكا للقرض ولفوائده، وللسلع التي يفرض عليه استيرادها. انه

نوع من الاستعمار لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية ولكن بشكل ذكي، إذ أن المستعمر لا يتوجب عليه الذهاب الى موقع صاحب الموارد، بل هو يدير العملية عن بعد.

لذلك يمكننا أن نفهم الأسباب الكامنة وراء إسكات كل الأصوات، داخل وخارج المؤتمرات، عن التلوث والفقر والتوزيع العادل للثروات. الهدف المعلن هو دعم الاستثمار في هذا البلد. ولكن ما يحصل بالفعل هو: إستثمار البلد، استثمار اليد العاملة فيه، استثمار موارده وصولا ألى فتحه كسوق استهلاكية. القول أن الرأسمال هو مشترك فيه جزء وطني وجزء خارجي، هو قول فيه الكثير من الوهم. أذ أن الجزء الوطني من رأس المال تستهلكه صناديق التمويل العالمية وأسواق البورصة، واسعار العملات.

٣- صراع الدول الكبرى والشركات العملاقة :

هناك صراع آخر قائم بين تلك الشركات وبين الدول الكبرى. وغالبا ماتكون للأولى الغلبة، لأنها تتحكم بأصحاب القرار في تلك الدول، إذ أنها وراء حملاتهم الإنتخابية أو مشاريعهم الخاصة. ومن يستعصي عليها ماعليه سوى إنتظار العاصفة.

كل ذلك كان موجوداً قبل العولمة، ولكنه كان يتم على نطاق ضيق ومحدود. الآن مع العولمة أصبحت التدخلات ضخمة وفعالة ومميتة، إذ تملك تلك الشركات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتقتحم معها أسوار وخصوصيات الأفراد والمؤسسات والدول، وغدت المعارك ضارية.

ودليل على ضراوة تلك الصراعات، أنه تم تبادل الأدوار بين الدول وبين هذه الشركات، بدليل أن الشركات العملاقة أصبحت تقيم وتوقع الإتفاقات فيما بينها، وهو أمر تقوم به الدول، في حين أن معظم الدول أصبحت تتوجه نحو التخصصية، أي تتوجه نحو أسلوب تلك الشركات.

ما الحل ؟

هل يكمن الحل في رفض التكنولوجيا عموماً وفي رفض تكنولوجيا المعلومات بالتحديد؟ كلا، انها تجتاحنا وتقتحم حياتنا اليومية. الحريّ بنا هو استيعابها، والعمل

على السيطرة عليها وتوظيفها وصولاً لمزيد من التكاتف والتضامن، ووصولاً إلى بلورة قوة إقليمة تسعى الى تعزيز مقوماتها بما يضمن لها نوعاً من الإستقلالية والحرية. ويساعدنا ذلك في المواجهة والتصدي لسياسات التبعية التي يتم السعي الى فرضها.

ما هي المخاطر التقنية ؟

بما أنه يتوجب علينا خوض غمار العولمة وذلك بواسطة تكنولوجيا المعلومات التي يؤمن لنا إستعمالها التسلح والتحصن في مواجهة تلك العولمة، لذلك يتوجب علينا معرفة المخاطر التقنية لتلك التكنولوجيا.

ماذا يكون الحال لو حصل خلل أو طرأ عطل ما في شبكة المعلومات لمصرف عالمي، فيه مركز رئيسي ومئات بل آلاف الفروع، أو في شبكة المعلومات العائدة لناطحة سحاب، أو نظام إشارات المرور في مدينة كبيرة...

أنواع المخاطر يمكن تبويبها وفق ما يلي:

- ❖ خلل في الموقع يتعلق بالأجهزة.
- ❖ خلل في الموقع يتعلق بالبرامج.
- ❖ خلل في شبكة الاتصالات.
- ❖ خلل في عمليات الإدخال والتشغيل.

تلك الأنواع من الخلل يمكن ان تكون مصادرها وأسبابها بشرية: إما مقصودة أو لا إرادية. ويمكن ان تكون الأسباب حوادث طبيعية مثل: زلزال، أو فيضان، أو عاصفة.

المخاطر الناتجة عن أعمال إرادية مقصودة هي إما للتخريب أو للتعطيل والشلل المؤقت. الهدف غالبا هو الإبتزاز. أما سرقة المعلومات فإنها تتم بواسطة التنصت أو بواسطة التسلل. ويسمح التسلل بتغيير المعلومات كما يسمح بسرقة أشياء كالأموال والسلع. أما سرقة المعلومات فانها تستعمل اما للتقليد او للمنافسة أو للإبتزاز أو لدواع أمنية. ويسمح التسلل إلى شركة منافسة بقلب المعطيات والمعلومات عندها، مما يجعلها تأخذ قرارات في غير صالحها. ويمكن التسلل واقتحام الموقع وإغراقه بمعلومات وإتخامه وصولاً إلى شلله. التسلل يكون إما بانتحال شخصية أو تزوير بطاقة أو كلمة السرّ أو بكسر نظام الحماية....

هناك أعمال أخرى إرادية مقصودة من داخل النظام المعلوماتي. تلك الأعمال هي جرائم يعاقب عليها القانون. الفرق أن المرتكب هنا هو شخص من داخل النظام، الآخر هو دخيل. من الجرائم الداخلية: نرى تلاعباً في المخزون حيث يتم التعتيم على بضاعة يتم سحبها لاحقاً، أو يتم شحن بضاعة الى مكان وهمي يتسلمها متواطيء مع المرتكب، أو نرى تلاعباً في جداول الرواتب بلحظ موظفين وهمييـن، أو تلاعباً في الصندوق أو في الدوام أو في فواتير الشراء أو حجم المبيعات...

الحلول للمخاطر التي يمكن ان تطرأ، نبوبها وفق ما يلي:

١ - متابعة ومراقبة إنشاء وتطوير وتعديل أنظمة المعلومات، وتجربتها في كل الظروف. ثم لاحقاً المراقبة الدورية لها.

٢ - الحرص على تأمين الحماية والتحصين اللازمين لمواقع المعلومات ولشبكة الاتصالات، حماية البرامج و تحصين التجهيزات، مع لحظ أنظمة إنذار.

٣ - تدريب الموظفين على إستعمال وسائل الأمان والحماية كافة، ومراقبة من يهمل وردعه.

٤ - ضبط عمليات الدخول الى المعلومات والأجهزة والشبكة بواسطة تحديد هوية الشخص، وما يريد، ثم يصار الى التأكد من الحقوق المعطاة له ومطابقتها مع ما يطلب.

٥ - رصد كل من يطلب الدخول إن بشكل طبيعي أو عنوة، ومتابعة سلوكه وأسلوب عمله، وحفظ ذلك كي يصار لاحقاً إلى المراقبة وكشف الدخلاء.

٦ - تنويع الأذونات بالدخول و كلمات السر، وربطها بما يعرفه الشخص أو بما يحمله أو بمكانه أو ببصمات أصابعه أو بصوته...

٧ - تشفير المعلومات. فتبقى مبهمة وغير مفهومة للمتسلل وللمتنصت.

٨ - تبويب المعلومات وفرزها ووضع ما هو حساس ومهم منها في أماكن أكثر حماية، حيثُ يتم التحصين بواسطة جدران نار، وبواسطة أنظمة إنذار، مع أخذ الإحتياطات اللازمة.

٩ - المراقبة الدائمة والدورية لكل عناصر الشبكة والتدقيق في اية ظاهرة غريبة أو غير متوقعة.

لضبط عمليات معالجة المعلومات يمكن:

- ❖ تقسيم العمل وتبويبه وفرزه إلى عناصر مختلفة يمكن ان توضع في أماكن عدة، وذلك بهدف المراقبة والتدقيق والتكامل والحد من الإبتزاز.
- ❖ التدقيق في صلاحية وواقعية المعلومات التي يتم إدخالها أو معالجتها او إصدارها.
- ❖ تصحيح الخطأ.
- ❖ التوثيق الدوري وحفظ نسخ كاملة عن المعطيات، وعن البرامج: يومياً وأسبوعياً وشهرياً وسنوياً.
- ❖ تحفيز العاملين للإنخراط والتفاعل والتأقلم مع النظام المعلوماتي المطبق.
- ❖ التدقيق في النظام المعتمد: التدقيق ضمن البرامج والأجهزة، والتدقيق خارجها.

كما يتم التحضير للجهوزية أي التحكم بالوقت اللازم لاستعادة جميع الأمور مجراها الطبيعي في حال حدوث أي خلل أو عطل أو كارثة. التأكد الدوري من تلك الجهوزية، والسعي إلى تقليص الوقت اللازم لها، ضروري جداً.

من ناحية ثانية، وأسوة بشبكة الانترنت التي كان تم تصميمها بهدف الإبقاء على حد أدنى من حسن الإداء في حال تعطل أجزاء لا بأس بها من الشبكة العالمية، يمكن ان نعمد ايضاً، داخل أنظمة الشركات، إلى تصميم شبكات مشابهة اسمها انترانيت Intranet، تؤمن الخدمات نفسها، وتؤمن حداً أدنى من الاستمرارية في حال تعطل أجزاء من الشبكة. ويتم ذلك بواسطة لحظ مواقع للطوارىء وربطها بالشبكة، كما يتم إعتماد إجراءات للطوارىء. هذا ما يسمى بادارة الكوارث والمخاطر.

الخاتمة

يُقالُ أنّ الإعلام هو السلطة الرابعة، وأن المعلومات تمثل السلطة الخامسة. ما هو حاصل يؤكد لنا أن المعلومات هي فوق كل السلطات، هي المصدر للسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، حتى «السلطة الإعلامية» هي مصدرها. إنها السلطة الأعلى. والغريب مع تكنولوجيا المعلومات أن مواجهتها لا تتمّ إلاّ بها.

لذلك علينا، قدر الإمكان، التمكن من تلك التكنولوجيا وتسخيرها، بدلاً من أن نكون أسرى لها، ولاطريق آخر غير هذا لتأمين الحد الأدنى من الحصانة والسيادة والإستقلالية في مواجهة رياح العولمة العاتية.

مراجع

- فريدمان، توماس؛ «السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة»؛ الدار الدولية للنشر والتوزيع؛ ٢٠٠٠.
- د. هيجوت، ريتشارد؛ «العولمة والأقلمة: إتجاهان في السياسة العالمية»؛ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.
- الجميل، سيار؛ «العولمة والمستقبل: استراتيجية تفكير»؛ الدار الأهلية للنشر والتوزيع؛ ٢٠٠٠.
- د. طه، افلح؛ «شبكة الأنترنيت»؛ مجلّة الدفاع الوطني اللبناني؛ العددين ١٩ و٢١: العام ١٩٩٧.
- Carnoy, Martin; Castells, Manual and Cohen, Steven. "The new Global Economy in the Informational Age: Reflections on Our Changing World", Philadelphia, PA: Penn State University Press, 1993.
- Fukuyama, Francis. "The End of History and the Last Man", New York: Free Press, 1991.
- Magnet, Myron. "Who's Winning The Information Revolution" Fortune, November 30, 1992.
- Ohmae, Kenichi.
* "The borderless world", New York: Fontana 1990.
* "The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies", New York: The Free Press, 1995.
- Dunleavy, Patrick. "The Globalization of Public Service Production: Can Government be the "Best in the world?" Public Policy and Administration no. 9, Summer 1994.
- Sprout, Alison L. "Moving Into the Virtual Office", Fortune, May 2. 1994.

من الإمبرياليّة التقليديّة إلى العولمة: فرّق تسدْ / وحّد تسدْ

د. نبيل سليمان(*)

أوّل سؤال لكلّ شرح وتفسير هو، هل هناك طريق ما، أو باب ما يؤدّي لفهم العولمة؟ كما هي طرق وأبواب كلّ ظاهرة، كلّ نموذج، كلّ نمط وكلّ علم مخصوص. أم أنّ العولمة، كونها عولمة، أي كونها عالم الكرة الأرضيّة الجديد، لا طرق لها ولا أبواب ولا منافذ؟ وبالتالي إذا كان لا طرق لها ولا أبواب ولا منافذ، كيف يمكن النفاذ إليها وهي تحيط بكلّ الجوانب؟

ومثال على هذا المأزق، ألقت هذه العقبة (المعرفية؟) المختصّة بموضوع العولمة، بثقلها، على لجان التوصيف للبرامج الجديدة في معهد العلوم الإجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة (كما أفترض أنّها تلقي بثقلها في كلّ كليّة وجامعة). فهذه اللجان بأنصبتها المعرفيّة المتعدّدة، لم تستطع الإنفاق - وهذا طبيعي كما سوف نرى - على وضع موضوع العولمة في نصاب معرفي مخصوص. وكان الخلاف... هل نضعها مثلاً داخل الظاهرات الإجتماعيّة، أم داخل الأنماط الإنتاجيّة، أم داخل علم الإجتماع المعاصر، أم داخل موضوعات التنمية، أم داخل الأنتروبولوجيا الثقافيّة؟ وكان كلّ واحد من أعضاء لجان التوصيف تلك، يقدّم الأدلّة العلميّة والمنطقيّة لإدخالها في نصاب تخصّصه، وكان كلٌّ منهم على حقّ نسبي. فكونها عولمة يعني أنّها تطول إلى كلّ ميدان، إلى كلّ اختصاص، إلى كلّ ظاهرة، إلى كلّ نمط وإلى كلّ نموذج معرفي. ولكن بالمقابل، وكونها عولمة أيضاً، هي خارج ذلك كلّه.

(*) رئيس مركز الأبحاث في معهد العلوم الإجتماعية (الجامعة اللبنانية).

بالرّغم من كلّ ما كتب عن العولمة وحولها من قبل فلاسفة وعلماء إقتصاد وعلماء إجتماع وعلماء نفس وتكنولوجيّون، تناولها كلّ منهم من خلال عدّته المعرفيّة. بالرّغم من ذلك، قد يكون مبكراً جداً التقاط نصابها الحقيقي المخصوص، داخل كلّ علم أو إختصاص، وذلك لسببين:

١ - أنّها لم تزل في بداياتها التكوينيّة، بالرّغم من أنّ بداياتها النظريّة بدأت مع بزوغ الرأسماليّة.

٢ - أنّها - كما يبدو - لم تزل تخبىء بقدرة كبيرة أصل إنتمائها، رغم كلّ ما كتب حول هذا الأصل.

هذان السببان هما في عمق تلك العقبة (المعرفيّة؟) التي لم تتبيّن حتّى الآن طريقاً أو باباً أو منفذاً، نحو موضعة العولمة في سياق مخصوص.

ما هي العولمة؟

لنقدّم بداية تعريفاً أوريستسكياً [١] Heuristique للعولمة، يقول أنّ العولمة هي **نمط إستهلاك ثقافي**، يتأسّس على شكل جديد للإمبرياليّة لم يصل إلى نهاياته بعد. وهو يحاول أن يتأسّس على أنقاض الشكل التقليدي للإمبرياليّة. ذلك الشكل الذي يقول، على حدّ تعبير لينين أنّ «الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة» [٢].

إنّ الذي أوصل العولمة لبداية مجال تحقّقها العملي، هو انهيار المنظومة الإشتراكيّة في العالم. هذا الإنهيار، ليس سببه أساساً غياب الحريّات والديموقراطيّة في تلك المنظومة، كما يفسّر البعض، ولا أساساً غياب الملكيّة الفرديّة، كحافز رئيسي لكلّ إنتاج، ولا أساساً ضعف الإقتصاد الإشتراكي قياساً على الإقتصاد الرأسمالي. بل سببه أساساً أن الإمبرياليّة التقليديّة تلك **ليست أعلى مراحل الرأسماليّة**، بل هي وبكلّ بساطة مرحلة من مراحلها. والمنظومة الإشتراكيّة بعد لينين ظلّت - للأسف أو لحسن الحظ! - وفيّة لتلك المقولة، وهي بوفائها لها، إستكانت إلى فكر مريح يقول بأنّ الرأسماليّة وصلت إلى أوجها بالإمبرياليّة «التقليديّة»، ولا قبل لها على الخروج من أزمتها المستعصية إلاّ **بالتهافت**.

هي السبب الأساس في إنهيار تلك المنظومة؛ ذلك أنّ الرأسماليّة إستطاعت على الدوام الخروج من كلّ أزمة، عمليّة أو نظريّة مرّت بها. والعولمة هي محاولة خروجها الأخير غير المستتب بعد.

هذه المحاولة للخروج هي ما ندعوه باستبدال الإمبرياليّة التقليديّة بإمبرياليّة حديثة، تحاول أن تفرض **نمط إستهلاك ثقافي** وحيد وحديث، بعدما حاولت الإمبرياليّة التقليديّة سابقاً، فرض **نمط إنتاج إقتصادي** وحيد وحديث، ولم تنجح كفاية.

وحِّد تسُدْ:

وإذا كان شعار الإمبرياليّة التقليديّة، على طريق فرض نمط إنتاجها الإقتصادي الوحيد هو «**فرّق تسُدْ**» (٣)، كما يقول بيار بورديو، باعتبار أنّ الإقتصاد، خارج الثقافة، بحاجة للفرقة كي يسود، فإنّ الإمبرياليّة الحديثة كنمط إستهلاك ثقافي أساساً، بحاجة لشعار «**وحّد تسُدْ**» على حدّ تعبير بورديو في المكان نفسه. ذلك أنّ نمط الإستهلاك الثقافي الواحد (كونه نمط إستهلاك ثقافي) بحاجة لإلغاء التمايز كي يُبنى، بعكس نمط الإنتاج الإقتصادي الواحد (حين يعمل وحيداً) المحتاج بنيوياً لدعم التمايز الثقافي وإعادة إنتاجه على الدوام.

عند هذا المفصل، هل لا يزال هذا التعريف «الأوريستيكي» أوريستيكياً؟ أم أنّه في سياق أن يُبنى تعريفاً دقيقاً أعني واقعياً Réelle بغضّ النظر إن كان حقيقياً Vraie أو لم يكن؟ لم يزل مبكراً الحسم في أيّ اتجاه.

وعلى عكس ما يشير إليه بورديو بشكل مضمر، فليس دقيقاً «أنّ الإمبرياليّة (الأوروبيّة) تطوّرت ضمن النطاق القومي» وأنّ الرأسماليّة الأميركيّة وربيبتها العولمة «تطوّرت في سياق غياب الدولة القوميّة وضعفها الدائم» (٤)، وعدم الدقّة، بالرّغم من كلّ الإشتهادات التي يسوقها، هو أنّه لم ينتبه إلى الفرق البنيوي بين كون الإمبرياليّة التقليديّة (الأوروبيّة)، لم تكن سوى إمبرياليّة إقتصاديّة تحاول فرض نمط إنتاج إقتصادي وحيد، بينما الإمبرياليّة الحديثة تحمل وجهين، وجه قومي إقتصادي، ووجه عولمي ثقافي.

هذان الوجهان للإمبرياليّة الحديثة (الأميركيّة؟)، هما مأزقها، وهما اللذان سوف يحدّدان اشتغالها مستقبلاً. فالإقتصاد بوسائل تعبيراته عن نفسه (المال والتكنولوجيا والتجارة، كذلك الصناعة والزراعة وغيرها)، وبمؤسّساته التي تعبّر عنه (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظّمة التجارة العالميّة وغيرها) هو مصلحة قوميّة (أميركيّة؟)

بامتياز، تحاول من خلاله، وبطرق ملتبسة من جهة، وملتوية من جهة ثانية، السيطرة الكاملة على الإقتصاد العالمي لمصلحتها القوميّة. وقد وصلت هذه الإمبرياليّة الحديثة، إلى أن تعي بالممارسة، وبالتجربة والخطأ، أنّ هذه السيطرة محكوم عليها بالفشل أو أقلّه بالارتداد، إن لم ترافقها محاولة فرض نمط إستهلاك ثقافي وحيد وحديث، وفي هذا تحديداً يكمن مبدأ العولمة.

فالعولمة لا يمكن أن تُبنى وتصل إلى نهاياتها مع وجود التنوّع الثقافي على الأرض، فهذا التنوّع يشكّل حدّ ممانعة أمام العولمة. ولم تستطع الإمبرياليّة الحديثة أن تتعامل بكفاءة مع حدّ الممانعة هذا، قبل شيوع وسهولة وسائل الاتصال المدمجة، الناتجة عن التقدّم التقني الهائل. **إنّه بالضبط مع حدوث هذا التطوّر التقني الهائل، بدأت تُبني شيئاً فشيئاً مقولة نمط الإستهلاك الثقافي الواحد كطريق آمن ووحيد لنمط إنتاج إقتصادي قومي المعالم.**

فالقوّة الرمزيّة لوسائل الإتصال الإمبرياليّة الحديثة (الأميركيّة بشكلها الغالب)، تحاول أن تتحكّم الآن بمخيّلة البشريّة جمعاء وتملي عليها أحلامها، «فهي أدخلت نموذج ونمط حياتها إلى أكواخ الفقراء في آسيا وإفريقيا وحتى إلى مضارب البدائيين في أوستراليا والبرازيل» (٥). فثورة وسائل الإتصال المدمجة هذه، هي التي سمحت للإمبرياليّة الحديثة (الأميركيّة أساساً) أن تحكم وتتحكّم ومن ثمّ تسعى لفرض نمط إستهلاك ثقافي حديث ووحيد (معولم) خدمة فقط لنمط إنتاج إقتصادي ذي أهداف قوميّة.

وبالتالي، يُصبح هدف العولمة كإمبرياليّة حديثة، أي كنمط إستهلاك ثقافي تقوم على مقولة «**وحّد تسُدْ**»، يصبح هدفها إلغاء أي تنوّع ثقافي، أي بمعنى آخر توحيد المواد الثقافيّة. حتى يمكن السيطرة قوميّاً على نمط الإنتاج الإقتصادي العالمي.

والمعنى المقصود، هو أنّ العولمة لم تتطوّر «ضمن مشروع اختراق النطاق القومي للرأسماليّات الأخرى» كما يرى بيار بورديو، إلا من زاوية نمط الإستهلاك الثقافي، بينما حاول هذا التطوّر نفسه، أن يكون نقطة جذب قوميّة من زاوية نمط الإنتاج الإقتصادي للعولمة، أي أنّ العولمة تطوّرت من ضمن مشروع إلغاء التنوّع الثقافي خدمة لفرض نمط إنتاج إقتصادي قومي ووحيد. بمعنى آخر، أنّ العولمة ليست سوى ذلك المسار الذي يحاول فرض ثقافة واحدة على العالم. بهدف فرض سلعة نوعيّة واحدة عليه.

السيطرة والهيمنة

إذن، بين الثقافة والإقتصاد يتأرجح مأزق العولمة الحالي. أي بين ثقافة تحاول أن تلغي الخصوصيّات، أي تحاول أن تجعل من العقائد والأديان والإتنيّات والأعراق، إضافة إلى السلوكات وأساليب العيش اليومي والتقاليد والعادات، تحاول أن تجعل منها أجساماً أو أفكاراً أو مؤسّسات متجانسة، وبين إقتصاد مخصوص (أميركي؟) يحاول الهيمنة Hégémonie وليس فقط السيطرة Dominance.

فالإقتصاد المهيمن، وليس فقط المسيطر، هو الإقتصاد الذي يتّصف بالكمال والنجوز أي الإنتهاء، فسيطرته فقط، كما هو حادث الآن ومنذ زمن، يحمل معنى إمكانيّة فقد السيطرة ويتحمّله، وهيمنته الكاملة والناجزة تنجيه من ذلك الإمكان. وطريق الهيمنة الوحيد، هو الثقافة التي تهدف إلى إلغاء الخصوصيّات. في هذا السياق وحده يتحدّد الطريق والباب والمنفذ الذي سلكته العولمة نحو الهيمنة الإقتصاديّة القوميّة، إنّه طريق وباب ومنفذ الثقافة.

السريع والبطيء

ولكنّ المأزق لم يزل ينوء بكلكله. فمن المعروف، كما قال كارل ماركس محقّاً «أنّ أدوات الإنتاج تتطوّر بسرعة أكبر من تطوّر علاقات الإنتاج». أي بمعنى من المعاني، أنّ الإقتصاد يتطوّر بسرعة أكبر ممّا تتطوّر الثقافة. أي أنّ المواد الإستهلاكيّة تتطوّر بسرعة أكبر من المواد الثقافيّة، وهذا ما حصل بالفعل والممارسة. وبهذه الحال، كيف يمكن للعولمة كما حدّدناها أن تُبنى؟ أي كيف يمكن لعلاقات الإنتاج أن تتطوّر بشكل أسرع من قوى الإنتاج؟ أي كيف يمكن أن نلغي الخصوصيّات بسرعة أكبر، أو على الأقل بنفس سرعة فرض نمط إنتاج إقتصادي وحيد؟

هذا هو مأزق العولمة، كما حدّدناها كنمط إستهلاك ثقافي. **إنّه مأزق ذلك الطريق السريع لثورة التكنولوجيا، وثورة المعلومات وثورة وسائل الإتصال، في مقابل ذلك الطريق البطيء الهادف لإلغاء الخصوصيّات.**

ربّ قائل أنّه من المبكر وسم العولمة بهذه السمة حول نيّتها في جعل كلّ خصوصيّة شكلاً متجانساً مع كلّ خصوصيّة أخرى، أو قد يقول قائل أنّ هذا الرأي هو محاولة ليّ لواقع العولمة عن «حقيقتها» الكونيّة والمحايدة.

هذه «الحقيقة» الكونيّة والمحايدة، التي جعلت منها - كما كلّ أسطورة - «**شكلاً** قبل أن تكون مضمـوناً» [٦]، شكلاً، فيها الجيّد والرديء، وأن ننتقي الجيّد منها ونرمي الرديء، كما يهجس بذلك كثير من مثقّفينا.

هذه النظرة للعولمة، هي في أساس كلّ كلام مرتاح عن عدم الركون، إلى فكرة أنّها تحاول بالضرورة إلغاء الخصوصيّات. أمّا نظرتنا لها على أنّها ليست شكلاً، بل **نمـط إستهلاك ثقافي** له شروطه وآليات تحقّقه، هو الذي يدعونا، بل يُجبرنا، على القول أن لا طريق لها سوى جعل كلّ ثقافة، مشابهة ومتجانسة مع كلّ ثقافة أخرى، شكلاً ومضموناً، وفي ذلك مأزقها البنيوي، ومأزقها الكرونولوجي أيضاً.

ما بعد الحداثة

إذا كانت فكرة «الإيديولوجيّة»بامتياز للعولمة كنمط إستهلاك ثقافي، كانت قد بدأت تُبنى مع كتاب فوكوياما «**نهاية التاريخ**»، فإنّ الفكرة الإيديولوجيّة أكملت سياقها بعد ذلك من خلال **مفهوم ما بعد الحداثة**، وهو المفهوم الإيديولوجي» المبشر - يا للمفارقة - بتهافت الإيديولوجيات على إختلاف أنواعها (عقائد، أديان، نظريّات،...) وتهافت التاريخ وتهافت الإنسان وتهافت المثقّف أيضاً بتحويله تقنياً لا يتجاوز ولا يجوز أن يتجاوز حدود اختصاصه.

ذلك أنّ الحداثة بمفهومها التقليدي، لا تعلن الموت، بل الحياة، أي تعلن مبدأ التناقض واستمراره. والتناقض يعني، بمبدئه الفلسفي، اللاتجانس، بينما غاية كلّ عولمة كنمط إستهلاك ثقافي وحيد، هو التجانس، أي إلغاء الخصوصيّات.

لذلك كان **مشروع العولمة هو مشروع في وجه الحداثة** إن لم يكن نقيضها الناجز، وهو مشروع **ما بعدها**، كمشروع تهافت لكلّ فكرة ثقافيّة أي لكلّ مؤسّسة ولكلّ فرد. إنّه مشروع ثقافي للتجانس أي للموت. من هنا معنى كلّ خطاب ما بعد الحداثة عن موت العقائد وموت الإنسان وموت التاريخ وموت المثقّف، الخ...

ولكن هذا الموت - وهنا شكل آخر للمأزق نفسه - للثقافة ببعدها العقائدي على الأقل، لا يبدو أنّه يسير دون تعرّج داخل كون العولمة المفترض. فثورة وسائل الإتصال المدمجة وهي في طريقها لمحاولة إلغاء الخصوصيّات الثقافيّة، عبر اقتحامها كلّ يوم، كلّ البيوت وكلّ الأفكار، في محاولة إعادة صياغة شعور، وأيضاً لا شعور البشريّة، عبر

اللغة الواحدة (الإنكليزيّة؟) وبنية التعبير الواحدة، والعادات الواحدة وأنماط العيش اليومي الواحدة. هذه الثورة نفسها سمحت وتسمح، **عبر سهولة إستعمال الشبكة وشيوعها**، سمحت بمدّ نطاق العقائد والأديان، وكلّ ما له علاقة بالثقافة إلى خارج نطاقاتها الإقليميّة والإتنيّة المخصوصة. حيث أصبحت كلّ العقائد والأديان والإتنيات والنظريّات قادرة مبدئياً على الترويج لنفسها عبر الشبكة، دون اللجوء إلى شكل الإرساليّات المسيحيّة والبعثات الإسلاميّة مثلاً، التي كان لا بدّ منها قبل سيادة الشبكة.

وعليه، ليس دقيقاً جداً، أو أنّه لم يصبح بديهة بعد، ذلك الخطاب الذي يقول أنّ العولمة لم تعد قابلة للإنعكاس Irréverisible، فآلياتها نفسها تحمل إمكانيّة إعادة إنتاج الخصوصيّات، وتتحمّله.

إذن، العولمة لا تعني الحداثة على كلّ صعيد بالمُطلق، **فهي حداثة على صعيدي الإقتصاد والتكنولوجيا، وهي ما بعد الحداثة على صعيد الثقافة**، وهنا شكل آخر من أشكال مأزقها البنيوي. فالعقائد والأديان وكلّ النظريّات، كذلك السلوكات وأساليب العيش والعادات والتقاليد وغيرها من التعبيرات الثقافيّة، تتعامل وتستفيد جميعها، وبكفاءة عالية نسبيّاً، من حداثة التكنولوجيا والإقتصاد، وفي الوقت نفسه تمانع إن لم تكن ترفض وتتصدّى لمفهوم ما بعد الحداثة على الصعيد الثقافي.

فالعالم الثقافي يُدرك أنّ مفهوم ما بعد الحداثة القائم على تهافت العقائد والأديان والنظريّات، أي تهافت المثقّف والإنسان نفسه، أي موتهم جميعاً. هذا العالم يُدرك أنّ هذا المفهوم يُحاول أن يُلغيه لصالح بديل يقدّم نفسه على أنّه محايد وهو ليس محايداً. **وعدم حياديّته يندرج بالضبط داخل مشروع نمط إنتاج قومي مهيمن يتوسّل نمط إستهلاك ثقافي معولم يدّعي الحياد**. أي أنّ العالم الثقافي الموجود على الكرة الأرضيّة لا يرى العولمة سوى شكل آخر من أشكال التغريب يحاول أن يُلغي الخصوصيّات كلّها ولكن لصالح خصوصيّة مخصوصة. وهو على حقّ نسبي في ذلك، إذا كانت العولمة فعلاً كما ندّعي، أي أنّها نمط إستهلاك ثقافي واحد ومعولم، هدفه البعيد والوحيد هيمنة نمط إنتاج إقتصادي قومي بعيد عن أن يكون عالميّاً ومحايداً، أو أنّه لم تتضح بعد على الأقل، عالميّته وحياده.

قد يكون كلّ ما افترضناه حتى الآن هو إفتراض أوريستيكي إلى حدود بعيدة، وكونه **فقط** كذلك، ندّعي أنّه إفتراض منتج للفهم والتفسير أي منتج للمعرفة، طالما أنّ محاولة تأسيس نمط إستهلاك ثقافي وحيد (عولمة) لم تزل في بداياتها التكوينيّة،

بالرّغم من أنّ بداياتها النظريّة تأسّست مع بداية الثورة الصناعيّة أواخر القرن التاسع عشر. **فبين السيطرة على الإقتصاد العالمي (مشروع الإمبرياليّة التقليديّة) والهيمنة عليه (مشروع العولمة) يكمن كامل المأزق.** وبين الطريق السريع لقوى الإنتاج (إقتصاد – تكنولوجيا ...) والطريق البطيء لعلاقات الإنتاج (الثقافة) يتبلور هذا المأزق. فهل هذا الإفتراض الأوريستيكي الذي حاولنا تبيانه حقيقة أم خيال؟ لننتظر؟ ولكن خلال فترة الإنتظار هذه، ألا يتوجّب علينا القيام بمتابعة حثيثة لمسار العولمة لبيان مدى «أمركتها» على الصعيدين الإقتصادي والتكنولوجي، وبالتالي مدى أنكلوفونيّتها على الصعيد الثقافي؟ كذلك أليس ما تفعله الفرنكوفونيّة في العالم بدفاعها عن الخصوصيّات، ينسجم **نظريّاً وليس عمليّاً** مع أطروحتنا الأريستيكيّة، وبالتالي حدّ ممانعة لها؟ لنرَ...

فإذا كانت العولمة، كما ندّعي، هي محاولة لفرض نمط إستهلاك ثقافي، يخبّىء في خلفيّته فرض نمط إنتاج إقتصادي قومي (أميركي)، فإنّ الإمكانيّات للتصدّي له، تندرج داخل سياق وداخل مشروع.

السياق

هذا السياق هو حدّ الممانعة الثقافيّة المستند إلى التنوّع الثقافي الهائل الموجود في العالم، وهو تنوّع موزاييكي من الصعب **نظريّاً** أن يتجانس أي أن يموت. وضرورة عدم تجانسه، وإعادة إنتاج هذا اللاتجانس Hétérogenité لا يستند إلى واقع أنّ الرد يطلب هذا اللاتجانس فقط، أو الجماعة تطلبه فقط، أو المجتمع يطلبه فقط، بقدر ما يستند أساساً إلى أنّ الدولة كمؤسّسة هي التي تطلبه.

فإذا كانت الدولة هي أرض وشعب ونظام سياسي (مؤسّسات)، فإنّها مع بداية العولمة، كمشروع لنمط إستهلاك ثقافي واحد، لا نستطيع كأرض وشعب، وخصوصاً كنظام سياسي، إلاّ أن تمانع هذا المشروع بمختلف أوجه المانعة. فخصوصيّتها الثقافيّة **تحديداً** هي مبرّر وجودها كنظام سياسي، قبل أن تكون، **(وبالإضافة)** مبرّر وجودها كأرض وشعب.

وليس بعيداً عن التصوّر أن يكون مشروع العولمة **الرأسمالي هو البديل من نفس النوع** لمشروع الشيوعيّة **الإشتراكي**. فهدف العولمة هو إلغاء الدولة، كما هو هدف الشيوعيّة البعيد، ولكن من خلال السير في مسار نقيض. فإذا كان إلغاء الدولة في

الفكر الشيوعي يقوم على إلغاء الملكيّة الخاصّة، فإنّ إلغاءها في مشروع العولمة يقوم على **استشراء** الملكيّة الخاصّة حتى حدود مآلها إلى أيد مخصوصة.

ولكن هذا السياق من الممانعة كيف له أن يُبنى لدى الأفراد والجماعات وكذلك المجتمعات والدول، إذا كانت كلّها ترضخ (وهي ترضخ) لكلّ تبعات العولمة الأخرى غير الثقافيّة (إقتصاد، مال، تكنولوجيا، وسائل إتصال،...)؟

هذا هو السؤال الذي لا إجابة عنه حتى الآن. فهل **يجب** أن لا ترضخ؟ وإذا كان ذلك كذلك، هل **يمكن** أن لا ترضخ؟

إنّ عدم وجوب رضوخها واجب، لأنّ رضوخها لكلّ تبعات العولمة غير الثقافيّة سوف ينتهي بها، **دون أن تدري**، للرضوخ الثقافي، أمّا إمكانيّة عدم الرّضوخ فيجب أن ترتبط بمشروع.

المشروع

المشروع الوحيد حتّى الآن للتصدّي للعولمة في بعدها الثقافي هو **الفرنكوفونيّة**. فالفرنكوفونيّة تعلن الدفاع عن التنوّع الثقافي في العالم، وتعلن بالمنطق نفسه إحترام الخصوصيّات الثقافيّة في العالم، ولكنّها بالمقابل، **تنصاع** تدريجيّاً لتبعات العولمة الأخرى، كما هي حال جميع الممانعين. ونقطة قوّتها، أنّها تسعى لجعل حدّ الممانعة الثقافيّة **الخاص** بكلّ أرض وشعب ونظام سياسي، حدّ ممانعة **عالمي وعام**. و«العالميّة Universalisation نقيض العولمة Mondialisation، لأنّها تبحث عن التنوّع من خلال بلورة الخصوصيّة التي تقوم على تأكيد فرادة كلّ ثقافة»، كما يقول الكندي جان مارك ليجيه. وحدّ الممانعة العالمي هذا يستند أساساً، **ولكن فقط**، إلى **معنى الفرنكوفونيّة كمجموعة قيم** تقوم على مبادىء الحريّة والإخاء والمساواة.

أمّا نقطة ضعف الفرنكوفونيّة، فتتدرج في سياق تصدّيها للعولمة في بعدها الثقافي **فقط**، دون التصدّي لها جهاراً في أبعادها الأخرى. فهل تُدرك الفرنكوفونيّة، وبالتالي فرنسا، أنّ العولمة هي مشروع إستهلاك ثقافي واحد وحيد، يخبّىء في خلفيّته نمط إنتاج إقتصادي قومي (أميركي) واحد ووحيد؟ وإذا كانت تُدرك (وهي تُدرك)، ألا يشكّل هذا خطراً ستراتيجيّاً (إن لم يكن آنياً) على إمكانيّة وجودها وإستمرار هذا الوجود؟ إنّه

إدراك الفرق بين **السيطرة** التي إستفادت منها فرنسا في مرحلة اللاتجانس، والهيمنة التي لن يكون فيها دور مؤثّر في مرحلة التجانس... إذا ما إكتملت.

نقطتا الضعف والقوّة هاتان، هما أوريستيكيتان أيضاً إلى حدٍّ بعيد. فلا أحد يستطيع أن يقيس، في عالم اليوم وتشابك مصالحه، مدى إلتزام فرنسا، وبالتالي الفرنكوفونيّة، بمجموعة القيم والمبادىء تلك، كنقطة قوّة لها في وجه العولمة. وبالمقابل، لا أحد يعرف هل **تضطر** الفرنكوفونيّة لاحقاً لخوض غمار المانعة الإقتصاديّة والتكنولوجيّة للعولمة، إضافة لمانعتها الثقافيّة؟

كلّ الإحتمالات مفتوحة وظائفيّاً ومصلحيّاً، وإلاّ أصبح سوريالياً إلى حدّ ما، أن نلجأ إلى «**حوار الثقافات**» ترسيخاً للتنوّع الثقافي، ولا نلجأ في الوقت نفسه (وربّما قبل الأوّل) إلى «**حوار السلع**» ترسيخاً للتنوّع الإقتصادي. فالسلعة القوميّة الواحدة، عبر صندوق النقد الدولي (الأميركي!) ومنظّمة التجارة الدوليّة (الأميركيّة!) والبنك الدولي (الأميركي) كلّها دوليّة أي عوليّة بسيطرة أميركيّة (ناجزة) والدولار (الأميركي) ونموذج الحياة (الأميركيّة)، هذه السلعة، هي ما تفترضه وترفضه سيطرة **الجهاز الواحد** (الساعة والآلة الحاسبة والكومبيوتر والإنترنت والتلفزيون والهاتف النقّال، كلّها في جهاز واحد مثلاً) الذي يحوز إسماً موارباً آخر هو نمط الإنتاج المهيمن الواحد.

هذه السلعة (الجهاز الواحد) هي أسرع بكثير من مفاعيل حدّ المانعة الثقافية، في تنميط العالم ونمذجته وقولبته في قالب واحد ووحيد.

وعليه إذا كان شعار **ما بعد الحداثة**، هو الذي يعبّر عن العولمة في بعدها الثقافي، فإنّ شعار **ما بعد الصناعة** هو الذي سوف يعبّر في بعديها الإقتصادي والتكنولوجي. وما بعد الصناعة تعني هيمنة (وليس فقط سيطرة) الجهاز الواحد، أي السلعة الواحدة في كلّ نصاب إنتاجي مخصوص. هيمنة تجعل من كلّ صناعة، صناعة مقنّنة في حدودها الدنيا، ولا تخضع لأسّ منافسة حقيقيّة كشرط لازم لكلّ صناعة. وإلاّ لماذا مثلاً لا تستعمل شركة جنرال موتورز (الأميركيّة)، أكثر من واحد بالمئة من مجموع براءات الإختراع التي تمتلكها؟ بل تدفنها في مراكز أبحاثها، بانتظار إستعمالها **فقط** في إنتاج السلعة الواحدة، حين تتأمّن الشروط التقنيّة لذلك.

وإذا كانت فرنسا عبر الفرنكوفونيّة تحاول أن تتصدّى لأمركة العالم، عبر تصدّيها للعولمة في بعدها الثقافي، فما هي مصلحة العالم المدعو فرنكوفونياً - إذا كان موجوداً حقيقة - في فَرنَسَة العالم؟

«فالدول لا تدخل في تنظيمات إقليميّة أو دوليّة إلاّ بناءً على مطالب من تاريخ أو مستقبل، من أمن أو مصلحة، من زيادة فاعليّة أو زيادة نفوذ...» (٧). وهل الغاية إستبدال الأمركة بالفرنسة؟ أم أنّ في الفرنكوفونيّة - ناهيك عن كلّ شعارات الحوار - بعداً آخر غير الفرنسة؟ إنّه بالضبط ما يتوجّب على الدول المدعوّة فرنكوفونيّة أن تطلبه من فرنسا، وهو تحديداً، دعم التنوّع الثقافي، وليس إستبدال هيمنة اللغة والثقافة الأميركيّة بلغة وثقافة أخرى، دون أن ندري ودون أن ننتبه. فاللغة العربيّة مثلاً «أولى بالرعاية، وهي في مأزق لا تجد لنفسها فيه نصير» (٨). وإذا كانت فرنسا قد «اعتمدت على اللغة والثقافة قاطرات تجرّ المصالح وراءها» (٩)، فإنّ إعتمادها ذلك هو إعتماد محق ومطلوب منها، ولكن بالمقابل هل يجب أن نسير في هذا التوجّه دون سؤال أو تمحيص أو ترشيد؟

وفي كلّ ما حاولنا أن نقوله، لايبدو أنّ هناك مشروعاً أمامنا في وجه العولمة سوى الفرنكوفونيّة، رغم كلّ **الهواجس والمخاوف والتساؤلات**. ولن نذهب مع هيكل في رفض الفرنكوفونيّة، حتّى لا نقع في مزاجه الأنكلوفوني، ولكن دون أن نتخلّى عن تلك الهواجس والمخاوف والتساؤلات. فكلّ الإحتمالات لم تزل مفتوحة أمام الفرنكوفونيّة وظائفيّاً ومصلحيّاً، لأنّ حدّ الممانعة **السوريالي** إذا جاز التعبير، الذي تطرحه على الصعيد الثقافي، يمكنه أن يعمل في كلّ اتجاه سلباً وإيجاباً. وإلاّ ما معنى أن يعقد مؤتمر للفرنكوفونيّة تحت شعار حوار الثقافات في بلد لا إمكانيّة بنيويّة للحوار فيه؟ (وهو موضوع آخر).

إنّه مأزق العولمة المتعدّد الجوانب الذي تحدّثنا عنه، وهو لا يواجه بمشروع قد يكون من الطبيعة نفسها، إذا لم يبادر العالم الفرنكوفوني (غير الفرنسي) المفترض لجعل هذا المشروع من طبيعة مغايرة.

يقول جمال عبد الناصر لمحمّد حسنين هيكل: «أريدك أن تعرف أنّه إذا كانت فرنسا غير مستعدّة، فعلينا أن نخترعها» (١٠). ولم يكن عبد الناصر يقصد ذلك الدور «الامبراطوري» المفترض لفرنسا، بقدر ما كان يقصد ذلك **المعنى القيمي** للثقافة الفرنسيّة. وأخطر ما يواجه ذلك المعنى هو الموقف الإنتقائي السائد حول العولمة، خصوصاً لدى مثقّفي ما يسمّى جنوب العالم، أي موقف قبول أكثر تبعاتها ورفض بعضها.

ما قلناه لم يزل أوريستيكياً، أي كاشفاً بغضّ النظر عن دقّته، ولننتظر... فالعولمة كمشروع نمط إستهلاك ثقافي عالمي، يخبّىء في خلفيّته نمط إنتاج إقتصادي قومي، وكمشروع يحاول أن يستبدل شعار «فرّق تسد»، لم يزل في بداياته، آملين أن لا تكون الفرنكوفونيّة مشروع نمط إستهلاك ثقافي بديل، يخبّىء في خلفيّته **نمط الإنتاج نفسه**؛ وهذا الأمل بحاجة لفعل فرنكوفوني (يُجبر) فرنسا على ممارسة قيمها المفترضة والتي قد تنساها في محاولتها لاستعادة دور (إمبراطوري؟) مفترض.

المراجع

(١) إالتعريف الأوريستيكي هو تعريف يساعد على الكشف بغض النظر عن دقّته أو عدم دقّته.

(٢) لينين، فلاديمير إيليتش: الإمبرياليّة أعلى مراحل الرأسماليّة، منشورات دار الطليعة - لبنان.

(٣) Bourdieu, P.: Contre Feux - 2, Éd. Raisons d'agir - Paris 2001.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) Barthes, R.: Mythologie, éd. Seuil 1957, Paris

(٧) هيكل، محمّد حسنين، جريدة «السفير» اللبنانيّة، ٢٠٠١/٤/٣٠.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) المرجع نفسه.

(١٠) المرجع نفسه.

التنمية بين نعمة العولمة ونقمتها

د. كميل حبيب(*)

مصطلح العولمة بات من الطروحات أو المفردات الأكثر رواجاً في القرن العشرين، لكنه بدأ بالظهور تحديداً منذ أواسط الستينات انطلاقاً من تجربة حرب ڤييتنام والدور الذي لعبه التلفزيون، بحيث حوّلت الشاشة الصغيرة، المواطنين، من مجرّد مشاهدين، إلى مشاركين في اللعبة. هذا الأمر أدّى إلى اختفاء الحواجز بين المدنيين والعسكريين. في السبعينات تمّ إطلاق تعبير «المدينة الكونيّة» حيث تشابك الكومبيوتر بالتلفزيون بالتلفون والاتصالات اللاسلكيّة. هذا التشابك حوّل العالم إلى عقدة علاقات متشابكة ومتداخلة، متوترة ومتحركة. في الثمانينات صار مصطلح Globalization مألوفاً في معاهدة إدارة الأعمال الأميركية وفي الصحافة الاقتصادية الأنكلوساكسونية. وكان هذا المصطلح يعني الحركة المعقّدة لانفتاح الحدود الاقتصادية وليونة التشريعات مما يشجع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية على توسيع رقعة عملها ليشمل المعمورة برمّتها.

تجدر الإشارة إلى أنّ التطوّر الهائل لوسائل الاتصال أعطى لمصطلح Globalization معنى وصدقيّة، وقضى على المسافات والحواجز قبل أن يسقط آخر جدار كان يقسّم العالم إلى كتلتين كبيرتين، وذلك في برلين في تشرين الثاني عام ١٩٨٩. بعد ذلك بدأ الحديث يتوسّع ليشمل الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها الشرط الأساسي للنجاح والاستقرار لأنها تتيح الاستفادة من تفاوت

(*) أستاذ في كليّة الحقوق، الجامعة اللبنانية.

الديناميات بين مختلف المناطق وصياغة استراتيجيات كليّة لمجموع مكوّنات الشركة. في هذه الفترة نفسها راج في الولايات المتحدة شعار «ثورة الاتصالات» التي تنمّي الرغبة بالاستهلاك وحسّ المسؤولية الجماعية ومساحة الحكم الفردي وانتفاضة الشباب والنساء والموضة. هذه الثورة أعلنت موت الأيديولوجيا والطوباويات الأخيرة. وراحت فكرة «القرية الكونية» أو Global Village تتألّف في سوق الأفكار الجاهزة للإعتناق، تساعدها في ذلك الأزمات الدولية كحرب الخليج الثانية.

إنّ انهيار حائط برلين وانتهاء الحرب الباردة كرّسا، بنظر الأميركيين طبعاً، الولايات المتحدة والمفاهيم التي ترعرعت فيها. فمن الآن وصاعداً يبدو أنّ هناك «كلية» واحدة ممكنة. ويبدو هنا أيضاً أنّ قاعدة القوة العظمى الأميركية هي في الجزء الأكبر منها، هيمنتها على السوق العالمية للإتصالات. وهكذا، فإنّ العلماء والمثقفين قد حققوا ما عجز عنه منذ زمن طويل العسكريون ورجال الدولة. فأسواق الرساميل ومنتجات الخدمات والإدارة والتقنيات والفبركة باتوا كلهم كليين بالطبيعة. وصارت الحرية في أحد تعبيراتها تعني ممارسة التجارة، بالرغم من أنّ هذه الأخيرة قسّمت العالم بين عشرين في المئة من الناس الذين تتمركز في أيديهم ثمانين في المئة من القدرات الشرائية، في حين ان الثمانين في المئة الباقين منهم يسعون وراء لقمة العيش، دون جدوى في كثير من الأحيان[١].

في سياق بحثه عن المعنى الحقيقي للعولمة، يميّز الإمام محمد مهدي شمس الدين بين مصطلحي النظام العالمي والعالمية. ففي رأيه ان مصطلح النظام العالمي هو «لغة للتعبير عن طموح نحو إيجاد نظام سياسي عالمي، تهيمن فيه أو تفرض فيه قوة وحيدة أو تحالف قوى، هيمنة سياسية انطلاقاً من مصالحها المادية ونظرتها الفلسفية، على أكبر قدر ممكن من دول وشعوب العالم»[٢]. ومع العلم أنّ مفهوم النظام العالمي الجديد قد شاع أثناء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩٢)، إلاّ أن خصائصه قد برزت في حقبات تاريخية قديمة تمثّلت في ما سمّي بالسلم الروماني أو Pax Romana . فلا شيء جديداً في النظام العالمي الجديد من حيث كونه «آلية لممارسة سياسية للتأثير على المصالح التي تسعى إليها أو تدافع عنها مجموعة القوى العظمى... وليس ثمّة ضرورة تدعو إلى أن يكون لهذا النظام العالمي علاقة بالثقافة والحضارة»[٣]. أما العالمية، يتابع الإمام شمس الدين: «فهي تعبير عن مجال قد يكون بعيداً عن السياسة والاقتصاد، بل هي تعبير عن التنوّع الثقافي. فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل، الاعتراف بالأدوار، بحيث يكون العالم منفتحاً على بعضه مع الاحتفاظ بتنوّعاته»[٤].

من جهته، يرى حسنين توفيق ابراهيم أنّ النّظام العالمي الجديد له جذوره وامتداداتها التي يمكن تتبعها في مرحلة ما قبل حرب الخليج الثانية. فقد سبق لحركة عدم الإنحياز أن طالبت منذ السبعينات بقيام «نظام إقتصادي عالمي جديد» يحقّق قدراً أكبر من العدالة في توزيع الموارد والثروات بين دول الشمال المتقدّم ودول الجنوب السائر على طريق النّمو. كما تزايد إستخدام مفهوم النّظام العالمي الجديد في أعقاب وصول ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الإتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٨٥، وتبنّيه البيروسترويكا (إعادة البناء) والغلاسنوست (الإنفتاح). وقد استندت أفكار غورباتشوف إلى رؤية معيّنة للنظام العالمي مفادها إحلال مبدأ توازن المصالح محل توازن القوى، وإعطاء الأولويّة للتحدّيات المشتركة التي تواجة البشريّة، وتدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولي، وقبول مبدأ التعدّد والإختلاف في الأنظمة لسياسيّة والإجتماعيّة، واحترام إختيارات الشعوب [٥].

في ضوء هذه الخلفيّة فإنّ الجديد الذي حدث مع بداية حرب الخليج الثانية هو تبنّي الولايات المتّحدة الأميركيّة للمفهوم والتشديد على عدد من القيم والمبادىء الأخلاقيّة والإنسانيّة العليا مثل: الحريّة والديموقراطيّة وحقوق الإنسان والإستقرار والتنمية واحترام قواعد القانون الدولي... الخ. وعلى الرّغم من المعاني الإيجابيّة التي يتضمّنها هذا التصوّر الأميركي لمفهوم النظام العالمي الجديد، إلاّ أنّ ممارسات وسياسات واشنطن غالباً ما ابتعدت عن هذه المعاني، يساعدها على ذلك إمتلاكها لشبكة الإتصالات ولقدراتها الإقتصاديّة والعسكريّة الضخمة. من هنا نلاحظ أنّ هناك اتفاق بين العديد من الباحثين على اعتبار مفهوم العولمة مرادفاً لمفهوم الأمركة. ويقول الإمام شمس الدين في هذا الصدد أنّ العولمة تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً... إنّها سيطرة القوى الكبرى والغالبة، وهي إلى جانب السيطرة الإقتصاديّة والسياسيّة تمارس السيطرة الثقافيّة، وتستخدم كلّ تنوّع ثقافي في سبيل التنكيل بالآخرين وإرهابهم لأجل استتباعهم ثقافياً [٦].

بغضّ النظر عن ذلك، ثمّة من يعتقد أنّ مفهوم العولمة يشير إلى مجموعة الظواهر والمتغيّرات والتطوّرات الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة والتكنولوجيّة والمعلوماتيّة التي تمتدّ تفاعلاتها لتشمل معظم دول العالم ومناطقه. وبهذا المعنى فإنّ العولمة تعبّر عن مرحلة تاريخيّة في تطوّر العالم، جوهرها تحقيق المزيد من الترابط والتداخل والتأثير المتبادل بين الدول والمناطق المختلفة. وإذا كان المفهوم يشير إلى

مرحلة تاريخيّة في تطوّر العالم، فإنّ هذه المرحلة لم تكتمل بعد حيث أنّ العديد من الظواهر والتطوّرات المرتبطة بالعولمة لا تزال في حالة تفاعل، وإنّ الكثير من نتائجها الإيجابيّة والسلبيّة لم تتبلور بصورة واضحة بعد. أخيراً، يمكننا القول أنّه إذا كان النظام العالمي الجديد قد ارتبط بطموحات وتطلّعات وسياسات بعض الدول والتيّارات السياسيّة والفكريّة، فإنّ مفهوم العولمة يشير إلى بعض الظواهر والتغيّرات التي تحدث على الساحة العالميّة والتي سوف تؤدّي إلى مزيد من الترابط والتداخل بين دول العالم(٧).

يعالج هذا البحث تأثير العولمة كنظام إقتصادي وسياسي على الدول السائرة على طريق النمو. وكما أنّ للعولمة أبعادها السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة، كذلك فإنّ تأثيراتها تطال كلّ نواحي الحياة بالنسبة لدول الجنوب، حتى الحرب التي شنّها حلف شمال الأطلسي ضدّ صربيا عام ١٩٩٩ تدخل هي الأخرى في سياق البعد العسكري للعولمة بزعامة الولايات المتّحدة الأميركيّة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما يترتّب على العولمة من نتائج سوف يصيب بمخاطره العالم العربي بشكل خاص. لذا سوف نعالج في القسم الأخير من هذا البحث الوضع العربي الراهن وكيفيّة معالجته في ظلّ العولمة. أخيراً، ينتهي هذا الفصل إلى عدد من التوصيات التي لا بدّ منها إستناداً إلى فهمنا لطبيعة العولمة والنتائج المرتبطة بها.

أوّلاً: مؤشّرات العولمة

إنّ الدور الجديد الذي تقوم به الشركات متعدّدة الجنسيّات يعتبر مؤشّراً هاماً لنظام العولمة الإقتصادي. ويمكننا ملاحظة ذلك من خلال المعطيات التالية:

١ – تقوم الشركات متعدّدة الجنسيّات بتصنيع منتجاتها في الدول الأخرى حيث تتوفّر اليد العاملة الرخيصة.

٢ – ازدياد عدد الشركات متعدّدة الجنسيّات بسبب سهولة الإتصالات.

٣ – النجاح الكبير الذي تحقّقه تلك الشركات على الصعيد العالمي. مثال على ذلك أنّ القوّة الإقتصاديّة لشركة Mitsubishi اليابانيّة أكبر من كلّ الشركات النمساويّة مجتمعة. كما أنّ القوّة الماديّة لشركة Excon الأميركيّة أكبر بكثير من قدرة الدول الإيرانيّة.

المؤشّر الثاني لنظام العولمة يظهر أيضاً من خلال الدور الذي تلعبه المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة على الصعيد الدولي. فالقوّة الماليّة لهذه المنظّمات وخبراتها قد تخطّت قدرات بعض الحكومات والمنظّمات الدوليّة الحكوميّة. فالمنظّمات غير الحكوميّة توفّر الكثير من المساعدات في حقول التعليم والصحّة والتنمية ومراقبة تنفيذ الإلتزامات الدوليّة. أمّا الأهميّة القصوى لعمل المنظّمات غير الحكوميّة فتكمن في قدرتها على منافسة الكثير من الحكومات. فبإمكان المنظّمات غير الحكوميّة التوجّه مباشرة إلى الشعب حول قضايا معيّنة كالبيئة والمعتقلين السياسيين مثلاً، دون الأخذ بعين الإعتبار رأي الحكومة المحليّة في ذلك. أخيراً، تمكّنت المنظّمات الدوليّة غير الحكوميّة من الدخول إلى صلب عمل المنظّمات الدوليّة الحكوميّة والتأثير في عمليّة ترتيب أولويّاتها ومحاسبتها أمام الرأي العام العالمي (٨).

المؤشّر الثالث لبروز نظام العولمة يتعلّق بعصر الإتّصالات المذهل وما حقّقه على الصعيد الدولي. وتشير التقديرات أنّه في عام ١٩٩٨ كان هناك حوالى ١٠٠ مليون إنسان يعملون على شبكة الانترنت، وأنّه في عام ٢٠٠٥ سيكون هناك حوالى مليار إنسان يعملون على تلك الشبكة. المسألة هنا ليست مسألة اعتماد متبادل بين الشعوب أوجدته شبكة الإتصالات الدوليّة، وإنّما في تقليص كلفة الإتصالات (٩). أضف إلى ذلك أنّ شبكة الإتصالات الدوليّة أحدثت تغييراً جذريّاً في التنظيم الإقتصادي الدولي، خاصّة بما وفّرته من أساليب عمل حديثة للشركات المتعدّدة الجنسيّات وللمنظّمات غير الحكوميّة.

لقد زادت شبكة الإتصالات الدوليّة من القدرات العسكريّة للولايات المتّحدة الأميركيّة لدرجة أنّ العولمة أصبحت مرادفة للأمركة، وما في ذلك من تأثيرات على أوضاع بلدان العالم الثالث الإقتصاديّة والسياسيّة. أضف إلى ذلك أنّ مظلّة المعلوماتيّة زادت من اعتماد الدول على واشنطن في ما يخصّ الأزمات الدوليّة. كلّ هذا يعطي لأميركا دوراً جديداً في قيادة العالم والهيمنة عليه. والحقيقة التاريخيّة لا تزال قائمة في أنّ من يملك المعلومات والمعرفة يملك أيضاً القوّة. فبإمكان واشنطن إحداث تغييرات جذريّة في أنظمة الدول من خلال حربها الإعلانيّة والإعلاميّة عبر أجهزة الأنترنت. أخيراً، إنّ سيطرة الولايات المتّحدة على شبكة الإتصالات الدوليّة قد ساعدتها، مثلاً، على اكتشاف برنامج كوريا الشماليّة للتسلّح النووي، وإلى فضح التعاون الروسي – الصيني بشأن بناء مصانع نوويّة في إيران (١٠).

على الصعيد السياسي، يعيش مفهوم الدولة - الأمة أزمة لا سابق لها بسبب تعرّض الدولة لمنافسة شديدة من لاعبين يزدادون عدداً وقوّة على المسرح الدولي: الشركات متعدّدة الجنسيّات، جماعات الضغط، وسائل الإعلام والإتصال، المنظّمات غير الحكوميّة والأفراد... الخ. في الإطار نفسه يتعرّض مفهوم السيادة الوطنيّة للخلل لأسباب منها وجود ملكيّات إنسانيّة مشتركة تفلت من منطق التقطيع السيادي الخاص بالدولة - الأمة. فالبرازيل مثلاً لا تملك أن تلغي غابة الأمازون لأنّ ذلك يضرّ بالبشريّة جمعاء. والأمثلة المشابهة كثيرة وهي تدلّ على أنّ الدولة لم تعد تملك حريّة التصرّف في أرضها، الأمر الذي يعرّض مبدأ السيادة نفسه للخطر (١١).

من المظاهر العديدة لأزمة الدولة - الأمة في ظلّ العولمة هي أنّ العلاقات الدوليّة تسير اليوم في مستوى فوق وطني. وهذه الحالة تنطبق على الإتحاد الأوروبي حيث يميل ولاء المواطنين للإزدواج وتقوم الدولة بالإتحاد مع كيانات أخرى لها شخصيّتها ومواردها وبيروقراطيتها الخاصّة. وهنا لا بدّ من الملاحظة أنّه في حين يميل نجم الدولة إلى الأفول في بعض المجتمعات الصناعيّة (خاصّة في أوروبا) فإنّ مجتمعات بشريّة كثيرة في جنوب المعمورة لم تدخل في عصر الدولة، الأمر الذي يزيد من عمق الهوّة الفاصلة ما بين المجتمعات البشريّة رغم رياح العولمة التي تهبّ عليها.

إنّ جميع مظاهر العولمة هذه لا تلغي دور الدولة كوحدة أساسيّة مكوّنة للمجتمع الدولي. قد تخفض العولمة من دور الدولة، لكنّها لا تلغيه. حسبنا الإشارة إلى إرتفاع عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتّحدة إلى ١٨٨ دولة عام ١٩٩٩. صحيح أن المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية هو إلى ضمور، لكن علينا التنبّه إلى ردود الفعل «المحافظة» التي تظهر في الشرق والغرب، وفي الشمال والجنوب. بالطبع، قد تقود ثورة المعلومات والثقافة الحديثة إلى مزيد من تشابك المصالح الدوليّة، لكنّها ستقف عند مصالح الدول ولو بنسب متفاوتة ومختلفة. فالمصالح الدوليّة ليست متوافقة دائماً، وكثيراً ما تتناقض. أضف إلى ذلك أنّ الإختلافات الحضاريّة مستمرّة، ولو أنّ التفاعل الحضاري إلى صعود ملحوظ.

ثانياً: تأثيرات العولمة

لقد أصبح تيّار العولمة بمختلف أبعاده الإقتصاديّة والإجتماعيّة والسياسيّة والبيئية والإعلاميّة، من التيّارات التي تشغل مساحات هامّة وشاسعة في الفكر الإنساني، لما

لهذا التيّار من تأثير عميق على مجمل أوجه الحياة. وتبعاً لهذه الأهميّة إنقسم الباحثون والدارسون لهذا التيّار بين مؤيّد ومعارض. فالقسم الأوّل يعتبر العولمة مسيرة حتميّة وطبيعيّة للتطوّر الشامل الذي أصاب النّشاط الإنساني وخصوصاً في العقود الأخيرة من هذا القرن. ومن هذه الزاوية يمكن مقارنة العولمة بالثورة الصناعيّة في القرن التاسع عشر والتي هزمت كلّ أولئك الذين أرادوا الوقوف في وجهها. فالمنحنى الإيجابي لمسيرة العولمة يمكن ملاحظته في أنشطة وتفاعلات دوليّة عدّة نذكر منها:

١ - بروز إتجاه عالمي لنزع الأسلحة النوويّة، والحدّ من إنتاج وتجارة الأسلحة التقليديّة توخّياً لسلم دولي أكثر رسوخاً. مع الإشارة إلى أنّ العوامل الماديّة التي ما تزال تتحكّم بالقرار الدولي، تحدّ من هذا الاتجاه أو تخفّف من اندفاعه.

٢ - تزايد الحاجة لتضامن عالمي من أجل حماية البيئة الطبيعيّة بعد التلوّث الصناعي الهائل الذي أصابها، واتجاه الدول والجماعات الإنسانيّة نحو تكوين منظّمات مدنيّة وحكوميّة، إقليميّة ودوليّة، في إطار الحفاظ على البيئة، خصوصاً وأنّ تلوّث البيئة يؤثّر مباشرة في النشاط الزراعي والمياه العذبة والهواء.

٣ - إنتشار مصالح «التنمية البشريّة المستديمة» في إطار التأكيد على دور الإنسان في التنمية، وسيلة وغاية، بالتزامن مع تطوّر الإهتمامات العالميّة بالبيئة وانعكاس هذا الإنتشار على القانون الدولي من حيث السعي لتطوير مضمونه كي يتلائم مع الحاجات التنمويّة والبيئيّة.

٤ - إندفاع مسيرة حقوق الإنسان عالميّاً، بتشجيع من الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتطوّر المفاهيم المتعلّقة بها على الصعيدين السياسي والقانوني. مع الإشارة إلى أنّ المفهوم التقليدي للسيادة الوطنيّة والخصوصيّة الحضاريّة للأمم والشعوب ما يزالان يحدّان من عالميّة حقوق الإنسان ومن الجهود الغربيّة في هذا المجال.

٥ - تطوّر مفهوم الأمن ليشمل في ما يشمل الأمن البشري، الذي يعني أن يمارس الناس خياراتهم بحريّة وأمان على الصعد السياسيّة والإجتماعيّة والثقافيّة كافّة. والأمن الدولي لا يتحقّق أيضاً من خلال الأمن البشري. أمّا نجاح هذا التوجّه العالمي فيبقى بإيجاد نسق جديد من التعاون بين الدول والمنظّمات الإقليميّة والدوليّة.

٦ - طرح «العولمة الإقتصاديّة» على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات متعدّدة الجنسيّات، وتأسيس المنظّمة العالميّة للتجارة، مع ما يتضمّن كلّ ذلك من تعزيز فرص القوّة الإقتصاديّة للدول الكبرى. بتعبير آخر، قد يتفاعل الخلل الموجود في النظام الإقتصادي الدولي إذا ما تركّز الغنى والفقر في مناطق ودول محدّدة من العالم.

٧ - دخول العالم ثورة هائلة في ميدان المعلومات والإتصالات. فلا أسرار مطويّة على الشعوب والدول، والدور التقليدي السيادي للدولة إلى تراجع طالما أنّ الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات والإتصالات المستندة إلى التقنيّة الحديثة، قادرة على اختراق الحدود والجماعات والمجتمعات والتأثير فيها على كافّة المستويات بما فيها المستويين الثقافي والحضاري (١٢).

لكن، وفي مسحة تشاؤميّة الأبعاد لتأثيرات العولمة على عالمنا اليوم، يعتبر غسّان العزّي أنّ العولمة هي أميركيّة الطابع. وهو يقول في هذا الصدد: «إقتصادياً يبدو أنّ العولمة، التي هي السمة الرئيسيّة لهذا النظام العالمي، قدرٌ زاحف لا تقاومه إلاّ القلّة القليلة الضعيفة أو المستضعفة. وهذه العولمة تقوم أساساً على ركيزتين إقتصاديّة وإعلاميّة. وموقع السياسة فيها يبقى غامضاً يعوزه الوضوح» (١٣). أوّلاً، على الصعيد الإقتصادي، فإنّ العلاقة بين الشروط الداخليّة والخارجيّة للنشاط الإقتصادي تجد نفسها في حال التباس عميق. فمع الانفتاح العام على المستوى العالمي لحركة المال والاقتصاد والتجارة، فإنّ الآفاق الانتاجيّة والتبادلات تنتظم أكثر فأكثر تبعاً لقواعد تنافسيّة وتقنيّات ووسائل وأسواق تعمل في حقل عالمي واسع، والشروط الخاصّة بكلّ بلد والمحدّدة في مساحة ووقت معيّنين لم تعد لها إلاّ أهميّة ضئيلة وثانويّة وكمتغيّرات يجري العمل على تقليص آثارها إلى الحد الأدنى الممكن (١٤). وبدل العمل على التأقلم مع ظرف دولي معيّن أو شروط دوليّة عابرة تفرض نفسها على الحقل الإقتصادي الداخلي، فإنّ ما يفرض نفسه مع العولمة المتنامية هو التعايش الصعب، بل المستحيل أحياناً، بالنسبة لبعض الدول التي لا تملك القدرات المتنامية المطلوبة، مع نسق عالمي تسيطر عليه شركات كبرى متعدّدة الجنسيّة، وترسم شكله مؤشّرات عالميّة، مثل أسعار العملات القويّة وأسعار المواد الأوّلية ونسب الفوائد المصرفيّة والهوامش التجارية، صار لها الأولويّة على المؤشّرات الإقتصاديّة الداخليّة.

أضف إلى كلّ ذلك قانون السوق لا ينتج انتظاماً وشفافية كما يُشاع، و«اليد الخفيّة» لا تدير لعبة إقتصاديّة تلقائيّة أو عفويّة. فالعولمة تعتمد على بنى تدخل سلطوي خارجي تعمل على المستوى العالمي مثل مجلس إدارة جماعة G7 ومعايير إعادة الهيكلة البنيوية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي لا تترك هامشاً واسعاً لسيادة الدول وحريّتها في إدارة اقتصاداتها. وهكذا، فإنّ الليبراليّة المعولمة ليست رديفاً للحريّة ولا نتاجاً للعبة عفويّة آليّة. إنّها في بعض الأحيان أقرب ما تكون لتلك الإدارة الموجّهة لاقتصاد صار موجّهاً أكثر منه تلقائياً.

وهكذا، فمن الناحية الإقتصاديّة تظهر العولمة وكأنّها شرّ لا بدّ من التصدّي له بشتّى الوسائل وخطر على المجتمع البشري يؤدّي إلى ازدياد هائل في معدّلات البطالة وتالياً رمي الناس في الشوارع، وانخفاض الأجور أي تدهور مستوى المعيشة وتقلّص الخدمات الإجتماعيّة التي تقدّمها الدولة، أي نهاية مفهوم دولة الرعاية الإجتماعيّة وابتعاد الحكومات عن التدخّل في النشاط الإقتصادي وحصر دورها في «حراسة النظام» وأخيراً تعميق الهوّة بين الفقراء والأثرياء الذين يتحكّمون بمصائر الدول.

في هذا الإطار يمكن وضع كتاب «فخ العولمة» حيث يحاول المؤلّفان بيتر مارتين وشومان تبيان الآثار السلبيّة والمدمّرة لتيّار العولمة الجارف. فهما يتوقّعان أنّه في القرن المقبل فإن عشرين في المئة من سكّان الأرض فقط هم الذين سوف يمكنهم العمل والحصول على المدخول والعيش برغد وسلام. أمّا بالنسبة للـ٨٠ بالمئة الباقية فتمثّل السكّان الخائفين من الحاجة الذين لن يمكنهم العيش إلا بالإحسان والتبرّعات وأعمال الخير. واحتياجات الفقراء أصبحت عبئاً لا يُطاق في زمن المنافسة العالميّة «واممية رأس المال» وتهديد أصحاب رؤوس الأموال بالهرب ما لم تستجب الحكومات لمطالبهم المتعدّدة مثل منحهم التنازلات الضريبيّة السخيّة وتقديم مشروعات البنية التحتيّة لهم مجّاناً (١٥).

إنّ الفكرة المحوريّة التي يحاول الكتاب إبرازها هي دور الدولة وإمكان إعادة تعزيزه في التدخّل المباشر لحماية المكتسبات الإجتماعيّة التي نالتها الفئة العاملة على مرّ العقود وكذلك تأمين فرص العمل للقادرين. إنّ الضغوط التي تمارسها المؤسّسات الماليّة على الدول وحكوماتها تهدف إلى خفض الضرائب على الثروة والاستثمارات وخصخصة كلّ الخدمات الماليّة وخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الإجتماعيّة. «وحتى الآن لم تتجرّأ أي حكومة على مواجهة هذه القوى العاتية. وبالتالي فقد كان على كلّ الراغبين بإصلاح الحال الإذعان للردّ والصد دائماً وأبداً» (١٦).

ويتطرّق الكتاب بشكل خاص إلى ما تعانيه الدول النامية في زمن العولمة. فـ٣٥٨ مليارديراً يمتلكون معاً ثروة تضاهي ما يملكه ٢,٥ مليار من سكّان المعمورة أي نصف سكّان العالم. ويستمرّ في الإنخفاض ما تقدّمه الدول الصناعيّة من معونة إلى الدول النامية. ويضرب المؤلّفان مثلاً على ذلك المانيا التي قدّمت عام ١٩٩٤ ما يساوي ٠,٣٤ في المئة من مجموع نتاجها القومي الإجمالي. وانخفضت هذه النسبة إلى ٠,٣١ في المئة أي نسبة ١٠ في المئة عام ١٩٩٥. مقابل ذلك ارتفعت مديونيّة الدول النامية، إذ بلغت عام ١٩٩٦، ٨,٩٤ تريليون دولار أي أنّها ارتفعت إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام.

إنّ السؤال الذي يمكن طرحه بعد كلّ هذه القضايا المثيرة والحسّاسة الواردة في الكتاب هو: إلى أين ستصل العولمة؟ فإذا كانت الثروة ستتجمّع أكثر فأكثر في أيدي قلّة من الناس، وإذا كانت معدّلات البطالة ستقفز في شكل هائل، وإذا كانت القوّة الشرائيّة لأولئك العاطلين عن العمل ستنخفض تبعاً لعدم توافر فرص العمل، معنى ذلك أنّ الإنتاج سيتدهور هو أيضاً وبأنّ الركود الإقتصادي أو الأزمات الإقتصاديّة ستتوالى باستمرار. يجيب الكتاب عن كلّ هذه التساؤلات بالقول: «على الكل التصدّي لهذه الموجة الجديدة (العولمة) التي غزت العالم ومن أبرز أبطالها القطاع الحالي والمضاربين الذين سماهم الرئيس الفرنسي جاك شيراك دون مواربة «وباء الايدز في الاقتصاد العالمي».

من جهته، رأى الإمام محمّد مهدي شمس الدين أنّ العولمة تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً. وإذا كان لهذه الثقافات من بقاء فسيكون بقاءً فولكلوريّاً لمجرّد الإستمتاع وليس لتنمية وإخصاب الذات الإنسانيّة. إنّها سيطرة القوى الكبرى والغالبة، وهي إلى جانب السيطرة الإقتصاديّة والسياسيّة تمارس السيطرة الثقافيّة وتستخدم كلّ تنوّع ثقافي في سبيل التنكيل بالآخرين وإرهابهم لأجل استتباعهم ثقافياً [١٧]. وأعرب شمس الدين عن اعتقاده أنّ العولمة بالصيغة الأميركيّة التي يحاولون فرضها على العالم لا تمثّل تحدّياً بقدر ما تمثّل غزواً. فهي مشروع يتسلّح بواقع الهيمنة على السياسة والإقتصاد من جهة، وبالقدرة غير المسبوقة في توجيه الإعلام من جهة أخرى. كما أنّها تتسلّح أيضاً بالقدرة على التشريع على المستوى الدولي. ولذا فإنّ العولمة لا تمثّل في نظرنا تحدّياً، بل تمثّل غزواً لا بدّ من مقاومته [١٨]. «إنّ العولمة»، يعرّف طبيعتها الإمام شمس الدين، «عبارة عن عولمة ٢٠ أو ٢٥٪ من سكّان العالم على حساب ٧٥ أو ٨٠٪ من سكّانه، حيث أنّ فريق العولمة يسيطر على مصائر باقي العالم، ويهيمن على اقتصاده وعلى أسواقه وعلى كياناته الوطنيّة وعلى هويّته الثقافيّة [١٩].

أمّا بالنسبة لأهداف العولمة فيحدّدها الإمام شمس الدين على النحو التالي:

١ – العولمة تهدف إلى السيطرة الإقتصاديّة تحت شعار دعوى أنّها تؤدّي إلى ارتفاع مستوى الحياة للدول، وإلى إقامة توزيع أفضل للإقتصاد. كما تهدف إلى السيطرة الثقافيّة التي تؤدّي إلى تشويه أو تذويب الشخصيّة الخاصّة.

٢ – العولمة تهدف إلى تشجيع عوامل التفتّت والإنقسام داخل المجتمعات الأخرى، وإلى إثارة التناقضات العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة بين الأقوام داخل المجتمعات. وتؤدّي بهذه المجتمعات إلى حروب وتوتّرات داخليّة تتيح الاستيلاء عليها، والهيمنة عليها وعلى اقتصادها. إنّها تتيح تفتيت البنى الثقافيّة والأخلاقيّة وأنظمة القيم داخل كلّ مجتمع وداخل كلّ حضارة لمصلحة تيّار الحداثة. كما يتجلّى في ما يسمّى الحضارة الأميركيّة والثقافة الأميركيّة ونمط الحياة والعيش الأميركي.

٣ – تؤدّي العولمة إلى هشاشة الدولة تجاه الخارج فلا تعود متماسكة أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيّارات العولمة في الإقتصاد وفي الثقافة وفي السياسة وفي الإعلام.

إنّ فسح المجال للعولمة في مجال الإقتصاد يؤدّي إلى إفساح المجال لسيطرة الشركات العملاقة متعدّدة الجنسيّات والتي لا تعترف بالدول ولا بالحدود ولا بالشعوب ولا بالأخلاق. بل تؤدّي إلى تدمير القيم الأخلاقيّة التي يجب أن تحكم الإقتصاد والتنمية والعلم. وقد تسخّر كلّ ذلك لزيادة الأرباح ولقمع كلّ تطلّع يؤنسن الإقتصاد ويؤنسن العلم.

٤ – إنّ العولمة بالنّسبة إلى العالم الثالث أو معظم العالم تعني التلقّي والاستتباع. تعني أن يكون دور الآخرين هو الخضوع. أن يكون موقعهم موقع تلقّي التعليمات، وتلقّي صيغ الحياة والعيش. والاستتباع في المجال الاقتصادي والسياسي، بدل الحوار وبدل الاشتراك في صناعة صيغ الحياة وصيغ المجتمع.

٥ – تهدف العولمة إلى تدمير قوى المناعة التي تجعل من دول العالم الثالث قوّة منافسة على مستوى المستقبل في المجال الحضاري، بكلّ ما يعنيه ذلك من علوم وثقافة وتكييف. أو إخضاع هذه الشعوب وإخضاع هذه الأمم لأجل أن تكون سوقاً لاستهلاك المواد المصنّعة ومصدّراً للمواد الخام، ومصدّراً للأيدي العاملة الرخيصة (٢٠).

وأخيراً، ومن الناحية العسكريّة، إنّ سيطرة الولايات المتّحدة الأميركيّة على وسائل الاتصال الحديثة قد جعل منها القوّة العسكريّة العظمى بإمتياز. فكارثة الخليج الثانية وحرب كوسوفو أظهرتا بوضوح قدرة واشنطن على شن حروب دونما أيّة خسائر ماديّة أو بشريّة تذكر. حتى حلفاء أميركا التقليديين، وأغلبهم دول غربيّة متطوّرة، يعتمدون على مظلّة المعلومات الأميركيّة في تفسيرهم للأزمات الدوليّة. هذا يعني أنّ الحاجة إلى المعلومات أعطى واشنطن القدرة على جمع الحلفاء والحفاظ على تماسكهم في الحروب آنفة الذكر. أخيراً، إنّ إمتلاك واشنطن للمعرفة العلميّة والتكنولوجيّة قد أتاح لها التنسيق بين قدراتها العسكريّة وأهداف سياستها الخارجيّة، والتي تتضمّن:

١ - زعزعة الأنظمة الشيوعيّة المتبقّية في العالم.

٢ - دعم الأنظمة الديمقراطيّة الحديثة العهد.

٣ - أن يكون لها الكلمة الفصل في حلّ النزاعات الدوليّة.

٤ - محاربة الإرهاب الدولي والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل [٢١].

تجدر الإشارة إلى أنّ سيطرة الولايات المتّحدة على نظام الإتصالات العسكريّة والإستخباريّة قد جعل من حلفائها الغربيين والأعضاء في حلف شمال الأطلسي أتباعاً لها وليسوا شركاء معها في الحلف الواحد. هذا يظهر جليّاً من خلال قراءتنا للوثيقة الرسميّة التي أصدرها حلف شمال الأطلسي في الذكرى الخمسين لإنشائه وتوافقت الدول الاعضاء على الاسناد للحلف مهمّة إدارة الأزمات الدوليّة ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل [٢٢]. وما في كلّ ذلك من محاولة لتغييب إرادة المجتمع الدولي ولمنظّمة الأمم المتّحدة ولكلّ الأعراف والمواثيق الدوليّة.

ثالثاً: العرب والعولمة

يتحدّث برهان غليون، أستاذ ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في السوربون، عن «العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي» [٢٣]، وهو يقول في هذا الصدد: «بعكس ما تميل إلى إشاعته الأدبيّات الكثيرة والمتنامية اليوم حول العولمة، يبدو لي أنّ الأكثر بروزاً في ما يسمّى اليوم مجتمع المعلوماتيّة، هو الطابع المعقّد أو المركّب أيضاً لهذا المجتمع والتناقضات العميقة التي يحملها» [٢٤]. وبرأيه فإنّ العولمة تبرز في سياق ما يسمّيه سبعة مفارقات تاريخيّة هي التالية:

١ - المفارقة التاريخيّة الأولى أنّه في اللحظة التي يسير العالم أكثر من أيّ حقبة سابقة نحو الإندماج ووحدة المصير بالفعل، يبدو هذا العالم أكثر انفراطاً وتصدّعاً ممّا كان عليه في أيّ وقت مضى. ويشير الكاتب هنا إلى إنهيار آمال دول الجنوب في التنمية، تلاشي مفهوم الوطنيّة في معظم دول الجنوب، وبروز العقائد الدينيّة أو العنصريّة المتطرّفة.

٢ - المفارقة التاريخيّة الثانية أنّه في الوقت الذي لا تكفّ أجهزة الإعلام والمسؤولون الدوليّون عن التذكير بضرورة تجاوز الحدود السياسيّة وتكوين السوق العالميّة الجبّارة، لم يحصل إن كانت الحدود مغلقة تماماً أمام تنقّل الأشخاص بين الشمال والجنوب كما هي عليه الآن.

٣ - المفارقة التاريخيّة الثالثة أنّه في الوقت الذي سمحت وسائل الإعلام التي فجّرتها ثورة الإتصالات السلكيّة واللاسلكيّة لجميع سكّان المعمورة بالتواصل المادّي عبر الحدود، يكاد التواصل الإنساني والروحي ينعدم تماماً ويخلي مكانه لمختلف أشكال التعالي والإنطواء على الذات. فلم تزدهر العنصريّة وحركات العداء للأجانب والاعتداء عليهم في أيّ حقبة سابقة كما تنمو اليوم في ظلّ ثورة الإتّصالات والمعلومات في وسط المجتمعات الصناعيّة. ولم يحصل أن عرفت البلاد النامية دوافع أكبر للعودة إلى الماضي والتمسّك بالتقاليد والتقوقع الثقافي والاثني والطائفي والقبلي الذي قاد في الكثير من البلدان نحو التصفيات الجماعيّة اللاإنسانيّة.

٤ - المفارقة التاريخيّة الرابعة أنّه في الوقت الذي يشهد المجتمع الدولي من دون أيّ شك أكبر طفرة في تقدّمه التقني، تتّسع كما لو لم يحصل في أيّ تاريخ ماضٍ رقعة المناطق المحتاجة التي يسكنها الفقر وتهدّدها المجاعة.

٥ - المفارقة التاريخيّة الخامسة أنّه في الوقت الذي أصبحت الثقافة تحتلّ القطاع الأوّل في الإقتصاد، وأصبح قطاع الصناعة الثقافيّة والإعلاميّة والمعلوماتيّة والإتصالات هو القطاع الرائد في الحياة الإقتصاديّة والأكثر مردوداً وربحيّة، تسيطر ايديولوجيّة السوق الإقتصاديّة.

٦ - المفارقة التاريخيّة السادسة أنّه في الوقت الذي تتحوّل الليبراليّة إلى دين الحياة العموميّة والكتاب المقدّس للعلاقات الدوليّة، لا تكفّ السياسات الحمائيّة عن

النمو كما لو أنّ الإنفتاح هو سياسة مطلوبة فقط من الدول الأضعف تجاه الدول الأقوى منها.

٧ - المفارقة التاريخيّة السابعة أنّه في الوقت الذي يخلق عصر المعلومات والعولمة الدخول في عصر الرأسماليّة المنسجمة، وعصر التقدّم المضمون لجميع سكّان العالم، وعصر الحضارة الجديدة، لم يكن النّظام العالمي الجديد (العولمة) يتّسم في أيّ مرحلة سابقة من تاريخه بانعدام الأمن والاضطراب وعدم التوازن والحيرة والقلق والخراب السياسي والأخلاقي كما يتّسم به اليوم [٢٥].

ويتطرّق غليون في دراسته إلى ما يسمّيه «مخاطر الثورة التقنيّة» معلناً أنّ الثغرات التقنيّة التي تقود إليها الثورات العلميّة لا تقود تلقائيّاً إلى تحسين شروط حياة المجتمعات أو الإنسان عموماً وبالمطلق. ذلك أنها لا تحصل في الفراغ ولكنّها تحصل دائماً في سياق تاريخي يعكس توزيع القوى الإجتماعيّة أو الدوليّة، والذي يستفيد منها بالدرجة الأولى هي تلك القوى التي تملك وسائل السيطرة عليها. وباختصار أنّ كلّ ثورة تقنيّة تزيد من قوّة القوي الذي يكون هو نفسه وراء حصولها، وتضعف أكثر موقف الضعيف أصلاً. وبذلك فهي تعمّق التناقضات الموجودة وتفتح مجالات جديدة لنشوء قوى أكبر وأكثر قدرة على السيطرة من القوى التي كانت موجودة قبلها [٢٦]. هذا الأمر ينطبق على ثورة الإتصالات والمعلومات التي سوف تقود حتماً إلى تعزيز سيطرة تلك الدول والمجموعات البشريّة التي تتحكّم بالعناصر الرئيسيّة لهذه الثورة وهي المعرفة العلميّة والخبرة التقنيّة والرساميل المتراكمة الكبرى والأسواق الواسعة والموارد البشريّة والطبيعيّة. وسوف يسمح لها هذا التقدّم التقني الجديد بالتفوّق أكثر وفرض سياساتها ومصالحها على جميع من هو أضعف منها. وسوف يسمح اكتساح الأسواق الضعيفة الحاصل اليوم، والذي تتكفّل بتحقيقه السياسات الليبراليّة المفروضة سياسيّاً من الدول الكبرى والمؤسّسات الماليّة الدوليّة. أخيراً، سوف تجر الثورة المعلوماتيّة أيضاً في سياق الرأسماليّة إلى تهميش ثلاثة أرباع البشريّة وحرمان أفرادها من أيّ دور أو مكان أو موقع أو هويّة أو شخصيّة قوميّة.

العالم العربي هو جزء من العالم الثالث، وقد سعت البلدان العربيّة منذ استقلالها إلى التخلّص من علاقات التبعيّة مع مستعمريها السابقين. فاستثمرت هذه البلدان بكثافة في البنى التحتيّة. إلا انها أخفقت في تطوير أنظمتها الوطنيّة للعلم والثقافة. كما أنّها تعاني من نقص في أمنها الغذائي، أو في ميدان التصنيع الذي يعتمد على

استيراد معدّات رأسماليّة وقطع غيار وتجهيزات وخدمات تقنيّة. زد على ذلك إخفاق البلدان العربيّة في إستخدام أسواقها الوطنيّة لإطلاق صناعة الإلكترونيّات فيها. والسبب الرئيسي في هذا الضعف الصناعي لأجهزة الالكترونيّات يعود إلى وجود إحدى وعشرين سوقاً مستقلّة. وهذا المستوى المرتفع من التوزّع إلى جانب غياب علاقات تجاريّة فعّالة ضمن العالم العربي حال دون محاولات تجاريّة لتلبية جزء من الطلب عبر الإنتاج المحلّي (٢٧).

تجدر الإشارة إلى أنّ أكثر البلدان العربيّة هي على بينة من الأثر الضار لهذا التوزّع في السياسات الوطنيّة للدفاع والتصنيع. وقد سعت إلى إقامة مشاريع مشتركة لم تكن مع ذلك ناجحة. ودخلت البلدان العربيّة صناعة الالكترونيّات عن طريق تجميع أجهزة التلفزيون والتلفون والراديو. إلاّ أن صناعات التصنيع هذه لم يكن في مقدورها مماشاة التغيير الثقافي السريع. ويبدو أنّ حظوظ التجميع العربيّة لصناعة الكومبيوتر أغلقت أبوابها لأنّها ليست قادرة على مجاراة السوق العالميّة السريعة التغيير. والمشكلة تعود في الأصل إلى أنّ الصناعة برمّتها أقيمت من قبل اقتصادات مركزيّة التخطيط. فلم يكن بمقدور مديري المصانع مجاراة التغيير السريع في نوعيّة وتصميم أجهزة الراديو والتلفزيون. وقد سعوا في الوقت ذاته إلى ضمان أسواقهم عن طريق الحماية الضريبيّة بدلاً من المنافسة على أساس النوعيّة والإبداع والكلفة. لقد أخفقوا في إرضاء المستهلك العربي.

هل يمكن للبلدان العربيّة مواجهة تحدّيات العولمة؟ لقد استثمرت البلدان العربيّة بكثافة في تنمية اليد العاملة المحترفة والجامعات. والبحث والتطوير كوسائط لنقل الثقافة واكتسابها. وهكذا فإنّ هناك الآن قاعدة فكريّة كبيرة يمكن البناء عليها. وأكثر معالم هذه القاعدة الفكريّة بروزاً كونها مجزّأة ينقصها الترابط والمكانة الدوليّة والأهم من ذلك أنّها منعزلة عن الإقتصاد القومي العربي.

يسود العالم العربي اليوم موقفان سهلان من العولمة:

١ – موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلّي وما يتبع ذلك من ردود فعل سلبيّة حربيّة.

٢ – موقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري، شعاره «الانفتاح على العصر والمراهنة على الحداثة». ولا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخيّة التي تواجه المشاكل، لا يرى صاحب هذا

الموقف مخرجاً من المشاكل إلاّ بالهروب منها، إمّا إلى الوراء وإمّا إلى الأمام. فالانغلاق موقف سلبي غير فاعل، ذلك لأنّ فعله الموجّه ضدّ الاختراق الثقافي والاقتصادي... أي محاربته... لا ينال الاختراق ولا يمسّه ولا يفعل فيه أيّ فعل، بل فعله موجّه كلّه إلى الذات قصد تحصينها. والتحصين إنّما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات. إمّا عندما يتعلّق الأمر بظاهرة عالميّة تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالإغراء والعدوى والحاجة، ويفرضها أصحابها فرضاً بتخطيط وستراتيجيا، فإن الإنغلاق على هذه الحالة ينقلب إلى موت بطيء قد تدخله بطولات مدهشة ولكنّ صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.

ومثل الانغلاق مثل مقابله الإغتراب. إنّ ثقافة الاغتراب، أي أيديولوجية الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أي من اللاهوية، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هويّة ولا كياناً. ويقول أصحاب هذا الموقف أنّه لا فائدة في المقاومة ولا في الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردّد ومن دون حدود، لأنّها ظاهرة حضاريّة عالميّة لا يمكن الوقوف ضدّها ولا تحقيق التقدّم خارجها. إنّ الأمر يتعلّق بـ«قطار» يجب أن تركبه، وهو ماضٍ في طريقه بنا أو من دوننا [٢٨].

إن الجواب العربي عن سؤال مواجهة العولمة يجب أن ينطلق من العمل داخل الثقافة العربيّة نفسها. فمن المؤكّد أنّه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهويّة. إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويّتنا الثقافيّة لا تقلّ عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بدّ منها للدخول عصر العلم والثقافة، وفي مقدّمتها العقلانيّة والديمقراطيّة. ويقول محمّد عابد الجابري في هذا الصدد: «إن نجاح أي بلد من البلدان، النامية منها أو التي هي في طريق النمو، نجاحها في الحفاظ على الهويّة والدفاع عن الخصوصيّة، مشروط أكثر من أيّ وقت مضى بمدى عمق عمليّة التحديث الجارية في هذا البلد، عمليّة الانخراط الواعي، النامي والمتجذّر، في عصر العلم والثقافة» [٢٩]. و«الوسيلة في كلّ ذلك» يضيف الجابري، واحدة: اعتماد الإمكانيّات اللامحدودة التي توفّرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابيّة منها، وفي مقدّمتها العلم والثقافة» [٣٠]. ان الحكومات العربيّة مدعوّة إلى بناء الشراكة داخل العالم العربي قبل إقامتها مع أوروبا كلّ دولة على حدة.

من هذا المنطلق، يدعو محمّد الأطرش إلى ما يلي:

أوّلاً، إقامة منظومة أمنيّة إقليميّة عربيّة. أمّا الهدف الأساسي من إقامة هذه المنظومة فهو تأمين أمن الوطن العربي وتأمين أمن أقطاره من داخل النظام العربي بدلاً من استيراد بعض الأقطار العربيّة لأمنها من أميركا لقاء تكلفة إقتصاديّة وسياسيّة باهظة.

ثانياً، يتعيّن العمل على تحقيق تنمية عربيّة نشطة وعادلة، وتتصف بدرجة عالية من الإستقلاليّة، وتهدف ليس فحسب إلى التقليل من تحدّيات المرحلة الراهنة من تطوّر النّظام الرأسمالي، وإنّما إلى رفع مستوى غالبيّة الناس أيضاً.

ثالثاً، إنشاء سوق عربيّة مشتركة، وتستند هذه القضيّة إلى ثلاث مسائل رئيسيّة:

١ - الهويّة العربيّة والإنتماء القومي.

٢ - ضرورات دعم الأمن القومي العربي.

٣ - المصلحة الإقتصاديّة المشتركة.

أمّا أهم المنافع الإقتصاديّة للسوق فتتضمّن ما يأتي:

أ - سيدعم توسيع حجم السوق العربيّة التنمية العربيّة، ويمكّننا إلى درجة أفضل من إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربيّة.

ب - إنّها قادرة على التخفيف من حدّة التبعيّة للخارج.

ج - دعم المركز التفاوضي العربي في الإقتصاد الدولي الراهن.

د - تحسين المركز العربي التفاوضي تجاه الغات [٣١].

من جهته، يرى سليمان المنذري أنّه من الغرابة أن يظلّ التفكّك لا التكامل هو السمة الغالبة على الإقتصاد العربي في منطقة تملك كلّ مقوّمات التكامل. ويكفي الإشارة إلى الموارد الإقتصاديّة الوفيرة وتنوّعها والتي يندر وجودها في أيّ منطقة نامية أخرى. ولعلّ هذا التفكّك الإقتصادي ورديفه التنافر السياسي سيظلاّن من أسباب التخلّف الإقتصادي والإجتماعي وضياع الموارد وتبديدها في الدول العربيّة ناهيك عن أثر العوامل الخارجيّة ممثّلة بالتبعيّة والحروب والعدوان [٣٢]. وإذا كان الخطاب السياسي قد عاد مجدّداً يدعو إلى إحياء السوق العربيّة المشتركة، فإنّ ذلك يمثّل مناخاً مؤاتياً لبدء العمل وفقاً لخطّة قوميّة تتوافر من أجل تنفيذها كلّ الجهود المخلصة.

ويبقى السؤال: ما هي الخطوط العامّة لخطّة إحياء السوق العربيّة المشتركة في عصر العولمة؟

١ - تشكيل هيئة من كبار المفكّرين الإقتصاديين العرب لوضع ميثاق جديد للسوق العربيّة المشتركة.

٢ - إنشأ منظّمة السوق العربيّة المشتركة ويتكوّن نواة جهازها التنفيذي من الإدارات العامّة التالية:

أ - إدارة تحرير التبادل التجاري وتوحيد التعرفة الجمركيّة.

ب - إدارة انتقال الأشخاص والقوى العاملة.

ج - إدارة الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال.

د - إدارة النقل والترانزيت.

ه - إدارة الإحصاء.

٣ - إيلاء دور أكثر تحديداً وفعاليّة لمجلس محافظي البنوك المركزيّة في تنسيق السياسات النقديّة والتعاون النقدي والمصرفي.

٤ - وضع خطّة إعلاميّة قوميّة لنشر الوعي القومي بأهميّة السوق العربيّة المشتركة والعمل على تنفيذها.

٥ - إدخال مادّة التكامل الإقتصادي العربي في المناهج الدراسيّة وعلى مستوى الجامعات أيضاً.

وبإختصار، على البلدان العربيّة أن تسارع إلى تنظيم أحوالها الإقتصاديّة كي تنال احترام العالم الخارجي وتقديره لها كقوّة إقتصاديّة لها حسابها في عصر العولمة.

خلاصة

عالج هذا البحث تأثيرات العولمة الإقتصاديّة والعسكريّة والسياسيّة، كما أفرد مقطعاً خاصّاً لمعالجة هموم وحالة العالم العربي في ظلّ النظام الإقتصادي العالمي الجديد. ولأنّ العولمة تشكّل نمطاً جديداً من أنماط الاستعمار والهيمنة الغربيين، فهناك

دعوة ملحّة من قبل دول العالم الثالث إلى ضرورة الإستماع إلى مطالبها على قاعدة المساواة في قضايا حقوق الإنسان التي نصّت عليها شرعة الأمم المتّحدة. ويمكن ملاحظة ذلك على ثلاثة أصعدة هي:

١ - **على الصعيد السياسي**: تعديل تكوين مجلس الأمن بحيث يكون أوسع تمثيلاً وأكثر ديمقراطيّة عبر إلغاء نظام الفيتو الإفرادي والإستعاضة عنه بنظام التوافق بين أكثريّة الأعضاء الدائمين.

٢ - **على الصعيد القضائي**: تطوير صلاحيّات محكمة العدل الدوليّة واختصاصاتها لتمكينها من متابعة القضايا والحالات التي تمسّ حقوق الإنسان وحريّاته أو تشكّل جرائم ضدّ سلامة البيئة والمناخ والطبيعة.

٣ - على الصعيد الإنمائي العام: ويتضمّن هذا البرنامج تعزيز برامج التغذية وتعميم مكافحة الأميّة وتعزيز برامج التنمية الإقتصاديّة من خلال نظام الأمم المتّحدة وتوجيهها أكثر فأكثر خارج إطار الحكومات ومؤسّساتها، كإنشاء هيئات للتسليف الدولي للأفراد والمؤسّسات الإنمائيّة غير الحكوميّة وعدم حصر ذلك بالدول المحتاجة.

علينا أن ندرك أنّ النظام الدولي ليس نظاماً أحاديّاً بالرّغم من تعاظم القدرات الأميركيّة. فليس بمقدور واشنطن التحدّث بإسم المجتمع الدولي الذي يبدو منقسماً أكثر من أيّ وقت مضى على أسس ثقافيّة وحضاريّة. فخلال مؤتمر عقد في جامعة Harvard عام ١٩٩٧ تمّ الكشف على أنّ أكثر المثقّفين في الصين وروسيا وأفريقيا والعالمين العربي والإسلامي ينظرون إلى واشنطن على كونها تمثّل خطراً على مجتمعاتهم. أضف إلى ذلك أنّ أكثر دول العالم ترفض التدخّل الأميركي في شؤونها الداخليّة. ولقد أشار إلى ذلك نلسون منديللا، الرئيس السابق لجنوب أفريقيا، بقوله: «لا يمكننا أن نقبل بقيام دولة ما بدور شرطي العالم» (٣٣). خلاصة القول أنّ السياسة الدوليّة مرتبطة اليوم بصراع الثقافات أو أنّها تعكس هذا الصراع. الثقافة هي السلاح الوحيد المتبقّي أمام دول العالم في ظلّ نظام العولمة، فالإرث الحضاري يمنع، مثلاً، على الصين الشعبيّة وروسيا مجاراة الولايات المتّحدة في نظرتها إلى الأزمات الدوليّة، وباختصار شديد، فالنظام الدولي هو نظام أحادي ومتعدّد القطبيّة في آن معاً.

أخيراً، تبرز العولمة في سياق مفارقة تاريخيّة كبيرة. ففي الوقت الذي سمحت وسائل الإعلام التي فجّرتها ثورة الإتصالات، لجميع سكّان المعمورة بالتواصل المادي عبر الحدود، بدأت المجتمعات الإنسانيّة تدرك أكثر من أيّ زمن مضى أنّ الهويّة الثقافيّة لا تكتمل إلا إذا كانت مرجعيّتها جماع الوطن والدولة والأمّة. فإذا استطعنا الإجابة عن السؤال التاريخي: من نحن؟، لأمكننا التنبّه إلى مخاطر العولمة ومواجهتها والاستفادة منها من منطلقات إرثنا الحضاري وعلى قواعد العقلانيّة والديمقراطيّة.

المراجع

(١) غسان العزّي: «العولمة وإشكالياتها»، الحوار، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ٤٥ – ٤٧.

(٢) محمد مهدي شمس الدين: «العولمة وأنسنة العولمة»، الحوار، المصدر السابق، ص ٦ – ٧.

(٣) المصدر السابق، ص ٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٧.

(٥) حسنين توفيق ابراهيم: «العلاقة بين أطروحتي نظام عالمي جديد وعولمة»، الحوار، المصدر السابق، ص ٧١.

(٦) محمّد مهدي شمس الدين: «العولمة وأنسنة العولمة»، الحوار، المصدر السابق، ص ٧٦ – ٨٠.

(٧) المصدر السابق، ٧٣ – ٧٤.

(٨) Jessics T. Mathews. APower Shifts, Foreign Affairs, January - February, 1997.

(٩) R. Heohane and J. Nye. JR. "Power and Interdependence In the Information Age", Foreign Affairs. September - October 1998, P. 81 - 82.

(١٠) Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower", Foreign Affairs, March - April, 1999. P. 39.

(١١) غسّان العزّي، «العولمة واشكالياتها»، المصدر السابق، ص ٥٥.

(١٢) أنظر عدنان السيّد حسين، نظريّة العلاقات الدوليّة، بيروت: منشورات الجامعة اللبنانيّة، ١٩٩٨، ص ١٤١ – ١٤٢.

(١٣) غسّان العزّي، «العولمة وإشكاليّاتها»، الحوار، المصدر السابق، ص ٥٣.

(١٤) المصدر السابق، ص ٥٣.

(١٥) هانس بيتر مارتين وهارلد شومان، فخ العولمة، صادر عن دار المعرفة، عدد ٢٣٨، تشرين الأوّل ١٩٩٨.

(١٦) المصدر السابق، ص ١٦٣.

(١٧) محمّد مهدي شمس الدين: «العولمة وأنسنة العولمة»، الحوار، المصدر السابق، ص ٧ – ٨.

(١٨) المصدر السابق، ص ٨.

(١٩) المصدر السابق، ص ١٤.

(٢٠) المصدر السابق، ص ٨ – ١٥.

(٢١) J. Nye. JR. and W. Owens "America's Information Edge", Foreign Affairs, March - April 1996.

(٢٢) النهار، ٢٦ نيسان ١٩٩٩، ص ١١.

(٢٣) برهان غليون: «العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي: تجديد الفكر الإشتراكي»، شؤون الأوسط، عدد ٧٧، تشرين الثاني، ١٩٩٨.

(٢٤) المصدر السابق، ص ٤٧.

(٢٥) المصدر السابق، ص ٤٧ – ٥٠.

(٢٦) المصدر السابق، ص ٥١.

(٢٧) أنطوان زحلان، العولمة والتطوّر الثقافي، «العرب والعولمة»، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت: حزيران ١٩٩٨، ص ٨١ – ٨٢.

(٢٨) محمّد عابد الجابري، «العرب والعولمة: العولمة والهديّة الثقافيّة»، المصدر السابق، ص٣٠٥.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٣٠٧.

(٣١) محمّد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟». المصدر السابق، ص ٤٢٠ – ٤٣٠.

(٣٢) سليمان المنذري، السوق العربيّة المشتركة في عصر العولمة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص ٢٦٠.

(٣٣) Samuel P. Huntington. "The Lonely Superpower". Foreign Affairs. P. 43.

ثمة عالم آخر ممكن
عن العولمة والعولمة المضادة

زياد ماجد(*)

سأحاول في هذه الورقة عرض موقف من العولمة في صيغتها الراهنة، أي تلك المتشكلة عبر تعميم النموذج النيوليبرالي على العالم.

ويتكئ الموقف إلى تقييم آثار العولمة على المعمورة وأهلها، ويدعو إلى التفكير في بلورة تيار مناهض لها ومقاوم لآلياتها وأدواتها [1].

وسأعتمد في عرضي هذا على مجموعة من المعطيات والأرقام التي استخلصتها من تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية في السنوات الثلاث الأخيرة، ومن تقارير البنك الدولي ومنظمات اليونيسف و«سوشال واتش» و«كوربورات واتش» الصادرة في الفترة عينها [2]. كما سأستند إلى مجموعة أفكار وتجارب تولدت في النصف الثاني من العقد المنصرم خلال لقاءات وندوات وحوارات هدفت للتصدي لموجات العولمة وبناء ما يشبهها من حيث المفهوم ويناقضها من حيث الشكل والمضمون.

١ - عن الإنتاج الرأسمالي والعولمة

وصل نمط الإنتاج الرأسمالي منذ سنوات عدة إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج ذاتها [3]. وما اصطلحت تسميته بالعولمة الاقتصادية هو بهذا المعنى

(*) باحث سياسي.

«بداية عولمة الانتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الانتاج الرأسمالي ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله» (٤).

وارتبطت عولمة الانتاج هذه بوجوهها المتعددة، وعلى نحو جدلي، ببروز شركات عملاقة متعددة الجنسية تنتشر فروعها في مختلف أصقاع الأرض فيما تتمركز إداراتها في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان على نحو خاص. وتسيطر هذه الشركات على مفاصل الاقتصاد العالمي، المتمحورة ٩٥ في المئة من أنشطته حول أسواق المال والأسهم والبورصات وعمليات المضاربة (٥)

وترافق هذه الأنشطة المالية والاقتصادية المختلفة موجة من الليبرالية المفرطة أرست دعائمها السياسات التاتشرية والريغانية (٦) في مطلع الثمانينات، وكرّستها برامج صندوق النقد والبنك الدوليين واتفاقات منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الإقليمية، ومؤدّاها تراجع مضطرد لدور الدولة في التدخل في الحركة الاقتصادية وتقديم الخدمات للمتضررين منها، وتخلّف عن مواكبة المتغيرات في مجال التشريع للعمل وسن القوانين الحامية للمستخدمين (٧).

ولا تقتصر مفاعيل العولمة على الميادين الاقتصادية، بل تتخطاها لتصيب جوانب الحياة السياسية والقانونية والثقافية، وبخاصة في المناطق - الحلقات الأضعف في التوازنات الدولية. فحالات التخبّط السياسي والصراعات العسكرية آخذة في التزايد منذ انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي وانكفاء عامل الردع في العلاقات الدولية وتفرّد الولايات المتحدة بالسيادة العالمية المطلقة، وإرسائها ما سمي بالنظام العالمي الجديد، المتزامن مع سيطرة كاملة على وسائل الإعلام وقنوات صناعة الرأي العام وأجهزة الاتصالات من جانب رأس المال ومالكيه (٨).

ونتيجة لكل ذلك، تزايدت التناقضات الاجتماعية داخل الدول، وتضاعف استقطاب الثروات والإمكانات المادية، واتسعت الهوة على نحو هائل بين الشمال والجنوب (وداخل كل من الشمال والجنوب)، فترسّخت مقولة أنه «من المشروع عدم توفر المكان لجميع الناس في مجتمعاتنا» (٩)، ولم يعد مفاجئاً ما يعلن من أرقام تبين أحجام الاختلالات المرجّح تفاقمها.

٢ - عن آثار العولمة من خلال بعض الأرقام والمعطيات

سلطت التقارير الأخيرة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ولغيره من المؤسسات والمراصد الضوء على الأرقام والإحصاءات التي تظهر التفاوت الهائل بين البشر، واعتبرته من تأثيرات العولمة على الواقع الاقتصادي الاجتماعي في أكثر رقع المعمورة. وسأبرز في ما يلي أهم المعطيات التي وردت في هذه التقارير وأبوّبها، مضيفاً إليها أرقاماً مستقاة من البنك الدولي، وهي في معظمها لا تحتاج إلى تعقيب. كما سأفرد عروضاً سريعة لتناول بعض أركان العولمة ومقوماتها.

وإذا كان من الضروري القول، قبل البدء في استعراض المعطيات التالية، إننا سنركز على المناحي السلبية للعولمة، فذلك لأننا سنشير في الجزء التالي إلى الايجابيات التي يجدر الاستفادة منها وبناء العولمة المضادة انطلاقاً منها...

أ - عن مستويات المعيشة في ظل العولمة:

- يعيش أكثر من مليار إنسان بأقل من دولار واحد يومياً وضعفهم بأقل من دولارين.
- يوجد أكثر من مليار إنسان عاطل عن العمل.
- لا يتخطى معدل أعمار حوالي المليار إنسان الأربعين عاماً.
- لا يجد ١,٣ مليار إنسان للمياه النظيفة سبيلا.
- يعاني ٨٤٠ مليون إنسان من سوء التغذية.
- في العالم اليوم ٨٨٠ مليون أمي.
- لم يلتحق في السنوات الأخيرة حوالي ١٢٠ مليون طفل بالمدارس.
- تفوق ثروات أغنى ٢٠٠ فرد في العالم دخل ٤١٪ من سكان الأرض (حوالي ٢,٨ مليار إنسان) (١٠).
- تفوق ثروة أغنى ٣ أفراد الدخل القومي لـ ٤٨ دولة فقيرة مجتمعة
- يمكن لواحد في المئة فقط من ثروات الـ ٢٠٠ فرد الأغنى في العالم تأمين دخول جميع الأولاد في العالم إلى المدارس.

- تقل حصة الدول النامية من الناتج المحلي العالمي عن ٢٠٪، علماً أن فيها ٨٠٪ من سكان هذا العالم.
- تنفق أكثر الدول النامية على الديون الخارجية ضعفي ما تنفقه في قطاعات التنمية البشرية لديها (أي قطاعات التعليم والصحة والاسكان والنقل وبرامج التعويضات الاجتماعية) (١١). ويؤدي ذلك إلى مفاقمة المشاكل الصحية والبيئية وتوسع الأمية نتيجة تراجع البرامج التي يمكن أن تواجهها (١٢).

ولا تعني هذه الأرقام أن العالم «الأول» أو العالم «الغني» مكتف بالتمتع بالثروات التي تدرها عليه العولمة، وهو مركزها.

فالدراسات تشير إلى اتساع في جيوب الفقر داخله، وتمدد في رقعها. وللدلالة على ذلك، يمكن استعراض المعطيات التالية:

- يعتبر واحداً من كل ٨ أفراد في الدول الغنية فقيراً.
- يعد واحداً من كل ٥ شباب في البلاد الغنية عاطلاً عن العمل.
- تراوح معدلات البطالة بين ٧٪ في النروج واليابان والولايات المتحدة و١١٪ في الاتحاد الأوروبي.
- ازداد عدد العائلات الفقيرة بنسبة ٦٠٪ في بريطانيا منذ الثمانينات (أي منذ هبت التاتشرية)، و٤٠٪ في هولندا.
- لم تعد سياسات مكافحة البطالة أولوية في أكثر الدول المنخرطة ضمن المنظومات الاقليمية والاتفاقات التجارية، إذ أن الأهم هو المحافظة على ثبات معدلات النمو، والتضخم، والفوائد في البنوك، التي تتطلب في أحيان كثيرة تثبيت معدلات البطالة للدفاع عن الاستقرار الماكرو - إقتصادي.

ب - عن أحجام الشركات المتعددة الجنسية المؤسسة للعولمة:

يكثر الحديث في ظل العولمة عن حجم الشركات المتعددة الجنسية ودورها في الاقتصاد والتأثير على صناعة القرار وعلى قضايا العمالة في الدول حيث تتمركز أو تتفرّع. وبعيداً عن البحث في نشأة هذه الشركات ونموها وتطورها (على الرغم من أهمية ذلك القصوى لشرح فلسفتها ودورها في إرساء العولمة التي نشهد)، يمكن

استخدام بعض الأرقام للدلالة على الموقع الاستثنائي الذي تحتله وتمارس من خلاله تأثيرها على الاقتصاد والسياسات الاقتصادية في العالم.

- يقدر حجم الأعمال السنوي لشركة جنرال موتورز بما يقارب ١٦٥ مليار دولار، وهو بذلك يفوق الناتج المحلي الصافي السنوي لدولة صناعية ونفطية غنية مثل النروج، والبالغ ١٥٣ مليار دولار.
- يقدر حجم الأعمال السنوي لشركة فورد بما يقارب ١٥٠ مليار دولار (مقابل ناتج محلي صافي في المملكة العربية السعودية لا يتخطى سنوياً ١٤٠ مليار دولار).
- بلغت قيمة عمليات الدمج الكبرى بين الشركات المتعددة الجنسية خلال أعوام ١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ (وهي الأعوام التي شهدت أكبر حالات دمج) ما يقارب ٣ آلاف مليار دولار [١٣].
- أدت عمليات الدمج المذكورة إلى تسريح عشرات الألوف من العمال والمستخدمين، بينهم ٥٠ ألف عامل في العمليات الأربع الكبرى.
- تقوم الشركات المتعددة الجنسية بنقل أكثر مصانعها من المركز (الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية واليابان) إلى الأطراف (أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا)، بهدف توفير كلفة الانتاج (إن لجهة اليد العاملة الرخيصة أو لجهة عدم اضطرارها احترام أي تأمينات اجتماعية للعمال أو حتى عدم التوقيع معهم على أي عقود عمل [١٤]). وينتج عن ذلك استغلال لعمالة الدول الفقيرة من جهة، وتعطيل لآلاف العمال في الدول الغنية حيث تقفل الفروع.
- تحاول الدول الفقيرة الساعية إلى استقطاب فروع ومراكز للشركات المتعددة الجنسية إلغاء قوانين الحماية وتقليص نظم المساعدة الاجتماعية وإضعاف التنظيم النقابي إرضاء للشركات وتسهيلاً لعملها.

ج - عن توتاليتارية أسواق المال في ظل العولمة:

من معالم العولمة الأساسية أيضاً، سيطرة أسواق المال على الاقتصادات، وما تؤدي إليه هذه السيطرة من ربط للاقتصاد بالمضاربات وعمليات الأمولة [١٥].

وتفيد الإحصاءات في هذا المجال إلى أن حجم المضاربات المالية بلغ عام ١٩٧٠ ما يقارب ١٥ مليار دولار، في حين أنه وصل عام ١٩٩٩ إلى نحو ١,٦ ألف مليار دولار.

وهو بذلك تحول إلى أكبر مكون من مكونات الحركة الاقتصادية في العالم، إلى حد أن الحديث في الأدبيات الاقتصادية بات يتطرق إلى دكتاتورية أسواق المال وتوتاليتاريتها لجهة قدرتها على فرض السياسات الاقتصادية على مختلف الدول.

ولعل ما أصاب إندونيسيا وتايلاند وماليزيا (وبنسب أقل الارجنتين والبرازيل) جراء انهيار أسواقها المالية بالغ الدلالة، إذ هو أظهر أن انهيار هذه الأسواق يوصل إلى كوارث إقتصادية يصعب الخروج منها. فعقب الانهيار عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، والذي أدى بمئات الشركات إلى الافلاس وتسريح عمالها، وصولاً إلى انهيار النقد الوطني واضمحلال قدرته الشرائية، توسعت رقعة الفقر بنسبة ١٥٪ في هذه الدول [١٦]، واضطرت الحكومات إلى تقليص موازناتها الاجتماعية نزولاً عند نصائح صندوق النقد الدولي ونوادي المدينين، وبات الهاجس هو الخروج من الأزمة بدل أن يكون السير على درب النمو والتنمية.

وفي ظل استمرار، لا بل تزايد، رهن المقدرات الاقتصادية لأسواق المال، يمكن توقع المزيد من الانهيارات وبالتالي المزيد من الفقر والاضطرابات.

د - عن تزايد التفكك الاجتماعي وتعاظم الجرائم واندلاع الحروب في حمى العولمة:

في ظل اتساع الفقر والبطالة وانهيار الاقتصادات وتوسع الفروقات وتزايد الهوة بين المناطق وفي داخل كل منها، لا يمكن للتفكك الاجتماعي وللصراعات العنيفة إلا أن تبرز وتتفجر. وإذا كان القول إن العولمة مسؤولة عن هذه اللوحة الكئيبة في العالم اليوم يحمل تبسيطاً وتسطيحاً للأمور، إلا أن وضع آثارها الاقتصادية والاجتماعية الوحشية جانباً عند البحث في أسباب الصراعات يجانب الحقيقة.

وإن أردنا التمعن ببعض المعطيات حول الجرائم والحروب والعبودية الجديدة، يمكن التوقف عند ما يلي:

- يعيش ٣٠٠ ألف صبي وفتاة وملايين النساء والرجال في شبكات الدعارة، حيث العلاقات تشبه إلى حد بعيد علاقات العبودية.
- تشكل تجارة المخدرات ٨٪ من إجمالي التجارة العالمية
- يقارب حجم نشاطات المافيات والعصابات المنظمة وتجارة الرقيق والأطفال حدود ١,٥ ألف مليار دولار سنوياً.

- تدور رحى ٢٦ حرباً في العالم اليوم (١٨ منها في أفريقيا وحدها). بعض هذه الحروب قديم ومستمر، وبعضها مستجد. وقد مات فيها في السنوات العشر الأخيرة مليونا طفل (يضاف إليهم نصف مليون طفل عراقي لا يدخلون في الاحصاءات)، وتشوه ٦ ملايين آخرين، فيما يعتبر ١٢ مليون طفل لاجئاً نتيجة فراره من المعارك.

وماتت في هذه الحروب أيضاً القوانين، وضاعت الشرعية الدولية، وفقدت الأمم المتحدة دورها لصالح الولايات المتحدة وحلف شمالي الأطلسي على نحو أعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل قيام عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة. وفي ذلك تأكيد آخر على أن مركز العولمة الاقتصادية هو نفسه مركزها السياسي...

هـ - عن الإعلام والإعلان وصناعة الثقافة والرأي العام في ظل العولمة:

اقترنت العولمة بتعاظم أدوار وسائل الإعلام والفضائيات وقنوات البث وشبكات الانترنت، وبات الانسان يتعرض يومياً لقصف لا مثيل له بالصور والمعلومات والأفكار والألوان والإعلانات. وصار تشكل الثقافة والرأي لدى أكثرية سكان العالم يتم عبر ما يتلقونه من صور وعبارات جاهزة يجولون بينها بواسطة "الرموت كونترول" ويستسلمون لآثارها دون مساءلة أو تفكر في أغلب الأحيان.

والمثير في الأمر أن ما يبدو للوهلة الأولى تنوعاً هائلاً في مصادر المعلومات وقنوات البث، يتحول عند التدقيق به إلى إثبات إضافي على عمق التمركز الرأسمالي الإعلامي والإعلاني في الولايات المتحدة الأميركية ودول المركز، وبالتحديد لدى عدد من أغنى أثرياء الكون الموجودين في هذه الدول. فهؤلاء لا يملكون الثروة فحسب، بل سبل صناعة الرأي العام والتأثير فيه من خلال الأخبار المتلفزة والمكتوبة والصور والانترنت [١٧] والعمل الدعائي، ويؤدون أدواراً إعلامية - سياسية كانت الحكومات تسعى إلى تأديتها إنطلاقاً من كونها الوسيلة الفضلى للدفاع عن السياسات العامة والمواقف السياسية المتبناة. فمن بيل غايتس ومردوك ولاغاردر إلى تيد ترنر وبلاكس وبرلوسوكني، يتداخل المالي بالإعلامي صانعاً ثقافة معولمة لا تقيم فصلاً بين العام والخاص ولا حدوداً بين سلطة الثروة وسلطة السياسة ومرجعيتهما.

وليس بعيداً عن السياق عينه، تشكل صناعة الأفلام التجارية [١٨] مورداً آخر من موارد تكوين الثقافة في ظل العولمة. وتظهر الأرقام الخاصة بإنتاج الأفلام وتوزيعها حجم السيطرة الأحادية من قبل الشركات الأميركية، إذ تبلغ حصتها ٧٠٪ من سوق الأفلام الاوروبية، و٨٣٪ من سوق أميركا اللاتينية و٥٠٪ من الأسواق الأفريقية والآسيوية. وفي مقابل هذا الاجتياح السينمائي الأميركي، لا تحتل السينما العالمية سوى ٣٪ من مساحة السوق الأميركية.

ما العمل إذن في مقابل كل هذا؟ وهل أن الصورة هي على هذا الحد من القتامة [١٩] ؟ وما هو المطلوب لمواجهة العولمة؟

لعل الإجابة الأولى تنطلق من رفض الانعزال والانغلاق بحجة الذود عن النفس في مواجهة اجتياح العولمة. فسياسة النعامة لا تجدي نفعاً، والعولمة واقع قائم، والتقوقع على الذات لا يفيد في شيء ولا يمنع آثار العولمة السلبية من الوصول في مطلق الأحوال، خاصة وأن تأثر الناس بما لا يعرفون وقوعه بات هائلاً. والهروب من خلال الاختباء هو في أي حال شكل رجعي من أشكال المواجهة يبرّر مقولات عنصرية واستعلائية كمثل تلك التي أطلقها هانتيغتون في "صراع الحضارات".

ويمكن الإجابة الثانية أن تنطلق من البحث عما تقدمه العولمة في خضم الإنجازات العلمية التي ترافقها من فرص للتنور والتعلم والسفر وتوسيع الآفاق المعرفية بهدف بناء تحالف عالمي ينقلب عليها من داخل منجزاتها ويعمل لتحويلها إلى عولمة إنسانية تساعد كل البشر على التقدم والتنعم بالمنجزات [٢٠].

٣ - في النبض المقاوم للعولمة والساعي إلى تصويبها

من الشياباس والانتفاضة الزاباتية المسلحة جنوبي المكسيك في وجه التهميش الاقتصادي والسياسي [٢١] عام ١٩٩٥، إلى مسيرة العاطلين عن العمل الأوروبية وهجمات الفوضويين الإسبان عام ١٩٩٧ ضد السياسات الاقتصادية الاجتماعية وتسريح العمال والشركات المتعددة الجنسية؛ ومن سياتل وواشنطن وبراغ والثورة على منظمة التجارة العالمية وملتقى دافوس والبنك الدولي وصندق النقد الدولي وسياسات التكيف الهيكلي أعوام ١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١، إلى انقلاب لندن في انتخاباتها البلدية

ووصول كن ليفيغستون الراقص الخصخصة في المدينة حيث انطلقت موجات الليبرالية الجديدة مع تاتشر؛ ومن كتاب السياسي الألماني لا فونتين «القلب ينبض من اليسار» الذي أحدث هزة في الحياة السياسية الألمانية التي خرجت أحد أبطال العولمة (المستشار هلموت كول) إلى مسيرات أول أيار حيث الملايين في أوروبا وروسيا وإندونيسيا وكوريا واليابان نزلوا إلى الشوارع في مركز العولمة رفضاً لشكلها الحالي؛ ومن الانتاج الثقافي والأدبي المقاوم لرأس المال وقيمه، إلى الالتزام السياسي الهادف إلى إعادة المعنى للسياسة كحقل مختلف عن إدارة الاقتصاد المالي؛ تتزايد الأنشطة الرمزية والتجارب العينية المضادة للعولمة والباحثة عن البدائل وسبل التصويب.

المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو إليغري والبحث عن تخطي الغضب

وضمن هذا البحث، ولئلا تبقى ردود الفعل على العولمة تعبيرات عن غضب وسخط وسط عجز عام عن مواجهتها، بدأت تنعقد في السنوات الماضية لقاءات تبحث في بلورة البدائل. وفي سياق هذه اللقاءات، انعقد في بورتو أليغري في البرازيل في شهر كانون الثاني المنصرم المنتدى الاجتماعي العالمي الأول [٢٢]، وشارك في المنتدى آلاف من الناشطين السياسيين والاجتماعيين والمفكرين والأكاديميين والصحفيين من مختلف أرجاء العالم، بهدف تنسيق الجهود المواجهة للنيوليبرالية وتبادل الخبرات القائمة ووصل بعضها ببعض وإنضاجها.

وبعرض سريع لأبرز المواضيع التي ناقشتها ورش العمل التي نظمت خلال المنتدى، يمكن ذكر ما يلي: الأخلاق والسياسة، السياسة والاقتصاد والمال، المنفعة العامة والخصخصة، التوازن البيئي، المياه والموارد الطبيعية، التجارة العادلة والتبادل السلعي، المواطنة والسلطة، الاشتراكية والديمقراطية، الحركات الاجتماعية، العلم في خدمة البشرية، بناء النظام القادر على الانتاج للجميع، تأمين الموارد والحفاظ على الأرض، المدن والحيز العام، حماية الهويات الثقافية، ديمقراطية صنع القرار على الصعيد العالمي، مستقبل الدولة الوطنية، النضال العمالي ومعناه اليوم، التربية والتعليم والانسان الجديد، النظم المالية، التنسيق لمواجهة منظمة التجارة العالمية، النظام الضرائبي العادل، الشباب والمشاركة السياسية، المدن والارياف، الاطعمة والهندسة الوراثية، العولمة والعنصرية، القيم والتنمية، المرأة والاقتصاد، النضال النسائي للمشاركة، التضامن والتعاون الدوليين، نضال الشعوب ضد الاستعمار الجديد، الحق في الحصول

على الخبر وديمقراطية الإعلام، والصحافة البديلة أو معنى العمل الصحفي في ظل سيطرة المال والأحادية السياسية.

واتفق على مواصلة البحث في هذه المواضيع وتصميم لقاءات متابعة، وتطوير مواقع الانترنت الموجودة التي تنشر تقارير عن التجارب والآراء المنوعة في المواضيع ذات الصلة بما جرى بحثه.

ولعله من المفيد ملاحظة أن حجم مشاركة ممثلين عن منظمات من أوروبا وأميركا اللاتينية في الحوارات والتجارب واللقاءات الشبيهة بلقاء بورتو أليغري يفوق مشاركات ممثلي الأطراف، لأسباب مادية من جهة (قدرات مالية تؤمن السفر والانترنت والمتابعة والاطلاع السريع على الانتاج السياسي والاقتصادي المرتبط بالعولمة) وموضوعية من جهة أخرى. ذلك أن عصب المقاومة المنظم للعولمة الليبرالية متمركز في أوروبا وأميركا اللاتينية، والحركات الاجتماعية والقوى النقابية اليسارية هي أكثر حضوراً وتنظيماً في أوروبا وأميركا اللاتينية منها في إفريقيا وآسيا (ربما باستثناء الهند وكوريا الجنوبية وجنوبي أفريقيا)، رغم كون الأفارقة والآسيويين الأكثر تضرراً. وتمكن العودة أيضاً في تفسير ذلك إلى الاسباب السياسية المرتبطة بتكون الطبقات الاجتماعية في أوروبا ونضج الوعي بالمصالح الطبقية، وللإرث الاشتراكي الأوروبي أو الثوري الأميركي اللاتيني.

يبقى أن المشترك في مختلف اللقاءات هو تبيان وجود تجارب صغيرة ناضجة (التجربة البرازيلية في ولاية ريو غراندي دو سول [٢٣] وتجارب التعاونيات الزراعية وبرامج التجارة العادلة في إيطاليا وألمانيا وفرنسا). لكنها تجارب لا تشكل منظومة بديلة متكاملة للعولمة الراهنة بل جزر مقاومة بحاجة إلى جسور.

وتأتي هنا أهمية المتابعة لبناء هذه الجسور. والاقتراحات عديدة، والجهات المنظمة عديدة أيضاً: من منظمة «أتاك» المطالبة بفرض ضريبة على العمليات المالية تستخدم في البرامج التنموية والاجتماعية، إلى «المنتدى العالمي للبدائل» الساعي إلى ربط تجارب المقاومة ببعضها، إلى «التحالف من أجل عالم متضامن ومسؤول» الهادف إلى إقامة تحالف بين النقابات والحركات الاجتماعية والمنظمات النسائية والشبابية والثقافية العاملة على تجديد الفكر السياسي ومفهوم المواطنة وطبيعة العلاقات الاقتصادية والثقافية بين الشعوب، إلى المئات من المراكز والمؤسسات المنتشرة فوق كوكبنا. كلها مسكونة بهاجس وقف الهجمة الشرسة للنيوليبرالية بوصفها تهميشاً لثلثي

البشرية وتمزيقاً للرابط الإنساني وإعادة لصيغ الاستعمار والعبودية على نحو أكثر شراسة وقباحة.

غير أن المراكمة والنضج في التعاطي مع مشاكل الحاضر تتطلب وقتاً وجهوداً واختماراً للتجارب وخوضاً في الأسئلة المقلقة والصعبة.

وإذا كانت رحلة بناء الجسور قد بدأت، فإن عبور هذه الجسور لن يتم قبل الإجابة على بعض هذه الأسئلة.

في ما يلي، سنعرض لبعض من بدايات الإجابة على تساؤلات بدأت تطرح حول بديهيات ساهمت في «الاستسلام» للحظة الراهنة...

٤ ـ إعادة تأسيس المدرسة والعمل والحيز العام والديمقراطية لمواجهة العولمة

ينطلق بعض المفكرين في تعاطيهم مع سبل تأسيس العولمة المضادة من مقولة إن التأسيس يجب أن يعيد طرح الأسئلة حول المؤسسات البديهية المكونة لثقافتنا ولسلوكياتنا ولعلاقاتنا بالآخرين، وبالتالي للشكل غير الاقتصادي الذي كرسته الرأسمالية واستثمرته وأسست من خلاله للعولمة. وانطلاقاً من هذه الأسئلة، ينبغي التفكير في قيم تولّد الأجوبة وتغذي الثقافة المضادة (النقيضة) لما هو قائم.

ويحيلنا ذلك إلى مساءلة المؤسسات الثلاث المكوّنة للمواطنة وللقاء الجمعي، أي مؤسسات المدرسة والعمل والحيز العام من ناحية، ولفلسفة الديمقراطية التمثيلية السائدة من ناحية ثانية.

أ - المدرسة والعمل والحيز العام:

لعبت المدرسة دوراً تاريخياً يغطّي الكثير من آليات الظلم الاجتماعي. فقد كرّست من خلال مفهوم النجاح والفشل الفكرة الليبرالية الاقتصادية القائلة بالربح والخسارة من جهة، وبرّرت من خلال السلوكيات التنافسية إمكانات الغش والقمع وانتهاز الفرص للحصول على المكافأة أو التقدير الأعلى من جهة ثانية. لذا، ينبغي العمل على تحويلها

من «مؤسسة» إلى «تعاونية» أي تغيير منظومتها القيميّة من تلك القائمة على مبدأ التنافس والاستفادة الفردية وغياب «الآخر» إلى تلك المبنية على التعاون والنجاح المشترك والتداول والتشارك في وضع البرامج التربوية والمناهج التعليمية بين التلامذة والأساتذة والمواطنين الآخرين. وفي هذا الاتجاه، يمكن تشجيع التلامذة على مساعدة زملائهم الذين يعانون من مشاكل، واعتبار النجاح في خلق الروح الجماعية المتضامنة موازياً للنجاح الأكاديمي.

كما أسهمت المدرسة بشكلها القائم في تمتين دعائم النظام الرأسمالي، عبر نموذج أسهم العمل. فقد تحوّل من قيمة إبداعية تمارس فيها الحريات على مستوياتها المختلفة إلىَ مجرد مؤسسة إنتاج ربحي محصورة فيها الحريات ومقيّدة إمكانات الإبداع والتشارك في العمل بقدرات التنافس الاقتصادي والاستمرار في السوق. فالعامل المستلب ينفّذ أوامر رب عمله، ولا يدرك معنى عمالته إلا حين يضرب عن ممارستها، والموظف المربوط بالجداول والأرقام والمعاملات لا يفكر في ماهيات وظيفته، والمضارب لا يدرس نتائج مضارباته خارج إطار حسابه المصرفي.

لقد تحوّل العمل إلى مؤسسة لجمع المال بهدف استهلاك السلع، أو استهلاك السلطة أو استهلاك المال نفسه. أما «العمل» الذي تجدر إعادة التعريف به، فيبدأ تأسيسه عبر طرح أسئلة حول خيار الانتاج (ماذا ننتج؟)، وشكل الانتاج (كيف ننتج؟)، وسبب الانتاج (لماذا ننتج؟). ويشارك في الاجابة على هذه الأسئلة العاملون والعاطلون عن العمل والمواطنون والباحثون و«السياسيون» على حد سواء. بذلك، تكون ثقافة العمل قد انتقلت من طور الانتاج السلعي إلى طور الحق والواجب الانسانيين.

بالإضافة إلى المدرسة والعمل، خلقت الثقافة الرأسمالية وظيفة خاصة لمكان اللقاء الثالث بين الناس، أي الحيّز العام، بهدف القضاء عليه. فالعيش «سوية» تعني الاستهلاك سوية. وعليه، باتت الأسواق والمحال «الحيز العام» الوحيد، ووظائفها تبادل الخبرات الاستهلاكية والمعطيات المحيطة بها. فالحيّز العام تعرّض في المرحلة الأولى إلى عملية اجتياح «سوقي» تنقل وقائعه وسائل الاعلام المحلية والعالمية وتعمّمه، فيستهلكه الحاضر بنفسه والغائب بالواسطة. أي أن هذه العملية أوجدت مخيّلة خاصة بها، وطقوساً مرتبطة بها. وفي المرحلة الثانية، لم يكتف النظام الاستهلاكي بهذا الاجتياح، ففضّل القضاء المبرم على وجود الحيّز المكاني حيث يمكن اللقاء ولو كان استهلاكياً، فاستعاض عنه بالمبيع المباشر عبر الاعلام والانترنت من دون الحاجة

حتى إلى الانتقال إلى موقع العرض. ما يعني أن تماس الناس ببعضهم يتضاءل أكثر فأكثر.

إن إحدى المهام الأساسية تصبح بالتالي إعادة خلق أمكنة عامة، يلتقي فيها الناس ويتداولون في مختلف قضاياهم تتويجاً لضرورة الإنخراط في جميع الشؤون والتمسك بحق الدفاع الجماعي عن العام منها في وجه المصالح السياسية والاقتصادية الضيقة.

ب - فلسفة الديمقراطية

إنطلاقاً من المساحات الثلاث المذكورة، ينبغي إطلاق البحث في الديمقراطية التداولية، تلك الممكن التدرب عليها والاشتراك من خلالها في استعادة الشأن العام من المصادرة والخصخصة التي تعرّض لها وجعلته حكراً على بضعة سياسيين ورجال مال ودين.

والديمقراطية التداولية هي بهذا المعنى عملية تشارك في التخطيط للسياسات العامة وتنفيذها وتقييمها، ومنع لعملية استئثار الطبقات المهيمنة بتصميم السياسات، كخطوة أولى على طريق إضعاف هذين الاستئثار والهيمنة.

وبوجود ديمقراطية تداولية، تصبح وظيفة الديمقراطية التمثيلية أكثر تعبيراً عن مصالح الناس وتطلعاتهم ومشاركتهم، وبالتالي أكثر تمثيلاً لمصالحهم وحيوياتهم.

الخلاصة:

قد تبدو هذه الأفكار بعيدة عن واقع الناس وهواجسهم وأولوياتهم. غير أن البدء بطرحها ومحاورتها ضمن أفق تغييري، هو إسهام في البحث عن بدائل لما هو قائم اليوم.

«فلنكن واقعيين ولنطلب المستحيل». مقولة تبقى في إذهان الساعين إلى التحرر من العولمة الآسرة الإنسان والمحولة إياه رقماً وسلعة وبناء عولمة ركنها الأنسان بحريته واكتماله..

المراجع

(١) المقصود هنا السائد منذ أن بدأت ملامح العولمة الراهنة تتكون في مطالع التسعينات بعد مرحلة تأسيس بدأت في منتصف السبعينات.

(٢) يمكن الوصول إلى التقارير الكاملة من خلال مراجعة مواقع المنظمات المذكورة على شبكة الانترنت.

(٣) ينبغي هنا استذكار روزا لوكسامبورغ التي أشارت في أوائل القرن، مستعيدة كارل ماركس، إلى أن أحد أوجه التراكم الرأسمالي يرتبط بالعلاقة بين رأس المال وأنماط الانتاج غير الرأسمالية، من خلال حركة الاستعمار وأنظمة الاستدانة العالمية والحروب. وبذلك شخصت لوكسامبورغ روح العولمة التي نعرفها حالياً، وإن تغيرت بعض المعطيات المرافقة لها (الاستعمار، وأنظمة الاستدانة، الخ).

(٤) صادق جلال العظم، مجلة "الطريق، العدد الرابع سنة ١٩٩٧، محور العدد.

(٥) نوام تشومسكي، مقابلة معه أجراها فواز طرابلسي لجريدة "السفير" بتاريخ ١٩ تموز ١٩٩٨.

(٦) نسبة إلى رئيسة الوزراء البريطانية مرغريت تاتشر والرئيس الأميركي رونالد ريغان، اللذين كانا أول من طبق النظريات الليبرالية الجديدة، أو النيوليبرالية، الهادفة إلى تقليص دور الدولة في المسارات الاقتصادية الاجتماعية، وإطلاق آليات السوق وتوازناته.

(٧) وتبرر هذه السياسات بحجة الأصلاح الاقتصادي وتقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، واعتماد ما يسمى بالتكيف الهيكلي.

(٨) ولنا عودة مفصلة إلى هذه النقطة في وقت لاحق.

(٩) لوك كارتون في وصفه لثقافة النيوليبرالية، أعمال مؤتمر آفينيون حول «التربية الشعبية»، ٢٠ - ٢٥ تموز ١٩٩٨.

(١٠) وعلى صعيد عالمنا العربي، يملك ٥ آلاف ثري عربي ٣٠٠ مليار دولار نصفها موظف في أوروبا والولايات المتحدة وبعض أسواق المال العالمية.

(١١) ويعني ذلك أن لا مجال لها لسلوك درب التنمية والتطور إذ أن جهودها مستنزفة بفعل ثقل الديون وتراكمها والانفاق على خدمتها.

(١٢) يعتقد أن ٩٥٪ من ضحايا الإيدز موجودون في الدول الفقيرة حيث تصعب معالجتهم. وسيؤدي ذلك في أفريقيا مثلاً إلى هبوط معدلات الحياة عام ٢٠١٠ إلى ٤٧ عاماً (أي ما كانت عليه في الستينات).

(١٣) يتخطى حجم هذا المبلغ حجم الناتج المحلي للدول الاسكندنافية مجتمعة.

(١٤) ثلث عمالة أميركا اللاتينية مثلاً تعمل من غير عقود عمل.

(١٥) Financialisation

(١٦) أصبح ٦٠ مليون شخص ممن كانوا خارج الفئات الفقيرة جزءاً منها.

(١٧) قارب عدد مواقع الانترنت حتى مطالع العام الماضي ٦٠ مليون موقع هي في أكثرها تجارية استهلاكية تتنوع سلعها وخدماتها، بدءاً بشركات السفر وانتهاءً بشبكات الدعارة والبورنوغرافيا.

(١٨) وأكثر هذه الأفلام يراوح بين العنف والجنس والمعالجات الخفيفة للمشاكل الاجتماعية المدينية في الولايات المتحدة.

(١٩) ويمكن التطرق أيضاً إلى تعميم الأطعمة والأغذية المهندسة وراثياً والمشبعة بالهرمونات، وما لذلك من انعكاس على حياة البشر وصحتهم. كما يمكن البحث في ما آلت إليه أوضاع البيئة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية وعمليات التلويث التي تتعرض لها. ويمكن أيضاً التعمق في موضوع الانترنت والفيروسات التي تتنقل بين شبكاته وقنواته زارعة الرعب ومسببة خسائر سنوية بمليارات الدولارات. وإذا كان تحميل العولمة مسؤولية ذلك أمر مبالغ فيه، إلا أن إغفال دورها وأثرها كمرحلة تاريخية تمر بها البشرية في تعميم هذه النتائج على مستوى المعمورة أمر أكثر مبالغة.

(٢٠) وتمكن الإستفاضة هنا بعرض المنجزات الطبية والعلمية والقدرة على التواصل الثقافي الفائق السرعة عبر الكتب والموسيقى وسائر الفنون والانترنت، وهي جميعها منجزات رافقت العولمة وتحولت إلى سمة من سماتها.

(٢١) إستفاد «الزاباتيون» وزعيمهم ماركوس من الانترنت، وبنوا مواقع أوصلت أصواتهم ومقالاتهم ومواقفهم وصورهم إلى مختلف أرجاء العالم.

(٢٢) بالتزامن مع المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يعقد سنوياً في دافوس ويجمع أركان العولمة وأبرز المدافعين عنها والمستفيدين من نتائجها الإقتصادية والسياسية.

(٢٣) حيث الاعتماد على تحالف حاكم يضم قوى نقابية وأحزاب وحركات اجتماعية تدير الشأن العام مشركة المواطنين في لجان صغيرة تضع الموازنات والخطط والبرامج التنموية بحسب حاجاتها وتشرف على الانفاق المرتبط بها.

GRAND HOTEL ABCHI

GRAND HOTEL
ABCHI

- 60 Chambres
- Salle d'expo
- Night Club
- Restaurant Kasr Al-Noujoum
- Jardin

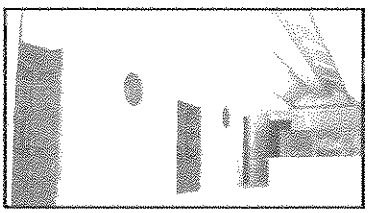

EHDEN, Tel.: (06) 560001

9 - CAILLOSSE Jacques, LE GALES Patrick, LONCLE-MORICEAU Patricia, *Les sociétés d'économie mixte locales*, in Le gouvernement des villes. Territoire et pouvoir, Ed. Descartes & Cie, 1997, pp. 24

10 - HEWITT DE ALCANTARA Cynthia, *Du bon usage du concept de gouvernance*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 112

11 - SMOUTS Marie-Claude, *Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 88

12 - La " *governance* ". *Concept mou, politique ferme, in Gouvernances.* in Les Annales de la recherche urbaine, n° 80-81, déc. 1998, pp. 25

13 - SMOUTS Marie-Claude, *Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998.

Notes

1 - LORRAIN Dominique, *Administrer, gouverner, réguler*, in Gouvernances. in Les Annales de la recherche urbaine, n° 80-81, déc. 1998, pp. 85

2 - BAGNASCO Arnaldo et LE GALES Patrick, *Les villes européennes comme société et comme acteur*, in Villes en Europe, Ed. La Découverte, 1997, pp. 38

3 - MARCOU Gérard, RANGEON François, THIEBAULT Jean-Louis, *Les relations contractuelles entre collectivités publiques, in Le gouvernement des villes. Territoire et pouvoir*, Ed. Descartes & Cie, 1997, pp. 140

4 - La " Commission on Global Governance " a été créée en 1992 à l'instigation de Willy BRANDT. Elle regroupait une vingtaine de dirigeants ayant joué un rôle ou jouant un rôle au sein des Nations Unies et de l'Union européenne.

5 - SMOUTS Marie-Claude, *Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 88

6 - GAUDIN Jean-Pierre, *La gouvernance moderne, hier et aujourd'hui : quelques éclairages à partir des politiques publiques françaises, in La gouvernance* in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 51

7 - MERRIEN François-Xavier, *De la gouvernance et des Etats-providence contemporains*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 62

8 - SMOUTS Marie-Claude, *Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*, in La gouvernance. in Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, pp. 90

CONCLUSION:

Après ce tour d'horizon qui nous a permis d'élucider la notion de gouvernance dans ses différentes acceptions économiques et politiques, reste à dire que ce concept est difficilement dissociable du lexique et du but des instances internationales actuelles. Il est aussi à noter que le rôle joué par les organismes de financement internationaux tel que le FMI, est de loin supérieur à l'influence qu'aurait l'ONU sur la question. C'est ainsi une nouvelle problématique qui s'impose, une problématique apte à une grande argumentation, et méritant un très grand intérêt. En fin de compte, dans cette nouvelle perspective, il faut toujours garder à l'esprit un facteur primordial qui est d'ordre économique : les organismes internationaux prêteurs gardent une large avance sur les programmes proposés par des ONG dans le but du développement et de la démocratisation, donc dans l'espoir d une meilleure gouvernance. Cette supériorité des acteurs économiques d'ordre supranational est la résultante du fait que ces instances possèdent les moyens, donc les fonds, ce qui leur permet d'imposer leurs critères, encore plus, de sanctionner par leur non-accord un pays qui refuserait de se plier aux démarches de leurs programmes.

institutionnelles recommandées au nom de la bonne gouvernance ont donc été associées de manière quelque peu abusive à la défense de la démocratie. Les quatre conditions énoncées par la Banque Mondiale sont présentées comme un moyen de faire progresser davantage la démocratie dans les pays emprunteurs.

Les institutions bilatérales des pays de l'OCDE ont d'ailleurs apporté leur soutien à de nombreux groupes au sein de la société civile des pays en développement, ce qui a permis de rendre crédible l'idée selon laquelle le mouvement de démocratisation allait prendre de l'ampleur dans plusieurs pays du tiers-monde. Mais les initiatives que l'aide étrangère a financé ont surtout été des initiatives d'auto-organisation des populations pour lutter contre la pauvreté et le dénuement générés par les crises économiques. Ces stratégies de survie qui s'organisent au niveau des quartiers (soupe populaire, bénévolat dans des dispensaires, des centres de soins infantiles,...) visent à pallier l'absence de soutien public permanent. Il est cependant difficile d'assimiler ces efforts et initiatives à l'émergence d'une société civile nouvelle, comme ont tendance à le faire les organismes prêteurs.

D'autre part, il ne faut pas oublier que les prêts font l'objet d'accords et de contrats soumis à conditions (réformes institutionnelles) entre la Banque et le gouvernement d'un pays sans qu'il y ait d'interrogation sur la légitimité de l'action publique de ce gouvernement, c'est-à-dire sur le contrat qui unit le gouvernement à son peuple. Comme l'écrit Annick Osmont (12): "*il y a bien un contrat ici, mais celui-ci est établi de manière extra-territoriale, entre un gouvernement agissant dans le meilleur des cas de manière technocratique, et un organisme multilatéral agissant au nom d'une logique de développement exogène*".

Pour Marie-Claude Smouts, "*le concept de gouvernance est lié à ce que les grands organismes de financement en ont fait : un outil idéologique pour une politique de l'Etat minimum*" (13).

de la gestion du secteur public (réforme de la fonction publique), au perfectionnement des méthodes de comptabilité et de vérification des comptes, à la décentralisation de certains services publics, à la privatisation d'entreprises publiques, à la mise en place d'infrastructures juridiques et judiciaires compatibles avec l'entreprise privée.

mais reste à rappeler que la bonne gouvernance ne se limite exclusivement pas à assurer les intérêts de l'entreprise privée, et c est justement là que réside l importance de cette notion vis a vis de l Etat lui même, la société civile et les acteurs privés.

C. Limitation du rôle de l'Etat insistance sur la société civile et les acteurs privés

Le but affiché par la Banque Mondiale et, à sa suite, par toutes les agences de coopération, le PNUD et les bailleurs de fonds bilatéraux est clair : il s'agit de limiter les prérogatives de l'Etat et de renforcer les acteurs de la société civile. Le rôle unique de l'Etat est cependant reconnu ; il doit assurer un fonctionnement efficace du marché, notamment en protégeant la propriété privée et la sécurité des investissements, et mettre en place des mesures correctives lorsqu'il est défaillant. Par ailleurs, l'Etat seul est en mesure de fournir des services publics tels que l'éducation, la santé et les infrastructures essentielles.

En fait, les organismes de financement internationaux ont eu tendance, dans leur discours, à opposer de façon artificielle l'Etat à la société civile. Ils ont laissé entendre que l'affaiblissement de l'Etat était nécessaire à l'émergence d'une société civile, capable de prendre part à la réforme d'institutions politiques figées. La privatisation et la décentralisation ont été présentées comme permettant de renforcer l'esprit d'initiative des populations, leur autonomie et leur participation au développement de leur pays. Les réformes

La notion est en fait utilisée de façon exclusivement normative par les organismes de prêt internationaux pour désigner les institutions, les pratiques et les normes politiques nécessaires en théorie à la croissance et au développement économique des pays emprunteurs. La Banque Mondiale énonce quatre conditions à l'établissement de la bonne gouvernance : l'instauration d'un Etat de droit qui garantisse la sécurité des citoyens et le respect des lois (indépendance des magistrats), la bonne administration qui exige une gestion correcte et équitable des dépenses publiques, la responsabilité et l'imputabilité (accountability) qui imposent que les dirigeants rendent compte de leurs actions devant la population et enfin la transparence qui permet à chaque citoyen la participation à la vie politique de son pays, ainsi que son droit à être informé constamment et d'une manière objective (11).

L'Etat de droit est ici au coeur de la bonne gouvernance. Il s'agit de mettre en place *"un système de règles qui soient réellement appliquées et d'institutions qui fonctionnent vraiment et assurent une application appropriée de ces règles"*. Pour cela, il est nécessaire que la vie publique soit "moralisée", c'est-à-dire que les dirigeants politiques soient désormais responsables de leurs actes devant les citoyens, et donc que soit engagée la lutte contre la corruption. La bonne administration publique implique certes plus d'efficacité mais aussi plus de morale. La gouvernance est en fait fondée sur un ensemble de règles de morale publique. Elle ne se limite donc pas à définir le rôle de l'Etat par rapport au marché mais traite également de l'éthique du gouvernement.

Les conditions posées par la Banque Mondiale, conditions qui déterminent l'octroi des prêts, impliquent plusieurs types de réformes à même de faciliter l'application et la réussite des programmes économiques. Les programmes de réformes qui ont été financés ces dernières années par la Banque Mondiale sous la rubrique "bonne gouvernance" ont trait à l'amélioration

interdit expressément d'intervenir dans le champ politique (10) Pour pouvoir agir sur des questions hors de leur compétence, mais ayant des incidences fortes sur le succès des programmes de prêt, les institutions financières internationales ont fait appel à la notion de gouvernance. Celle-ci présente l'avantage de libeller en termes techniques des problèmes éminemment politiques et donc d'éviter de parler de "réforme de l'Etat" ou de "changement social et politique". Les organismes de prêt internationaux ont ainsi trouvé une parade leur permettant d'échapper aux critiques les accusant d'outrepasser leurs compétences ou condamnant leur ingérence dans la politique intérieure et l'administration des pays emprunteurs.

Un volet " bonne gouvernance " a donc été introduit dans les programmes des organismes internationaux de financement. Des réformes institutionnelles ont été préconisées au côté des programmes économiques, justifiées par la poursuite du développement économique. ces réformes ont été promues non pas pour que s'affirment les considérations sociales et politiques sur l'économique mais bien pour rendre ces programmes plus efficaces.

B. La bonne gouvernance et la définition d'un nouveau modèle politique pour les pays emprunteurs

La gouvernance n'a jamais fait l'objet de définition précise dans le contexte des politiques de développement. La Banque Mondiale traduit la gouvernance comme *"la manière par laquelle le pouvoir est exercé dans la gestion des ressources économiques et sociales d'un pays au service du développement"*. Le Comité d'aide au développement de l'OCDE, dont les travaux sont étroitement liés à ceux de la Banque Mondiale, la définit comme *"l'utilisation de l'autorité politique et l'exercice du contrôle en rapport avec la gestion des ressources d'une société en vue du développement économique et social"*.

spécifiquement dans le cadre des relations avec les pays en développement. Ces projets pour les pays en développement n'ont pas toujours été favorables, et c'est ce que nous verrons dans le titre suivant.

A. Des problèmes politiques enfoncés en termes techniques par les institutions financières internationales.

Le terme de gouvernance est apparu à la fin des années 80 dans le vocabulaire de la Banque Mondiale, à l'occasion de bilans sur la politique d'ajustement structurel menée depuis 1980. Confrontés aux échecs répétés des programmes économiques d'inspiration néo-libérale mis en place par les institutions financières internationales dans un ensemble de pays en voie de développement, les experts incriminent le cadre politico-institutionnel défaillant de ces pays et recommandent d'agir en amont sur leur mode de gouvernement. Selon les experts, ce sont ces distorsions d'ordre politique qui sont à l'origine de la plupart des problèmes économiques rencontrés en Afrique, en Amérique Latine, en Europe orientale ou encore dans les pays de l'Est.

Les institutions financières internationales ont en effet pris conscience qu'il était impossible de tout régler par des réformes économiques et de continuer à reléguer les questions politiques et sociales au second plan dans le débat sur le développement. Peu à peu, il est apparu qu'aucun projet économique ne pouvait aboutir sans une légitimité politique et une efficacité minimum des institutions politiques. Le politique a donc bien vite été perçu comme un obstacle au bon fonctionnement des marchés et d'une manière générale à la progression du libéralisme dans ces pays.

Pour s'occuper de questions d'ordre politique, la Banque Mondiale, le Fonds monétaire international (FMI) et les banques régionales de développement ont cependant dû contourner un obstacle de taille, celui de leur statut qui leur

il est d'abord très difficile de placer la gouvernance dans un seul cadre idéologique, vu l'aspect vague que cette notion développe. Il n'existe pas ainsi de position commune sur les finalités de la gouvernance. La gouvernance constitue pour certains un instrument au service de la poursuite de la libéralisation des sociétés dans la mesure où elle consiste à limiter le rôle des gouvernements, et à faire entrer dans le processus de décision des acteurs non-gouvernementaux en privatisant les entreprises et certains services publics, en déréglant et en déréglementant les modes traditionnels. Les tenants d'une approche "économiste", gestionnaire de la gouvernance dissimulent fréquemment leurs intentions qui ne sont autres que l'extension du marché capitaliste. Pour d'autres, principalement ceux qui développent une approche en termes de pouvoir, la gouvernance est perçue comme une voie ouverte à la démocratisation du fonctionnement étatique, à la mobilisation civique et aux initiatives locales et citoyennes.

En définitive, la notion de gouvernance offre une grille d'interprétation nouvelle du politique et des relations entre les institutions et le politique non-institué. Cette grille d'analyse est appliquée à tous les processus de gouvernement, du gouvernement mondial au gouvernement local et concerne les pays développés comme les pays en développement. Suivant les choix idéologiques qu'elle recouvre, la gouvernance consiste à réformer les institutions politiques pour limiter les entraves au bon fonctionnement du marché (conception dominante dans le champ des relations internationales) ou au contraire à renforcer les mécanismes de régulation pour lutter contre les méfaits du libéralisme et en particulier contre la décohésion sociale.

II - La "Bonne Gouvernance": une perspective incontournable du système international actuel.

Les réflexions en termes de gouvernance, développées dans le champ des relations internationales, ont été appliquées plus

ne serait sans engendrer de nouvelles modalités de régulation publique. Celles-ci consistent à associer à la gestion des affaires publiques d' acteurs, membres de la société civile, professionnels, citoyens. A travers ce processus de participation et de négociation, le but sera de déboucher sur des objectifs et des projets communs. On peut toutefois légitimement se demander à quelles fins la notion de gouvernance est utilisée.

C. Efficacité et Libéralisation : des finalités en vue desquelles oeuvre la gouvernance.

La notion de gouvernance, a, sans doute, une valeur analytique. Elle permet de mettre en évidence des phénomènes tels que la relativisation des frontières institutionnelles ou l'existence de mécanismes de coopération et de négociation dont l'ampleur ne peut être saisie par la notion de gouvernement. La notion de gouvernance fournit donc un cadre conceptuel qui permet de penser et de comprendre l'évolution des processus de gouvernement. Elle offre une nouvelle lecture ainsi qu'un nouveau système de référence qui remet en question une grande partie des présupposés traditionnels de la notion de gouverner.

La gouvernance permet alors de rendre compte de l'articulation de régulations, de "*processus politiques et sociaux d'intégration, d'élaboration de projets collectifs, d'agrégation de différents intérêts recomposés et représentés sur une scène extérieure*" (9) (Patrick Le Galès). La notion de gouvernance permet d'aller au-delà des problèmes de coordination et d'efficacité en intégrant une dimension politique et sociale. La réflexion porte non plus seulement sur les modes les plus efficaces et efficients du management de la société mais aussi sur l'exercice du pouvoir et de la domination. c'est ainsi qu'on est projeté, non pas dans une perspective économiste de la gouvernance, mais dans celle qui touche directement au champ de la sociologie politique et des relations internationales.

tourner vers des interlocuteurs, tels que les organisations à but non lucratif, les entreprises privées et les citoyens, qui sont en mesure de trouver des solutions aux problèmes collectifs que rencontre la société. C'est ainsi que la gouvernance attire l'attention sur le déplacement des responsabilités qui s'opère entre l'Etat, la société civile, et le marché. Ce relais de responsabilités est du à l importance croissante de nouveaux acteurs qui sont associés au processus de décision, et qui agissent sur le déplacement des frontières entre le secteur privé et le secteur public. Les autorités publiques qui s'en remettent davantage au secteur privé et voient leur rôle modifié ; d'interventionnistes, elles doivent passer à un rôle de d'agent qui a pour rôle de faciliter, de stratège, d'animateur et de régulateur.

- La notion de gouvernance met également l'accent sur l'interdépendance des pouvoirs associés à l'action collective. La gestion des affaires publiques repose sur un processus d'interaction/négociation entre intervenants hétérogènes. "*Dans la nouvelle gouvernance, les acteurs de toute nature et les institutions publiques s'associent, mettent en commun leurs ressources, leur expertise, leurs capacités et leurs projets, et créent une nouvelle coalition d'action fondée sur le partage des responsabilités*" (7). Cette interaction est rendue nécessaire par le fait qu'aucun acteur, public ou privé, ne dispose des connaissances et des moyens nécessaires pour s'attaquer seul aux problèmes. La gouvernance implique donc la participation, la négociation et la coordination. Une large place doit être faite à l'espace public, "*celui dans lequel les différentes composantes de la société affirment leur existence, entrent en communication les unes avec les autres, débattent en exerçant leur pouvoir d'expression et de critique*" (8). Ces négociations doivent permettre de dépasser les intérêts divers et conflictuels et éventuellement de parvenir à un consensus..

En résumé, la gouvernance trouverait donc son fondement dans un dysfonctionnement croissant de l'action publique qui

individus et les institutions, publics et privés, gèrent leurs affaires communes. C'est un processus continu de coopération et d'accommodement entre des intérêts divers et conflictuels. Elle inclut les institutions officielles et les régimes dotés de pouvoirs exécutoires tout aussi bien que les arrangements informels sur lesquels les peuples et les institutions sont tombés d'accord ou qu'ils perçoivent être de leur intérêt" (5).

La gouvernance met l'accent sur plusieurs types de transformation des modalités de l'action publique :

- Elle repose sur une dénonciation du modèle de politique traditionnel qui confie aux seules autorités politiques la responsabilité de la gestion des affaires publiques. Elle se distingue donc de l'idée classique du gouvernement. Le gouvernement se caractérise par la capacité de prendre des décisions et de pouvoir les appliquer en vertu d'un pouvoir coercitif légitime dont les institutions de gouvernement ont le monopole. Avec la notion de gouvernance,on remarque un grand changement vers ce qui serait une modernité politique, selon Jean-Pierre GAUDIN, le "rôle surplombant de contrôle et de commandement, centré sur une construction institutionnelle est remis en cause au profit d'une approche plurale et interactive du pouvoir " (6) Cette conception repose sur l'hypothèse selon laquelle les sociétés connaissent actuellement une crise de la gouvernabilité, donc des problèmes d'échec à gouverner . La gouvernance apparaît alors comme la meilleure réponse possible aux contradictions engendrées par le développement politique et social, comme un moyen de répondre à la crise par de nouvelles formes de régulation.

- Elle met l'accent sur la multiplicité et la diversité des acteurs qui interviennent ou peuvent intervenir dans la gestion des affaires publiques. La crise de la gouvernabilité invite en effet les Etats, les collectivités territoriales, les organismes internationaux ou les différentes régions du monde à se

La notion de gouvernance fait par ailleurs son apparition à la fin des années 80 dans un autre champ, celui des relations internationales. Le terme de " good governance " est employé par les institutions financières internationales pour définir les critères d'une bonne administration publique dans les pays soumis à des programmes d'ajustement structurel. Les organismes de prêt internationaux préconisent par le biais de cette notion des réformes institutionnelles nécessaires à la réussite de leurs programmes économiques.

Le terme de gouvernance aurait donc été importé du monde de l'entreprise pour désigner des modes nouveaux de coordination et de partenariat, différents du marché, et se situant au niveau du pouvoir politique.

B. Le secteur public comme principal champ d'opération de la gouvernance :

Bien que la notion de gouvernance soit employée par des courants de pensée différents avec des finalités différentes, il est possible de déterminer quels sont les éléments communs auxquels se réfèrent les différentes approches lorsqu'elles utilisent ce terme.

Le terme de gouvernance est apparu pour rendre compte des transformations des formes de l'action publique. La gouvernance se définit de manière générale comme *"un processus de coordination d'acteurs, de groupes sociaux, d'institutions, pour atteindre des buts propres discutés et définis collectivement dans des environnements fragmentés et incertains"* (2) *ou encore comme "les nouvelles formes interactives de gouvernement dans lesquelles les acteurs privés, les différentes organisations publiques, les groupes ou communautés de citoyens, ou d'autres types d'acteurs, prennent part à la formulation de la politique"* (3) Dans son rapport daté de 1995, la Commission sur la gouvernance mondiale (4)définit la gouvernance comme *"la somme des différentes façons dont les*

termes de politique intérieure dans le but d'évaluer la pratique politique de l'Etat, en se basant sur des normes universellement admises et qui sont celles édictées par la Charte des Nations-Unies.

Afin de pouvoir faire le point sur la notion de gouvernance, nous adopterons la démarche bilan et perspective. Le bilan qui sera abordé dans une première partie comportera la genèse de ce principe, son champ de manœuvre, et la finalité de son utilisation sur la scène mondiale. Tandis que les perspectives posées par la notion de gouvernance seront exposées dans une seconde partie dans laquelle nous essayerons de dégager ce que serait une bonne gouvernance.

I - De son origine à sa finalité, en passant par son champ de manœuvre: bilan de la notion de gouvernance

A. une notion d'origine économique

Le terme de "governance" est apparu il y a plus d'un demi-siècle chez les économistes américains. Ronald Coase, jeune économiste, publie en 1937 un article, "*The Nature of the firm*" dans lequel il explique que la firme émerge car ses modes de coordination internes permettent de réduire les coûts de transaction que génère le marché; la firme s'avère plus efficace que le marché pour organiser certains échanges. Cette théorie, redécouverte dans les années 70 par un économiste faisant partie du courant institutionnaliste, Olivier Williamson, qui définit la gouvernance comme *les dispositifs mis en oeuvre par la firme pour mener des coordinations efficaces qui relèvent de deux registres: protocoles internes lorsque la firme est intégrée (hiérarchie) ou contrats, partenariat, usage de normes lorsqu'elle s'ouvre à des sous-traitants* (1) Le terme "corporate governance", qu'on peut traduire par gouvernance d'entreprises, va ensuite être utilisé dans les milieux d'affaires américains tout au long des années 80.

Gouvernance Globale : Bilan et Perspectives

Bachir El-KHOURY*

Introduction :

Depuis quelques années, la gouvernance fait l'objet d'un grand nombre de travaux marqués par une hétérogénéité due à l'aspect vague et confus qui entoure cette notion. En effet, ceux-ci relèvent de disciplines variées allant de l'économie institutionnelle aux relations internationales en passant par l'économie ou la sociologie, l'économie du développement, la science politique

L'appropriation de cette notion par différents courants de pensée fait que le terme de "gouvernance " revêt aujourd'hui de multiples significations et se prête à des usages multiples. Le terme peut ainsi être associé à toute politique publique ou privée, ce qui nous permet de parler de gouvernance dans le domaine interne à l'Etat, comme dans le domaine international. C'est alors que nous pouvons parler de gouvernance globale ou mondiale, de gouvernance économique (qu'elle soit publique celle de la politique économique de l'Etat, ou alors privée comme celle des multinationales, elle pourrait encore revêtir un aspect supra-national quand nous parlons du rôle joué par des instances économiques internationales comme le FMI), et enfin la gouvernance peut être utilisée en

(*) Chercheur.

de clairvoyance. Sur le seul plan économique, on pourrait faire le calcul du coût des carburants brûlés dans les embouteillages faute d'avoir réussi un urbanisme et des systèmes de transport plus performants ; le coût des médicaments et des soins supporté par la société libanaise faute d'avoir su réglementer la localisation de certaines installations polluantes ou d'avoir correctement équipé villes et villages en eau et en systèmes d'assainissement ; le manque à gagner du tourisme faute d'avoir préservé les plages libanaises ou d'avoir respecté et mis en valeur le patrimoine historique et naturel du pays ; le manque à gagner de l'agriculture faute d'avoir su utiliser les ressources en eau pour irriguer certaines terres qui, cultivées à sec, produisent aujourd'hui le dixième de leur potentiel ; ou le coût des carburants qui font fonctionner certaines centrales électriques faute d'avoir su mobiliser l'énergie hydraulique à son maximum;...

On pourrait allonger cette liste à souhait. Elle montre que le Liban vit au dessus de ses moyens, gaspille une bonne part du peu d'argent dont il dispose, alors que les défis de la mondialisation exigent de lui davantage de performance économique, soutenue et durable, une production accrue avec des ressources plus limitées.

L'aménagement du territoire ne peut, certes, à lui seul, assurer les conditions de réussite du Liban dans le monde ouvert de demain, mais le coût exorbitant de l'absence d'aménagement lui ôterait, à n'en pas douter, les chances qu'il pourrait avoir dans cette compétition de plus en plus vive.

agricoles d'une dimension suffisante, jusqu'où peut-on accepter un mixage industrie-agriculture, qui ne comporte pas de risques pour l'hygiène alimentaire et la qualité des eaux.

Sixième réflexion, le patrimoine archéologique et culturel, mais aussi le patrimoine urbain. Comment en tirer le meilleur profit économique et social ? Comment transformer cette richesse patrimoniale en ressource économique si ce n'est par sa mise en valeur.

Dernière réflexion : quels usages pour les ressources en eau, entre l'irrigation, l'industrie et la consommation domestique. Comment alimenter en eau les régions les plus arides, les plus assoiffées. Comment assurer la continuité de la distribution durant la longue saison sèche. Comment assurer la qualité de l'eau distribuée.

Au hasard de ces quelques idées, lancées en vrac, chacun peut constater que la réflexion sur l'aménagement du territoire, sur le développement économique du territoire, n'a pas besoin de préalable. Qu'elle peut s'engager sans qu'il n'y ait besoin de lever toutes les incertitudes, en particulier l'incertitude économique. Car l'aménagement du territoire est en lui même un acte d'entrepreneur, à l'échelle nationale, un projet que l'on construit, et non un arrangement pour sortir des contraintes. Il n'est pas besoin de certitudes absolues pour entreprendre, mais d'une appréciation globale des chances et des risques. En revanche, il y a un grand besoin de volonté et d'imagination.

Que se passerait-t-il sans une réflexion stratégique sur le territoire ?

Pour conclure, posons nous cette question simple : vers où irait le Liban sans une vision stratégique de l'organisation de son territoire et de l'emploi à long terme de ses ressources ? Il ne faut pas être devin pour l'imaginer. Les exemples ne manquent pas, dans le Liban d'aujourd'hui, pour illustrer les effets du manque

doublement des superficies construites sur le territoire. Et ces habitants vont probablement, comme partout ailleurs dans le monde, chercher à vivre prioritairement dans les grandes villes et à leur périphérie, c'est à dire, pour ce qui concerne le Liban, essentiellement le long du littoral. Comment concevoir les villes libanaises de demain ? Comment répartir les fonctions industrielles par rapport aux lieux de résidence ? Où trouver les matériaux de construction ? Comment moderniser les pratiques de construction ? Comment desservir cette population plus nombreuse par les infrastructures adéquates d'alimentation en eau, d'assainissement, de transport, de traitement des déchets, de distribution d'énergie...

Troisième réflexion : le littoral libanais, espace vers lequel convergent tous les intérêts économiques, et dont l'aménagement consiste à trouver la manière d'optimiser le profit que l'on peut en tirer, de faire en sorte que les activités ne s'y tuent pas les unes les autres, de faire en sorte que les pôles urbains gardent leur identité et ne soient pas dilués dans une agglomération linéaire interminable le long de la côte.

Quatrième réflexion : la montagne, espace que je suggère de penser par paliers : la haute montagne, au delà de 1500 mètres, là où l'on ne trouve pratiquement plus d'habitants, vocation principale réservoir d'eau, tourisme de neige et élevage, avec un conflit à résoudre avec les carrières. La moyenne montagne, entre 400 et 1500 mètres, vocation villégiature et arboriculture, avec là aussi un conflit avec les carrières de sable dans les pinèdes et d'autres installations polluantes. La montagne en dessous de 400 mètres, qui nous ramène au problème de l'aménagement du littoral et des arrière-pays des grands pôles urbains.

Cinquième réflexion : les grandes plaines agricoles de la Bekaa et du Akkar, mais aussi les plaines fertiles du littoral, Dâmour et Tyr. Comment assurer les conditions économiques optimales de l'activité agricole dans ces plaines en préservant des entités

économiques et sociaux de la mondialisation, et de mobilisation de ces ressources dans un objectif de développement collectif. C'est donc, de ce point de vue, un choix politique majeur à opérer dans un pays comme le Liban, où l'on confond trop souvent liberté d'entreprise avec individualisme et où l'on feint oublier que l'initiative individuelle se développe d'autant plus que les règles collectives sont claires et égales pour tous et que l'Etat leur garantit les conditions les plus favorables.

Comment traduire concrètement cette vision d'un aménagement du territoire au service de la performance économique ? Les quelques réflexions qui suivent tracent quelques pistes, qui nécessiteront un approfondissement dans le cadre des travaux qui vont bientôt être initiés par le Gouvernement, via le CDR, dans ce domaine.

Première réflexion : accorder une place particulière à la question de la localisation géographique du Liban, qui lui offre des opportunités exceptionnelles s'il arrive à s'en servir intelligemment. Il faut tenter de capter le maximum de flux de marchandises, ce qui nécessite des équipements majeurs : ports, aéroports, réseau autoroutier, plateformes logistiques de fret, oléoducs et terminaux. Il faut aussi tenter de capter le maximum de flux de voyageurs et de touristes : tourisme intérieur, arabe et international, ce qui implique une amélioration substantielle du cadre de vie et de réelles capacités d'organisation et d'accueil. Il faut aussi jouer la carte des implantations de sièges sociaux de commandement, pour le Proche Orient, d'entreprises internationales et arabes. Jouer la carte des foires et salons, la carte de la place financière, la carte du rayonnement grâce à la production intellectuelle et artistique. Bref, la localisation géographique du Liban demeure, avec son potentiel humain, le principal atout du Liban, qu'il faut valoriser en premier.

Seconde réflexion : il faut réfléchir sur le long terme, avoir à l'idée que le Liban comptera sans doute 5 à 6 millions d'habitants avant le milieu du 21ème siècle, ce qui veut dire un

Cette maximisation du profit tiré des ressources ne doit connaître que trois limites, de bon sens, qui font consensus au moins au niveau des principes :

- Première limite : L'exploitation maximale des richesses du territoire doit se faire dans le respect du principe d'équité entre les générations. Autrement dit, à condition de ne pas léguer à nos enfants un pays transformé en champ de ruines ou en vaste décharge, à condition que nos enfants puissent profiter à leur tour de ce territoire que nous allons leur léguer.

- Seconde limite : L'exploitation maximale des richesses doit se faire dans le respect du principe d'égalité des chances pour les entrepreneurs. Soutenir les industriels jusqu'à l'extrême limite, mais sans léser les entrepreneurs du tourisme, soutenir les entreprises de service jusqu'à l'extrême limite, mais sans léser les entrepreneurs de l'économie agricole, soutenir les éleveurs de chèvres, mais sans léser les arboriculteurs. Autrement dit, maximiser le profit global de l'économie et éviter de faire tuer un secteur productif par un autre secteur productif, par le simple effet stupide d'une mauvaise localisation ou d'un mauvais choix d'urbanisme.

- Troisième limite : La maximisation du profit ne doit pas se faire au détriment de la sécurité ou de la santé des hommes. Pas de décharge à l'air libre de produits toxiques dans un quartier d'habitation ; pas de constructions sur des terrains qui risquent de s'effondrer ; pas de matières dangereuses qui s'infiltrent vers les sources à partir desquelles on alimente les populations en eau.

Exploiter intelligemment toutes les ressources

La mise en ordre des conditions dans lesquelles les ressources peuvent et doivent être exploitées apparaît ainsi comme un facteur de renforcement de la résistance du pays aux chocs

Les dégradations de l'environnement et du patrimoine sont, parmi tous ces handicaps au développement du tourisme, ceux qui pèsent le plus lourdement et le plus longtemps. Les constructions anarchiques qui défigurent une baie, les carrières qui tranchent un pan de montagne, les forêts de pins qui disparaissent, les plages qui n'ont plus de sable, la mer polluée où il devient dangereux de se baigner, forment une accumulation de problèmes qui constituent ensemble une entrave majeure au développement touristique.

Or, l'aménagement du territoire est le seul moyen d'arrêter ce type de dégradations et d'inverser le processus en reconstituant le patrimoine et le paysage, et en maîtrisant mieux les formes urbaines des villes et des villages.

Mais cette politique globale de développement du territoire n'agit pas seulement au niveau du tourisme. Elle peut également avantager le secteur culturel, en offrant de nouveaux équipements universitaires, culturels et de loisirs. Elle peut aussi favoriser le commerce international en offrant une infrastructure logistique rationnelle de nature à en favoriser le développement.

L'aménagement du territoire, une optimisation de l'emploi des ressources

L'aménagement du territoire peut être défini comme étant le moyen d'exploiter les ressources à leur maximum d'efficacité tout en assurant leur renouvellement voire leur accroissement. Autrement dit, comment faire pour que le Liban tire profit de la moindre goutte d'eau, du plus petit grain de sable, de son littoral et de sa montagne, de sa localisation géographique, de son climat et de son air, de ses villes et villages, de ses forêts, de ses richesses archéologiques, et de tout ce que ses habitants ont édifié jusqu'ici ?

en conciliant mieux le développement industriel avec l'environnement et la santé publique, par la programmation des installations de traitement des effluents et des déchets industriels, et par une politique plus rationnelle de localisation des industries en fonction de leur niveau de nuisance.

Fragilités des services

Le secteur des services lui même, premier secteur économique et principal pourvoyeur d'emplois au Liban, présente des fragilités similaires par rapport à la concurrence internationale. Cette réalité ne concerne toutefois que les branches exposées à la concurrence, ce qui exclut l'essentiel des services qui demeurent des services de proximité (services aux personnes, en particulier). Il n'en demeure pas moins que le secteur exposé joue un rôle moteur qui entraîne l'ensemble des activités de services, voire l'ensemble de l'économie libanaise. De quoi s'agit-il ? Essentiellement du secteur financier, du commerce international, du secteur culturel et du tourisme.

La place financière de Beyrouth n'a toujours pas retrouvé son rayonnement d'antan, d'autres places ayant pris le relais durant la guerre, telle Dubaï ou d'autres.

Le commerce international souffre encore des insuffisances de la logistique et du sentiment d'insécurité physique et juridique.

Les services culturels, universités, création artistique et culturelle, sont en cours de réhabilitation, mais le chemin est encore long avant d'atteindre à nouveau le degré de rayonnement d'antan qui les caractérisait .

Le tourisme, quant à lui, progresse trop lentement, du fait du sentiment d'insécurité, de la dégradation de l'environnement et des sites, du retard pris dans la réhabilitation des structures d'accueil et, sans doute, d'une conception par trop unilatérale de ce que doit être le tourisme au Liban, avec une focalisation sur la clientèle haut de gamme et un désintérêt pour la clientèle populaire, qu'elle soit locale, arabe ou étrangère.

érosions et un appauvrissement des sols, là des contaminations des produits de la mer... Tous ces éléments sont pourtant maîtrisables dans le cadre d'une vision globale du développement, qui passe par une gestion optimale des ressources naturelles du pays.

Fragilités de l'industrie

Le même raisonnement vaut pour l'industrie.

L'industrie libanaise avait connu des débuts encourageants vers la fin des années 1960 et le début des années 1970. Elle a subi des dégâts considérables durant la guerre mais s'est progressivement reconstituée au cours des dix dernières années, non sans difficultés. Elle demeure néanmoins largement dominée par les activités banales de transformation : matériaux de construction, produits agro-alimentaires simples, mobilier, plastiques... Les implantations d'activités plus sophistiquées telles que la fabrication de produits ou de composants électroniques, électriques, mécaniques ou chimiques, n'a guère progressé. L'industrie libanaise est, par ailleurs, fragilisée par nombre de facteurs : les taux d'intérêt élevés qui freinent l'investissement ; le sentiment d'insécurité physique et juridique qui dissuade les implantations d'entreprises étrangères ; le retard pris dans la formation aux métiers techniques et l'absence de formations au génie industriel ; la faiblesse des infrastructures logistiques et de transport ; le retard dans la modernisation des filières commerciales ; etc.

L'aménagement du territoire ne peut, à lui seul, régler tous ces problèmes, mais il peut y aider grandement. D'abord, en rationalisant les services logistiques : voies de communication performantes pour le transport des marchandises, acheminement plus sûr de l'énergie, développement des terminaux portuaire et aéroportuaire, etc. Ensuite, en offrant des terrains équipés pour l'industrie, qui permettront son expansion en toute sécurité et pour un coût foncier plus intéressant. Enfin,

tendance à converger vers un modèle commun, libéral et démocratique à la fois, qui garantit la libre entreprise par le respect de l'Etat de Droit.

Le Liban a toujours été un pays ouvert aux échanges internationaux et il est, de ce fait, mieux préparé, culturellement, que d'autres à la mondialisation. Il n'en demeure pas moins menacé par certains effets de celle-ci, et encore mal préparé à tirer tous les avantages qu'il pourrait en escompter.

Fragilités de l'agriculture

La libre circulation des marchandises signifie une concurrence immédiate entre les produits locaux et les produits importés. Dans l'agriculture, cette réalité est sans pitié pour la produits locaux dès lors qu'à qualité égale, ils seraient plus chers sur le marché intérieur (et à fortiori extérieur) que les produits étrangers. Or, le Liban cumule plusieurs handicaps sur ce plan : son agriculture ne bénéficie pas, à quelques exceptions près, de subventions similaires à celles que l'on trouve dans la plupart des pays développés ; la main d'œuvre agricole y est plus coûteuse que dans la plupart des pays proches ; ses terres sont insuffisamment mises en valeur du fait des retards dans la réalisation des projets d'irrigation ; son système de contrôle des normes de production est nettement déficient si bien que bon nombre de ses produits ne sont pas propres à l'exportation faute de répondre aux standards internationaux (huile d'olive, par exemple) ; les filières entre le producteur et le consommateur se caractérisent par la multiplicité des agents intermédiaires ce qui conduit à des surcoûts dans les prix de vente etc...

Si l'essentiel des handicaps de l'agriculture libanaise provient de facteurs financiers, juridiques, humains, une bonne partie provient d'une sous-utilisation des ressources : le potentiel hydraulique est encore nettement sous-exploité ; des terres agricoles d'une grande valeur sont délaissées ou urbanisées ; certaines atteintes à l'environnement provoquent, ici des

L'aménagement du territoire, une réponse intelligente aux défis de la mondialisation

Dr. Fouad AWADA*

Pour un pays émergent comme le Liban, la mondialisation se présente comme un ensemble de défis et d'opportunités qui peuvent le conduire vers le pire ou le meilleur. L'aménagement du territoire, en tant qu'instrument d'optimisation de l'utilisation des ressources du pays, peut minimiser les risques et accroître les chances de réussite dans cette aventure du nouveau siècle.

La mondialisation est un concept récent qui décrit la tendance que chacun peut observer depuis plus de 10 ans dans les rapports économiques et sociaux internationaux et supranationaux. Dans le «village planétaire», les biens, les services, les informations et les hommes circulent plus librement; les économies nationales sont le fait non plus d'entreprises nationales mais d'entreprises résidentes quelque soit la nationalité de ceux qui en détiennent les capitaux; les migrations internationales s'intensifient; les barrières douanières sont abaissées; les systèmes politiques et économiques ont

(*) Docteur en urbanisme, directeur général adjoint de l'Institut d'Aménagement et d'Urbanisme de la Région Ile-de-France (IAURIF).

labor, vocational training, culture, housing, and the environment with the aim of correcting inequality and enhancing the integration between the social and economic spheres as well as enhancing civil society.

4. The replacement of the partial economic options with collaborative policies integrating industrial development with a qualitative improvement in the conditions of the agriculture. At the same time to decrease the level of dependency in essential needs and to increase self-reliance to satisfy local needs in addition to the necessary reforms of educational system and development of research.

2. The democratization of political life at the level of the state and society is a fundamental base for development. This is true at the level of the system, the opposing forces, or the social structure. That is not only necessary to increase the level of popular participation but it is also vital to enhance the political legitimacy of the regime. The higher the level of participation of citizens in the decision making policies directly through referendums or indirectly through elections, and the freedom to join political parties, trade unions and associations, the higher the legitimacy of the political system and the more stable it is.

   The concept of participation takes more important dimensions in the sphere of social development as decentralization and municipalities in particular play a significant role in providing more efficient services and effective participation in development. In this way the role of the cooperative popular banks, educational institutions, and health service providers, depends on forms of cooperation with municipalities, NGO's, private sector, governmental agencies, trade unions, universities, and other civil society organizations.

3. Governments should play their role in development and implement social and economic policies to manage the many existing problems such as poverty, marginalization of groups, food security and unemployment as opposed to the current neo-liberal policies. This requires a redefinition of the role of the state, which enables the state to play the role of an efficient, rational and economic manager that gives the social dimension of development a priority and participates in providing the basic social services. The essence of the new conception of the state is based on the abrogation of the alleged contradiction between the state and the market, and it is also based on the participation of civil society. This open state is based on the experiences of many east-Asian states that achieved better records of development in the last decades. The open state is a state that carries public policies in education, health, food,

Indicators of success depend on the ability to achieve positive results in increasing economic growth, accelerating social development, increasing the standards of living, and stabilizing the legal and political system. This is carried out through the increase in per capita income and in employment, and the improvement and expansion in the basic educational and health services and social security system. Therefore, we cannot consider economic growth a sufficient cause for social development especially in developing countries and in particular in the Arab world. It is irrational to limit the economic role of the state to the macro-economic and financial balances. The state should pay sufficient attention to the establishment of the essential social and economic infrastructure especially in health and education. It should also be concerned with the redistribution of income, the social safety nets in addition to infrastructure projects such as electricity, irrigation, roads, as well as preserving environmental, natural and water resources. The primary developmental problems such as poverty and unemployment cannot be left to the assumption that the mere economic growth will automatically expand economic activities and private sector's investment, which in itself provide solutions. The negligence of social issues has very long-term negative effects. The disregard of nutrition, health, education, family disintegration and the feelings of insecurity will distort the basis of growth, expel investment and hinder technological progress.

The general characteristics of an alternative developmental plan should include the following:

1. The developmental option must be an Arab integrative option that can unify and efficiently use the available human, natural and financial resources in an incorporated manner as opposed to the current divisions or to the regional plans that cannot respond to the developmental needs.

still estimated at 41.4 percent, and although it is decreasing as a percentage the number of illiterates is increasing. Illiteracy varies from one country to the other as it reaches 60 percent in some of the least developed Arab countries and it drops to less than 20 percent in some other countries such as Lebanon and the Gulf states. Female illiteracy, however, is higher for it reaches about 75 percent in Mauritania and Yemen, and it was estimated in 1997 to reach 53.6 percent for all Arab countries.

As for the indicator, Gini co as in the UNDP reports it is twice as much in the Arab world as it is in the other developing countries. Furthermore, while in the 1960's the differences in the per capita income between the oil producing countries and the non-producing countries was 2 to 1, it reached 9 to 1 in 1987, and it has increased in 1999 to 33 to 1, as the average per capita income in Sudan is 480 dollars while it is 15,770 dollars in the United Arab Emirates.

Fifth, cultural and political problems:

It is very difficult to envision a process of real development without and appropriate political performance, and without a supporting cultural project. While there are many problems that can be talked about only two obstacles are emphasized here.

The cultural identity crisis with its particularity in the Arab world for the disturbed cultural and civilizational relations with the West, take many times religious forms. However, the essence of this crisis stems from the differences between the systems of values, and is a reflection of the Arab rejections and confrontations with the Western cultural penetration that is also associated with political and economic domination.

VII. Arab iIntegration as an Option

The ultimate objective of development is to increase the standard of living of the people, to decrease the gap in wealth and income and to improve the quality of life in the country.

These figures, however, are not sufficient to describe the reality of the industrial sector. Extractive industry represents 20.7 percent. It is heavily dependent on the production and marketing of crude oil and natural gas. These two basic commodities in this industry are externally oriented and thus are affected by the fluctuations in the international market whether in terms of their prices or in terms of the quantities produced. The light industry is composed of food industry (23% in 1996), clothes and textiles (15%), oil refineries, natural gas, petrochemicals, chemical fertilizers, steel and iron, minerals and cement. The industrial sector is faced with many obstacles that start with the absence of an institutional structure appropriate to industry itself, the weakness of the supporting services for the industries, the national market limitations, and the various obstacles forbidding the free movement of commodities and individuals between the Arab countries. However, other types of obstacles have to do with the higher cost of industrial products and its lower quality. This leads to the inability of export-led industries to compete with similar products outside and imported products inside especially with the implementation of open trade policies. Labor-intensive industrial products such as food, clothes and textiles need to be supported by modern technology to increase its comparative advantage and its competitive edge. Arab industries must provide technical know how and necessary training to implement international standards and criteria.

Social development in the Arab world is still below the required level because of the absence of necessary plans and strategies to formulate the necessary solutions to the many social challenges. These are increasing the rate of unemployment, the low participation of women in economic activities, the concentration of the educational system on quantities rather than qualities, the low enrollment in vocational education, and the low scientific and technological research output of universities and Arab research institutes. In addition, the housing problem is intensifying while living conditions are deteriorating and a widespread poverty is increasing for a large segment of the population. Illiteracy is

billion dollars, with an increase of 18.7 percent in contrast with 1994.

In general agriculture production reached about 74.6 billion dollars in 1996, or 13.1 percent of GDP. It has increased from 8.9 percent of GDP in 1985. Nevertheless, the Arab world still suffers from a variety of obstacles and problems that are facing the food security process. The most important of which are lack of water, changes in climate, erosion of soil, weak material and monetary capabilities, low investments in the infrastructure and lack of development of the human skills.

There are also many environmental problems like direct desertification i.e. the desert movement (African and Arab deserts) or desertification that is a result of the deterioration of the forestry and the cutting of trees. This problem is more intensified when it is linked with population growth, increase in food needs and the climate changes that are expected to lead to greater drought. The negligence of the environment has an annual cost, according to many experts, of 14 billion dollars, or of 3 percent of GDP. It is already a big problem in Yemen and North Africa. Air pollution is also affecting more than 60 million of the inhabitants of the cities or about 40 percent of the total urban populations or 20 percent of the total population. According to experts to remedy the situation protecting the environment, fighting pollution and desertification will cost between 58 to 78 billion dollars in the next decade and it is considered a necessary and essential effort for development.

Fourth, the problems of social and economic performance:

In most Arab countries, the average rate of growth in the 1990's was lower than the average rate of population growth, with the exception of Libya and the Gulf states. The share of industry in the production structure as part of the total GDP decreased in 1996, for in 1985 it was estimate at 35.3 percent and dropped to 31.2 percent in 1996. The share of light industry, however, rose slightly from 9.2 in 1985 to 10.5 in 1996.

during the second half of the 1990's, which would increase rates of unemployment and poverty. In general the estimates for the rate of unemployment in many Arab countries is no less than 15 percent.

The population structure in the Arab world is distinguished by increasing growth of population in the cities as a result of the rural migration and it is usually associated with the ruralization of the city especially because of the severe problems in housing, transportation and food. Slightly more than half of the population (52%) lives in the cities or urban centers. It is estimated that in the year 2035 the urban population would be more than 350 million. As for the Arab labor force structure it is distinguished by several negative characteristics the most important of which is the low productivity of labor and the modest contribution of women in economic activities that was estimated in 1997 at about 19 percent only. It is expected to rise in the year 2000 to about 26 percent but that would still be considered as a low percentage. In addition, there is an increase of the unskilled labor, which is estimated at more than 50 percent of the labor force. Furthermore, the wide spread of underemployment, the immigration of skilled labor, and the poring of a large percentage of children into the labor market (less than 15 years) are also important negative characteristics of the Arab labor force. On the other hand, about 40 percent of the total labor force works in agriculture, 38 percent in services and 22 percent in industry.

Third, problems of the environment, agriculture, food and water:

As we have mentioned before, lack of water is not only a developmental problem but is a strategic security one. The Arab world is considered the most dependent on food imports. As for drinking water only 70 percent of the population in the Arab world are getting now safe drinking water. The imbalance and food provision is estimated to be about 61 percent in the year 2000. The value of the food gap in 1995 was estimated at 12.7

in 1997. The annual rate of economic growth during the period of 1975-1995 was 3.2 percent while it was estimated at 2 percent in 1999. The GDP per capita income was 2,327 dollars in 1975 and rose up to 2,914 in 1980, but was later dropped to 1,842 dollars in 1990. The quality and pattern of economic growth are the two primary decisive factors in the process of social and economic development. Economic experts consider that it is very essential to obtain higher rates of economic growth, different in different countries, in the coming years to avoid deterioration in the labor market and in the conditions of the economic active population. This requires an increase in the rates of investments, a decrease of the external debt, and guarantees that allow the continual poring of capital. The ability of the Arab countries under the current circumstances seems to be limited in attracting its own migrated private capital, which is estimated between 500-750 billion dollars. To attract such capital there must be some relative political stability and essential economic reforms that do not yet exist. As for Arab exports they are growing slowly at the very low rate, which is 1.5 percent in the recent years in contrast to the rate of 10 percent for all developing countries and 6 percent for the growth of global rate. In addition, Arab economies and markets were not able to attract except very small percentage of international capital that was invested in the developing countries.

Second, demographic and labor problems:

The rate of increase of population declined in the last two decades from 3.2 percent in 1985 to 2.7 in 1992, and reached 2.5 in 1996. However, population will increase for it is estimated now about 280 million and may reach 600 million in 2035. More importantly the percentage of those who are below 15 years old will double during that time. It is already a high percentage estimated at more than 50 percent of the population. It is important to note that the rate of growth of the labor force rose from 3.2 percent in the 1980's to 3.3 percent during the first half of the 1990's and 3.7 percent

result from the implementation of the structural adjustment program especially so at the social sphere. Based on the above, and in accordance with the peace settlement projects one can say that the Arab world was and still is confronted with two contradictory options to build the future of the region. The first option is the option of dependent economic growth, which is integrated with the current contemporary economic conditions and based on the ability to respond to requirements of structural adjustments. In the context of this option, the Arab world is divided into three regions: the Middle East, the Gulf and the Maghreb or North Africa. These regions are linked with other regions outside the Arab world. Like the European common market for North Africa, Israel and Turkey in the new Middle East order, and the United States of America directly with regard to the Gulf states. This means the prevention of a unified geographical system and a common cultural and political identity, which are necessary to provide the essential components of a comprehensive development like a consistent cultural character, human financial and economic resources.

The alternative option stems from a different diagnosis of the problems and of development, and is based on the rise of people and societies to a higher standard of living, a higher economic and political performance, more efficient and more responsive to the requirements of social justice, democracy and continual progressive within the unified Arab order.

VI. Basic Problems and Challenges of Globalization Facing the Arab World

The basic problems of development in the Arab world can be divided into five main categories as follows:

First, restoration of economic growth:

Statistical data show that the Arab world in the last decade has been experiencing a state of economic stagnation where the rate of productive labor and real wages are equal to 1970 figures. The GDP of the Arab world reached 408 billion dollars

4) Lifting of all governmental subsidies in production or consumption and abrogating all protective measurements to national sectors of agriculture and industry.

5) Providing legislative and tax incentives for foreign and local capital to encourage investments, while increasing direct and indirect taxation on all citizens to obtain necessary financial resources.

6) Increasing the dependent integration into the global economy in various means including the continuation of the policy of borrowing from international monetary agencies and according to its terms.

7) Directing the economy towards exports to satisfy the needs of the international market and to further depend on imports to satisfy local needs.

From that overview, it is clear that this option seeks to transcend the difficulties and obstacles facing capitalist expenditures, and to open up the south markets including the Arab markets for its commodities. That is why we cannot find any mentioning of the essential problems that the Arab countries are suffering from or any solution to these problems from their point of view. What is labeled as plans and developmental projects are not more than partial sectoral executive plans undertaken by the international institutions to provide the necessary infrastructure for profitable investments.

Most Arab countries have agreed to implement the programs of economic stabilization and structural adjustments as required by the IMF and World Bank. Morocco started since 1983, Tunisia since 1986, Jordan since 1989, Egypt since 1991, and Yemen and Algeria since 1995. The rest of the Arab countries like Lebanon, Syria and Sudan work in their own ways without any formal commitment in the implementation of measurements that fit the structural adjustment framework. However, structural adjustment policies in the Arab world generally characterized by being slow, gradual and cautious in order to avoid social upheavals and intensive crisis that may

and large segments of the middle class were increasingly impoverished. That sort of deterioration continued in the late 1980's and early 1990's as a result of the second gulf war, and in the 1990's with the drop of the oil prices.

Structural adjustment programs as pursued by the IMF and the World Bank are not based on managing the economic crisis of the developing countries in a manner, which would help in their process of development. Rather it follows a course that aims at resolving the problems of the lending of the financial centers and economies and protecting the dominant economic center. Such programs were launched with the explosion of the debt crisis and were highly associated with the problem of debt from the perspective and interest of the lending nations in particular.

The problem can be summed up in the inability of the indebted nation to pay back the loans and to service them. Therefore, the necessary economic and financial adjustments aimed at decreasing the imbalances in the financial and budget deficits of the indebted nations through the decrease of the 'useless' expenditures. This provides financial surpluses that can be used to pay the annual interest servicing these loans to the lending nations. That is the essence of the economic stabilization plans imposed by international agencies, and it is in general short term and direct measurements that can at the same time allow for the longer term adjustments through the adoption of the wider program of structural adjustments.

The group of suggestions and recommendations in the structural adjustments programs in the Arab World, contain similar measurements in other countries such as:

1) Minimizing the role of the sate in the economy and decreasing governmental expenditures on services, developmental and social projects.
2) Privatization of governmental enterprises and raising the prices of public services.
3) Liberating financial transactions and currency exchange, leaving it to the market.

show that intra-Arab trade relations do not exceed 7 to 8 percent of the total volume of Arab trade, while it reaches 80 percent with the Western world.

V. The Arab World and the Structural Adjustment Policies: Paving the Road for Globalization

International economic conditions have changed in the 1980's. The Arab countries were pushed like the majority of the developing countries to partake the structural adjustment policies in order to get out of its socio-economic crisis, which was caused by three factors. The increase in interest rate, the protective measurements taken by industrial countries, and the drop in the role material prices, especially crude oil led to tremendous drop in the value of external revenues that entered the Arab countries. The decrease in the capital transfer from oil producing Arab countries to other Arab countries led the latter to resort to financial institutions and borrow loans to compensate for the decrease in capital transfer and the decrease in their own exports. This led to an increase in the total value of external debt to about 201 billion dollars at the end of 1998, or in other words to about 49.2 percent of the GDP of the Arab countries. This is a relatively high rate compared with the amount of debt of all developing countries reaching only 26 percent of the GDP of all developing countries. Expenditures remained relatively high while servicing the debt increased and revenues continued to decrease especially after the sharp drop in the price of crude oil during the second half of the 1980's. Consequently deficits in the balance of trade and in the balance of payment increased. On the other hand, inflation increased and foreign currency reserve began to dry up. Local capital began leaving and moving outside the Arab countries. These developments pushed the Arab countries to decrease their expenditures. The expenditures for investments and the expenditures that had a social character were the most affected by such measurement. Rates of economic growth dropped, unemployment rates increased, wages decreased, social services deteriorated quantitatively and qualitatively,

b. Oil producing countries with a population and other capabilities that allow them to build a diversified economy. This group includes Algeria, Iraq and to some extent Saudi Arabia.

c. Countries that depend heavily on human resources with the existence of limited economic and financial resources. This group includes Lebanon, Jordan, Palestine, Tunisia, and to some extent Syria.

d. Countries that are more industrialized and enjoy not only human resources but also the availability of agricultural resources long experiences with agricultural production, and relatively large markets. This group includes Egypt and Morocco.

e. The last group includes the poor agriculturally based economies and entails Sudan, Mauritania, Somalia and Yemen. The last country, despite its oil production is grouped with the other countries because of its level of development is closer to them than to other Arab countries.

Although most Arab countries have achieved significant progress in a number of social indicators since 1970, this did not change the position of the Arab countries in general according to the human development reports, which placed them in clear low positions in relation to other developing countries in other regions with the exception of sub-Sahara African countries.

The conditions and factors of development are unevenly distributed in the Arab world, which makes the achievement of development conditioned by various missing forms of economic cooperation and integration. The intra-Arab economic relations are very low in contrast with Arab relations with other regions especially with the developed Western countries. Also, the political relations between the Arab countries are experiencing a lot of tensions, divisions and separations, which makes the potential for real integration very difficult. The various reports

8. Labor migration in the Arab world. There are different problems here; on the one hand we have countries that export labor force, especially the skilled ones, which leads to the loss of an important human resource and essential component of development that cannot be compensated by their remittances to their countries. On the other hand, there are the countries that import immigrant labor and with the absence of appropriate agreement among the Arab countries this has created many problems to the immigrant laborers themselves, who do not usually get any form of social protection, and thus work under harsh conditions and low paid jobs. In addition, this issue takes special dimension in the rich oil producing countries, especially in the Gulf, as there is a high rate of employment of foreign labor, especially of Asians in numbers that may lead to demographic imbalances. Moreover, labor problems are intensified in countries like Algeria, Morocco, Lebanon, and Jordan especially in relation to higher unemployment and underemployment rates.
9. The last characteristic has to do with the fact of the plurality of the Arab states and the existence of huge differences among them. If development under current conditions require large economic structures and wide markets, most Arab countries do not have the necessary conditions to engage in a successful developmental process if they are left alone, but collectively the Arab states possess many factors to allow the process of development to succeed. Some states have tremendous oil wealth and financial capabilities, but they lack population and they are mostly deserts. Other states are large, heavily populated and have great agricultural capabilities (Egypt and Sudan), but they lack capital. Others yet, small and medium sized that might have elements like human resources, economic experience but lack other elements. In general, the Arab world can be divided into five groups:
   a. Those who have lots of oil, and little of other factors including population, thus depending primarily as rentier states on oil. This group includes Kuwait, Oman, Qatar, United Arab Emirates, Bahrain and Libya.

development in the Arab world strongly producing irrational policies and deficiencies in the allocation of resources. The problem becomes more severe when this reality is related to the hegemony of the state over social life and civil society organizations that are forbidden, weak or dependent on the state. All of this takes place with the lack or absence of the 'rule of law'.

6. The issue of severe centralization of the state and its institutions along with the backwardness of the administration, and the wide spread of corruption. In the Arab world this issue is associated with the continuous use of the state by the ruling elite as basic means in political mobilization and the reproduction of power. Such practices decrease the state as a reflection of the public good and increase the rentier functions politically and economically. This characteristic makes corruption in the administration, which is a global phenomenon, a very peculiar case in the Arab world because it is linked to the dominant political relations distinguishing Arab state and society. The absence of an efficient public administration capable of implementing public policies and managing development not only hinders development and leads to the loss of efforts not withstanding the heavy cost of waste and corruption.

7. There is a special characteristic to the woman issue in the Arab world. In addition, to the general socio-economic factors that hinder the integration of women in society and their active participation in development, there are special social and cultural factors relevant to dominant traditional social structure in the Arab world, which enhances this extreme male chauvinism and increases the differences between men and women marginalizing the latter's role. A lot must be done to abrogate all forms of discrimination against women, legally and practically, especially as the principle of equality between men and women does not contradict the Arab values. This principle of equality is one of the important bases of development.

that the population will double in about forty years. It may reach 600 million by the year 2035. This will increase food dependency as the Arab world imports now 15 percent of the food products and thus pay very expensive and costly bills.

4. The Arab world has experienced in the last fifty years, an increase in the role of the state in the economy. This was true whether the model of the state was a 'socialist', liberal or conservative oil-rentier model. In the last decades the role of the state decreased, as a result of the global tendencies and international trade, capital movements and communications. Inevitably this weakened the protection provided by the state to many segments of society, especially the poor, as a result of the policies of structural adjustments. That negatively affected the human development record especially social development in the Arab world. As for the oil-rentier states it suffered from a sharp drop in the oil prices, which resulted in accumulated budget deficits and therefore a decrease in its ability to redistribute the surplus rent to many groups in society.

5. The fifth characteristic, which has made some consider the Arab world exceptional, is the problem of lack of democracy. Arab states share the elements of the absence of the principle of alteration of power, lack of political participation, the hegemony of the state as an authoritarian machinery, disrespect of human and minority rights. In spite of some of the political liberalization that has taken limited and controlled character in some Arab countries since the late 1980's, the intensity of political and social polarization increased threatening these states with civil wars and social disintegration especially with the increase growth of extreme violent and intolerant tendencies. This limited political opening is not more than an attempt to manage the crisis by the existing regimes and it is revocable as the phenomena of personification of authority, weak democratic and civic culture, and weak social and capable forces to support the democratic process. Therefore, lack of democracy becomes an essential obstacle to the

2. The second characteristic is greatly linked to the first. The strategic location or position that the Arab world occupied during the cold war and its experience of a long historical conflict with the Zionist settlement project in Palestine supported by the dominant international centers has affected the Arab world as it forced many Arab countries to follow a pattern of militarization and to fight five very costly wars in which a lot of economic resources were allocated to military budgets and weaponry.

   The economic and geo-political importance of the Arab world is behind the targeting of many projects, which aim at the restructuring of the region in accordance with international balance of forces. That is not only reflected with the direct American military presence in the Gulf, but also in the peace settlement projects starting with the Madrid conference in 1991. Economic projects such as the Middle East order sometimes, or the Mediterranean order some other time, are designed to replace the fragile Arab regional order with alternative ones. On the other hand, to integrate the economies and countries in the region in the new international order intensifying their dependency and increasing the domination of the imperialist powers over the national governments in the Arab world.

3. Lack of water resources in the Arab world has become a strategic and security issue as well as an important developmental issue. The population of the Arab world represents five percent of the world population, but they only get one percent of the available global water resources. More importantly, most of these water resources are not controlled by the Arab states, which may lead to wars and conflicts with other states in order to secure this vital commodity. On the other hand, the adaptation with lack of water is pushing the sates in the Arab world to abandon agriculture as the economic value of water in agriculture is much less than its value in industry or domestic use. The rate of population growth is still relatively high in the Arab world, estimated about 2.1 percent annually. That means

IV. The Arab World: a Panoramic View

The Arab world as part of the third world does not differ from other south peripheral states in its history of the economic merging into the global market whether through direct colonialism, or through uneven and unequal economic relations that reflect the economic domination through the international division of labor, international trade relations, monopoly over technology and market domination. Nevertheless, there are particular characteristics that distinguish the Arab world from the rest of the south states. The most important of which are:

1. The existence of huge quantities of crude oil, which made it the first source of that vital commodity to the industrial world for a long period of time. About two thirds of the oil reserve in the world lies in the Arab world. This strategic commodity plays a significant role in the economic growth in the Arab world. On the other hand, it increases the dangers associated with the plans to regain control over the region in order to monitor the use of this strategic commodity. This has been the case in the last two decades in the Gulf States especially after the direct American military intervention after the Gulf war in order to firmly control oil production, oil pricing, transportation and marketing. As a result of the oil wealth there developed an accumulated monetary wealth in the Gulf States especially after the increase of the oil prices in 1973. However, most of it went to finance security systems and purchasing of weapons that sucked the surplus capital from the region and transferred it to the developed countries turning it into one that lacks capital and suffers from debt. The Arab world has also witnessed in the last decades some degrees of labor migration, which helped in the spread out of the oil fortune outside of the rich oil producing countries, especially in the 1970's and 80's. This tendency, however, was reversed in the 1990's after the second gulf war negatively affecting many Arab economies such as Yemen, Egypt, Sudan, Jordan, Lebanon, and Palestine.

7) Creating a new production and exchange complex that includes community cooperatives, private enterprises, and state enterprises, and excludes TNCs.

8) Preserving the principle of subsidiarity in economic life by encouraging production of goods to take place at the community and national level if it can be done so at reasonable cost in order to preserve community.

Generally it is a strategy that consciously subordinates the logic of the market, the pursuit of cost efficiency to the values of security, equity, and social solidarity. Deglobalization or the re-empowerment of the local and national, however, can only succeed if it takes place within an alternative system of global economic governance.

Today's need is not another centralized global institution but the de-concentration and de-centralization of institutional power and the creation of a pluralistic system of institutions and organizations interacting with one another, guided by broad and flexible agreements and understandings.

It was under such a more pluralistic system of global economic governance, where hegemonic power was still far from institutionalized in a set of all-encompassing and powerful multilateral organizations and institutions that a number of Latin American and Asian countries were able to achieve a modicum of industrial development in the period from 1950 to 1970. It was under such a pluralistic system, under a General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) that was limited in its power, flexible, and more sympathetic to the special status of developing countries, that the East and Southeast Asian countries were able to become newly industrializing countries through activist state trade and industrial policies that departed significantly from the free-market biases enshrined in the WTO.

The following section focuses on the conditions of the Arab world in order to discuss the challenges of globalization.

expression of the increasing awareness of the people and societies, of the dangers associated with free trade and globalization. Globalization is viewed as a cover up for the hegemony of the strong capitalist centers on the global economy in order to adjust it to maintain and promote their own interests at the expense of the developing countries and the vast majority of the real producers in developed countries. The horizon for changing, correcting or even decreasing the negative impact of globalization to protect the right to development and to protect the rights of the workers, small producers, and marginalized groups in the industrial world, depend on that sort of resistance that is being practiced by the people through their organizations, which express their interests and their choices

In recent years many social movements, trade unions, political groups and intellectual forms became very active in their opposition to globalization and its main vehicle World Trade Organization. The alternative ideas are not yet well developed but they include:

1) Reorienting economies from production for export to production for the local market.
2) Drawing most of the financial resources for development from within rather than becoming dependent on foreign investment and foreign financial markets.
3) Carrying out the long-postponed measures of income redistribution and land redistribution to create a vibrant internal market that would be the anchor of the economy.
4) De-emphasizing growth and maximizing equity in order to radically reduce environmental disequilibrium.
5) Not leaving strategic economic decisions to the market but making them subject to democratic choice.
6) Subjecting the private sector and the state to constant monitoring by civil society.

neo-liberalism. It is raging all over Latin America. The first clear example of neo-liberalism at work came in Chile with economist Milton Friedman policies. Other countries followed, with some of the worst effects in Mexico where wages declined 40 to 50% in the first year of NAFTA while the cost of living rose by 80%. Over 20,000 small and medium businesses have failed and more than 1,000 state-owned enterprises have been privatized in Mexico.

III. What is the Alternative? Deglobalization?

In 1997, the financial crises that started in East and Southeast Asia moved to Russia and Brazil in 1998. These crises were a reflection of a financial global crisis for as the average rate of capital movement increased, the average rate of global trade and productive investment remained intact. The reason for that was the availability of a surplus capital, which was able to move fast to other countries in order to obtain a higher and safer rate of profit. In 1992, capital moved to Southeast Asia because of the higher economic growth rate. That led to inflation in the stocks and real state markets as well as in the real value of the national currencies. Faced with first financial crisis, this capital retreated and withdrew from the region resulting in the collapse of the national currencies in many of these countries, especially Malaysia, Thailand and South Korea. What happened in this region is an indicator that the pattern of financial globalization has entered - into the crisis stage as many countries began implementing systems of financial control and regulation to protect them. This does not mean, however, that economic, technological and trade globalizations are not continuing strongly.

On the other hand, the resistance of the developing countries, social movements, civil society organizations, labor unions, pro-environment movements, and human rights organizations exemplified another kind of resistance to globalization. The demonstrations in Seattle in December 1999, against the World Trade Organization's meetings, and the protest movements in many other countries, were a clear

The main points of neo-liberalism include:

1) The rule of the Market. Liberating "free" enterprise or private enterprise from any bonds imposed by the state no matter how much social damage this causes. Greater openness to international trade and investment. Reduce wages by de-unionizing workers and eliminating workers' rights that had been won over many years of struggle. No more price controls. All in all, total freedom of movement for capital, goods and services. An unregulated market is the best way to increase economic growth, which will ultimately benefit everyone.

2) Cutting public expenditures for social services like education and health care and reducing safety net for the poor. It may also include reducing even maintenance of roads, bridges, water supply in the name of reducing government's role. However, government subsidies and tax benefits for business may be allowed as incentives to promote investments.

3) Deregulation. Reduce government regulation of everything that could diminish profits, including protecting the environment and safety on the job.

4) Privatization. Sell state-owned enterprises, goods and services to private investors. This includes banks, key industries, railroads, toll highways, electricity, schools, hospitals and even fresh water. Although usually done in the name of greater efficiency, which is often needed, privatization may lead to concentrating wealth in a few hands and making the public pay even more for its needs.

5) Disregard the concept of "Public Good" and replacing it with "individual responsibility." Pressuring the poorest people in a society to find solutions to their lack of health care, education and social security all by themselves.

Around the world, powerful financial institutions like the International Monetary Fund (IMF), the World Bank and the Inter-American Development Bank have imposed

intervention in economic matters. No restrictions on manufacturing, no barriers to commerce, no tariffs, and free trade was the best way for a nation's economy to develop. Such ideas were "liberal" in the sense of no controls. This "free" enterprise," "free" competition economic liberalism prevailed in the United States and Western Europe through the 1800s and early 1900s. Then the Great Depression of the 1930s led to the triumph of Keynesian theory and social democracy in the USA and Western Europe challenging liberalism as the best policy for capitalism. In essence, full employment was viewed as necessary for capitalism to grow and it can be achieved only if governments and central banks intervene to increase employment. Also governments should play their role in providing essential services such as health and education to all citizens, and they should provide social safety programs for the poor. The belief that government should advance the common good became widely accepted.

But the capitalist crisis over the last 25 years, with its shrinking profit rates, inspired the corporate elite to revive economic liberalism. That's what makes it "neo" or new. Now, with the rapid globalization of the capitalist economy, we are seeing neo-liberalism on a global scale.

At the international level, neo-liberals have concentrated all their efforts on three fundamental points:

1) Free trade in goods and services.

2) Free circulation of capital.

3) Freedom of investment.

Over the past twenty years, the IMF has been strengthened enormously. Thanks to the debt crisis and the mechanism of conditionality, it has moved from balance of payments support to being the imposer of structural adjustment policies, meaning of course neo-liberal ones. The World Trade Organization was finally put in place in January 1995 after long and laborious negotiations.

liberalization and financial crises has been well established. Even the International Monetary Fund (IMF) has admitted this fact. In a recent study, which looked into the empirical relationship between banking crises and financial liberalization in 53 countries during the 1980-95 period, the IMF also came to the conclusion that banking crises are more likely to occur in liberalized financial systems.

As recent financial crises are the outcome of international financial liberalization, there is a growing concern to restructure the present international financial architecture. Surprisingly, the need for effective and meaningful regulations is not only expressed by leftists economists or radical groups, even the true believers of liberalization and globalization are also advocating the relevance of capital controls and regulatory mechanisms. Critics had never anticipated that the tide against free-market financial system would turn so quickly. Perhaps, certain recent events, particularly the contagion effects of the Southeast Asian currency crisis and the near collapse of a multi-billion hedge fund, the Long-Term Capital Management, seem to have contributed in the sudden change of mindset. Increasingly, it is being admitted that if the international financial system is not regulated, no country can remain immune from the impact of financial crisis.

In order to situate the policies of globalization in their social and historical contexts it is useful to illustrate their relationship with Neo-liberalism as the ideology that explains the contemporary economic policies at the global level.

II. Neo-liberalism: the discourse of globalization

Neo-liberalism" is a set of economic policies that have become widespread during the last 25 years or so. "Liberalism" can refer to political, economic, or even religious ideas. "Neo" means new kind of liberalism. The liberal school of economics became famous in Europe when Adam Smith, an English economist, published a book in 1776 called The Wealth of Nations. He and others advocated the abolition of government

globalization. Indeed one question that arises in both advanced and emerging market economies is whether globalization makes economic management more difficult.

Does increased integration, particularly in the financial sphere make it more difficult for governments to manage economic activity, for instance by limiting governments' choices of tax rates and tax systems, or their freedom of action on monetary or exchange rate policies? In the short-term, as we have seen in the past few years, volatile short-term capital flows can threaten macroeconomic stability. Thus in a world of integrated financial markets, countries will find it increasingly risky to follow policies that do not promote financial stability. This discipline also applies to the private sector, which will find it more difficult to implement wage increases and price markups that would make the country concerned become uncompetitive.

But there is another kind of risk. Sometimes investors-particularly short-term investors—take too sanguine a view of a country's prospects and capital inflows may continue even when economic policies have become too relaxed. This exposes the country to the risk that when perceptions change, there may be a sudden brutal withdrawal of capital from the country.

There is no denying the fact that the globalization of finance has surpassed the globalization of production. With a daily turnover of 1.2 trillion dollars in 1995, the global currency trading has gained a life of its own, and much of it is hardly related to the real economy. The deregulation and globalization of financial markets in developing countries coupled with lower interest rates and institutionalization of savings in developed countries are the main factors behind the rapid transborder capital mobility.

However, increased global capital mobility has been accompanied by an increased frequency of financial crises in both the developed and developing countries. The fact that there is a positive correlation with international financial

Markets promote efficiency through competition and the division of labor - the specialization that allows people and economies to focus on what they do best. Global markets offer greater opportunity for people to tap into more and larger markets around the world. It means that they can have access to more capital flows, technology, cheaper imports, and larger export markets.

The 20th century saw unparalleled economic growth, with global per capita GDP increasing almost five-fold. But this growth was not steady - the strongest expansion came during the second half of the century, a period of rapid trade expansion accompanied by trade - and typically somewhat later, financial - liberalization. The story of the 20th century was of remarkable average income growth, but it is also quite obvious that the progress was not evenly dispersed. The gaps between rich and poor countries, and rich and poor people within countries, have grown. The richest quarter of the world's population saw its per capita GDP increase nearly six-fold during the century, while the poorest quarter experienced less than a three-fold increase. Income inequality has clearly increased. But, as noted below, per capita GDP does not tell the whole story.

During the 20th century, global average per capita income rose strongly, but with considerable variation among countries. It is clear that the income gap between rich and poor countries has been widening for many decades. The most recent World Economic Outlook studies 42 countries (representing almost 90 percent of world population) for which data are available for the entire 20th century. It reaches the conclusion that output per capita has risen appreciably but that the distribution of income among countries has become more unequal than at the beginning of the century.

B) Financial Globalization

The succession of crises in the 1990s-Mexico, Thailand, Indonesia, Korea, Russia, and Brazil-suggested to some that financial crises are a direct and inevitable result of

national borders of the same market forces that have operated for centuries at all levels of human economic activity.

The term "globalization" has acquired considerable controversial force. Some view it as a process that is beneficial and also inevitable and irreversible. Others regard it with hostility, even fear, believing that it increases inequality within and between nations, threatens employment and living standards and thwarts social progress. The crises in the emerging markets in the 1990s, especially in East Asia have made it quite evident that the opportunities of globalization do not come without risks-risks arising from volatile capital movements and the risks of social, economic, and environmental degradation created by poverty.

Globalization is not just a recent phenomenon. Some analysts have argued that the world economy was just as globalized 100 years ago as it is today. But today commerce and financial services are far more developed and deeply integrated than they were at that time. The most striking aspect of this has been the integration of financial markets made possible by modern electronic communication. There are also broader cultural, political and environmental dimensions of globalization, but this paper will exclusively focus on the economical aspects of globalization.

A) Economic Globalization of Production and distribution.

Economic "globalization" is a historical process, the result of human innovation and technological progress. It refers to the increasing integration of economies around the world, particularly through trade and financial flows. The term sometimes also refers to the movement of people (labor) and knowledge (technology) across international borders.

Economic globalization is a process or a movement towards a world economic system where multinational companies transcend national boundaries and legal systems taking power from governments.

and capital. All of these took place while the role of science and technology; information and communication were increasing tremendously leading to economic globalization in production, distribution, consumption and an unprecedented financial globalization. At the same time, some sort of a globalization of ideas began to take place as the dominant international centers and institutions tried to impose and market them. However, it was faced with an increasing resistance and limited success. In this particular meaning, globalization is a new phenomenon. However, according to many economists globalization is a reflection of an essential characteristic in the capitalist system in order to expand and impose its laws and mechanisms globally, annexing markets and countries in a process of increasing merging in an uneven manner that would centralize wealth, on the one hand, and lead to social destruction and marginalization on the other. Globalization has not reached its final form yet. It is still experiencing many changes in form and substance, and the world is passing through a transitional stage in which many contradictions and confrontations between the large economic blocs are taking place, especially at the levels of large corporations and regional economies.

I. What is Globalization?

The Concept of globalization involves more than the geographical extension of issues and phenomena to the world. It includes an "intensification of global connectedness and a consciousness that intensification, with a corresponding diminution in the significance of territorial boundaries and state structures."

At its most basic, there is nothing mysterious about globalization. The term has come into common usage since the 1980s, reflecting technological advances that have made it easier and quicker to complete international transactions-both trade and financial flows. It refers to an extension beyond

According to the World Bank 1,300 million of the inhabitants of the universe get an income of less than one dollar a day, and thus suffer from severe poverty. Forty percent of the world population also suffers from lack of electricity and health services. According to the UNDP about 800 million suffer from malnutrition and 500 million suffer from chronicle malnutrition. 17 million die every year of diseases that can be cured like diarrhea, malaria and Tuberculosis. That description normally fits the countries in the south, which increases the gap between the rich north and the very poor south. The increase in the level of social polarization internationally is closely associated with poverty and social marginalization. According to the UNDP, in the last thirty years the income of the lowest twenty- percent of the very poor income earners dropped from 2 to 1.45 percent of the world income. Where as the income of the highest twenty percent of the very wealthy income earners increased from 70 to 85 percent of the global wealth. 358 billionaires have a fortune that exceeds the cumulative income of 45 percent of the population of the world or 2.3 billion individuals. As for the unemployment figures, it shows an increase in the rate of unemployment and deterioration in the conditions and qualities of job opportunities. The International Labor Organization (ILO) reports indicate that in 1995 about 30 percent of the global labor force suffered from unemployment or underemployment. Such high unemployment rates have pushed large segments of the population towards what is known as the informal economy which is composed of unstable low paid, low productive jobs in which the laborers do not have any health or social protective systems. In 1995 in Latin America figures show that about 55.7 percent of the labor force worked in the informal sector.

In the last decade the world has witnessed an important development in the tendency towards greater globalization. More than 135 states joined the World Trade Organization, and the various rounds of negotiations, especially the Uruguay round, leading to many international agreements in free trade and liberating global trade in relation to commodities, services

The Arab World and the Challenges of Globalization

Hassan Krayem*

Abstract: This article discusses the nature of the process of globalization that has greatly affected the world in the last two decades. Globalization is defined and economic globalization is emphasized. Also "Neo-Liberalism the ideological discourse of globalization is critically reviewed. "De-Globalization" the alternative to globalization is also discussed. The second part of the article outlines the conditions of the Arab world and basic problems and challenges it is confronting with regard to development and globalization. Finally, the integrative option is presented as a necessary plan to face the pressures of globalization.

INTRODUCTION

Humanity enters the 21st century having achieved tremendous and comprehensive progress in its productive, technological and scientific capabilities. Nevertheless, such vast potential for productive capabilities have not been transformed into factors of improvement of the difficult conditions of the life of many humans in various sectors.

(*) Dr. Hassan Krayem is a lecturer in the Political Studies and Public Administration Department at the American University of Beirut, Lebanon.

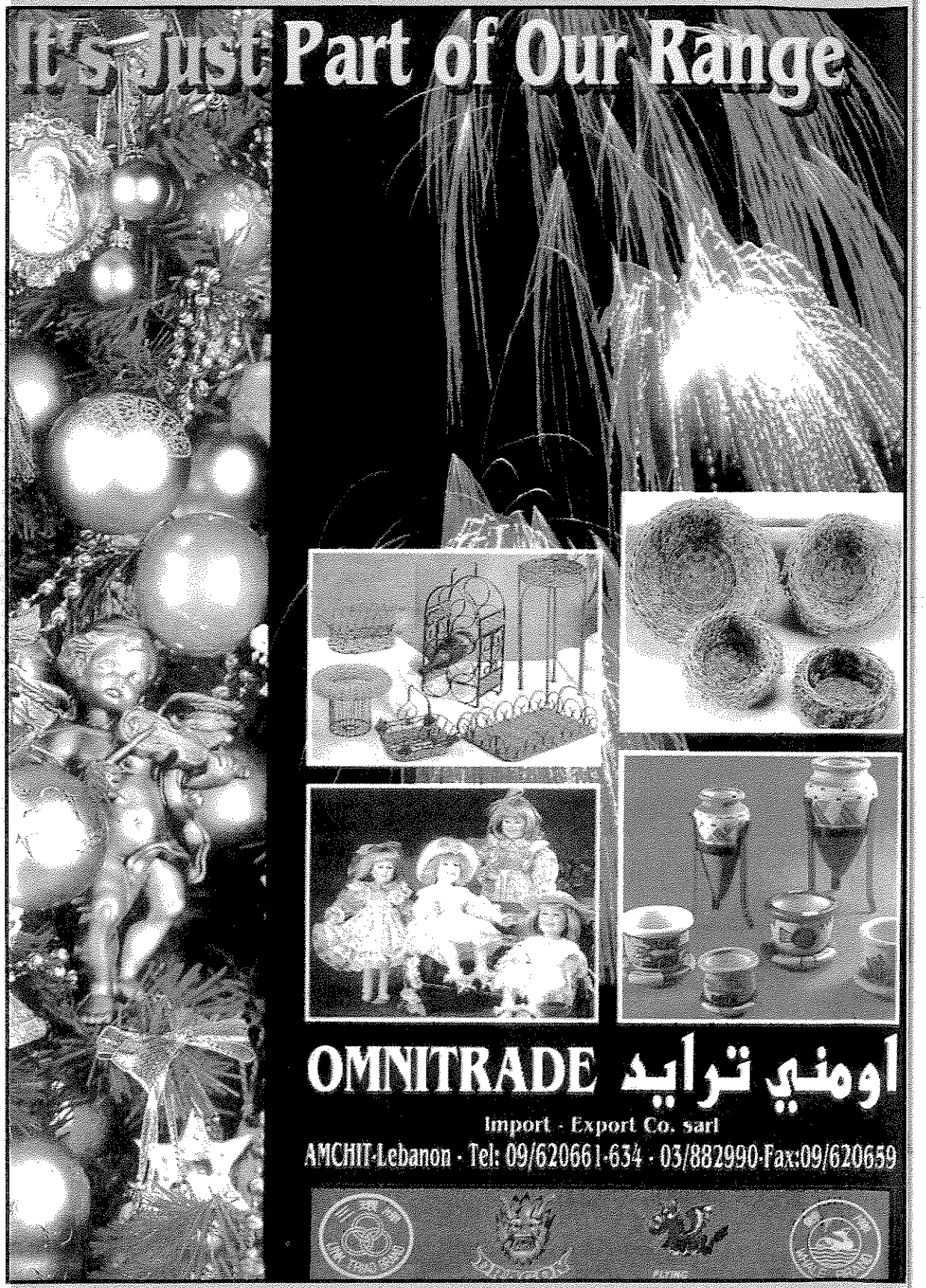
It's Just Part of Our Range
OMNITRADE
اومني ترايد
Import - Export Co. sarl
AMCHIT-Lebanon - Tel: 09/620661-634 - 03/882990-Fax:09/620659

SINCE 1955

TEHINI, HANA GROUP

is at your service with

AUTOMATIVE SPARE PARTS

BOSCH

POWER TOOLS

BOSCH

SKIL

fischer
Fixing Materials

DOMESTIC APPLIANCES

BOSCH

SIEMENS

NEFF
électroménager

nolte
German Kitchens

Esclusive agent: TEHINI, HANA GROUP Dora

Tel: 01- 255211/6 - 260260 - Fax: 01- 601588 - E-mail: boschthc@dm.net.lb

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY — **Dr. Michel NEHME**

Dr. Adnan AL-AMIN — **Dr. Hassan MNEIMNE**

Dr. Ilham MANSOUR — **Dr. Abdallah FARHAT**

• Gouvernance Globale :
Bilan et Perspectives ..... ***Bachir El-KHOURY 232***

• L'aménagement du territoire,
une réponse intelligente aux défis
de la mondialisation ..... ***Dr. Fouad AWADA 242***

• The Arab World and the Challenges
of Globalization ..... ***Prf. Hassan KRAYEM 272***

شرف. تضحية. وفاء

هذه هي ليسيكو

هذا ما نخدم به المواطن اللبناني

- ٤٠ سنة من الخبرة
- موديلات وألوان جديدة وجذابة
- منتجات تخضع للمواصفات العالمية
- حائزون على شهادة ISO 9001
- نعمل على التجدد دوماً لتقديم الأفضل

Lecico

Victoria Set

THE LEBANESE CERAMIC INDUSTRIES Co. S.A.L.
Offices & Factory : Kfarchima- R.C.563
Phones: (05) 434222 (03) 257800 • P.O.Box: 11-5147
E-mail: lecico@dm.net.lb
CABLE: KHAZAF • Fax: 961: 05/ 436720/21
Showroom Zahle: Phones: (08) 931025/26 • Fax: 961: 08/ 931027
Showroom Safra: Phone: (09) 850497